
فارس سعادة
الموسوعة الإنتخابية
من
حياتنا البرلمانية
خفايا ومواقف
الجزء السادس
١٩٩٦

فارس سعاده

موسوعة

الحياة النيابية في لبنان

خفايا ومواقف

الجزء السادس

بيروت
١٩٩٦

تنضيد واخراج
Via PC s.a.r.l.
جل الديب - مركز رياض ابو جوده
هاتف: ٠١-٥٨٣٨٠٠ / ٠١-٤٤٩٠٧٢ / ٠١-٢٦٢٩٦٥

طباعة:
مطابع الكريم الحديثة
تلفون: ٩٣٠٢٧٧-٨٣٠٢١٠-٠٩/
ص.ب: ١٢٧٥ جونية - لبنان

مقدمة

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

عندما تستوقف قارىء اي كتاب ظاهرة لم تكن اصلا خافية على أحد، يكتسب هذا الكتاب اهمية مضافة عكس ما يعتقده بعضهم عندما يقولون ان فيه شيئا من تكرار.

فبالاضافة الى المعلومات الجديدة، يكون الكتاب قد لفت الانظار الى تلك الحقائق، التي كانت عن قصد ام عن غير قصد مبعثرة. الامر الذي ادى الى استبعاد استنتاجاتها عن التأثير في الواقع والمستقبل في اطار حرص لابقاء كل شيء على حاله.

هذا الجزء من " الموسوعة الانتخابية " للسيد فارس سعاده، اكتسب مثل تلك الاهمية المضافة لابرازه ظاهرة لم تكن اصلا بخافية على احد انما ما اصابها من تشتيت، ونُقل من عدم جمعها حتى في كتاب جعلها تستمر اليوم منسلخة عن تاريخها، بهدف اجراء انفصام ما بين الثغرات التي كانت تحكم ذلك التاريخ والواقع، كي تبقى العوامل التي ادت الى سلبيات الماضي فاعلة بتكرارها باستمرار، اذ، أفليس من المستغرب ان تصدر عشرات الكتب عن الرئاسة والرئاسات، حتى " رئاسة السن" في جلسات انتخاب رئيس المجلس حظيت بحصة من تلك الاصدارات، اما رئاسة مجلس النواب فبقيت وحدها مؤرخة في ذمة المحاضر من دون غيرها.

فرئاسة المجلس النيابي عرفت منذ الاستقلال وحتى اول انتخابات هيئة مكتب تمت على اساس التعديل الدستوري المنشور في ١٩٩٠/٩/٢١ ستة رؤساء ، منهم واحد تولى الرئاسة لاقل من سنة في ظرف استثنائي مخترقا بذلك صيغة ١٩٤٣ التي كانت تحكم توزيع الرئاسات الثلاث الاولى بين الطوائف ٠

لا اتوقف هنا عند متوسط عدد السنين التي قضاها كل رئيس مجلس في الرئاسة ، والتي تزيد عن دورتين نيابيتين،نرئاسة المجلس تتصف في النظام البرلماني الديمقراطي بشيء من الاستمرارية والثبات ، نظرا لتمثيلها المجلس والتكلم باسمه ، وللحيادية التي تلعبها الرئاسة في ممارسة مهامها٠ ففي انكلترا حيث ولد النظام البرلماني الديمقرطي، وترسخت فيها فلسفة ومعالم هذا النظام ، لا يعمد اي مرشح في الانتخابات النيابية لترشيح نفسه في منافسة رئيس المجلس، كي يتأمن فوزه وبالتالي عودته الى المجلس والرئاسة بالتزكية ، ايا كان الحزب الفائز في الاكثرية النيابية ٠

ما اود الاشارة اليه ، ان توالي رئاسة رئيس المجلس في تلك الحقبة من تاريخ لبنان المعاصر كانت ترتبط مباشرة بولاية رئيس الجمهورية ، وليس بولاية المجلس ، وبالتالي ولاية النواب كما يجب ان تكون٠ وهنا لا بد لي من ان اثني على مُعدّ هذا الجزء من " الموسوعة الانتخابية" لاصداره الكتب الثلاثة المتعلقة برئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس ورئاسة الحكومة معاً،الامر الذي يسهل على القارىء المقارنة ٠

قد لا يتسع المجال في هذا التقديم لاستعادة التاريخ من اجل اظهار مدى الارتباط الذي كان حاصلا بين تغيير ولاية رئيس المجلس او استمرارها ،وبين انتهاء ولاية رئيس الجمهورية، او بدء هذه الولاية ، مع الاشارة هنا الى ان اختراق هذه الظاهرة مع التمديد الاول للمجلس المنتخب سنة ١٩٧٢ جاء ليؤكد الظاهرة لا لينفيها، فعندما اصبح اجراء الانتخابات النيابية متعذرا تفككت ظاهرة الترابط المشار اليها٠

وهنا لا بد من طرح بعض التساؤلات التي نحرص على اعتبارها في صلب مهمة العمل والمسؤولية الوطنيتين دون اي اعتبار آخر:

ـ هل كان من المصادفة ان ينتخب النواب في اول جلسة عامة تعقد بعد اعلان نتائج الانتخابات النيابية ، واحدا منهم للرئاسة ومن ثم يعود النواب ذاتهم بعد حوالي ستة اشهر الى انتخاب رئيس غير الرئيس الاول الذي انتخبوه ؟

ـ هل من المصادفة ان يبقى رئيس مجلس ما، لدورات عدة على التوالي رئيسا تُجدَّد ولايته سنة بعد سنة حتى بعد اجراء انتخابات نيابية جديدة ،وما ان ينتخب رئيس جمهورية جديد حتى يعمد النواب الى سحب الثقة من رئيسهم فجأة ومن دون اية اسباب او مقدمات؟

نسارع هنا الى القول ، ان ما نشير اليه لا يحتمل اي تفسير او اجتهاد يتعدى قصدنا ، الذي لا يمكن ان يتجاوز مسؤوليتنا في الدفاع عن النظام وعن الدستور ،وعن التعديل الذي طاله بعد التوصل الى اتفاق الوفاق الوطني عندما تعدلت المادة ٤٤ ـ دستور لتتحدد ولاية رئيس المجلس بسنتين عمليا اذا ما رأى النواب من ضرورة لانتخاب رئيس جديد بعد هذه المدة •

ان هذا الدفاع عن النظام وعن النص الدستوري النافذ، لا يمكن ان يتأثر بمحاولات تقزيمه من قبل الذين يعتقدون انه دفاع عن حقوق طائفة او مذهب • ان رئيس المجلس، كما الرؤساء الاخرين يأتون ، حتى تنفيذ الاقتراحات التي يمكن التوافق حولها عند تطبيق المادة ٩٥ ـ دستور ، من مذهب ، وعندما يتبوأون سدة الرئاسة يصبحون للوطن كله ، وهذه مسؤولية والتزام اعتبرهما من المسلمات التي درجت عليها رئاسة المجلس منذ ان اولاني الزملاء السادة النواب شرف تحمل مسؤولية رئاسة السلطة التشريعية •

من هنا ادعو الى قراءة الاحكام الدستورية التي شملها التعديل الاخير المنشور في ١٩٩٠/٩/٢١ بموضوعية ، وعلى ضوء المصلحة الوطنية واصول النظام البرلماني الديمقراطي ،وارى ان مثل هذا العمل لا يمكن ان يتم الا على ضوء التجارب السابقة ومبدأ الفصل بين السلطات •

ومن هنا ارى ان هذا الجزء من " الموسوعة الانتخابية " هو اهم من ان يكون سيرة اشخاص وكشف جانب من حياة رؤساء تعاقبوا على سدة المسؤولية • انها دعوة لاستخلاص العبر وتقييمها ، واظن ان المؤلف المعد قد قام بما يتوجب عليه ، عندما وضع المعطيات كما هي " خامة " امام الدارسين، الذين تقع في اعناقهم مهمة المجاهرة بالقول ان مثل هذه التجربة قد نجحت فيجب تبنيها دون ان يغفلوا القول وان تلك التجربة قد ضاق منها الوطن والحكم الامرّين، مما يوجب تجاوزها، حتى ولو كانت في النهاية ليست لمصلحة من يعتبرون ان استعادة هذه السلطة او تلك لجانب من مسؤولياتها ومهامها ودورها الذي كان مصادرا ، يمكن ان يحوّل نظاما برلمانيا ديموقراطيا الى نظام مجلسي لم يبق موجودا الا على بعض وريقات من التاريخ الدستوري لهذا العالم •

اهنىء السيد سعاده لمبادرته في اصدار هذه المجموعة، فالجهد الذي بذله وآثار التنقيب التي تظهر في ثنايا الاجزاء التي صدرت حتى الان يستحقان التقدير •

رئيس مجلس النواب اللبناني

نبيه بري



داود انطون عمون

داود انطون عمون

محام واديب - رئيس اللجنة الادارية مرتين

١٨٦٧ - ١٩٢٢ [(١)]

ماروني من دير القمر ومولود فيه ١٨٦٧ .

والده انطون بك عمون، رئيس مجلس ادارة جبل لبنان ١٨٩٦، خلفًا لشقيقه عمون بك عمون الذي توفي فجأة، على اثر خلاف حاد وقع بينه وبين المتصرف رستم باشا.

تلقى علومه الابتدائية في مدارس القرية. وتخرج من مدرستي عينطورة والحكمة. ودرس الحقوق في مدينة اكس - آن - بروڤنس في جنوبي فرنسا، فكان يقصدها كل سنة لتقديم الامتحان، نال اجازة الحقوق سنة ١٨٩١ فقدم الى طنطا وقدم امتحانًا في الشرع الاسلامي، وسمح له بالمحاماة في جميع المحاكم الاهلية والمختلطة. ضوى إلى حزب الاتحاد اللبناني في مصر سنة ١٨٩٤، وانتخب نقيبًا للمحامين في تلك البلاد. شاعر موهوب. قصيدته «يابني وطني» المشهورة، محفور منها بيتان على بلاط ضريحه. عاد الى لبنان سنة ١٩١٣ وانتخب عضوًا في مجلس الادارة في لبنان ممثلاً لأول مرة، دير القمر[(٢)]. سنة ١٩١٨ رأس الوفد الاول إلى مؤتمر الصلح في باريس[(٣)].

سنة ١٩١٩ اشترك في الوفد الذي رأسه البطريرك الياس الحويك الى مؤتمر الصلح.

١٩٢٠ عين عضوًا في اللجنة الادارية عن موارنة دير القمر، قرار المفوض السامي رقم ٣٧٠ تاريخ ٢٢ ايلول سنة ١٩٢٠. في ٤ ت[١] سنة ١٩٢٠، انتخب

---

(١) يوسف ابراهيم يزبك - داود عمون - يوسف داغر: مصادر الدراسات ج ٣ ص ٨٧٩.

(٢) تقويم البشير ١٩١٤ ص ١٠٠.

(٣) كان الوفد مؤلفًا من ٧ اعضاء: مارونيين، داود عمون واميل اده، ودرزي: محمود جنبلاط، الذي ابدل بنجيب عبد الملك، وارثوذكسي: عبد الله خوري سعاده وسني: عبد الحليم الحجار، وشيعي، تامر حماده، وكاثوليكي: ابراهيم ابو خاطر.
ولكن الوفد اقتصر على الخمسة الاول، لان حماده وابا خاطر انسحبا منه (جورج كرم: قضية لبنان ص ٢٦).

رئيسًا للجنة، مما كان سببًا في تقديم حبيب باشا السعد استقالته من اللجنة، وبقي عمون في الرئاسة حتى تاريخ فضّ اللجنة[١].

١٩٢٢ ترشح ثم انسحب فعين ناظراً للمعارف[٢].

توفي بداء السرطان في ١٩ ت٢ سنة ١٩٢٢، واقيم له مأتم حافل في مسقط رأسه دير القمر ولف نعشه بالعلم وحمله اربعة ضباط. هو أول مدني يلف نعشه بالعلم.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع ممتد من البسطا التحتا إلى الباشورة رقمه ٥١.

ماتمه[٣]:

توجه إلى دير القمر الجنرال غورو والحاكم. واوغست باشا لحضور مأتم عمون، وارسل البطريرك معزيا. الساعة ٨ من صباح الاثنين ٢٠ ت٢ ١٩٢٢، نقل جثمان عمون إلى مسقط رأسه دير القمر. رافق النعش ٢٥ سيارة عليها نخبة من رجال البلاد، وكانت الاكاليل التي ارسلها الحاكم ومجلس النواب اكثر من ٥٠. وفي الطريق إلى دير القمر كانت القرى والبلدات التي مر بها الموكب يستقبلونه، ويحملون النعش على الاكف. ولما وصلوا الى الدير وضعوا النعش في السرايا. وعند الساعة ٣ بعد الظهر وصل الجنرال غورو، والحاكم، والاميرال فرانكليمان واوغست باشا اديب، مع رهط من رجال المفوضية العليا. رأس الصلاة في كنيسة سيدة التلة المطران اوغسطين البستاني يعاونه المطران اتاناسيوس خرياطي. وبعد تلاوة الرقيم البطريركي ابّنه المطران البستاني. ثم القى القومندان ترابو باسم الحكومة كلمة. ثم تكلم الجنرال غورو معزيًا. ثم تقدم الجنرال والحاكم وقبّلا نجله شارل، وعزيا سائر الأسرة.

في حفلة تذكار داود عمون[٤]:

بعد ظهر يوم الاحد ٢ ك١ ١٩٢٣ اقيم حفل تذكاري للمرحوم داود عمون. حضر الحفل نظار الحكومة وبعض اعضاء المجلس النيابي، وبعض

(١) لسان الحال ٥ ت١ ١٩٢٠.
(٢) لسان الحال ٢٠ ايار ١٩٢٢.
(٣) البشير ٢١ ت٢ ١٩٢٢.
(٤) لسان الحال ٣ ك١ ١٩٢٣.

رفاق الفقيد في اللجنة الادارية. افتتح الحفلة الشيخ يوسف الخازن باسم المجلس ثم شبلي ملاط. فامين الغريب فالشيخ ابراهيم المنذر، فالشيخ يوسف زخريا بقصيدة، فميشال الجاهل بقصيدة، فراجي الراعي بخطاب باسم نقابة المحامين. وكان كميل شمعون يقدم الخطباء.

اول قرار اتخذه مجلس الادارة الذي حملته اللجنة الاولى إلى مؤتمر الصلح، برئاسة داود عمون في ٩/١٢/١٩١٨.

هذا نص القرار[١].

من حيث ان جبل لبنان لم يزل منذ القديم، وخصوصًا منذ الفتح العثماني لسوريا، في عهد السلطان سليم الاول، متمتعًا بحكومة وطنية مستقلة تشمل جبل لبنان بحدوده الجغرافية والاقتصادية، وقد امتدت في عهد بعض امرائها كالامير فخر الدين المعني إلى حدود عكا وقيصرية.

ومن حيث ان هذا الاستقلال الاداري ما برح مسلمًا به من الجميع، بدون منازعة، حتى من حكومة الباب العالي نفسها، كما يظهر من التعليمات الموجهة من الحكومة المذكورة الى شكيب افندي، الموفد الخاص لتهدئة الاحوال في سوريا سنة ١٨٤٥. وبما انه في سنة ١٨٦١، عقب الحوادث المشؤومة التي دبرتها الحكومة التركية، اقرت دول اوروبا في مؤتمر بيروت على استقلال جبل لبنان ووضعت له شكلاً مخصوصًا ووضعته تحت كفالتها.

وبما ان المندوب العثماني في المؤتمر المذكور، وهو فؤاد باشا الشهير، قد استفاد من منافسة الدول حينذاك بجعل حق لبنان في الاستقلال حقًا صوريًا فقط، بان فصل عنه من جهة مواني بيروت وصيدا وطرابلس وملحقاتها، ومن جهة اخرى سهل البقاع وبعلبك وجبل الشيخ بما فيه حاصبيا وراشيا، مما اضطر اللبنانيين الى التشتّت في أطراف المعمور، حتى شكت من كثرة وفودهم، واضطرت بعض البلاد ان تسنّ ضدهم قوانين مخصوصة، لم تكن كلها على ما

(١) اشرنا في الصفحة ٢١٤ من الجزء الاول إلى هذا القرار ولكننا لم نوفّق الى العثور على نصه. وها نحن، وقد عثرنا عليه في الصفحة ١٦٣ من كتاب «في سبيل لبنان» للاستاذ يوسف السودا نثبته استيفاء للفائدة.

يوافق كرامتهم ومصلحتهم. وبما ان لبنان الحالي لا يغلّ من الحبوب الا ما يقوم بحاجة اهله لمدة شهرين فقط، بحيث اذا سدّت عليه موانيه وسهوله المذكورة، كان ذلك بمثابة القضاء عليه بالمجاعة، كما حدث في هذه الحرب مما قضى على نصف اهاليه جوعًا. وبما ان العمل الذي توخته الدول سنة ١٨٦١ بقي ناقصًا: فان الذي قصدته الدول هو ان تضمن لجبل لبنان استقلالاً اداريًا واقتصاديًا، واقعيًا لا صوريًا. ولذلك يجب اتخاذ الاسباب التي تمكنه من تحقيق الاستقلال المذكور تحقيقًا فعليًا. فالآن، بمناسبة طرح امانيّ الشعوب في مؤتمر الصلح العام، أعظم هيئة عادلة اسّستها البشرية حتى الآن، فقد قرر هذا المجلس توجيه كل من: دواد بك عمون أحد أعضائه مندوبًا اول ومحمود بك جنبلاط عضوه الاخر وعبد الله بك الخوري ترجمان حكومة لبنان وكل من الافندية اميل اده وابراهيم بك ابو خاطر وعبد الحليم الحجار وتامر بك حماده مندوبين عن جبل لبنان ليعرضوا في المؤتمر المشار اليه الطلبات الآتية:

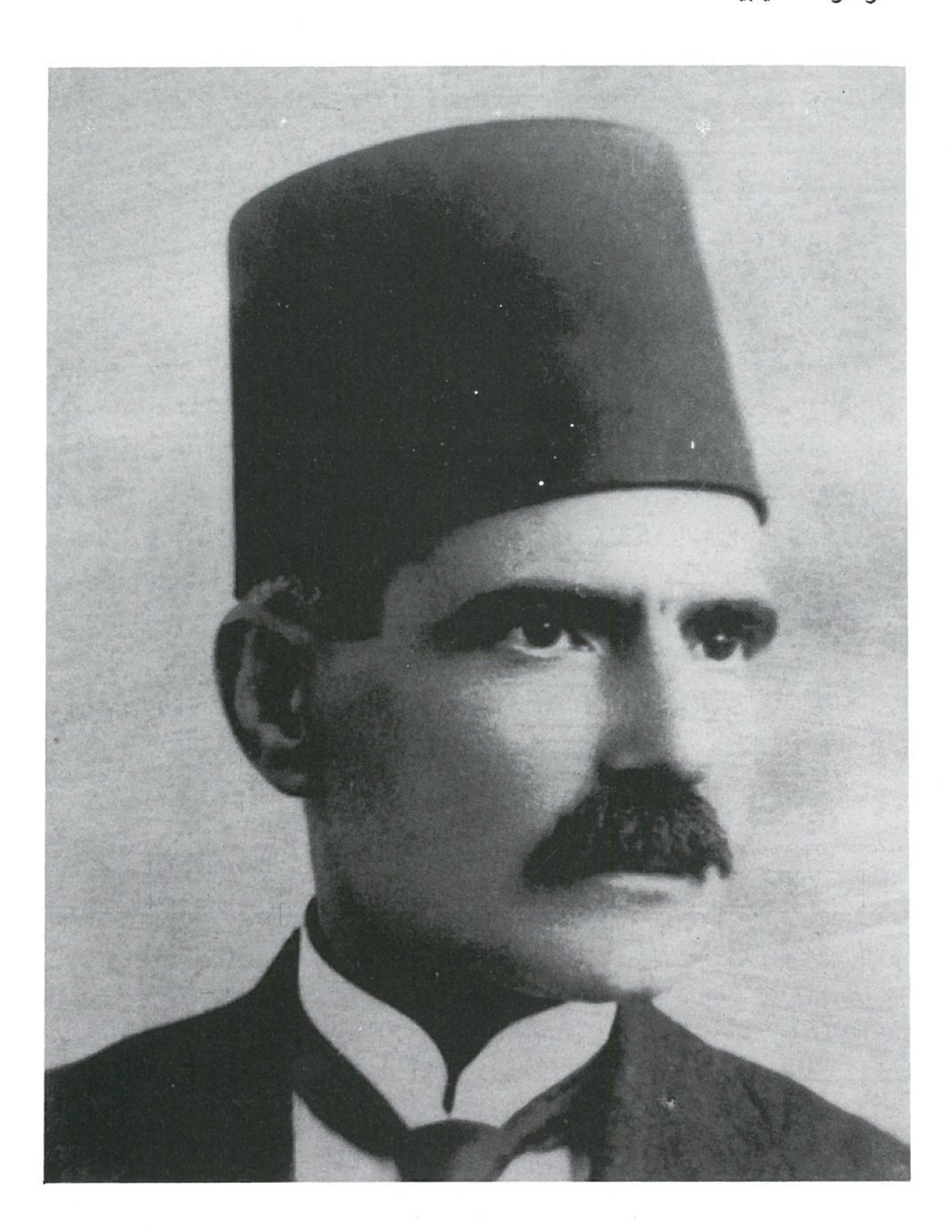
١ - توسيع نطاق جبل لبنان الى ما كان معروفًا به من التخوم تاريخيًا وجغرافيًا، وما تقتضيه منافعه الاقتصادية، بحيث يكون بلادًا قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية منظمة.

٢ - تأييد استقلال هذا البلد اللبناني بادارة شؤونه الادارية والقضائية بواسطة رجال من أهله.

٣ - يكون لهذه البلاد اللبنانية مجلس نيابي، يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي، حفظًا لحقوق الاقلية، وينتخب من الشعب. ويكون لهذا المجلس حق التشريع، ووضع القوانين الملائمة للبلاد، وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الديموقراطية.

٤ - مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها، ومعاونتها الادارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف، وتقدم البلاد ورقيّها، وازالة اسباب التفرق والخلاف، وتطبيق الاعمال على محور العدالة والحرية والمساواة، وضمان الدولة المشار اليها للاستقلال المذكور منعًا لكل مساس به.

وقد فوّض المجلس المندوبين السبعة المومى اليهم بعرض الطلبات المذكورة في المؤتمر المشار اليه وبملاحقة تأييدها وتقريرها.



نعوم كسروان لبكي

نعوم كسروان لبكي(١)

رئيس مجلس النواب مرة واحدة

١٨٧٥ ـ ١٩٢٤

ماروني من بعبدات ومولود فيها سنة ١٨٧٥.

والده كسروان لبكي ابن سمعان غطاس، اول عضو مجلس ادارة عن المتن. تلقى دروسه الابتدائية في مدرسة بعبدات التي كان يديرها القس ارسانيوس صبرا الملكي، ثم في الحكمة مدة خمس سنوات. مارس التدريس في المدرسة الوطنية اللبنانية في بعبدات. ففي مدرسة بعبدات المجانية. ثم ادار احدى مدارس المتن، ومنها انتقل الى التدريس في مدرسة «الفرندز» في بعبدات.

سافر الى البرازيل سنة ١٨٩٤ واصدر جريدة المناظر في ٩ شباط ١٨٩٩، بالاشتراك مع حبيب حنون وفارس سمعان نجم وفي ١٥ تموز ١٩٠١ اصدر جريدة «خلايا النحل».

عاد إلى لبنان سنة ١٩٠٨ واسس جمعية بعبدات الجديدة. انتسب الى جمعية ارز لبنان المعارضة للمتصرف. سنة ١٩١٣ عين مديرا لناحية بسكنتا، وخلال الحرب ابعد عنها. وبعد الحرب اعيد الى مديرية بسكنتا.

١٩٢٠: في ٢٣ ت١ ١٩٢٠ عيّن عضوًا في اللجنة الادارية خلفا لحبيب باشا السعد المستقيل قرار المفوض السامي رقم ٤٣٦(٢).

١٩٢٢: انتخب نائبًا عن جبل لبنان ونال ١٠٤ اصوات من اصل ١٦١ مقترعًا(٣).

---

(١) الخوري نعمة الله اللبكي. تاريخ بعبدات ص ١١٨.
(٢) النشرة الرسمية عدد ٣.
(٣) لسان الحال ٢٢ ايار ١٩٢٢.

في ٢٥ ايار ١٩٢٢ انتخب عضوا في لجنة الطعون[١].

في ٦ حزيران ١٩٢٢ انتخب مقررا للجنة القانون الداخلي، وعضوًا في اللجنة المالية.

في ٢٠ اذار ١٩٢٣ انتخب عضوًا في لجنة تدقيق انتخاب صبحي حيدر.

في ١٦ ت١ ١٩٢٣ انتخب رئيسًا للمجلس.

ألقى الخطاب الآتي: قال: تعلمون اني لست مولعًا بالخطب ولا مستعدًا لها، اني اجتزىء بالكلام الضروري مجردًا وبسيطًا.

قد انتهت المعمعة الانتخابية وينبغي ان نجعل نتيجة الانتخاب لما جرى ثم نتناساها لننصرف الى اعمالنا. يجب ان نعلم البلاد امثولة، البلاد في اشد الحاجة اليها وهي ان نحصر الخلاف السياسي في موضوعه لا يتعداه الى شخصياتنا. اشكركم. انكم وثقتم بي. واعلموا اني ليس لي من وظيفة في هذه الرئاسة غير ان أقوم على النظام الاساسي والقانون الداخلي واعاهدكم اني لا استعمل النفوذ الذي استمده بواسطتكم من الامة للسياسات الصغيرة. والان، ابتدىء ان اكون رئيسًا (تصفيق حاد).

توفي بنوبة قلبية في ١١ ت٢ ١٩٢٤ وهو نائب فخلفه بالانتخاب الاستاذ يوسف السودا.

مأتمه[٢]:

جرى لنعوم اللبكي مأتم رسمي وشعبي اشترك فيه جماهير غفيرة من انحاء لبنان. رأس الصلاة المطران بطرس الفغالي بالنيابة عن السيد البطريرك، وعاونه المطرانان يوسف الخازن واغناطيوس مبارك.

اقيمت الصلاة في منزله. اشترك فيها اعيان الحكومة، والحاكم العام، ورئيس المجلس النيابي، وامين سر الحكومة[٣]، والموسيو ده ريفي ممثل المفوض السامي، والنواب والنظار،

(١) م.م.ن في التواريخ المذكورة.
(٢) البشير ١٥ ت٢ ١٩٢٤.
(٣) الجنرال فندنبرغ ـ اميل اده ـ اوغست اديب.

واركان الحكومة ورجال الاكليروس والاعيان.

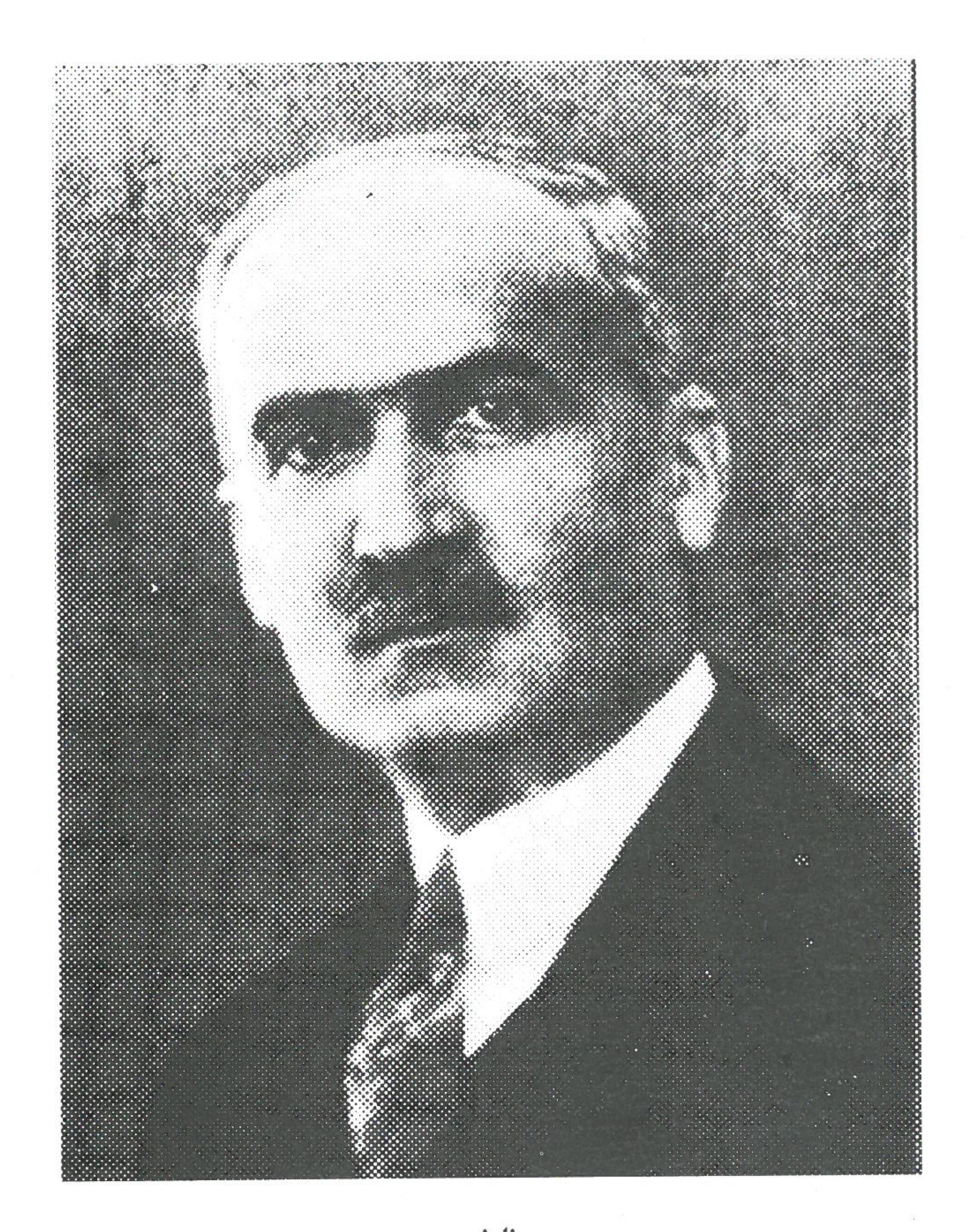
في ختام الصلاة تلي الرقيم البطريركي وابّنه المطران الفغالي. وتلاه دولة الحاكم ثم رئيس المجلس. ثم توالى المؤبنون: عبد الله ابو خاطر، موسى نمور بلسان الاستاذ دموس وبشارة الخوري صاحب البرق باسم الصحافة اللبنانية، ثم حملت الجثة إلى المدفن الاخير.

اهدت اليه الحكومة الفرنسية وسام جوقة الشرف.

اقيم له تمثال نصفي من البرونز في ساحة بلدته بعبدات. ازيح الستار عنه في ٤ ت٢ ١٩٢٨ برعاية رئيس الجمهورية في حفلة حضرها حشد من المواطنين، في طليعتهم حبيب باشا السعد رئيس الوزارة. والمسيو سولومياك ممثل المفوض السامي. وسليم تقلا محافظ بيروت. ازاح الستار رئيس الجمهورية[١].

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع في منطقة الجعيتاوي رقمه ٧٨.

(١) شارل دباس.



موسى حنا نمور

موسى حنا نمور[١]

محام وصحفي - رئيس مجلس النواب ثلاث مرات

١٨٨١ - ١٩٤٦

ماروني من زحلة ومولود في المعلقة سنة ١٨٨١.

تلقى علومه الابتدائية في زحله في مدرسة الاباء اليسوعيين. ثم انتقل الى بيروت واكمل دروسه في مدرسة الحكمة وبعد ان نال شهادة نهاية الدروس، التي كانت تمنح يومئذٍ اشعارا بان الطالب يمكنه ان يتابع دراسته الجامعية، انتقل الى دمشق يدرس الحقوق، ومنها تخرج محاميًا وتدرج في مكتب المحامي سليم نمور.

قبل ١٩٢٠ تاريخ ضم المعلقة الى زحله كان موسى نمور رئيسا لبلديتها وبعد الضم اصبح عضوًا في مجلس بلدية زحلة الموحدة.

١٩٢٢: ترشح عن البقاع على لائحة ائتلافية. فاز جميع اعضائها، ولم تذكر الاصوات التي نالها كل منهم[٢].

في ١٢ اذار ١٩٢٢ انتخب عضوا في لجنة الاشغال وفي لجنة الصحة والمعارف.

في ٢٠ اذار ١٩٢٣ وفي ١٨ اذار ١٩٢٤ انتخب عضوا في اللجنة المالية[٣].

١٩٢٥: فاز ثانية على لائحة ائتلافية هو وجميع اعضائها ونال ٧٩ صوتًا جميع اصوات المقترعين، لان اللائحة المنافسة انسحبت وقاطع انصارها الانتخابات.

---

(١) محفوظات نجله السفير مارسيل.
(٢) لسان الحال ٢٢ ايار ١٩٢٢.
(٣) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

انتخب رئيسًا للمجلس في ٣ دورات في ١٦ تموز و ٢٠ ت١ ١٩٢٥ وفي ١٩ ت١ ١٩٢٦.

في ٢٦ حزيران ١٩٢٨ عيّن عضوًا في مجلس المعارف الاعلى (مرسوم رقم ٣٤٧٩)[١].

من ١٠ آب ١٩٢٨ الى ١٤ ايار سنة ١٩٢٩ عيّن وزيرًا للداخلية في وزارة الرئيس حبيب باشا السعد (مرسوم رقم٣٦٦٥).

١٩٢٩ : فاز ثالثة ونال ٩٥ صوتا (تزكية) لم تؤلف لائحة منافسة[٢].

من ١٢ ت١ ١٩٢٩ الى ٢٠ اذار ١٩٣٠ عيّن وزيرًا للمالية في حكومة الرئيس اميل اده (مرسوم رقم ٥٧٤٢).

من ٢٥ اذار ١٩٣٠ الى ٢١ تموز ١٩٣١ عيّن وزيرًا للداخلية والصحة في حكومة الرئيس اوغست باشا اديب (مرسوم رقم ٦٤١٩).

من ٢٢ تموز ١٩٣١ الى ١٠ ايار سنة ١٩٣٢ تاريخ حل المجلس ووقف الدستور، عيّن وزيرًا للداخلية والصحة في حكومة الرئيس اوغست باشا اديب (مرسوم رقم ٨٢٨٥).

١٩٣٤ : الغي المقعد الماروني في البقاع.

١٩٣٧ : كما في السابق تألفت لائحة ائتلافية ففاز ونال ٢٢١٦٢ صوتًا من اصل ٢٢٢٣٣ مقترعًا (شبه اجماع لعدم وجود لائحة منافسة)[٣].

من ٣٠ ت١ ١٩٣٧ الى ١٣ ك٢ ١٩٣٨ عيّن وزيرًا للمالية وللدفاع في حكومة الرئيس خير الدين الاحدب (مرسوم رقم ١٤١٦).

من ١٣ ك٢ ١٩٣٨ الى ٢١ اذار ١٩٣٩ عيّن في الوزارتين السابقتين في حكومة الرئيس خير الدين الاحدب (مرسوم رقم ١٧٣٧).

---

(١) ج.ر ١٩٢٨ عدد ٢١٥٤.
(٢) الراصد ١٨ حزيران ١٩٢٩.
(٣) لسان الحال ٢٤ ت١ ١٩٣٧.

من ٢٢ ك٢ ١٩٣٩ الى ٢١ ايلول ١٩٣٩ تاريخ حل المجلس ووقف الدستور بسبب اندلاع الحرب الثانية، عيّن وزيرًا للمالية وللدفاع في حكومة الرئيس عبد الله اليافي (مرسوم رقم ٣٧٦٦).

من ٢٧ تموز ١٩٤٢ الى ١٨ اذار ١٩٤٣ عيّن نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزيرًا للداخلية وللبريد والبرق في حكومة الرئيس سامي الصلح (مرسوم رقم ٩٤٧).

١٩٤٣ : ترشح على اللائحة الموالية للسلطة. لم يكتب لواحد من افرادها النجاح ونال ٩٢٢٤ صوتًا من اصل ٢٠٨٠٧ مقترعين[١].

توفي في ٤ تموز ١٩٤٦ بمرض القلب.

مدرسة الاباء اليسوعيين ـ زحله: فتحها الاباء اليسوعيون سنة ١٨٩٠، ووكلوا ادارتها الى الفرير ماريست، ثم كانت اقامتهم في المدرسة الشرقية بين سنوات ١٩٢٣ ـ و ١٩٣٢.

خطابه في جلسة ١٩ تموز ١٩٢٥.

ايها الزملاء.

أشكركم من صميم الفؤاد للثقة التي أوليتمونيها بانتخابكم إياي رئيسًا لهذا المجلس. لم يكن في خاطري قط أن أرئس مجلسًا يضم خيرة رجال الوطن علمًا وفضلاً ووجاهة ووطنية، وأنا أحسب نفسي أقل من فيه استحقاقًا لهذا المنصب الرفيع. ولكن شاءت إرادتكم أن أكون فكنت. ورأيتم أن تشرفوني بهذه الخدمة فامتثلت. وأن تلقوا على عاتقي هذا الحمل الثقيل فاحتملت. وتجاه هذا الوطن لا يسعني إلا أن أقابل صنيعكم بالشكر. وإلا أن أعاهدكم، وأعاهد نفسي أن أكون عند ظنكم بي.

سأستمد من ضعفي قوة من قوتكم وسأستنير في طريقي بقبس من نوركم، وسأتخذ لي خطة كل فرد منكم لعلي إذا فعلت بالغ أمنيتي وأمنيتكم في خدمة هذا الوطن العزيز.

---

(١) لسان الحال ٦ ايلول ١٩٤٣.

إننا قادمون على جهاد مقدس سلاحه الصبر والتضحية وحسن التفاهم مع السلطات المحلية والمنتدبة. فإذا نحن جعلنا شعارنا الصبر والتضحية وحسن التفاهم، وترفعنا عن الشخصيات في أعمالنا، وتجردنا عن كل غاية إلا خدمة هذا الوطن العزيز، بلغنا ولا ريب، الغاية التي يسعى إليها كل فرد منا.

إن الحكومة المنتدبة كفتنا مؤونة الاهتمام بحفظ السكينة، وضبط الأمن، وبقي علينا أن نسعى بأنفسنا لتحسين حالتنا الاقتصادية، وتنظيم شؤوننا الداخلية وتربية ناشئتنا على أصول المدنية الصحيحة. وهو ما سينصرف إليه هذا المجلس في جلساته المقبلة.

وإذا كانت فرنسا نصيرة الشعوب الضعيفة هي التي تتولى إرشادنا وتسير بنا في طريق الاستقلال، وإذا كنتم، وكلاء الأمة الحريصين على مصالحها، والقائمين على إنهاضها، فقد جاز لنا أن نبشر الأمة بمستقبل باهر إن شاء الله. فليحي لبنان الكبير ولتحي الحكومة المنتدبة.

جلسة ٢٠ ت1 ١٩٢٥

خطاب الرئيس.

أيها الزملاء.

لقد شئتم أن تولوني ثقتكم هذه المرة أيضًا فاجمعت كلمتكم على انتخابي رئيسًا فانا أشكركم من صميم الفؤاد وأرجو أن لا تكون هذه الثقة التي أوليتمونيها موضوعة في غير موضعها. أقول ذلك لا لأن الشخص الذي أجمعت كلمتكم على انتخابه رئيسًا أهل بنفسه لهذه الثقة بل لأنه يعتمد على العطف الذي يلقاه منكم وعلى القوة التي يستمدها من اتحادكم ليستحق أن يكون أهلاً لها.

أيها السادة.

قد برهن المجلس في العقد القصير الذي جازه على الخطة المثلى التي وضع نصب عينيه انتهاجها في حياته النيابية. فقد تجلت فيه روح التضامن باجلى مظاهرها. وكان حسن التفاهم رائد كل عضو من أعضائه، في كل عمل من أعمالهم، والاستقلال في الرأي والقول والفعل شيمة كل منهم، فاستحق

بذلك احترام الجميع. وأي غاية يستطيع أن يرمي إليها المجلس أسمى من هذه الغاية التي تجعله مستقلاً بكل عمل من أعماله، لا عوامل خارجية تؤثر عليه ولا مكائد داخلية تفسد عليه حسن القصد. وإذا كان الماضي دليلاً على المستقبل، فانا على يقين أنه كما كان المجلس في دورته الاستثنائية الماضية عنوان التجرد والإخلاص، سيظل دائمًا عند ظن منتخبيه به، عنوان التجرد والإخلاص دائمًا.

سيتابع المجلس في عقوده المقبلة خطة حسن التفاهم التي انتهجها في عقده الماضي مع السلطتين المحلية والمنتدبة لما بدا له من أن الواسطة الوحيدة لتحقيق رغائب البلاد والسير بها في معارج الفلاح. وسيكون هدفه الأسمى المحافظة على النظام لأنه حيث لا نظام فهي الفوضى وأعيذ البلاد وأعيذ مجلس الأمة إن تسود فيهما الفوضى.

ولا بد لي من كلمة أنبه خاطر المجلس إلى التقيد بها عند درس المشاريع التي تطرح عليه للتناقش فقد جعلنا شعارنا النظام وهو الذي يجب أن نبتدىء به في كل أعمالنا. ولهذا آليت على نفسي في المدة التي أتولى بخلالها رئاسة المجلس ألا أطرح على بساط البحث إلا الأسئلة والاقتراحات والمشروعات التي تكون قد استوفت كل الشروط القانونية. وأن أطبق القوانين والأنظمة بحرفيتها لأني لمثل هذا أنتخبت. إذا فعلت نفذت إرادتكم بي.

خطابه في ١٩ت1 ١٩٢٦.

سادتي الزملاء.

قبل أن أبدأ كلمتي التي سأشكركم بها، أحيي زميلي ورفيقي الأمير خالد شهاب، ليس تخصيصي له بمعنى أني لم أكن على وفاق مع بقية زملائي الذين طالما أولوني ثقتهم وكانوا لي دائمًا أعوانًا وإخوانًا.

هي المرة الثالثة التي انتخب فيها. فأنا أحييكم شاكرًا لكم العطف والثقة اللذين وضعتموهما فيَّ، وإني أعاهد الله كما عاهدتكم على أن أكون دائمًا عند حسن ظنكم راجيًا منكم معاونتي لأقوم بالمهمة التي ألقيتموها على عاتقي الآن.

إن الفئة التي أشار إليها الأمير خالد شهاب هي النواة الأولى للأحزاب السياسية التي كان يعتقد الكثيرون عدم إمكان تأليفها. بيد أن فريقًا من الزملاء

قد ألفوا هذه الفئة الحزبية. فأنا أتمنى لها أن تسير كما هو بروغرامها، ونحن نسير وإياها في مصلحة الوطن يدًا واحدةً. ولي الأمل أن روح السلام ستكون سائدة هذا المجلس لأن كل أعضائه كريم. فليحيَ لبنان.

مأتمه[١]:

توفي موسى نمور بنوبة قلبية في ٤ تموز ١٩٤٦ في منزله ببيروت. قررت الحكومة اقامة مأتم رسمي. وان يسير فيه رئيس مجلس الوزراء، والوزراء. كما قرر رئيس المجلس النيابي تأجيل الجلسات حدادًا ليتسنى له وللنواب الاشتراك في المأتم.

وفي الساعة ٢/١ ٢ سير بالجثمان يتبعه رئيس الحكومة[٢] ممثلا رئيس الجمهورية[٣]، ورئيس المجلس[٤]، ووزير الداخلية[٥]، ونقيب المحامين[٦]، وممثلو النقابات والجمعيات الى كاتدرائية مارجرجس المارونية، حيث رأس صلاة الجناز المطران عبد الله الخوري ممثلا البطريرك الماروني انطون عريضه، يعاونه الاساقفة اغناطيوس مبارك ويوحنا الحاج واغناطيوس زيادة وافرام حيقاري ومكسيموس الصائغ. ولفيف من الاكليروس الماروني والكاثوليكي. وبعد الانجيل تلي الرقيم البطريركي معددا مزايا الفقيد ثم القى مطران الابرشية يوحنا الحاج تأبينًا بليغًا وبعد الصلاة سار الموكب الى زحله، يرافقه ممثل رئيس الجمهورية، دولة رئيس الوزراء والوزراء ورئيس المجلس، وفريق كبير من النواب والرؤساء السابقين: عبد الحميد كرامي، والفرد نقاش. والسادة هنري فرعون، جورج ثابت وابراهيم حيدر والمسيو بار ممثل الجنرال بينه، وجمهور غفير من الزحليين والبقاعيين، جاؤوا يلقون النظرة الاخيرة على حبيب الشعب موسى بك. وعلى البولفار استقبله صاحبا السيادة افتيموس يواكيم ونيفن سابا. وكانت اجراس الكنائس تدق. حضر المأتم وزير المعارف السوري عادل ارسلان وسعيد الغزي رئيس مجلس النواب ووردت برقية من سعد الله الجابري رئيس حكومة سوريا، ومن وزير المالية ادمون الحمصي. ابّنه امام الكنيسة شكري بخاش وابّنه زجليا يوسف حاتم. باذن من البطريرك، اودع الجثمان الى جانب شقيقه يوسف في كنيسة السيدة المارونية في معلقة زحلة.

---

(١) زحلة الفتاة ٦ تموز ١٩٤٦.
(٢) سعدي المنلا.
(٣) بشاره الخوري.
(٤) صبري حماده.
(٥) صائب سلام.
(٦) ادمون كسبار.



الشيخ محمد حسين الجسر

الشيخ محمد حسين الجسر[١]

(قاض سابق) - رئيس مجلس الشيوخ مرتين ورئيس مجلس النواب ٦ مرات

١٨٧٩ - ١٩٣٤

سني من طرابلس ومولود فيها سنة ١٨٧٩. والده حسين الجسر هو احد علماء طرابلس واحد اعلامها.

درس في مدارس طرابلس في المدرسة السلطانية. يتكلم العربية والتركية والفرنسية. درس الحقوق على والده الشيخ حسين الجسر.

١٩١١: تولى تحرير جريدة «طرابلس» لصاحبها كامل البحيري. درّس في بعض مدارس الحكومة في طرابلس ثم عين مديرًا للمكتب الاعدادي فيها.

انتخب عضوًا لمجلس المبعوثان عن طرابلس. في ١٥ ايلول ١٩٢٢ عيّن مديرًا للداخلية.

بعد الحرب عيّن رئيسًا لمحكمة الاستئناف الحقوقية والجزائية، ثم مدّعيًا عموميًا لدى محكمة التمييز العليا. في ٥ تموز ١٩٢٤ عيّن مندوبًا للحكومة لدى مجلس النواب.

سنة ١٩٢٠ عيّن ناظرا للمعارف (قرار المفوض السامي رقم ٣٤٣) تاريخ اول ايلول سنة ١٩٢٠.

في ٢٤ ايار ١٩٢٦ عيّن عضوًا في مجلس الشيوخ (قرار رقم ٣٠٥ مكرر)[٢].

في ٢٥ ايار ١٩٢٦ انتخب رئيسًا لمجلس الشيوخ[٣].

---

(١) الاسود: تنوير الاذهان ج ٣ ص ٥٩٥.
يوسف غانم مشاهد الرجال ج ١ ص ٤.

(٢) اعمال المفوضية العليا ١.

(٣) م.م الشيوخ في التواريخ المذكورة.

ثم فاه الرئيس بالخطاب الآتي الذي قوطع بالتصفيق الشديد.

سادتي.

وضعتم ثقتكم فيَّ فالشكر لكم، وعهدتم إليّ بالقيام بهذا المقام فاقطع العهد بأني اكيف مشيئتكم، وامثل رغائبكم حسب استطاعتي وبمنتهى قوتي. وما أنا إلا مرآة لكم تمثل الفضيلة والاخلاص والجد في العمل. تلك الاخلاق النبيلة التي يرجوها الوطن وابناؤه منكم.

سادتي.

إن يومنا هذا ليوم عظيم في تاريخ الامة اللبنانية. بلى إن ساعتنا هذه لهي الساعة التي طوت صحيفة، كتب التاريخ فيها ما كتب، وسطرت أول حرف في تاريخ الحياة الصحيحة. حياة الاستقلال، وحياة الحكم النيابي. فهنيئًا للامة التي طوت صحيفة ماضيها طي المؤلف مخطوطاته. وما هو إلا بين صحيفة واخرى تطلع نور الحياة من ظلمة الفناء.

سادتي.

يقولون إن الدستور يؤخذ ولا يعطى، وهل أخذته الامة اللبنانية؟ نعم لقد أخذته، فان سيف الفضيلة وهو قوة، وسنان الحكمة وهو قوة، ودرع الوفاق والوئام وهو قوة، قد انالنا ما نلناه. ولولا هذه القوى الخالدة لم يكن سبيل للدولة الافرنسية الحرة، دولة البطولة والامجاد، تلك الجمهورية الفرنساوية الكريمة أن تمد يد العطف والعون فتساعدنا في سبيل قضيتنا الوطنية.

قامت الدولة الحرة بحربها العالمية، فانالت الشعوب التي تحلت بالفضائل استقلالها، وساعدتها على تأسيس شرائعها النيابية فكان في الشرق لبنان أول كوكب سطع بدره.

وجاء دستوره وليد القوى القومية، وابن السواعد القوية الافرنسية. فدستورنا مأخوذ. وما أخذ لا يبيد ما دامت اسسه قائمة وهي ثابتة إن شاء الله.

أفتتح بكلمتي هذه أول مجلس بارلماني رأته البلاد بعد دستورها. فليدم وليحيَ ما حييت الفضيلة ودام الوفاق والوئام وهو دائم بمنه تعالى.

فليحيَ الدستور اللبناني.

فلتحيَ الجمهورية اللبنانية.

ولتدم الجمهورية الفرنساوية الحرة.

ولتبق الصداقة متينة العرى بين الجمهوريتين.

في ١٩ ت١ ١٩٢٦ موعد انتخاب هيئة المجلس تعادلت الأصوات بين المرشحين حبيب باشا السعد والشيخ محمد الجسر، لكل منهما ستة اصوات، مما كان سيؤدي في الدورة الثانية الى نجاح الباشا لكونه اكبر سنًا. عندئذ انسحب الاعضاء الستة المؤيدون للشيخ. فما كان من رئيس السن سليم النجار الا ان رفع الجلسة، واجل الانتخاب الى ٢١ ت١. في هذه الجلسة، سويت الامور، وانسحب حبيب باشا لمصلحة الجسر وهكذا استقرت الرئاسة مرة ثانية للشيخ[١] الذي القى الكلمة الاتي نصها:

سادتي.

لا يسعني إلا أن أكرر شكري للزملاء الاكارم الذين وضعوا ثقتهم فيَّ باتفاق الاراء. كما أني لا يمكنني إلا أن أحترم الحركة التي ظهرت أول أمس فاظهر بعض الرفقاء حرية فكرهم ووضعوا ثقتهم بشخص نحبه ونحترمه وهذه فضيلة يجب أن يتحلى بها كل إنسان، لا سيما من يجلس على كرسي المشيخة. وعلى كل، فان شكري لم يتبدل. سواء كان أول أمس أو اليوم. ولا أجد كلمة أقولها إلا أن أكرر عهدي السابق بان أقوم بتنفيذ أعمال هذا المجلس. وأي شرف أكبر من تنفيذ أعمال قوم هدفهم خدمة الوطن وحفظ الدستور.

إن الدستور في البلاد هو نتيجة الحياة الاستقلالية، ولا يسعى الانسان إلا للاستقلال سواء في داره أو عائلته أو دولته، وهي منتهى درجات الاستقلال.

فإذا ما حافظت، بالقيام بوظيفتي على تنفيذ إرادة زملائي، فكأنني أخدم استقلال بلادي وهذا غاية الشرف.

---

(١) م.م الشيوخ في التورايخ المذكورة.

ولهذا فإني أكرر الشكر سائلاً الحق تعالى أن يوفقنا لخدمة دستورنا، وحفظ بلادنا. متفقين في العمل مع الجمهورية الفرنسوية الحرة التي تقوم بإرشادنا داخليًا، وبحماية حقوقنا في الخارج.

فليحيَ الدستور.

فلتدم الصداقة بين بلادنا والجمهورية المنتدبة.

والآن فالى العمل.

سبب تعطيل الجلسة هو ان رئاسة مجلس النواب كانت سنة ١٩٢٦ من نصيب موسى نمور، فعد المسلمون ان انتخاب حبيب باشا السعد رئيسًا لمجلس الشيوخ يخل بالتوازن الطائفي ويحرمهم حقهم في رئاسة احد المجلسين، مما دفع حبيب باشا الى التضحية ضنا بالوحدة الوطنية. وقد وجه كتابًا الى رئيس السن ينسحب به من الترشح لرئاسة مجلس الشيوخ، مشيدًا بمزايا الشيخ محمد الجسر، وكان للجسر جواب على هذه البادرة استحق شكر المجلسين (الكتاب وجواب الشيخ الجسر في فصل وقائع مجلس الشيوخ).

بعد دمج المجلسين في ١٨ ت١ ١٩٢٧ وفي ١٦ ت١ ١٩٢٨ اعيد انتخابه رئيسًا لمجلس النواب.

نص خطاب ١٨ ت١ ١٩٢٧.

أعتلى سماحة الشيخ محمد الجسر كرسي الرئاسة وفاه بالخطاب التالي:

إنني لفخور جدًا بان أنال ثقة هذا المجلس المحترم. نعم إنني لفخور بان أنال ثقته ويمكنني أن أقول إنها ثقة إجمالية من الجميع لأن الاصوات التي أفرغت لزميلي الفاضل الدكتور أيوب ثابت أحسبها لنفسي أيضًا فهو ذاك الرجل الفاضل المعروف باهليته واستقلاله واستقامته. إنني لفخور جدًا بأن أكون خلفًا لسلف لا أحسب شيئًا بالنسبة لرجل ملأ هذه الكرسي وقد ملأها فضلاً ونبلاً. ولا غرو فهو ذلك الوطني العامل المخلص في سبيل هذه الامة. وقد كان موضع ثقة الجميع وهي ثقة أرجوها لنفسي لأعمل بها في سبيل وطني.

إذا كان الرئيس السابق قد ترك هذه الكرسي فقد ترك فراغًا كبيرًا لا أحسب أن باستطاعتي أن أملأ جزءًا منه إلا بمعونته وبمعونتكم.

وبعد كلمة الشكر هذه أرى أن موقفي موقف صعب جدًا، وهو تمثيل القوى الوطنية التي أجتمعت أخيرًا تحت سقف واحد لتقوم بخدمة هذا الوطن.

لقد كانت هذه القوى منقسمة كما ارتأى واضعو الدستور قبلاً. أما وقد ارتأت الامة أخيرًا بواسطة نوابها جمع القوتين الاشتراعيتين في مجلس واحد، فقد أصبح من الصعب على ضعيف مثلي أن يمثلها. ولكني أقطع على نفسي عهدًا بأن أكون خير ممثل. والممثل عادة أضعف من الممثلين ولكن معونتكم ومساعدتكم تمكِّنني من تمثيلها.

أرجو الله أن يوفقني لخدمة هذا الوطن. وما توفيقنا إلا بجمع كلمتنا، وتنظيم أعمالنا السياسية. نعم، إن أحزابنا وأعمالها لا تتعدى حدود الاعمال الداخلية. لأننا فيما عدا ذلك، لا نزال تحت إشراف دولة فرنسا الحرة. فإذا تكاتفنا بإخلاص نرجو الله أن يوفقنا للوصول إلى الدرجة التي ترغبها لنا الدولة المرشدة فرنسا الحرة.

هذه كلمة تترجم عن إحساسي الاول، خاتمًا كلامي بالدعاء للوطن العزيز. قائلاً لتحيَ الجمهورية اللبنانية فليحيَ لبنان الذي نفاخر باستقلاله وندافع عنه حتى الممات. فلتحيَ الجمهورية الفرنساوية التي ترشدنا في الداخل وتحمينا في الخارج. ونرجو أن نستعيض في المستقبل عن ذلك بصداقة متينة العرى، ثابتة الاركان تقوم مقام الارشاد والحماية حسبما تريدها هي نفسها.

فلتحيَ الجمهورية الفرنساوية الصديقة للبنان والحامية له.

هذه كلمتي في بدء هذه الدورة المخصصة لعمل هام هو درس الميزانية، أرجو أن أدعوكم إليه في وقت قريب.

نص خطاب جلسة ١٦ ت١ ١٩٢٨.

الرئيس ـ أيها السادة.

أحمد الله إليكم سادتي أن وُفق مجلسكم المحترم الى اختطاط أحسن خطة درجت عليها المجالس النيابية، وهي اعتبارها الوظائف الرئيسية في المجلس خارجة عن كل حزب. هذه خطة درجت عليها المجالس النيابية في الدول الاوروبية، وليس قصدها منها إلا نزع كل خلاف وتفرقة تقع أحيانًا على مسائل ليست من وظائف المجالس الاصلية كمسألة انتخاب عمدة المجلس. إنما يقع اختلاف الرأي في المجالس النيابية على التشريع، أما الوظائف فهي أداة لإدارة الاعمال مما يوافق مصلحة البلاد. هذه من الوجهة النظرية. أما من الوجهة الفعلية، فقد أبعدتم عن الاذهان كل كلمة كانت تقال بحق المجلس، وهو أنه لا يظهر حزبية إلا لأجل رئاسة أو كتابة أو وظيفة. وقد نفيتم اليوم هذه الفكرة باتحادكم وقد كان يشمئز منها كل من يحترم الدستور ويحب أن تكون في البلاد حياة نيابية صحيحة. ربما يتبادر إلى الذهن أن انتخابي بإجماع الكلمة دعاني إلى أن أقول هذه الكلمة. كلا! نعم أني فخور أن تتفق كلمة إخواني على انتخابي. ولكن هذا فخر شخصي لي وهو فخر لا يُدخل في ذهني عظمةً وكبرياء. ويخدعني ان فيَّ الكفاءَة وحدي لهذه الكرسي. إن في هذا المجلس أكفاء عديدين للرئاسة وقد اتجهت الانظار إلى كفاءَة بارزة وشخصية ممتازة هي شخصية الامير خالد الشهابي وقد كنت أحب أن أصوت لها، ولكن تلك النفس أبت إلا أن تتنازل عن الحق الذي يستحقه صاحبها إلى صديق قديم له، شاركه في العمل النيابي وفي أعمال أخرى كانت تعود بالنفع على هذه البلاد.

أقول كلمتي هذه وقلبي مفعم بالشكر لإخواني الذين أولوني ثقتهم. وأرجو الله أن يقدرني على القيام بأعباء المهمة الملقاة على عاتقي، مستندًا في كل عمل على ثقتهم ومعونتهم.

سادتي: ربما يتيح لي الحظ أن أشاركم في المستقبل في العمل النيابي. ولكن ضميري يوجب عليَّ أن أقول كلمة أبعد بها كل فكرة حامت حول هذا المجلس. وليست كلمتي هذه دعاية للمجلس في المستقبل ولكنه واجب يوحيه الضمير فينطق به اللسان.

قام هذا المجلس بأهم الوظائف النيابية الاساسية التي يعود بها إليه.

هو الذي أيد الدستور وهو الذي قام بكل السابقات النيابية تأييدًا للحكم البرلماني في هذه البلاد. وهو الذي ساعد الحكومات على إجراء التوازن بين السلطات. هو الذي عرف حقيقة حاله وحالة الشعب اللبناني ففتح صدره ومد يده إلى دولة فرنسا الحرة علمًا منه بأن استقامته ونجاحه في المستقبل لا يقومان إلا على ساعد دولة ذات دماغ وعقل راجح، تنطبق مبادؤها على أساس المنطق والعقل، محبة للشعب قوية...

عرف هذا المجلس أننا نحن في مقدمة الاستقلال ولا يمكن أن نكون في درجة الدول التي استقلت بقوة جيوشها وسيوف أبنائها، بل بقوة السنين التي مرت على كيانها. عرف ذلك، فمد يده الى الدولة الفرنسوية الحرة، وهي فتحت له صدرها تدربه كما يُدَّرب الوُلدان تدريبًا صحيحًا بإخلاص وصداقة. فالمجلس فخور بأنه عرف نفسه، وعرف حاجة الشعب فعلم العالم قاطبة أن في الشرق أمة تعرف نفسها. ومن عرف نفسه نال ما تمنى.

هذه هي الوظائف الاساسية التي قام بها المجلس الحالي، ويقول بعد أن يترك الاعضاء الحاليون كراسيهم إنه أنجز الاعمال الرئيسية التي كان عليه أن ينجزها بكل نشاطٍ ووطنية فإن عدنا إلى هذا المجلس... وإلا جاء بعدنا إخواننا يحمدوننا على ما فعلناه والتاريخ كفيل بتدوينه.

أختم كلمتي بالشكر لكم لانتخابكم اياي باجماع الكلمة، ولما قمتم به من الاعمال قائلاً: فلتحيَ الجمهورية اللبنانية (تصفيق).

١٩٢٩ عيّن نائبًا بمرسوم رقم ٥١٩٥ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٩.

في ١٣ تموز ١٩٢٩ وفي ٢٢ ت١ ١٩٢٩ وفي ٢١ ت١ ١٩٣٠ وفي ٢٠ ت٢ ١٩٣١ اعيد انتخابه اربع مرات متوالية رئيسًا للمجلس.

وفي ما يلي الخطب التي القاها في كل من هذه الدورات الاربع.

خطاب ١٣ تموز ١٩٢٩.

سادتي.

لقد شاءت الامة فاظهرت ارادتها بانتخاب من يمثلها في هذا المجلس وكان لها ما ارادت، واستعملت السلطة حقها الدستوري، فعينت خمسة عشر

نائبًا من خيرة ابناء البلاد. وهكذا تكوّن مجلسكم الكريم، فاهنئكم بثقة الامة، وبما اني مقيم في هذه البلدة فاني ارحب بكم اجمل ترحيب. ولا يسعني الا اظهار اسفي على من فارقونا من الزملاء القدماء. نعم ان الذين حلوا محلهم لا يقلون عنهم لياقة واقتداراً. ولكن رفقة اربع سنين، توجب علي اظهار اسفي لفراقهم، وهم قد اظهروا خلال نيابتهم وطنية ونزاهة ومقدرة تستوجب الشكر. وقد فتح الله لهم سبيلاً اوسع لاظهار مقدرتهم في خدمة الامة فنسأل لهم التوفيق.

والآن، نحن في مبدأ دور جديد، ارجو ان يوفقنا الله فيه لخدمة البلاد. وان تكون خطتنا مبنية على قواعد ثلاثة: ١ ـ خدمة الوطن. ٢ ـ مساعدة القوة التنفيذية لاتمام المشاريع المفيدة للبلاد التي ترسلها الينا، او التي نرسلها اليها، خدمة لمصالح الامة. ٣ ـ الدوام على خطة التعاون، والصداقة، ومعرفة الجميل تجاه الدولة المنتدبة التي لها عطف على لبنان. وفي الختام اشكركم على ما اوليتموني من ثقة، وارجو من الله ان يوفقني للقيام بتمثيلكم، واحراز ثقتكم. واختم كلامي قائلاً ليحي لبنان وجمهوريته وليدم الاتفاق مع الدولة المنتدبة (تصفيق).

خطاب ٢٢ ت ١ ١٩٢٩.

حضرة الزملاء.

طوقتم جيدي منة بالثقة التي توالى اظهارها نحوي منذ سنين، وهي ثقة افتخر بها، ثقة اولتني اياها الامة باشخاصكم، ولا اجد كلمة يمكنني ان اعبر بها عن ضميري المفعم شكرًا. واني اعجب ان يتقدم شخص ليشكر امة او جماعة وهم تفضلوا فقيدوه في هذا المركز. ولكنه قيد افتخر به، لانه يمكنني من تمثيل نخبة الامة مجموعة تحت سقف هذا المجلس.

ان الكلام لا يمكن ان يوفي الشكر. والشكر يجب ان يكون بالعمل، واني اعاهدكم على ان اعمل واياكم في سبيل الامة اللبنانية النجيبة، وفي سبيل تأييد دستورها حتى الممات، وفي سبيل حكمها الجمهوري الدائم ان شاء الله واني ارجو ان يكون المجلس المثال الاعلى للسيادة القومية لهذه الامة اللبنانية

الكريمة ولا يكون ذلك الا بالقيام بصالح العمل في الريع والاقتصاد الذي يعود بالنفع على هذا الجبل الاشم. واكرر شكري لكم سادتي (تصفيق).

خطاب ٢١ ت ١ ١٩٣٠.

سادتي.

شاء القدر، فاردتم ان يجدد انتخابي لرئاسة هذا المجلس فكانت ارادتكم. فلكم الشكر ولي الفخر.

اما شكري ايها السادة، فهو يرمي الى جهتين: الاولى شكري الشخصي لكم لانكم وضعتم ثقتكم بي، وانتم ولا شك تعلمون انني من الذين يعتقدون ان كل فرد منكم هو اكثر جدارة مني واوفر نصيبًا وحقًا بهذا المركز. على انني اذا كنت ممتازًا بشيء فانما ذلك بكوني نائلاً عطفكم. وهذا يورثني فخرًا يتناقله نسلي من بعدي. ولا ريب في ان ممثلي الامة اذا عطفوا على احد افرادهم اولوه فخرًا ابديًا.

وهذا الانتخاب الذي جرى اليوم بريء من كل همسة، وغمزة، واشارة دلالة واضحة على انكم تعطفون عطفًا اكيدًا على من يمثلكم حق التمثيل. وهذا الذي رميت اليه بشكري الشخصي لابعد عن فكرة الذين هم خارج هذه الندوة. ان عدم المزاحمة على كرسي الرئاسة ليس لعدم وجود من هو كفء لها، او لعدم مقدرة احد على القيام باعبائها، او لعدم رضى اخواني الزملاء عن سواي. بل ان نتيجة عطفكم عليّ هي التي القت اليّ بمقاليد الرئاسة اليوم.

فلنبعد من بيننا تلك الهواجس. فهي قنبلة فساد لا يجب ان تدخل هذه الندوة. هذا هو شكري الشخصي. اما شكري العمومي، فهو لان المجلس قد وضع سابقة متينة تؤيد قدمه في دستورية هذه البلاد. اما السابقات فهي عادات باتت اعرق بالدستورية من الدستور نفسه. فالدستور يمكن ان يبدل ويعدل. والقوانين يطرأ عليها التعديلات التي تراها الهيئات المشترعة. اما السابقات فانها تظل محترمة راسخة. وقد اتيتم بسابقة تكون نتيجتها ان من يولى بعدي الرئاسة تضعون ثقتكم به كرئيس يكون بعيدًا عن الاحزاب، وعن الغايات الشخصية، وعن كل ما يعرقل اعمال هذا المجلس ومساعيه. فالرئاسة يجب ان تكون بعيدة

عن اختلاف النظريات بين النواب. هذه هي الجهة الثانية من شكري وارجو من الله ان يوفقكم ويوفقني معكم في خدمة البلاد. (تصفيق).

نحن في مقتبل دورة والجو مكفهر من الوجهة الاقتصادية. ولا بد ان محبتكم الوطنية تساعد على تفريج الازمة الآخذة بخناق البلاد. وتؤيد وتساعد السلطة المنتدبة، والحكومة المحلية في سبيل خدمة البلاد وانتشالها من هذه الازمة الخانقة. واذا لم نوفق لازالتها تمامًا بسبب ارتباطها بالازمة العالمية فعلى الاقل نوفق لتخفيفها وتفريجها تدريجًا.

اختم كلامي بتكرير الشكر واعاهدكم على تمثيلكم التمثيل الصحيح الذي يؤيد دستور البلاد. واثبت صداقتنا مع الدولة المنتدبة الكريمة، مع بقاء علاقاتنا معها مشبعة بروح المحبة والاخلاص (تصفيق).

خطاب ٢١ ت ١ ١٩٣١.

سادتي.

احمد الله ان وفقنا للاجتماع تحت سقف هذه الندوة للقيام بالواجب نحو هذا البلد الكريم، والشعب المحبوب. واني لا اجد كلمة تقوم بواجب الشكر نحوكم، لما أوليتموني من الثقة الثمينة سنة بعد سنة، بترشيحكم رفيقكم الصادق لكم، المقيم على مودتكم، فكتب بذلك لكم علي منة وفضل عميمان. انكم بايثاركم رفيقكم على انفسكم قد قلدتموني جميلاً لا انساه. واني اعتقد كل الاعتقاد ان كل واحد منكم يليق بهذا المنصب. وليس لي ميزة سوى الصدق في خدمتكم، والاخلاص لكم. وهذان يلازماني سواء قدر لي البقاء في هذه الندوة او قدر لي الخروج منها. هذه كلمتي بالشكر لكم. واسأل الله ان يوفقني لتمثيلكم حق التمثيل. وبعد هذه الكلمة المختصرة الفت نظركم الى ما نحن فيه من الحالة الاقتصادية العصيبة في هذا العام الذي اكفهر فيه جو العالم اجمع سياسة واقتصادًا. ولا بد لي من التصريح اننا اهدأ حالاً من غيرنا من الامم القديمة العهد بالاستقلال او الحديثة العهد به. اما حالتنا الحسنة فهي مستندة الى عناصر ثلاثة هامة:

اما العنصر الاول فهو ما اظهره الشعب اللبناني الكريم من حكمة ورزانة وروية واخلاص تجاه وطنه لبنان. وما ابداه من تمسكه بدستوره وكيانه ومحبته لوطنه. فلم تزعزعه الرياح الهوجاء عن هذا المبدأ، ولم تقف به الصعوبات عن الماضي في هذا السبيل، بكل ثبات وتأن وحكمة (تصفيق) فأظهر للعالم انه شعب لائق بالاستقلال الاداري، او الاستقلال الناجز (تصفيق) والعنصر الثاني هو ما اظهرته وتظهره لنا الدولة المنتدبة الكريمة، والشعب الافرنسي الحر من المعاونة والارشاد. (تصفيق) فكان لنا من سيفها واقٍ لحدودنا وحصن لكياننا. ومن رجال سياستها خير معين ونصير لحل الازمات السياسية. ومن حكمة شعبها واقتصاده حاجز يقينا شر الازمة الهائلة التي اجتاحت العالم اجمع، فاصبح اقتصاد الشعب الافرنسي والفرنك قابضين على زمام العالم الاقتصادي. ونحن بارتباط مصيرنا الاقتصادي بمصير الشعب الافرنسي اصبحنا مشتركين بالقبض على هذا الزمام. والعنصر الثالث ولا يسعني الا ان اذكره باحترام وافتخار هو رئيس الجمهورية، فخامة الاستاذ شارل دباس. (تصفيق) الرجل الحكيم والعالم الفاضل المملوء حكمة ودربة واخلاصًا وتُؤَدَةً. هذه الصفات، التي يدون له منها التاريخ اعظم ذكر وافخر مثال لكل رئيس يأتي بعده بل ربما كان مثالاً حيًا لكل رئيس حكومة مستقلة استقلالاً ناجزًا.

هذه هي العناصر التي جعلت لبنان مستقلاً، وفي درجة محترمة، تحسده عليها الامم التي سبقتنا في مضمار الاستقلال. فارجو من الله ان يوفقنا الى معالجة هذه الازمة، وان كانت سهلة عندنا حتى لا يلم بالشعب اللبناني اقل تعب في هذه الايام العصيبة. واختم كلامي بما يجب على كل لبناني حر ان يهتف به، ليحي لبنان بكيانه ودستوره. وليحي الشعب اللبناني مستقلاً استقلالاً ناجزًا، بمساعدة الدولة الافرنسية الكريمة (تصفيق) ولتحيوا سادتي موفقين.

كان الشيخ الجسر قد حاول سنة ١٩٣٢. وبالتحديد ابتداء من ٢٧ اذار موعد ابتداء مهلة الشهرين المقررين لانتخاب رئيس الجمهورية - الترشح لرئاسة الجمهورية، يسانده في ذلك عدد من النواب المسيحيين، وتحديدًا الموارنة. ولكن المفوض السامي لم يرقه هذا الترشح، وعبثًا حاول مع فريق من اصدقاء

الشيخ ثنيه عن هذه الفكرة، فأصر، مما دفع المفوض السامي الى حل المجلس وتعطيل الدستور في ٩ ايار ١٩٣٢ وتعيين شارل دباس رئيس دولة يعاونه مجلس مديرين، سمي مجلس نظّار، وبصلاحيات مجلس الوزراء.

توفي الشيخ محمد الجسر بداء السرطان في ١١ ت٢ ١٩٣٤ واقيم له مأتم رسمي وشعبي يليق بما للرجل من مقام وهيبة(١).

مأتم الشيخ محمد الجسر(٢):

ما ان وصل نبأ وفاة الشيخ محمد الى طرابلس حتى هب علماؤها وزعماؤها يتوافدون الى بيروت، وفي طليعتهم سماحة الشيخ امين عز الدين قاضي طرابلس، وسماحة المفتي محمد رشيد الميقاتي. وفي س ١٢ نقل جثمان الفقيد من منزله في رمل الزيدانية الى الجامع العمري، يسير امام النعش ووراءه حشد من المشيعين حسبما يقتضيه البروتوكول. وفي الجامع اقام الصلاة حشد من المشايخ. وحوالى الساعة الواحدة نقل الجثمان الى طرابلس، على سيارة ارسلتها مديرية صحة البلدية، ترافقه سيارة مفتي الجمهورية، فسيارة الشيخ الانسي رئيس محكمة التمييز الشرعية، فسيارة مراقب الاوقاف الاسلامية. وعلى الطرقات من بيروت الى طرابلس احتشد المشيعون يودعون الراحل الكبير.

وفي طرابلس ازدحمت الجماهير على الطريق الممتدة من سراي التل حتى جسر البحصاص، على مسافة كيلومتر ونصف، بانتظار وصول الجثمان. وفي الساعة ٢ ١/٢ اطل الموكب تقله مئة سيارة، تتقدمها سيارة مدير الداخلية(٣) ومفتي طرابلس، وتبعتها سيارة مفتي الجمهورية اللبنانية، فسيارة معالي حسين بك الاحدب، فسيارة قاضي بيروت. الى ان بلغت مقبرة الرمل حيث اودع الجثمان في المصلى القائم في منتصف المقبرة وهناك وقف الخطباء يؤبنون الفقيد، وفي جملتهم مفتي طرابلس والشيخ عبد الكريم عويضه. رافق موكب الجنازة محافظ لبنان الشمالي كامل بك حميه، ومعاون المندوب السامي اتشيفر، ومفتش الشرطة، وقواد الدرك. وبعد مراسم الدفن توجه انجال الفقيد وشقيقه الى دار كامل بك البحري يتقبلون تعازي الجماهير.

---

(١) بشارة الخوري: حقائق لبنانية ج ١ ص ١٧٩.
(٢) جريدة البلاد ١٢ ت٢ ١٩٣٤.
(٣) صبحي ابو النصر.

حفلة تأبين الشيخ محمد الجسر(١):

في الساعة الثامنة من مساء يوم السبت ١٩ ك٢ ١٩٣٥ اقيمت حفلة تأبين المرحوم الشيخ محمد الجسر.

افتتح الحفلة وقدم المتكلمين موسى بك نمور.

وتلاه قصيدة للشيخ مصطفى الغلاييني، فكلمة للاستاذ غابريال بونور، وكلمة لحضرة الامير خالد الشهابي.

موسيقى.

فقصيدة للاستاذ الشيخ امين عز الدين، فكلمة للاستاذ جميل بك بيهم، فقصيدة للشيخ عبد الكريم عويضة، فقصيدة للاستاذ سابا افندي زريق.

انشودة الرثاء.

فكلمة للدكتور عبد الرحمن بك الكيالي. فقصيدة للاستاذ والشيخ حسين الحبال، فقصيدة للاستاذ الشيخ سليمان الضاهر، فقصيدة للاستاذ ادمون بليبل.

موسيقى.

كلمة للدكتور رئيف ابي اللمع. فقصيدة للاستاذ خليل بك مطران. كلمة للاستاذ جبران بك تويني. فكلمة للاستاذ امين بك تقي الدين، فكلمة للشيخ يوسف الخازن فكلمة الختام شكر لآل الفقيد.

انشودة الرثاء من نظم الشاعر عبد الحليم بك الحجار قائمقام بعلبك. وقد لحنها السادة فليفل اخوان وهذه هي:

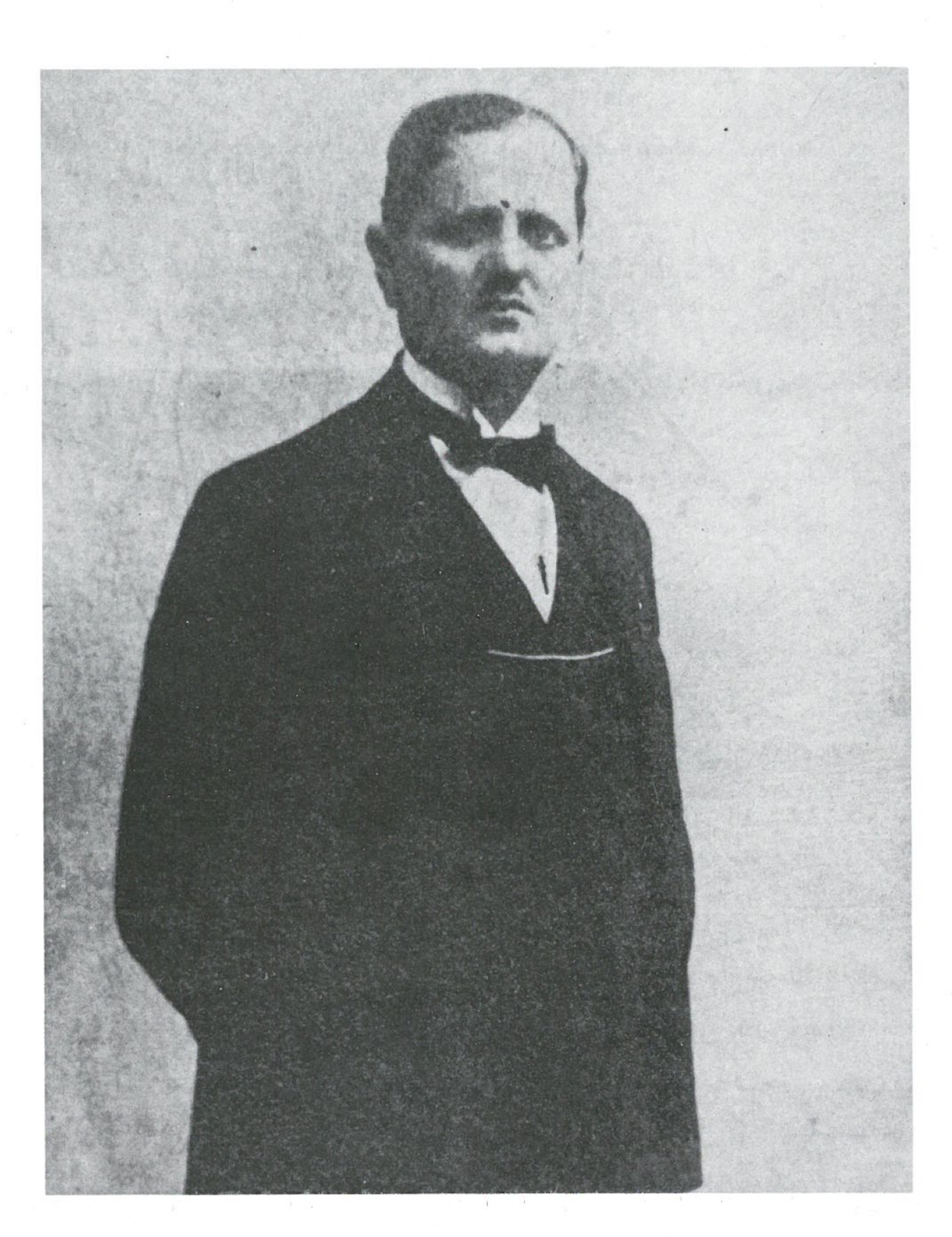
يا ابنة الفيحاء نوحي ... واذرفي الدمع دما
وانحني فوق الضريح ... واندبي شيخ الحمى
كان جسرًا في بناك ... كان نسرًا في فضاك
سقط الجسر واهوى الـ ... ـنسر من عالي السما

---

(١) جريدة البلاد ٢٠ ك٢ ١٩٣٥.

صرخة في الحي تدوي ... قد قضى الشيخ الرئيس
ودموع القوم تروي ... ما تعانيه النفوس
كان للكل منارا ... من يهود ونصارى
مثلما كان فقيهاً ... وزعيماً مسلماً

من ترى بعدك يجرا ... ايها النسر الكبير
ان يرى في الجو نسرا ... بجناحين يطير
ورعود وبوارق ... تملأ الجو صواعق
وعلى الارض ظلام ... وشقاء خيَّما



الامير خالد نجيب شهاب

الامير خالد نجيب شهاب

(ملاك)[١] ـ رئيس مجلس النواب مرتين، ورئيس حكومة مرتين

١٨٩٠ ـ ١٩٧٨

سني من حاصبيا ومولود فيها. والده الامير نجيب شهاب، قائمقام مرجعيون.

أنهى دروسه الابتدائية في مدرسة القرية. ونال الشهادة من المدرسة الرشدية في قضاء صفد. سنة ١٩١٤ ارسل الى دمشق هربًا من الخدمة. واتصل بفارس الخوري. وهناك اكمل دروسه في المدرسة البطريركية الكاثوليكية واتقن التركية وألمّ بالفرنسية.

اشترك في حكومة فيصل. تعلم الفرنسية على الامير نسيب شهاب.

بعد الاحتلال حكم عليه غيابيا، فتوسط له الامير توفيق ارسلان وهنري اوغلو.

بعد ١٩٤٣ عيّن محافظًا في الشمال. ثم سفيرًا في الاردن.

١٩٢٢: فاز على لائحة ائتلافية نجح جميع اعضائها ولم تذكر المراجع عدد الأصوات التي نالها كل منهم[٢].

في ١٢ حزيران ١٩٢٢ وفي ٢٠ اذار ١٩٢٣ وفي ١٨ اذار ١٩٢٤ انتخب عضوًا في اللجنة المالية[٣].

١٩٢٥: نافسه على لائحة ثانية رياض الصلح ففازت اللائحة التي انتمى اليها بجميع اعضائها ونال المير خالد ٨٩ صوتًا من اصل ١٢٥ مقترعًا[٤].

---

(١) ابراهيم الاسود: تنوير الاذهان ٣ ص ٤٧٢. يوسف غانم مشاهير الرجال: ١ ص٤٤. حنا ابي راشد: القاموس العام ص ٤٧٢.

(٢) لسان الحال ٢٢ ايار ١٩٢٢.

(٣) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

(٤) لسان الحال ١٣ تموز ـ البشير ١٤ تموز ١٩٢٥.

في ٢٠ تموز انتخب مقررًا للجنة المالية وفي ١٦ اذار ١٩٢٦ انتخب مقررًا للجنة الاشغال والزراعة وفي ٢٢ اذار ١٩٢٧ انتخب مقررًا للجنة الادارة والعدل[١].

من ٥ ايار ١٩٢٧ الى ٥ ك٢ ١٩٢٨ عيّن وزيرًا للمالية في حكومة الرئيس الشيخ بشارة الخوري (مرسوم رقم ١٥٦٠).

في ٢٠ اذار ١٩٢٨ انتخب عضوًا في اللجنة المالية[٢].

١٩٢٩: انتخب نائبًا على لائحة مؤتلفة ونال ١٠٦ اصوات من اصل ١٠٧ مقترعين[٣].

في ١٨ ايلول ١٩٢٩ انتخب عضوًا في مجلس المعارف الاعلى (مرسوم ٥٦٢١). في ٢٢ ت١ ١٩٢٩ انتخب مقررًا للجنة المالية وللجنة درس النظام الداخلي[٤] وعضوا في لجنة درس بيان الحكومة.

في ٢٥ نيسان ١٩٣٠ انتخب عضوًا في اللجنة المالية وفي ١٧ اذار ١٩٣١ انتخب عضوًا في لجنة الموازنة وفي لجنة السياحة وفي ٢٢ اذار ١٩٣٢ انتخب عضوًا في لجنة الموازنة[٥].

١٩٣٤: في هذه الدورة الغى القانون الانتخابي المقعد السني في الجنوب. ولكنه عين نائبًا (مرسوم رقم ١١٠٧)[٦].

في جلسة ٢٠ اذار ١٩٣٤ انتخب عضوًا في اللجنة المالية. وفي ٤ ك١ ١٩٣٤ انتخب عضوًا في لجنة البحث مع المفوض السامي. وفي ١٩ اذار ١٩٣٥

(١) م.م.ن في التورايخ المذكورة.
(٢) م.م.ن في التورايخ المذكورة.
(٣) الراصد ١٨ حزيران ١٩٢٩.
(٤) م.م.ن في التورايخ المذكورة.
(٥) م.م.ن في التورايخ المذكورة.
(٦) ج.ر ١٩٣٤ العدد ٢٩٤٢.

انتخب عضوًا في اللجنة المالية، استقال منها في ٨ ت١ لينتخب في ٢٢ ت١ ١٩٣٥ رئيسًا للمجلس النيابي وتكرر انتخابه رئيسًا في جلسة ٢٠ ت١ ١٩٣٦[١].

فصعد حضرة الرئيس الى كرسي الرئاسة والقى الخطاب الآتي:

حضرة الزملاء الافاضل.

اني اشكر حضراتكم من صميم الفؤاد لانتخابكم اياي رئيسًا لمجلس النواب. واعاهدكم انني ابذل الجهد لاكون جديرًا بالشرف الذي اوليتموني اياه، وبالثقة التي اظهرتموها لي. واعاهدكم ايضًا ان اكون الخالي الغرض في جميع مناقشاتكم، وان اسعى بجميع قواي، وبقدر استطاعتي ان اجعل لهذا المجلس الكرامة والمقام اللائقين بالتمثيل الوطني.

وازيد على ذلك، سواء كان في الحقل التشريعي او في باقي حقول العمل، سيكون هدفنا جميعًا تعزيز فكرة التعاون بين الدولة الافرنسية والوطن اللبناني، بحيث يصبح تعاوننا فعّالاً. وتزيده متانة ونستفيد من نتائجه الحسنة ضمن نطاق التفاهم مع سلطة الانتداب.

ان فخامة المفوض السامي الساهر بعين يقظى على مصالح هذه البلاد، يسعى لتحسين حالة البلاد، ليس فقط رغم الصعوبات المحلية فحسب، بل رغم الصعوبات العالمية. ونحن نؤكد له انه سيجد في المجلس النيابي احسن استعداد لمؤازرة نواياه واعماله.

كما اننا نقدر لفخامة العميد ومعاونيه موقفهم تجاه الجمهورية اللبنانية المشبع بروح الحرية والتساهل، البارز للعيان عندما اوشكت البلاد ان تخرج من الاوضاع الموقتة التي املت بها ظروف الزمان.

فانني كمن سبقني على الكرسي اعلن ثقتي بالدولة الافرنسية وممثليها. واني على يقين ان فرنسا، وفخامة الكونت دي مارتيل يقابلون بمثل تلك الثقة بلادًا عرفت منذ القدم بتعلقها المتين العرى، ومجلسا يسعى رغم ضيق نطاقه،

(١) م.م.ن في التورايخ المذكورة.

وراء المصلحة العامة وخير العموم، لانه يشعر بالمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتقه.

ايها السادة.

بعد ان مرت علينا اعوام سطت فيها الازمة العامة، ولم تخف وطأتها بصورة محسوسة، نرى العالم يجتاز في هذه الاونة اوقاتا قلقة واحوالا عصيبة. ففي هذه الظروف الخارقة العادة نشاهد فرنسا، وهي من دول البحر المتوسط تسهر بصورة خاصة على مصالحنا. فلا يسعنا الا ان نبدي لها عظيم شكرنا. كما اننا ممتنون لفخامة العميد الذي اخذ بعين التقدير روح الطمأنينة والاعتدال التي تظهرها هذه البلاد، والتي اعتادت عليها منذ امد بعيد.

فليتأكد فخامة المفوض اننا في هذه الساعات التي يجتازها العالم، ومهما بلغت صعوبات الحالة عندنا، يكون لبنان ابدًا موضوعًا لانشغال بال الدولة الافرنسية.

ايها السادة.

اننا نستعد للقيام باعمالنا مصممين في دورات النيابة لهذه السنة بعمل مفيد نافع بجو مشبع من الكرامة، واتحاد جميع العناصر اللبنانية. فرغمًا عن ان مدة هذه الدورات وجيزة نوعًا ما بشكل يعيق التبسيط في المناقشات والاعمال التشريعية البعيدة المدى، فاننا نسعى لان نقوم بالاعمال الموكولة الينا بشكل يشرف هذا المجلس. وانكم لتروني مستعدًا لتخصيص كل ما فيَّ من قوة ونشاط لتحقيق هذه الغاية.

خطابه في جلسة ٢٠ ت١ ١٩٣٦.

الوقت الحاضر لا يساعد على الكلام كثيرًا. ولقد تكون كثرة الكلام سببًا، او بعض السبب في ما نشكو منه. لذلك سأكتفي بكلمتين وكلمة ترحيب بهذا العهد الجديد الذي يفتحه اليوم هذا المجلس بعد ان مرت به حقبة من الزمن لا تزيد عن عشرة اعوام عمل فيها في ظل الدستور والنظام للوصول بالبلاد الى هذا العهد. وكلمة شكر لاخواني وزملائي الكرام على تجديد ثقتهم بي. ثقة قدرتها

في الماضي ولا ازال اقدرها قدرها. وسأعمل في الآتي كما عملت معهم في الماضي، بالاتفاق والاخلاص للنهوض بهذا الوطن، والخروج به من هذه الأزمات المتعددة التي يتخبط بها في الوقت الحاضر. وعلى هذا الأمل وهذه النية اجدد لحضرتكم الشكر.

وفقنا الله لخدمة الوطن العزيز.

١٩٣٧: تألفت لائحة ائتلافية فاز فيها الامير خالد ونال ٢٣٥٨٣ صوتًا من اصل ٢٣٨١٢ مقترعًا[1].

من ٢١ آذار ١٩٣٨ الى اول ت٢ ١٩٣٨ رأس الوزارة محتفظًا لنفسه بوزارة العدل (مرسوم رقم ٢١١٤).

في ٢٥ آذار ١٩٣٨ القى بيانه الحكومي، هذا نصه:

ايها السادة.

تتقدم الوزارة من مجلسكم الكريم ببيان عن المنهاج الذي عزمت السير عليه في ادارة شؤون البلاد، وهي تضع في رأس الغايات ومستهدفها التقيد بنصوص القوانين والانظمة وبروحها. لانها تعلم ان احترام القوانين وحده يكفل الحريات العامة ويلقي الطمأنينة في قلوب الناس، ويوفر لهم الراحة والوصول الى حقوقهم كاملة غير منقوصة، ليتاح لجميع طبقات الشعب العمل والانتاج.

ولما كانت الشؤون الداخلية لا تزال المحور الاساسي الذي يوجه حياتنا السياسية، فستوجه الحكومة عناية خاصة لانتظام الادارة كافة، وتعمل على ان يكون الموظفون قائمين. كما انها تأخذ على نفسها ان تحميهم من كل تجاوز واستثناء.

وليس يخفى على الحكومة ان حالة الخزانة تحتم عليها تخفيف عبء النفقات. لذلك ستقفل الى حين، باب التعيين في وظائف الدولة. فاذا خلت وظيفة أخذت لها من يشغلها من ملاك الموظفين الحاليين.

---

(١) لسان الحال ٢٤ ت١ ١٩٣٧.

وكما ان الحكومة تطلب الى الموظفين ان يقوموا بواجبهم بمنتهى الدقة والاخلاص والتجرد، فهي ستدرس الوسائل التي تمكنها من تحسين حالتهم المادية التي أثر فيها تأثيرًا محسوسًا اضطراب النقد، وذلك وفاقًا للرغبة التي ابداها مجلسكم الكريم في شتى المناسبات.

اننا نعلم ان الشكوى التي تتردد من حين الى حين، يبعثها توزيع الضرائب اكثر مما تبعثها الضرائب نفسها. لذلك ستعيد الحكومة النظر في النظام المالي القائم، متوخية توزيعًا عادلاً في التكاليف، متلائمًا مع المبدأ العام القاضي بأن توضع الضريبة على الطبقات التي تجتني الفوائد اكثر من غيرها.

وستتمشى الحكومة على سياسة اقتصادية تعتقد ان البلاد اشد ما تكون حاجة اليها. وهذه السياسة تقوم خاصة على اساسين قويين: سياسة الري من جهة وسياسة السياحة والاصطياف والاشتاء من جهة ثانية. وستعمل الحكومة على تحقيق مشاريع الري سواء في ذلك ري الاراضي، او جر مياه الشرب للمناطق الظامئة، لانها تعتقد ان لبنان بلد زراعي قبل كل شيء. فاذا انفقت الاموال في سبيل بعث الحياة في مروجه وجروده انتعشت الزراعة وزادت المحاصيل، وجنت البلاد منها الخيرات.

ولن تغفل الحكومة عن ايجاد اسواق جديدة للمنتوجات اللبنانية وتوسيع الافاق الممكنة امام المصدر اللبناني. وتمكين العلاقات الاقتصادية بين لبنان والبلدان التي تستورد منه، وستبذل الحكومة جهدها لتسهيل اصدار المنتوجات الوطنية في شروط حسنة.

اما موسم السياحة والاصطياف والاشتاء، فالحكومة ستعمل على جعله من اهم مواسم البلاد، ولا سيما وقد خُصَّت بلادنا بمواقع تاريخية وجبال ساحرة يرتادها الناس من كل انحاء المعمور، وستبذل الحكومة جهدها لتوفير سبل الراحة لرواد لبنان، سواء في تشجيع الفنادق ام العناية بالطرقات.

كما انها ستقوم بدعاية واسعة لاماكن السياحة والاصطياف والاشتاء في لبنان. وهي تأمل انها تصل الى يوم يصبح فيه عدد الذين يؤمون بلادنا اضعاف ما هو عليه الان.

وستقوم الحكومة بتنشيط الصناعات الوطنية في جميع الفروع. وقد بدأت حركة طيبة منذ سنوات قريبة ادت الى انشاء معامل كثيرة في انحاء البلاد، وهي حركة ستسعى الحكومة الى توسيعها وتغذيتها. كما اننا سنتدارك منذ الان حاجات العمال في المستقبل: السعي لايجاد تشريع واف لهذه الحاجات نستوحيه من اختبارات البلدان الصناعية ونسهر على تنفيذه.

اما في الامور الخارجية فان الحكومة في انتظار ابرام المعاهدة التي عقدتها مع الدولة الفرنسية الصديقة، ستبقى محافظة على علاقات الود والتعاون والاخلاص التي درج عليها لبنان منذ القدم نحو الدولة الفرنسية الكريمة، والتي لا تزيدها الايام الا رسوخًا. وهي في هذا المقام يسرها ان ترسل تحية التقدير الى ممثليها الكرام بيننا وفي رأسهم حضرة السفير الكونت دي مرتيل.

وكذلك يسر الحكومة ان ترسل تحية اعجاب الى المهاجرين اللبنانيين، وهم قطعة من صميم لبنان. هؤلاء الاخوان الذين رفعوا اسم لبنان عاليًا في كل بلد نزلوه، وهي تصرح انها ستعنى بالمهاجرين العناية كلها.

وتصرح الحكومة انها ستضع في طليعة القضايا الهامة التي ستعالجها قضية المصالح المشتركة وحلها باسرع ما يكون. آملة ان يساعدها انهاء المفاوضات المتعلقة بها على ترتيب الكثير من الشؤون..

ايها السادة.

بقيت لنا كلمة اخيرة نتوجه بها الى مجلسكم الكريم كما نتوجه بها الى البلاد.

ان الحكومة الماثلة امامكم الان تقطع على نفسها العهد بالمحافظة على الحريات جميعًا، وفي جملتها حرية ابداء الرأي. ولكنها كذلك ستحرص على احترام القوانين وتطبيقها دون ما هوادة او لين. وهي لن تتسامح بان يتجرأ احد على محاولة النيل من السلطات. واذا كانت الحكومة تتقبل بكل رحابة صدر الانتقاد النزيه والمخلص الذي يستهدف المصلحة العامة، فهي تقف في وجه التهجم الشخصي، ومحاولة الانتقاص من هيبة السلطة والقائمين على الاحكام.

اننا جئنا لنلقي الطمأنينة والاستقرار في نفوس الجميع، ولكي نحكم متجردين عن الهوى، مستهدفين المصلحة العامة، وليس لنا حزب الا حزب الامة. وليس لنا من رجاء الا ان نرى ابناء الشعب جميعًا متآخين عاملين، كل في حقله. فعلى هذه الاسس ندعو المجلس الكريم الى منحنا الثقة، وعلى هذا المنهاج نسير في خدمة البلاد.

ناقش البيان النواب: بشاره الخوري، شارل عمون، محيي الدين النصولي، مجيد ارسلان، كبريال خباز ويوسف الزين.

نالت الحكومة الثقة ب ٤١ صوتًا وحجبها ١٤[1] وامتنع نائب واحد.

في ٢٧ ت١ ١٩٣٨ قدم استقالة حكومته. هذا نص كتاب الاستقالة.

استقالة وزارة خالد شهاب.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم.

لظرف واسباب اصبحت معلومة لدى فخامتكم اتشرف بان ارفع لكم استقالة الوزارة التي ارئسها منتهزًا هذه المناسبة لاعرب لفخامتكم عن عظيم شكرنا للعطف الاكيد الذي شملتمونا به طيلة وجودنا بجانبكم. واثقين من اننا قمنا بالواجب الذي تقتضيه مصلحة الامة ومتمنين لفخامتكم النجاح المستمر في المهمة الملقاة على عاتقكم. وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامنا الكريم.

بيروت في ٢٧ ت١ ١٩٣٨

خالد شهاب، احمد الاسعد

كميل شمعون، يوسف اسطفان

خليل كسيب، حكمت جنبلاط

(١) حاجبو الثقة: ابرهيم حيدر، سليم اللبابيدي، كاظم الخليل، احمد الخطيب، جورج تابت، خير الدين الاحدب، خليل ابي اللمع، توفيق عواد، كمال جبر، روكز ابو ناضر، عبد الله اليافي، خسروف توتونجيان، كبريال خباز وخالد عبد القادر. امتنع ايوب تابت.

١٩٤٣: ترشح على لائحة ضد رياض الصلح لم ينجح احد من اعضائها ولم تذكر المراجع الاصوات التي نالها والمرجح انها حوالى ٥٠٠٠ صوت[1].

من ١٨ اذار الى ٢١ تموز ١٩٤٣ عيّن وزيرًا للمالية والتربية والصناعة والزراعة والبريد في حكومة الرئيس ايوب ثابت التي كانت معدة للاشراف على الانتخابات (مرسوم رقم ١. أ ت).

١٩٤٧: لم يترشح لان اللائحتين المتنافستين تبنتا ترشيح رياض الصلح.

١٩٥١: لم يترشح فحل محله نجله سهيل.

من ٣٠ ايلول ١٩٥٢ الى ٢٨ نسان ١٩٥٣ رأس الحكومة الاولى في عهد الرئيس شمعون محتفظًا بوزارات العدلية والداخلية والدفاع الوطني والانباء (مرسوم رقم ١).

وفي ٩ ت١ ١٩٥٢ القى بيانه الحكومي، قال:

البيان الوزراي.

حضرات النواب المحترمين.

في مستهل هذا العهد الجديد، الذي انبثق عن ثورة شعبية رائعة، تجلّى فيها الوعي القومي باصدق مظاهره وتبلورت فيها مطالب الاصلاح الشامل سياسيًا واقتصاديًا، واجتماعيًا واخلاقيًا.

وامام ارادة الشعب الجبارة التي نادت جهارًا بوجوب اشاعة العدل بين الناس سواسية كاسنان المشط، وبتأمين الحريات العامة وباعادة هيبة الحكم، وبانتهاج الطرق السديدة الى الاهداف المثلى في جميع مرافق الحياة.

يجتمع مجلسكم الكريم لاول مرة، وتتقدم منه الحكومة طالبة تأييدها على اساس برنامج تتوخى من ورائه تحقيق الاصلاح الذي كاد الشعب يمليه املاء.

(١) لسان الحال ١٦ ايلول ١٩٤٣.

ان الحكومة التي لي شرف رئاستها تقدر جسامة المهمات الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة من حياة لبنان. وهي تواجه مسؤولياتها بعزم وطمأنينة، متكلة على الله وعلى تأييدكم ومساعدتكم.

وهي تعلم ان العبرة بالعمل لا بالقول، لذلك لن اسرف بالوعود.

ان في طليعة القضايا التي ستوليها الحكومة عنايتها:

ـ مكافحة غلاء المعيشة وتخفيض اكلافها وبصورة خاصة تنزيل سعر المواد التي تستهلكها الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

ـ معالجة مشكلة البطالة بواسطة المشاريع العامة، وانماء المشاريع الخاصة في الزراعة والصناعة والمرافق الاخرى.

ـ معالجة قضايا العمال، واعادة النظر قي قانون العمل على ضوء السياسة الاقتصادية العامة وتحقيق الضمان الاجتماعي تدريجيًا بقدر ما تسمح به موارد البلاد.

ـ العناية بتنفيذ المشاريع المائية والكهربائية والصحية وغيرها من المشاريع الانشائية في جميع المناطق اللبنانية، وعلى الاخص ما يعود منها الى مدينة طرابلس.

ـ تشجيع الزراعة ومساعدة صغار المزارعين والفلاحين على تحسين انتاجهم، وزيادة دخلهم، خاصة بواسطة تنظيم التسليف الزراعي، والتعاونيات، والارشاد الزراعي.

ـ حماية الصناعة الوطنية ومساعدتها بجميع الوسائل الناجعة، وخاصة بانشاء مصرف للانماء الصناعي، مهمته تمويل الصناعات الوطنية بواسطة القروض المتوسطة والطويلة الامد.

ـ العمل على ايجاد توازن صالح في ميزان التجارة الخارجية بتشجيع التصدير، ومساعدة الانتاج اللبناني على تأمين حاجات البلاد، بغية الحد من الاستيراد، وعقد اتفاقات تجارية لتوسيع الاسواق للصادرات اللبنانية.

ـ اصلاح نظام الضرائب، وتحسين جبايتها، بما في ذلك تعديل ضريبة الدخل بفرض ضريبة تصاعدية على مجموع الدخل الشخصي، وتخفيض النسب الحالية على المداخيل المتفرقة.

ـ اعادة النظر في اوضاع الشركات ذات الامتياز، والعمل على تعديل دفاتر شروطها.

ـ اعادة النظر في بعض الرسوم التي تؤثر على الحركة التجارية في مرفأ بيروت.

ـ القيام بتفتيش شامل في جميع دوائر الدولة. واجراء تحقيق بجميع المخالفات والقضايا المريبة وملاحقة المسؤولين.

ـ رسم سياسة شاملة للتربية والتعليم، تستهدف رفع مستواها بوسائل عديدة: منها تعديل المناهج، ومراقبة الكتب المدرسية، وتنظيم الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية، واختيار المعلمين والاساتذة، ورفع مستواهم. كما تستهدف مراقبة المدارس والجامعات الخاصة، والسعي لتخفيض اجور التعليم فيها.

ـ قانون التدريب العسكري في المدارس.

ومن جهة ثانية فان امام الحكومة قضايا هامة جدًا، ترى من الضروري معالجتها حالاً، لان الرأي العام ـ الذي كان هذا العهد وليد ثورته وجهاده ـ يتطلب انجازها باسرع ما يمكن من الوقت، تحقيقًا للاصلاح المنشود، ولما كان هذا الامر لا يتم الا بمنح الحكومة سلطات استثنائية تمكنها من مباشرة العمل فورًا في جو هادىء مطمئن، فانني اطلب الى مجلسكم الكريم اعطاء حكومتي حق اصدار المراسيم الاشتراعية لمدة ستة اشهر منحصرًا بالقضايا التالية:

ـ تعديل قانون الانتخابات النيابية على اساس الدائرة المصغرة، وبشكلٍ ينبثق عنه سلطة تشريعية تماشي نهضة البلاد وروح العصر، وتمثل الشعب تمثيلاً لا يفسح مجالاً للطعن بصحته.

ـ تعديل قانون البلديات واجراء الانتخابات البلدية فور هذا التعديل.

ـ منح المرأة حقوقها السياسية.

ـ تعديل قانون المطبوعات وقانون نقابة الصحافة.

ـ تنظيم دوائر الدولة والملاكات.

ـ توقيف مفعول القيود والحصانات المنصوص عليها في القوانين النافذة والتي تتعلق بموظفي الدولة على اختلاف انواعهم.

ـ اعادة النظر في قانون التنظيم القضائي، توصلاً لايجاد حصانة فعلية تضمن للقضاء، استقلاله ومناعته.

ـ التنظيم الاداري على اساس اللامركزية.

ـ اعادة النظر في قانون المحاسبة العامة وديوان المحاسبة.

ـ انشاء مجلس تصميم وانماء اقتصادي، مهمته وضع تصميم عام للاقتصاد اللبناني، بغية اقرار برامج انشائية لاستثمار موارد البلاد الطبيعية والمائية خاصة، وتبني سياسة اقتصادية تهدف الى زيادة الانتاج العام والدخل الوطني، مما يؤدي الى رفع مستوى معيشة الشعب اللبناني وزيادة ثروته.

ـ اعادة النظر في قوانين الاستيراد والتصدير.

ـ قانون معاقبة الاثراء غير المشروع.

ـ اعادة النظر في قانون الطوارىء والقانون الصادر في ١٤ آذار سنة ١٩٥٠.

وتود الحكومة ان تؤكد عزمها على المضي في التعاون مع جميع البلاد العربية الشقيقة الى اقصى حد في نطاق ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي، آملة من المجلس الكريم ان يضع في رأس جدول اعماله للدورة الحالية اقرار هذه المعاهدة.

ويسرها ان يكون مجلس جامعة الدول العربية قد اقر دعوة الهيئات المنصوص عليها في تلك المعاهدة من سياسية وعسكرية واقتصادية للاجتماع في شهر آذار المقبل. كما انه وافق على ان يجتمع في نفس المكان والزمان وزراء الدول العربية المعنيون بالشؤون الاقتصادية والمالية، بناء على الدعوة التي توجهها اليهم الحكومة اللبنانية.

وان حكومتي ستساهم في هذا النشاط مساهمة فعالة، وهي كبيرة الامل في ان تنبثق عنه فوائد عظيمة للبنان وللبلاد العربية جميعًا.

وانكم تعلمون ولا شك ما يربطنا بسوريا الشقيقة العزيزة من وشائج الود المتبادل، والعلاقات التاريخية، والثقافية والروحية، فضلاً عن صلات الجوار وارتباط المصالح.

وتنتظرون من الحكومة ان تباشر البحث مع الحكومة السورية في اقامة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، على اسس جديدة تدر عليهما الخير، وتوثق الصداقة الاخوية القائمة بينهما. والتي كان من مظاهرها الاولى زيارة حضرة العقيد اديب شيشكلي ممثلاً دولة الزعيم فوزي سلو، رئيس الدولة السورية، وما تجلى فيها من بوادر الصفاء، وروح التعاون.

للحكومتين الصديقتين في هذه الايام المقبلة ان تعملا معًا على تسوية ما تعقد من امور، وازالة ما عاق علاقاتهما الطبيعية عن السير نحو اهدافهما المشتركة، وتحقيق ما يصبو اليه الشعبان الشقيقان من امان وامال.

هذه هي الخطوط الكبرى للاعمال التي تعتزم الحكومة القيام بها. وهي على هذا الاساس تطلب من مجلسكم الكريم منحها ثقته الغالية والله ولي التوفيق.

ناقش البيان النواب: سامي الصلح، فؤاد الخوري، جوزف شادر، روفايل لحود، علي بزي، حميد فرنجيه، غسان تويني، كمال جنبلاط، بهيج تقي الدين، انور الخطيب، جان سكاف، علي بدر الدين، حبيب ابو شهلا، عبد الله الحاج، رفعت قزعون، رشيد كرامي وصائب سلام.

نالت الحكومة الثقة ب ٦٨ صوتًا وامتنع اثنان وحجبها نائب واحد[1].

في ٦ شباط ١٩٥٣ كلف وزارة الاشغال العامة في غيبة وزيرها الاصلي موسى مبارك (مرسوم رقم ١١٣).

في ٢٨ نيسان ١٩٥٣ قدَّم استقالة حكومته. هذا نص كتاب الاستقالة:

كتاب استقالة الرئيس خالد شهاب.

فخامة الرئيس.

أتشرف بأن أرفع لفخامتكم استقالة وزارتي من الحكم، بعد أن أنهت المهمة التي تفضلتم فوكلتموها إليها ولا يسعني وزميليَّ إلا أن نرفع لفخامتكم شكرنا العميق لما أوليتمونا من ثقة، ولما لقينا من تأييدكم وارشادكم. وفق الله المخلصين إلى السير بلبنان في سبيل أهدافه العليا تحت قيادة فخامتكم.

بيروت في ٢٨ نيسان سنة ١٩٥٣

خالد شهاب

وقد أجاب فخامة الرئيس بالكتاب الآتي:

حضرة رئيس مجلس الوزراء.

تلقيت كتاب استقالة وزارتكم بعد أن أنهت مهمتها. ولا يسعني وأنا أقبل الاستقالة إلا أن أسدي لكم ولزملائكم شكري الخالص على ما أبديتموه من نشاط وما أظهرتموه من تجرد واخلاص.

إن العمل الذي قامت به حكومتكم يسجل لكم بمداد الشكر. فالمراسيم الاشتراعية التي لن تظهر نتائجها إلا في المستقبل تعتبر الحجر الاساسي في بناء الدولة على أسس ثابتة. كما سيسجل لكم التدابير التي اتخذتموها حيال بعض الشركات ذات الامتياز تأمينًا لمصلحة لبنان. ومشاريع الاتفاقات الاقتصادية التي

---

(١) حجب الثقة سامي الصلح وامتنع شارل حلو وصائب سلام.

أكدتها الحكومة وبلغتها إلى الدول العربية، والتي يؤمل أن تكون دستور العمل للتعاون الاقتصادي المستمر بين دول الجامعة العربية.

ويطيب لي أن أشير بشكل خاص إلى السياسة الرصينة التي اتبعتها حكومتكم منصرفة إلى العمل الجدي.

كميل شمعون

١٩٥٣: صدر قانون للانتخاب جديد وقسم المحافظات جميعًا الى دوائر مصغرة وعين لكل دائرة نوابها وطائفتهم. فكان مقعد السنيين في صيدا وهكذا كان في سنة ١٩٥٧.

لم يترشح.

١٩٦٠: لحظ القانون الجديد للانتخابات مقعداً للسنيين في دائرة حاصبيا ترشح له الامير خالد ففاز ونال ٩٦٦٩ صوتًا من اصل ١٧٦٤١ مقترعًا[1].

في ١٦ ت[1] ١٩٦٢ وفي ٢٢ت[1] ١٩٦٣ رأس جلسة انتخاب رئيس المجلس[2].

١٩٦٤: فسح المجال لنجله سهيل بعد ان كان قد ترشح ثم انسحب.

توفي في ٧ تموز ١٩٧٨.

يحمل وسام جوقة الارز من رتبة ضابط.

الميدالية الذهبية للاستحقاق اللبناني.

مدالية الكوكب من الدرجة الاولى «الاردن».

مدالية الاستحقاق من حكومة الاورغواي «الدرجة الاولى».

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع في منطقة المناره رقمه ٨٤.

---

(١) الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠.
(٢) م.م.ن في التورايخ المذكورة.

حاصبيا[١]: مركز القضاء. تعلو عن سطح البحر ٧٠٠ م. تبعد عن العاصمة ١١٤ كلم. وعن مركز المحافظة ٧١ كلم. تصل اليها عن طريق صيدا ـ الزهراني ـ النبطية ـ مرجعيون ـ حاصبيا او شتورا ـ المصنع ـ حاصبيا.

بلدة قديمة كانت مقرًا للامراء الشهابيين. بنوا فيها سرايا على انقاض بناء صليبي، ثم اصبحت هذه السراي قلعة اثرية. بالقرب منها معبد البياضة للطائفة الدرزية. منها: فارس باشا نمر صاحب المقتطف. الامير عارف شهاب احد شهداء ٦ ايار ١٩١٦. نجيب الاميوني وزير المعارف في اول وزارة بعد اعلان الدستور.

مأتمه[٢]:

في الثانية من بعد ظهر يوم السبت ٨ تموز سنة ١٩٧٨ في حاصبيا شيع جثمان الرئيس الامير خالد شهاب. رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء سابقًا في مأتم رسمي وشعبي. مثل فيه رئيس الجمهورية وزير الاشغال امين البزري. ومثل رئيس الحكومة محافظ الجنوب حليم فياض وقد منح الرئيس الفقيد وشاح الارز[٣].

---

(١) اعرف لبنان ج ٤ ص ١٤٤.

(٢) النهار ٩ تموز ١٩٧٨.

(٣) رئيس الجمهورية الياس سركيس. رئيس الحكومة سليم الحص.

صبري سعدون حماده

صبري سعدون حماده [١]

(ملاك) - رئيس مجلس النواب احدى وعشرين مرة

١٨٩٩ - ١٩٧٦

شيعي من الهرمل ومولود فيها ١٩٠٢. امّا في سجل النفوس فقد ذكر ١٨٩٩.

لولادة صبري حماده تاريخان، تاريخ رسمي مسجل في دوائر النفوس ١٨٩٩، وتاريخ حقيقي ١٩٠٢. قيل في تعليل ذلك ان صبري حماده عندما استدعي ليترشح كان تحت السن القانونية، فاجريت له عملية تكبير، او تصحيح عمر فاصبح تاريخ ولادته ١٨٩٩ والله أعلم.

درس في مدارس اللايك وعينطوره والفرير (جونيه). طلّق الدراسة باكرًا ليشتغل بالسياسة. دخل المجلس مبكرًا.

١٩٢٥: ترشح عن البقاع وكان دائرة واحدة فاز ونال ٧٩ صوتًا مجموع اصوات المقترعين لان اللائحة المنافسة قاطعت الانتخابات[٢].

انتخب عضوًا في لجنة الادارة والعدل في الدورات الاتية:

في ٢٠ تموز ١٩٢٥ وفي ١٦ اذار ١٩٢٦ وفي ٢٢ اذار ١٩٢٧.

في ١٨ ت[١] بعد دمج مجلس الشيوخ والتمثيلي الثاني ليؤلفا المجلس النيابي الاول، انتخب امينًا للسر.

في ٢٢ ك[١] ١٩٢٧ انتخب مقررًا للجنة العدلية[٣].

---

(١) كرامي: العالم العربي ص ٧٩. جورج عارج سعاده سير ارباب الفكر والسياسة في لبنان ص ١٤٥.

(٢) لسان الحال ١٣ تموز، البشير ١٤ تموز ١٩٢٥.

(٣) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

١٩٢٩ : فاز على لائحة ائتلافية ايضًا نال جميع افرادها ٩٥ صوتًا مجموع اصوات المقترعين(١).

انتخب عضوًا في اللجنة المالية في الدورات الآتية :

في ٢٥ نيسان ١٩٣٠ وفي ١٧ اذار ١٩٣١ وفي ٢٢ اذار ١٩٣٢(٢).

١٩٣٤ : فاز على لائحة ائتلافية للمرة الثالثة ونال ١٧٢٧٧ صوتًا من اصل ١٧٨٠٠ مقترع(٣).

انتخب عضوًا في اللجنة المالية في الدورات الآتية :

في ٢٠ اذار ١٩٣٤ وفي ١٩ اذار ١٩٣٥ وفي ١٧ نيسان ١٩٣٦ وفي ١٦ اذار ١٩٣٧.

١٩٣٧ : وللمرة الرابعة يحصل الائتلاف ويفوز صبري حماده نائبًا وينال ٢٢٢٢٥ صوتًا من اصل ٢٢٢٣٣ مقترعًا(٤).

انتخب مقررًا للجنة العرائض والاقتراحات في الدورات الاتية :

في ١٧ ت١ ١٩٣٧ وفي اول نيسان ١٩٣٨ وفي ٢٢ اذار ١٩٣٩ .

من ١ ت٢ ١٩٣٨ الى ٢٠ ك٢ ١٩٣٩ عيّن وزيرًا للاشغال في حكومة الرئيس عبد الله اليافي (مرسوم رقم ٣٣٦٦).

في ٢٠ ك ٢ استقال هو والوزير حميد فرنجيه.

هذا نص كتاب الاستقالة.

---

(١) الراصد ١٨ حزيران ١٩٢٩ .

(٢) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

(٣) لسان الحال ٣٠ ك٢ ١٩٣٤ .

(٤) لسان الحال ٢٤ ت١ ١٩٣٧ .

حضرة الرئيس : اعربنا مرارًا في الاسابيع الاخيرة عن وجهة نظرنا بصدد تعطيل جريدة «النهار» تعطيلاً اداريًا منذ ٢٨ كانون الاول المنصرم واظهرنا واجب السلطة في معاملة الصحافة معاملة حق وانصاف.

وقد اوضحنا بالحاح مقترن باللياقة والاعتدال ضرورة وضع حد لتدبير كان استمراره سببًا لدهشة الرأي العام. ونلفت النظر الى ان تعطيل «النهار» ما كان ليزيد عن ثلاثة ايام لو وافقنا على التدبير الذي نحن بصدده وبالرغم من البراهين التي اعتقدناها حاسمة، وبالرغم من موافقة زميلنا وزير الداخلية الذي اعلن في تصريحه الى الصحف ولم يكذبه ظلت جريدة النهار معطلة.

ففي هذه الحالة، نتشرف باعلامكم اننا ازاء قضية مبدأ بهذه الخطورة يتعلق بكيان الصحافة نفسه، وبالاتفاق مع الكتلة الدستورية التي نمثلها في الحكومة، نعتبر انه لا يمكننا الاستمرار في الائتلاف الذي يحملنا مسؤولية اعمال تفرض علينا فرضًا.

لقد بذلنا كل جهودنا لتجنب ازمة لا يمكن نسبتها الينا، ولا نحمل مسؤوليتها باي شكل كان. فقد كان يكفي لتلافيها اجراء عملي حق فكان الجواب التمادي في الرفض.

ولقد اردنا ان نؤخر ارسال كتابنا هذا ريثما ينتهي يوم الاضراب.

بناء عليه تفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول استقالتنا مع احترامنا.

حميد فرنجيه

صبري حماده

١٩٤٣ : فاز على لائحة المعارضة وجميع رفاقه ونال ١١٧١٧ صوتًا من اصل ٢٠٨٠٧ مقترعين(١).

في ٢١ ايلول ١٩٤٣ وفي ١٩ ت١ ١٩٤٣ وفي ١٧ ت١ ١٩٤٤ وفي ١٦ ت١ ١٩٤٥ انتخب رئيسًا للمجلس(٢).

---

(١) لسان الحال ٦ ايلول ١٩٤٣ .

(٢) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

في ما يلي نصوص الخطب التي القاها في هذه المناسبات الاربع.

خطاب جلسة ٢١ ايلول ١٩٤٣.

حضرات السادة.

أقدم لحضراتكم وافر الشكر على الثقة التي أوليتموني إياها بانتخابي رئيسًا لهذه الندوة النيابية التي تضم كل رئيس وعظيم. وأسأل الله أن يمدني بقوة من عنده لأقوم بهذه المهمة الخطيرة التي ألقيت على عاتقي.

إننا أيها السادة خارجون من معمعة انتخابية حامية، لكنني أعاهدكم عهدًا صادقًا أني على هذه المنصة سأكون لجميع النواب، كما أكون ميزانًا بين مختلف أحزاب هذا المجلس، أراعي قبل كل شيء نصوص القوانين والأنظمة وأحرص على تطبيقها كل الحرص.

وأرجو في مطلع هذا العهد النيابي أن يشعر كل منا بالتبعة الكبرى التي حملها إياها الناخبون، فإن لبلادنا أن تطالبنا منذ الآن بحسن أداء المهمة التي انتدبنا إليها وهي مهمة وطنية، أقل ما توجبه علينا، أن نتناسى الاحقاد والحزازات، لنتجرد لخدمة لبنان العزيز خدمة خالصة وطنية.

وكلمة اخيرة أوجهها إلى حلفائنا العظام فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الاميركية، هي كلمة شكر واعتراف بالجميل أقول فيها إن لبنان هذا البلد الصغير المستقل لا ينسى جميل من مدوا إليه يد المساعدة في أحرج أوقاته.

فليحيَ الدستور ليحيَ لبنان.

خطاب جلسة ١٩ ت[1] ١٩٤٣.

زملائي الكرام.

شاءت ثقتكم الغالية أن ترفعني إلى هذه الرئاسة للمرة الثانية فشكرًا لكم اولاً واخيرًا.

على انني سأتجاوز حد الشكر وأسمح لنفسي بأن أوجه الى حضراتكم وإلى الحكومة المنبثقة من هذا المجلس بعض الملاحظات التي يمليها علي

واجبي كرئيس لمجلس نيابي يريد أن يحترم نفسه، وكنائب عن هذه الأمة يهمه أن تأخذ مكانها تحت الشمس.

فأما حديثي إليكم أيها الزملاء الكرام فموجز كل الايجاز. انني ارغب ان يقوم كل منا بواجبه حق القيام من غير ما كسل أو توان، أو تأخر عن تلبية النداء حين يوجه إليه ولو كان في هذه التلبية تعب ومشقة وجهد.

لقد جئنا إلى هذه الندوة لنتعب، لا لنستريح. وان وراءنا أمة تنتظر منا الكثير فلا يكن بدء عهدنا انقطاعًا عن الندوة، وتأخرًا عن المواعيد وإهمالاً للأعمال، وستتألف غدًا لجان المجلس وتحال عليها المشروعات والاقتراحات. أفتريدون أن نعود ثانية فنرى لجانًا برمتها لا يحضر جلساتها إلا عضو أو عضوان؟

اني ارجو أن لا نرى ذلك بل نرى حياة زاخرة بجليل الأعمال ولجانًا تعمل وتنتج.

وأما كلمتي الى الحكومة فموجزة كذلك.

لقد منح هذا المجلس الحكومة ثقة لم تنلها وزارة من قبل على اساس بيان وطني استقلالي صريح، وكان المجلس وهو يسوده ذلك الجو الحماسي يعبر عن رأي الامة اللبنانية أحسن تعبير والأمة واثقة كل الثقة برياض، وبرفاق رياض وهذا المجلس يرجو رجاء مخلصًا أن تتمكن الحكومة الجليلة من تحقيق وعودها وتنفيذ برنامجها فتظل ثقة المجلس وراء الأمة تامة غير منقوصة. على انني اصارح الحكومة القول انه اذا طرأ عليها ما حال بينها وبين تنفيذ عهد الاستقلال فإن هذا المجلس لن يتوانى عن القيام بواجبه الوطني وستكون الحكومة أول من يقره على خطته تلك.

وبعد، فرجاؤنا جميعًا ان يأخذ الله بيد الحكومة في فاتحة هذا العهد الخطير، حتى تنال البلاد مطالبها الحقة بفضل وطنية رئيسها وأعضائها وسهر صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم والسلام عليكم.

خطاب جلسة ١٧ ت[1] ١٩٤٤.

أوجه كلمتي إلى حضرة الزميل يوسف بك سالم، وأنا أعتقد بك الكفاءة بأن تملأ مركزًا أعلى وأسمى من رئاسة المجلس. واني اقدرك حق قدرك وأقدر فيك الصفات الحميدة والمزايا الطيبة وثق اني لا اكن لك الا التقدير والاحترام (تصفيق).

سادتي وزملائي الكرام.

في هذه الساعة التي حملتني ثقتكم الغالية الى رئاسة المجلس من جديد، اشعر والفخر مالىء نفسي، ان اقتراعكم ليس موجهًا لشخصي الضعيف بقدر ما هو موجه للفكرة التي اعتنقها وللمبدأ الذي ادين به الا وهو استقلال لبنان استقلالاً كاملاً غير منقوص، وسيادته التامة في حدوده الحالية، والدفاع عن الدستور سياج الحريات.

لقد كانت هذه السنة التي طويناها في تاريخ لبنان السياسي سنة حاسمة، مليئة بجلائل الاعمال وكبار الأحداث. وانه لمن دواعي الغبطة والافتخار ان يكون هذا المجلس الذي بعثت به الأمة الى هذه الندوة ليقول كلمتها، قد ادى الرسالة، ووفى الأمانة، لم يضعف ولم يهن. ولا اعتراه خور ولا خوف يومًا من الأيام.

سنة انتقل فيها لبنان من عهد الى عهد، ومن حكم الى حكم، فلننظر اي مهمة قام بها هذا المجلس وأي دور مثل، وأي عمل أتم.

اعود بكم قليلاً الى مثل هذه الايام من السنة الماضية، فأذكركم بأشياء نسيها او تناساها الكثيرون، وما كان لهم ان ينسوا، فالعهد ليس ببعيد.

عندما تقدمت حكومة الاستقلال التي انبثقت عن ارادتكم واستشاراتكم بمشروع لتعديل الدستور يحفظ كرامة لبنان ويصون استقلاله، التفت الناس اليكم في ذلك الجو المليء بالتوتر الحافل بالأخطار، وكان يتوقف على كلمتكم مصير لبنان، فإما ان تحرروا الدستور وتطلقوه من عقاله، وإما ان تتراجعوا، فيبقى لبنان مكبلاً في قيود الانتداب.

لكنكم قلتم الكلمة الوحيدة التي كان ينتظرها اللبنانيون منكم بل العالم كله، فكانت كلمتكم هي الحاسمة، وقولكم هو الفصل، لأنها كلمة امة لا ترضى عن حريتها بديلاً.

وانفجرت الأزمة ووقعت حوادث تشرين فماذا فعلتم، وماذا فعلنا.

لقد كان كل نائب من نواب المجلس عند الثقة التي وضعها لبنان به فرأيناكم تغذون حركة الشعب وتقودونها وتواجهون الأخطار بقلوب غير هيابة، فتسمعون العالم الصاغي صوت الأمة الحقيقي. رأيناكم وقد سدت القوة في وجوهكم ابواب البرلمان تجعلون من كل بيت لبناني برلمانًا جديدًا تجتمعون فيه، فلما قيض الله لهذه الأمة المجاهدة الوصول الى اهدافها اعدتم الى هذه الندوة، بعد ان فتحها لكم الشعب، ومهد لدخولكم اليها بزنوده وصدور فتيانه وشيوخه، نسائه وأطفاله.

كانت حكومة الاستقلال تمشي بخطى حثيثة للخروج بلبنان من الظلمات الى النور، وكانت تعترض خطواتها الأشواك والعقبات لكنها في كل مرة كانت بحاجة الى ان تسمع صوت الأمة. كانت تمثل امام هذا المجلس فيمدها بالثقة ويشجعها على المضي في طريق التحرير، وفي كل مرة كانت تهددها الاخطار كانت تلقى من هذا المجلس التأييد والعون والمساندة التي لا غنى عنها لأي حكومة تريد ان تبقى وتعيش.

فلما رأى العالم ان في لبنان حكومة هي من صميم المجلس، ومجلسًا هو من صميم الأمة، وأن الأمة اللبنانية اذن هي التي حررت الدستور وهي التي جاهرت بالاستقلال، وهي التي نادت بوجوب التعاون مع الاقطار العربية الشقيقة، اقبلت دول العالم الكبرى على الاعتراف باستقلال لبنان، وسارعت اقطار العرب الى توثيق عرى الود والإخاء به وكانت آخر بادرة طيبة بدرت منها، في هذا الحقل الخطير، تأييدها استقلاله بحدوده الحاضرة سالمة غير منقوصة في وثيقة الاسكندرية.

هذه هي الناحية السياسية من عمل المجلس. فأما الناحية التشريعية فقد قام فيها المجلس بعمله على الوجه الأتم، فقد توالت جلساته ثلاثة عشر شهرًا

لم ينقطع فيها عن العمل إلا لمامًا. وربما كانت هي المرة الأولى في تاريخ المجلس النيابي تتوالى فيها الدورات النيابية باستمرار سنة وبعض السنة من غير عطلة. وفي هذه الفترة تسنى لنا ان ندرس ونقر في نواحي العمران والإنشاء، والاقتصاد والمال، والاجتماع والضرائب، مشروعات هي في منتهى الخطورة، وأن لبنان ينال منها الخير الكثير حين تخرج الى حيز الوجود بإذن الله.

اقول هذا وأنا أعلم ان العمل لا يزال في اوله، وأن هذا الاستقلال الذي اخذناه بجهادنا ودمائنا وديعة ثمينة في ايدينا يجب ان نحرص عليه حرصنا على الحياة، بل ما اهون الحياة في سبيل استقلال لبنان.

ان على النواب لواجبات خطيرة في رأسها المثابرة على العمل المنتج النافع، فلنكن عند الثقة التي وضعها الشعب بنا، ولنحرص على النشاط المطلوب منا، غير مبالين بتعب او مشقة.

ايها السادة.

انني اعاهدكم على ان اكون معكم دائمًا وأبدًا، كما كنت، وأن تظل هذه الرئاسة التي شرفتموني بها، حكمًا عادلاً بين الأحزاب، تدافع عن كرامة هذا المجلس وتسعى لتمثيله تمثيلاً لائقًا. وغاية همي ان يوفقني الله معكم الى خدمة هذا الوطن العزيز.

وعلى هذا ارجو ان يتقبل كل من حضراتكم شكري، فأنا امد يدي بكل اخلاص الى كل فرد منكم، وأهتف من اعماق صدري، ليعش الدستور وليحيَ لبنان.

خطاب جلسة ١٦ ت١ ١٩٤٥.

الرئيس ـ سادتي وزملائي الكرام.

ان هذه الثقة الغالية التي جدّدها المجلس لي لتملأني فخرًا كما تزيد في شعوري بالتبعة الكبرى الملقاة على عاتقي. لقد كان لي شرف رئاسة المجلس سنتين متواليتين، كانتا حافلتين بجليل الاعمال وخطير الاحداث. ولقد وقف هذا المجلس خلالهما وقفة وطنية لم تضعف يومًا. فكان المجلس المناضل، المكافح في سبيل وصول البلاد الى حريتها وسيادتها واستقلالها.

ان لبنان قد عبر بلسان المجلس بقوة وصراحة عن اهدافه، وهي تنحصر في السيادة المطلقة، والحياة النيابية الكاملة، والتعاون الى اقصى حد مع الدول العربية الشقيقة، والعمل في مجموعة الامم المتحدة لتدعيم عدالة وسلم دائمين.

لقد خلفنا وراءنا كثيرًا من الصعوبات والعقبات. لكن الطريق امامنا لا تزال مملؤة بالاشواك. فأول ما ينبغي علينا عمله ان نتحد اتحادًا كاملاً، ونعمل جميعًا مسترشدين برأي ربان لبنان الحكيم ورئيسه الجليل فخامة الشيخ بشارة الخوري، على استكمال استقلالنا ورؤية بلادنا خالية من كل اثر من اثار الاستعمار السياسي في شتى اشكاله والوانه: ان للبنان مطالب عبرت عنها الحكومة، تنحصر في جلاء الجيوش الاجنبية، واستلام سائر الصلاحيات التي لم تزل في ايدي غيرنا حتى يصبح استقلالنا كاملاً من جميع الوجوه. وهذه الاهداف هي التي يسعى المجلس بالاتفاق مع الحكومة لبلوغها.

وارجو اخيرًا ان تثقوا ان هذه الرئاسة التي جددتم لي شرف ولايتها ليست الا وسيلة لخدمة الدستور ولبنان والدفاع عن مصالحنا القومية. وفقنا الله الى ما فيه خدمة لبنان وإسعاده.

واني اشكر الزميل عادل بك عسيران على الكلمة البليغة التي وجهها الي واصرح انه من خيرة الرجال الذين يمكن ان يختارهم لبنان الى اعلى المراكز واذا كان الحظ قد خانه في هذه الدورة فأتمنى ان يأتيه زمن آخر يكون فيه اوفر حظًا.

في ثورة تشرين الاول ١٩٤٣ انتقل صبري حماده الى بشامون والف مع حبيب ابي شهلا والامير مجيد ارسلان الحكومة الشرعية التي تصدت للسلطة المنتدبة. هو احد السبعة الذين تمكنوا من الدخول الى مجلس النواب في ١١ ت٢ ١٩٤٣[1].

---

(١) صبري حماده ـ سعدي المنلا ـ هنري فرعون ـ صائب سلام ـ مارون كنعان ـ محمد الفضل ورشيد بيضون.

١٩٤٧ : فاز على لائحة ائتلافية ونال ٢٩٤٩٨ صوتًا من اصل ٣١١٣٤ مقترعًا[١].

من ١٤ ك١ ١٩٤٦ الى ٧ حزيران ١٩٤٧ عيّن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للداخلية في حكومة الرئيس رياض الصلح التي اجرت انتخابات ٢٥ ايار ١٩٤٧ (مرسوم رقم ٧٦٨٦).

انتخب رئيسًا للمجلس في الدورات الآتية:

في ٩ حزيران وفي ٢١ ت١ ١٩٤٧ وفي ١٩ ت١ ١٩٤٨ وفي ١٨ ت١ ١٩٤٩ وفي ١٧ ت١ ١٩٥٠ في خمس دورات متتابعة[٢].

وفي كل جلسة القى خطابًا. فيما يلي نصوص هذه الخطب.

خطاب جلسة ٩ حزيران ١٩٤٧.

سادتي وزملائي الكرام.

اسمحوا لي ان اقدم لحضرتكم صادق شكري وخالص امتناني للثقة الغالية التي تفضلتم بمنحي اياها. راجيًا ان يكون عهد هذا المجلس عهد يمن وسعادة على بلدنا العزيز. وان نتمكن جميعًا من السير بلبنان الى اهدافه العليا ومثله السامية.

ان هذا المجلس الذي اوليتموني شرف رئاسته هو وليد اول معركة انتخابية في ظل الاستقلال والسيادة. وقد انبثق عن ارادة الامة اللبنانية التي تعلق على ممثليها الشرعيين اطيب الامال.

وسيعرف مجلسكم باذن الله ان يؤدي رسالته السامية على وجهها الاكمل. فيكون خليقًا بالثقة التي اولاه اياها الشعب اللبناني. واني لا ارى مندوحة عن التصريح من على هذه المنصة ان على هذا المجلس الجديد واجبًا ان يقوم به

(١) لسان الحال ٢٦ ايار ١٩٤٧.

(٢) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

وهو ان يصدر حكمه العادل في الشكاوى التي انبعثت حول الانتخابات التي جرت في بعض المناطق اللبنانية. واني واثق من ان المجلس سيستوحي في حكمه مصلحة الوطن العليا، وروح العدالة السامية ضنًا بالنظام النيابي ان تشوبه اي شائبة او تعزى اليه الشبهات. كما اني اعاهدكم ان استلهم روح العدالة والمساواة في المهمة التي عهدتم بها الي فاكون - كما عرفتموني - ميزانًا بين جميع احزاب هذا المجلس وكتله اطبق القانون بروحه ونصه دون تحيز او مواربة.

وفيما انا اكرر شكري لحضراتكم، اشكر حضرة رئيس السن جورج بك زوين واهتف عاليًا بحياة لبنان في ظل دستوره واستقلاله متمنيًا له الحياة السعيدة تحت راية فخامة رئيسنا المحبوب الشيخ بشارة الخوري.

عاش لبنان.

خطاب جلسة ٢١ ت١ ١٩٤٧.

ايها الزملاء الكرام.

ان الثقة الغالية التي اولاني اياها مجلسكم الكريم تجعلني اشعر بالواجب المفروض علي وبالمسؤولية الخطيرة الملقاة على عاتقي.

لقد عاهدتكم يوم تفضلتم بانتخابي في التاسع من شهر حزيران المنصرم ان استلهم في مهمتي روح العدل والمساواة. وان اكون ميزانًا بين جميع احزاب هذا المجلس وكتله. ولعل في اجماعكم على اعادة انتخابي دليلاً على انني وفيت بالعهد الذي قطعته على نفسي وكنت عند ما عاهدتكم عليه

ان هذا المجلس قام في الفترة الوجيزة التي مرت على انتخابه باعمال تدل على تفهم اعضائه لواجبهم نحو امتهم وبلادهم. فلقد اكبت لجانه رغم العطلة الصيفية، على درس مشاريع قوانين احيلت الى المجلس واصبحت جاهزة للتصديق، وانصرف اعضاؤه الى مناقشة الحكومة بامور الساعة، مستوحين في جدالهم البلد اللبناني، وكان تعاون القوتين التشريعية والتنفيذية دليلاً آخر على

يقظة ممثلي الشعب وسهرهم الدائم المتواصل. فاسمحوا لي ان اشيد بهذه الروح وان احيي فيكم هذا النشاط الذي لمسناه لمس اليد وتمثل لنا بأصدق مظاهره في مناقشات مجلسكم الكريم.

ايها السادة.

انني اشعر بكثير من السعادة، ان يأتي انتخابكم لي عقيب اجتماع جامعة الدول العربية في لبنان واتخاذها لمقرراتها الخطيرة في سبيل الدفاع عن فلسطين العزيزة. ويلذ لي بهذه المناسبة ان احيي الدول العربية التي اتخذت هذه الخطوة الجريئة الحاسمة في قضية هي لنا جميعًا قضية موت او حياة.

وفيما انا اشيد بالجهود الجبارة التي بذلتهاالحكومة اللبنانية في هذا الميدان، الفت نظرها الى ان الامة اللبنانية، ومن ورائها المجلس تنتظر منا اتخاذ التدابير السريعة لتأمين القوت وتوفير الغذاء، ومع ثقتي التامة بأنه لا مجال للقلق والخوف وبأن الحكومة جادة في هذا السبيل، ادعوها باسمكم وباسم الشعب اللبناني الى ان تجعل قضية التموين في طليعة القضايا التي يجب السهر عليها ومعالجتها بالحكمة والحزم المطلوبين.

ولا يسعني الا ان اكرر شكري لحضراتكم، ولحضرة رئيس السن جورج بك زوين. عاش لبنان في ظل رئيسه ودستوره.

خطاب جلسة ١٩ ت١ ١٩٤٨.

سادتي وزملائي الكرام.

اسمحوا لي ان اتجاوز كلمة الشكر التي يفيض بها قلبي للثقة الغالية التي جددتموها اليوم لي الى كلمة اهم وارحب يمليها علي الواجب، والحرص على الجهر بالحقيقة بعد ان مضى على هذا المجلس عام ونصف عام، وهو يمارس عمله التشريعي والرقابي من غير وهن او انقطاع، ويساهم مساهمة فعالة مجدية في بناء لبنان الحديث، وتجهيزه في ميادين التشريع والمال، والاقتصاد والعمران، بما يكفل له القوة والاستقرار.

كانت هذه الحقبة الاخيرة حافلة بالاحداث، وفي رأسها مسألة فلسطين. وكان اول ارتفاع للدفاع عن عروبة فلسطين هو صوت رئيس لبنان فخامة الشيخ بشاره الخوري. (تصفيق).

الذي ارفع اليه من على منبر الامة تحية الولاء والاعجاب. رأى الرئيس بثاقب نظره اي خطر يكمن تحت قيام دولة صهيونية على حدود لبنان فارسل اشارة الخطر، ونبه الدول والشعوب العربية، وقال كلمة لبنان وهي الكلمة التي سرت فيما بعد على كل شفة ولسان، من ان فلسطين بلد عربي، وسيبقى باذن الله بلدًا عربيًا ولو بذلنا في سبيل ذلك المهج والارواح والدم القاني. فلما انفجرت قضية فلسطين كان هذا المجلس وكانت الحكومات التي انبثقت عنه في طليعة الهيئات الرسمية والشعبية في الاقطار العربية التي جعلت فلسطين شغلها الشاغل ووقفت عليها جهودها كلها غير ناظرة الا الى امر واحد وهو انقاذ فلسطين من براثن العصابات الصهيونية والمحافظة على عروبتها وسلامتها.

وهكذا رأيناكم ايها السادة تجتمعون وتصدرون التشريع تلو التشريع لنصرة قضية فلسطين، وتخصصون الاموال، وتلهبون الحماسة في الصدور، وتسمعون العالم صوت لبنان، ثم تتصلون بزملائكم في الدول العربية الشقيقة فيعقدون مؤتمرًا برلمانيًا عربيًا في ربوع لبنان، ثم تبعثون بوفد برلماني من خيرة الزملاء الى مؤتمر روما فيرتفع صوته مدافعًا عن مبادىء الحرية والحق، وهي المبادىء التي يدين بها لبنان.

واذا التفتنا ايضًا الى هذه الشهور التي مرت بنا رأينا هذا المجلس يصدر مجموعة ضخمة من القوانين في حقلي المال والاقتصاد ذات علاقة وثقى بحياتنا الاقتصادية، ويتم عمل التحرر من بقايا الانتداب في حقل التشريع القضائي، ثم يتابع سياسة العمران بتخصيصه المبالغ اللازمة للمشروعات الانشائية التي تسير فيها الاعمال على قدم وساق والتي ستجعل من لبنان في المستقبل القريب نقطة اتصال بين اجزاء العالم كله، ومركز حركة دائمة وانتعاش اقتصادي وازدهار لا شك فيه.

وها نحن اليوم نقف على عتبة دورة جديدة القيت علينا فيها تبعات جسام. فهل انا بحاجة الى تبيان ما ينتظر منا. ان قضية فلسطين لا تزال في ذروتها وعلينا ان نستمر في جهادنا وكفاحنا، الى جانب شقيقاتنا العربيات لنخرج من هذه الازمة ظافرين.

وامامنا موازنة الدولة، وهي موازنة ضخمتها الحوادث وظروف الحرب، فعلينا ان نواجه تبعاتنا بجرأة، فنكون على الحكومة رقباء ومعاونين في آن واحد، نحذف الكمالي الذي يستغنى عنه، ونبقي على الضروري، ولو كان فيه تحمل تضحيات جديدة.

وختامًا اراني اذا التفت الى مقاعدكم رأيت وجوهًا جديدة عزيزة علينا، ووجوهًا غابت عنا، وكانت عزيزة علينا.

انني ارسل كلمة رثاء حرى الى روح الصديق الذي فقدناه، المرحوم الشيخ فريد الخازن وارحب بخلفه ونسيبه زميلنا الجديد الشيخ سليم الخازن اجمل ترحيب.

وكذلك ارحب بزميلنا الاستاذ لحود، الذي حل محل الشيخ سليم الخوري، وقد شاء حضرته ان يتخلى عن النيابة لينصرف الى العمل الوطني خارج هذه الندوة، فلهُ تحياتنا وتمنياتنا كما اني ارحب كذلك بزميل عزيز علينا هو الاستاذ يوسف بك كرم الذي انقطع عنا مدة.

خطاب جلسة ١٨ ت١ ١٩٤٩.

الرئيس.

انني لشديد التأثر والفخر بهذه الثقة الغالية التي لم تضنوا علي بها منذ بذغ فجر الاستقلال المبارك.

فلا أستطيع التعبير عن الشكر الذي يفيض به قلبي نحوكم في هذه اللحظة التي يجدد فيها انتخابي لرئاسة هذا المجلس الكريم إلا وأنا شاعر بالتقصير مهما أبذل في ذلك من جهد ومهما يحالفني من توفيق.

سادتي.

لقد أوليتموني شرفًا عظيمًا لا أجد ما يفيه حقه إلا أن أكون، بمعونة الله القدير، وبفضل ثقتكم الغالية جديرًا بهذه الثقة، أمينًا على العهد الذي هو المحافظة على تقاليد هذه الندوة الكريمة وأنظمتها وقوانينها، حتى تظل مرآة الأمة الصادقة تنعكس عليها أمانيها وإرادتها وطموحها ونشاطها فتكرس للأمة حقوقها، وتعبر عن ارادتها، وتنير لها سبلها، وتحث سيرها المطرد نحو المستقبل الموعود والكمال المنشود.

اخواني الاعزاء.

ان ما قامت به ندوتنا للآن من دفاع عن الحرية والكرامة، ومن ترسيخ للحياة النيابية الدستورية، ومن توفير وسائل العمل للحكومة الاستقلالية المتعاقبة، بإقرار القوانين والتوجيهات والتشريعات اللازمة، في جميع ميادين العمل والنشاط، من سهر دائم على مصالح الشعب، والتعبير عن ارادته وتوفير استقرار الحكم له، وتأمين السير على هدي السياسة الاستقلالية، بتجديد ولاية فخامة الرئيس الأول للبلاد منذ امد غير بعيد لمما يملأ كل نفس حرة ابية بالفخر، ويفعمها بالابتهاج والاعتزاز. ويقوي منها روح النضال والكفاح والمثابرة والأمل لاستئناف السير على هذا الطريق القويم، واستكمال مراحله الزاهرة التي تكفل للأمة اللبنانية اطراد الاستقرار والازدهار.

عاش لبنان.

عاش فخامة الرئيس.

ولا ننسى فلسطين.

خطاب جلسة ١٧ ت١ ١٩٥٠.

الرئيس ـ زملائي الكرام.

شاءت ثقتكم الغالية ان ترفعني الى هذه الرئاسة للمرة التاسعة فشكرًا لكم على هذه الثقة التي جددتموها اليوم.

على انني سأتجاوز حد الشكر، واسمح لنفسي بأن اوجه لحضراتكم بعض الملاحظات التي يمليها علي واجبي كرئيس لمجلس نيابي في دورته العادية الاخيرة من مدة ولايته.

ى وهي حافلة بالمشاريع والقوانين الضرورية لهذا الوطن الحبيب.

انني ارغب ان يقوم كل منا بواجبه حق القيام، من غير ما كسل او توان لانجاز هذه المشاريع التي لم تزل قيد الدرس. فالامة تنتظر منا انجازها، انني كما وجهت الى حضراتكم بعض الملاحظات عن المشاريع المتأخرة، لا يسعني الا ان اوجه الانظار الى المدة التي مرت بنا فنرى ان هذا المجلس قد عمل كثيرًا، وانجز مجموعة ضخمة من القوانين في حقول المال والاقتصاد والتشريع، لها علاقة بحياتنا العامة ولم يزل يتابع سياسة العمران بتخصيصه المبالغ اللازمة للمشروعات الانشائية التي تسير فيها الاعمال على قدم وساق، والتي ستجعل من لبنان نقطة اتصال بين اجزاء العالم كله ومركز حركة ونشاط.

ان المشاريع التي انجزها هذا المجلس والتي تربو عن المئتين، لو استعرضناها لخلصنا الى نتائج باهرة تعز وتسر بما قامت به ندوتكم الكريمة من درس وتعديل، والغاء واقرار لمختلف التشريعات والقوانين، والمعاهدات التي توطد الاستقلال، وتكفل للحكومات الوطنية المتعاقبة في البلاد استمرار السير بها نحو التقدم والازدهار.

ان الوطن الذي حملنا شرف النيابة يتطلع الينا فلنكن عند حسن ظنه، ولنرسل ونحن نفتتح هذه الدورة العادية تحية الولاء والاجلال الى ربان السفينة وقائدها الحكيم، فخامة الرئيس المعظم الشيخ بشارة الخوري.

عاش لبنان.

وعاش رئيس لبنان.

١٩٥١ : تزعم لائحة ائتلافية فاز مع اعضائها ونال هو ١٨٨٨٥ صوتًا من اصل ٣١٠١٠ مقترعين(١).

لم يشترك في لجان هذا المجلس.

١٩٥٣ : صدر قانون للانتخاب جديد قسم البقاع اربع دوائر انتخابية ترشح هو عن الهرمل ففاز ونال ٦١٨٤ صوتًا من اصل ١١٦١١ مقترعًا(٢).

في ٢٧ آب ١٩٥٣ وفي ١٦ اذار ١٩٥٤ انتخب عضوًا في لجنة النظام الداخلي.

وفي ٢٤ اذار ١٩٥٥ انتخب رئيسًا لهذه اللجنة. وفي ٢٥ تموز ١٩٥٥ انتخب مقررًا للجنة اتلاف الحشيش. وفي ٢٠ اذار ١٩٥٦، وفي ١٩ اذار ١٩٥٧ انتخب رئيسًا للجنة النظام الداخلي(٣).

وفي جلسة ٩ نيسان وردت الى المجلس كتب استقالات هذا نصها:

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم.

لما كانت ولاية المجلس الحالي على وشك الانتهاء، ولما كانت البلاد مقبلة على انتخابات نيابية عامة ستكون استفتاء للشعب في السياسة الداخلية والخارجية، ولما كانت الحكومة الحاضرة قد أتت بظروف خاصة كما اعترفت في بيانها وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الاعتراف عدم اهليتها لربط البلاد بسياسة خارجية جديدة لا تزال موضع نقاش وخلاف بين اللبنانيين ولما كانت الحكومات اللبنانية المتعاقبة قد درجت على بحث القضايا الهامة المتعلقة بالسياسة الخارجية مع اصحاب الرأي من أهل البلاد والتشاور فيها مع سائر الحكومات العربية وذلك حرصًا على المصلحة الوطنية اللبنانية ووفقًا لميثاق الجامعة. ولما كنا ناشدنا الحكومة أن تتخلى عن فكرة طرح الثقة على سياستها

---

(١) الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١.
(٢) الصحف المحلية ٢٠ تموز ١٩٥٣.
(٣) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

الخارجية حتى لا تتقيد البلاد قبل الاستفتاء المقبل وبما أن الحكومة تصر على طرح الثقة رغم جميع الاعتبارات لذلك نرى أنفسنا مضطرين لتقديم استقالتنا من المجلس النيابي.

نرجو ابلاغها فورًا للمجلس، لأخذ العلم بها حسب الاصول.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي.

حميد فرنجية، عبد الله اليافي، احمد الاسعد، كامل الاسعد، صبري حماده، عبد الله الحاج.

بيروت في ٥ نيسان ١٩٥٧

١٩٥٧: قانون الانتخاب الجديد دمج دائرتي بعلبك والهرمل في دائرة واحدة اسمها دائرة بعلبك ـ الهرمل. تزعم فيها احدى اللوائح. فازت بجميع اعضائها ونال هو ١٥٠٨٤ صوتًا من اصل ٢٥٩٨٤ مقترعًا[1].

انتخب عضوًا في لجنتي الاشغال والبريد والبرق والصحة والاسعاف والشؤون الاجتماعية في ٢٢ آب ١٩٥٧ و ١٨ اذار ١٩٥٨ و ١٧ اذار ١٩٥٩ و ٢٤ اذار ١٩٦٠.

وفي ٢٠ ت١ ١٩٥٩ انتخب رئيسًا للمجلس[2] والقى الخطاب الآتي:

حضرات الزملاء المحترمين.

انه لشرف عظيم ان ترفعني ارادة ممثلي الامة للمرة العاشرة الى سدة الرئاسة الثانية، فاسمحوا لي بأن اتوجه الى حضراتكم بعاطفة الشكر والامتنان للثقة الغالية التي شئتم ان تشرفوني بها.

لقد رافقت الحياة النيابية منذ بزغ فجرها في بلادنا العزيزة ويطيب لي ان اعلن من على هذا المنبر ان لبنان ـ بفضل ايمانه بنظامه النيابي وتعلقه به ـ قد

(١) الصحف المحلية ٢٤ حزيران ١٩٥٧.
(٢) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

عرف ان يبقى ـ كما كان على مر التاريخ موئلاً فسيحًا ومقرًا دائمًا للحريات الصحيحة على انواعها.

وكل منا في هذه الندوة ـ مؤمن بسلامة هذا النظام الديمقراطي الذي يمكن الشعب من التعبير عن امانيه بواسطة ممثليه، ويقيم من هؤلاء رقباء على السلطة التنفيذية في ادارتها لدفة الحكم، ويجعل من التعاون الوثيق بين السلطتين اداة صحيحة للسير بالبلد نحو تحقيق ما يصبو اليه من عدالة واستقرار وحرية ورفاهية.

ايها السادة.

لقد مرت بلبنان احداث جسام، كان اخطر ما فيها التجربة السياسية التي تعرضت لها وحدته الوطنية. وها نحن بعد مرور اكثر من سنة على تلك الاحداث، نرى والحمد لله ان البلاد قد عادت الى حالتها الطبيعية، فالامن مستتب، والحياة الاقتصادية في ازدهار، والناس مطمئنون الى شؤونهم، والثقة التي زعزعتها الحوادث عادت الى نفوس المواطنين والاجانب على السواء، كل هذا بفضل الشعب الذي كان له من وعيه ما جعله يشعر بان الانقسام الذي هدد مصيره نفسه كان عابرًا ومصطنعًا، وان لا حياة لهذا البلد الا بالابقاء على وحدته الوطنية، وعلى الاخوة التي شدت عناصر المواطنين وطوائفه وفئاته الى بعضها بروابط هي وحدها التي تضمن للبنان سيادته واستقلاله وبقاءه.

هذه الحياة الهنيئة التي عادت الى لبنان بعد تلك الفترة المؤلمة من تاريخه كان ليد الربان الماهر رئيس البلاد ـ فخامة اللواء فؤاد شهاب ـ الفضل الاكبر في نشر ظلالها من جديد.

وتلك الثقة بين اللبنانيين ـ التي عصفت بها اقسى التجارب ـ كان لسياسته الحكيمة العادلة اليد الطولى في اعادتها وتركيزها في النفوس فها انا ـ باسمكم وباسم اللبنانيين جميعًا ـ اوجه الى رئيس البلاد ايات الشكر لما اسداه لهذا البلد ولما ينتظره من عهده الزاهر باذن الله.

حضرات الزملاء المحترمين.

كل ما يمكنني ان اعدكم به، هو ان اسعى لان اكون اهلاً للثقة التي شاءت ارادتكم ان تمنحني اياها. وسأعمل جاهدًا لأن اصون رئاسة السلطة التشريعية من كل ما يمكن ان يحيد بها عن الطريق الذي يجب ان تسلكه لتأدية رسالتها على وجهها الكامل الصحيح.

هذه الرئاسة كما تعلمون يجب ان تكون صلة وصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وان يتحرر شاغلوها من اي حزبية، وان ينزه نفسه عن كل هوى شخصي، وعندئذ يبقى لرئاسة السلطة التشريعية الدور الذي اراده لها الدستور، وهو ان تكون حكمًا بين الجميع وفوق مستوى المشادات السياسية والاعتبارات الشخصية، وهذا ما عاهدت نفسي ان ابقى، كما كنت دائمًا ـ مؤمنًا به محافظًا عليه.

ولا بد لي ـ قبل ان انهي هذه الكلمة ـ من ان احيي زميلي وصديقي عادل بك عسيران، الذي خضت واياه معركة رياضية كنا نتسابق فيها الى خدمة بلدنا العزيز وكان طابعها التقدير المتبادل والمتعلق بالمبادىء الديمقراطية القويمة.

وها انا ادعوكم الى العمل ـ ضمن نطاق الدستور ـ على اعلاء شأن التمثيل النيابي وتركيز دعائمه في بلد يؤمن بالحرية وبالروح الديمقراطية التي حفظت ـ وستحفظ باذن الله لنا تراثًا مجيدًا واستقلالاً لا نرضى عنه بديلاً وسيادة هي اعز ما يطمح اليه شعب ويفتديه بكل غال ورخيص.

١٩٦٠: بدأت تطل في بعلبك الهرمل زعامات خرقت لائحة صبري حماده، اذ نجح من لائحته ٣ نواب و ٤ من اللائحة المنافسة فاز هو ونال ١٢٧٢٧ صوتًا من اصل ٢٧٣٥٧ مقترعًا[١].

انتخب رئيسًا للمجلس في الدورات الاتية:

١٨ تموز و ١٨ ت١ ١٩٦٠ وفي ١٧ ت١ ١٩٦١ و ١٦ ت١ ١٩٦٢ و ٢٢ ت١ ١٩٦٣[٢].

---

(١) الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠.

(٢) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

وفي جيمع هذه الدورات الاربع القى خطبًا في ما يلي نصوصها.

خطاب جلسة ١٨ تموز ١٩٦٠.

الرئيس ـ حضرات الزملاء المحترمين.

انه لشرف عظيم لي ان يوليني هذا المجلس الكريم ثقته في مستهل عهده، وان يتاح لي الاسهام في تحمل قسط من المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق الهيئة التشريعية في هذه الفترة من تاريخ لبنان السياسي.

ان النظام الديمقراطي الذي ننعم به في لبنان قد جعل من الهيئة التشريعية رقيبًا على الحكومات وموجهًا لاعمالها وقائدًا لخطاها ومصدرًا للسلطات على اختلافها.

وقد آمن الشعب اللبناني بنظامه البرلماني ايمانًا منبثقًا عن نزعة الى الحرية متأصلة في نفسه، وعن تنكر للحكم الفردي في شتى الوانه، وتمسك عنيد في حق الشعب بان يحكم نفسه بواسطة ممثلين عنه ناطقين باسمه ومنبثقين عن ارادته.

في ضوء هذا الايمان الاصيل بالنظام البرلماني الذي لم يتزعزع يومًا رغم بعض المآخذ على الحياة النيابية التي تمرس بها لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم. يتحتم علينا ونحن المعبرون عن ارادة الشعب الممثلون لرغباته ان نشعر بالمسؤولية الخطيرة الملقاة علينا فنقوم برسالتنا النيابية على أكمل وجه وليكون لنا فضل الحافظ على هذا النظام الذي هو بالواقع تكريس لسيادة لبنان وتدعيم للحياة الديمقراطية التي لا يرتضى عنها بديلاً.

حضرات الزملاء المحترمين.

يزيد في خطورة المهام التي تواجهونها ان مجلسكم هو وليد قانون انتخاب جديد اقره المجلس السابق استجابة لرغبة الرأي العام في توسيع التمثيل وفسح المجال أمام ذوي الكفاءة لتحمل مسؤوليات التشريع والحكم.

واذا كان لنا من امنية نبديها فهي ان تقترن هذه الخطوة بالنجاح فيؤدي هذا المجلس رسالته الكبرى في ميدان التشريع والرقابة والتوجيه.

أما التشريع فإن لدى مجلسكم مشاريع قوانين يجب الاسراع في درسها، كما ان المراسيم الاشتراعية التي اصدرتها الحكومة السابقة ستعرض على حضراتكم لتصدقوا ما اثبت الاختبار صلاحها منها ولتعدلوا وتحرروا ما ليس منها متفقًا مع المصلحة العامة.

وأما الرقابة ففي متابعة نشاط الحكومات ومحاسبتها على اعمالها دون أي اعتبار سوى ما يمليه الواجب الوطني ويفرضه على ممثليه الشرعيين.

واما التوجيه ففي وضع مخطط شامل لسياسة عمرانية بناءة يرسم هذا المجلس خطوطها ويعهد الى الحكومات المنبثقة عنه بمهمة تحقيقها.

ولقد لمسنا خلال المعركة الانتخابية الاخيرة حاجة الشعب الى هذه السياسة العمرانية التي من شأنها وحدها ان ترتفع بلبنان الى مصاف الامم الراقية وتشيع العمران في مناطقه المهددة بالعوز والفاقة والرازحة تحت كابوس الحرمان.

وامام هذا المجلس مهمة خطيرة اخرى، هذه المهمة هي ازالة الحذر العالق بالنفوس وتدعيم الوحدة الوطنية التي كادت احداث سنة ١٩٥٨ تصدع بنيانها وتهدد اركانها.

ويدعوني الواجب لأن اصارحكم من على هذا المنبر بأن على كل منا أن يشعر بمسؤوليته كرجل دولة، فنلتزم في مناقشتنا جانب المنطق والاعتدال فيما نطلب به ونسعى اليه، ونضع نصب أعيننا حقيقة واحدة نعمل بوحيها ونهتدي بهديها، هذه الحقيقة هي ان شرف التمثيل الذي اولانا اياه الشعب يفرض علينا الترفع عن المهاترات في مناقشاتنا والعمل البناء المستمد من الشعور بالمسؤوليات الجسام الموكولة الينا والتي يجب ان نعيها ونتفهم خطورتها.

حضرات الزملاء المحترمين.

لا يسعني وانا اكرر امتناني لحضراتكم الا ان اشكر الحكومة المحترمة على حسن ادائها المهمة الموكولة اليها وان ارسل باسمنا جميعًا تحية التقدير والاعجاب للقائد الحكيم رئيس البلاد المفدى

فخامة اللواء فؤاد شهاب.

عاش لبنان.

خطاب جلسة ١٨ ت[1] ١٩٦٠.

حضرات الزملاء المحترمين.

للمرة الثانية يوليني هذا المجلس، في عهده الجديد شرف رئاسته. فأشعر مرة اخرى بخطورة المهمة الموكولة الي ومسؤولياتها الجسام.

لقد قلت واكرر القول ان نظامنا الديمقراطي قد جعل من المجلس النيابي مصدرًا للسلطات على اختلافها. وان تأديتنا لرسالتنا النيابية على الوجه الصحيح يعزز هذا النظام الذي هو بالواقع تكريس لسيادة لبنان.

وها انا اعود اليوم لاناشد اعضاء هذا المجلس الكريم ان لا يتهاونوا في ممارسة صلاحياتهم المزدوجة من رقابة وتشريع. وان لا يستوحوا في ممارستهم لهذا الحق الا ضميرهم الوطني ومصلحة الشعب الذي اختارهم لتمثيله.

ان لبنان يواجه معضلات لا تؤمن لها الحلول العملية اذا لم نتعاون جميعًا، مجلسًا وحكومة على معالجتها بعدل وحكمة وسرعة وبعد نظر.

من هذه المعضلات موجة غلاء بعثت من صفوف الموظفين والعمال والمستخدمين قلقًا يجب العمل على ازالة اسبابه وتزايدًا في عدد العاطلين عن العمل، وجمود في تحقيق المشاريع العمرانية التي من شأنها، فضلاً من ضرورتها ان تقضي على البطالة او تخفف على الاقل من انتشارها وبعض الارتباك في الدوائر وهذا أمر طبيعي ناتج عن تطبيق القوانين الاصلاحية.

واني اذ اذكر هذه المعضلات ابعد ما اكون عن التشاؤم. بل ان ايماني وثيق بأنه من السهل على المسؤولين ان يزيلوا كافة العقبات بما لديهم من امكانيات يوفرها الوضع اللبناني الحاضر.

ذلك ان انفتاح لبنان على العالم يؤمن له الازدهار في تجارته. وعودة الحالة الى ما كانت عليه من هدوء واستقرار يضمن تدفق الرساميل عليه ونشاط

الموسم السياحي في ربوعه كما ان سلامة نقده تعزز الثقة في اقتصاده وتجعل منه اقتصادًا سليمًا.

ولا يبقى امام المسؤولين الا ان يسهروا على تطبيق القوانين بروح العدل والانصاف، وان يتحلوا بالروح نفسها في معالجة المعضلات التي تواجه كل بلد.

حضرات الزملاء المحترمين.

ليس لي من رغبة ابديها سوى ان نتفهم جميعًا خطورة مهمتنا النيابية، فلا يتخلف احدنا عن حضور اجتماعات المجلس وجلسات اللجان. ولا نتهاون في ممارسة حقنا في التوجيه والرقابة والتشريع. ولا نستوحي في عملنا الا مصلحة الشعب الذي بعث بنا الى هذه الندوة للتعبير عن ارادته وتحقيق اماله وامانيه.

واذ ذاك نكون جديرين بتمثيله، واوفياء للرسالة التي حملنا اعباءها وجعلها امانة في اعناقنا والسلام عليكم.

عاش لبنان.

وعاش فخامة رئيس الجمهورية.

خطاب جلسة ١٧ ت[١] ١٩٦١.

مرة جديدة يوليني مجلسكم الكريم شرف رئاسته فيتيح لي تسجيل شكري لثقتكم الغالية، وتأكيد عزمي على بذل كل ما من شأنه خدمة التشريع، بشكل يفضي الى ما نبتغيه جميعًا من نهضة متزايدة ومن تركيز لأسس الدولة والمجتمع على دعائم وطيدة من الجد والابداع يجني منها المواطن خيره ورغده وتقدمه.

وانا اومن بأن حرية الرأي والجهر به سبيل الى ادراك الحق والصواب، لأن المجلس ميدان فسيح للقاء الفكر وللمناقشة العلمية الرصينة وللنقد النزيه والتوجيه الحصيف وللرقابة الصارمة تجرونها بوحي الحكمة والمعرفة.

رائدنا نبذ التقاعس والتواكل والاقبال على تفحص قضايانا بتعاون مثمر خلاق.

ولسنا ببالغين ما ننشد الا بالتضحية وبالتصميم على اداء الرسالة، وتحمل المسؤولية، وعدم التهاون في حضور جلسات المجلس بدأب وانتظام لنسلخ الوقت في العمل المثمر.

ولا بد لي من الاشارة الى ضرورة تعديل بعض نصوص نظامنا الداخلي، ولا سيما لجهة فقدان النصاب، حتى تأتي مواده مؤتلفة وما نصبو اليه، فلا نضيع بسببه فرص العمل المنتج بل نقبل متساندين على البذل والعطاء ضنًا بمصلحة المجتمع.

اختم كلمتي مرحبًا بعودتكم الى ميدان العمل التشريعي متمنيًا لكم النجاح فيما انتدبتم اليه راجيًا للبنان اضطراد المجد والرفعة برعاية فخامة رئيس البلاد اللواء الامير فؤاد شهاب.

عاش لبنان.

خطاب جلسة ١٦ ت[١] ١٩٦٢.

حضرات الزملاء المحترمين.

انني اذ اشكر لمجلسكم الكريم ثقته الغالية التي منحني اياها للمرة الرابعة في عهده الجديد اشعر بخطورة المهمة الملقاة على عاتقي ومسؤوليتها الجسيمة.

حضرات الزملاء.

لقد اصبح من نوافل القول ان النظام الديمقراطي الذي نعيشه قد جعل من المجلس النيابي مصدرًا لكل سلطة، لذلك فانه لزامًا علينا ان نقوم بتأدية رسالتنا النيابية على وجهها الصحيح، فنكون بذلك قد عززنا النظام الديمقراطي، مؤكدين بذلك كيان لبنان الحبيب.

وانني اذ اعود مجددًا لدعوة الزملاء الافاضل للسير قدمًا في ممارسة صلاحياتهم على وجهها الاتم والاكمل، أرجو أن نوفق جميعًا في تأدية رسالتنا هذه التي انتدبنا لأجلها لما فيه خير لبنان.

حضرات الزملاء.

انكم مدعوّون للعمل المجد ولتحمل المشقات. واني لا أشك لحظة انكم ستعملون باخلاص وتفان لأن الواجب يفرض علينا جميعًا ان نكون على أتم استعداد في المضي بواجباتنا النيابية، وممارسة حقنا في التوجيه والرقابة والتشريع، مستوحين من خلال ذلك مصلحة الشعب الذي بعث بنا الى هذه الندوة للتعبير عن ارادته وتحقيق آماله وأمانيه. كما انني أتوجه الى الحكومة المحترمة التي هي من هذا المجلس بأن تستوحي في عملها توجيهاته متعاونة معه على حل جميع المعضلات والمشاكل التي تواجه البلد، ساهرة على تطبيق القوانين بروح العدل والانصاف. واذ ذاك حضرات الزملاء المحترمين نكون مجلسًا وحكومة جديرين بتمثيل شعب لبنان العظيم واوفياء للرسالة التي حملنا اعباءها وجعلها امانة في اعناقنا.

وبالختام لا يسعني وانا اكرر امتناني لحضراتكم الا ان اشكر الحكومة المحترمة، وان ارسل باسمنا جميعًا تحية التقدير والاعجاب لرئيس البلاد المفدى فخامة اللواء فؤاد شهاب.

عاش لبنان.

خطاب جلسة ٢٢ ت١ ١٩٦٣.

حضرة الزملاء المحترمين.

هذا هو اللقاء الخامس الذي اخرج منه حائزًا ثقتكم الغالية بانتخابي رئيسًا لهذا المجلس الكريم. انه لشرف كبير اعتز به وافخر. واني اذ اشكر لكم هذه الثقة اراني واياكم ملزمين بالعمل على مضاعفة الجهد، وبذل ما في الوسع في طريق الغاية التي ننشدها ونعمل من اجلها حيث نلتقي جميعًا على محبة لبنان الوطن والمواطن وعلى الرغبة الاكيدة في التنافس الودي على خدمته ورفع شأنه.

حضرة السادة الزملاء.

اننا جميعًا مدعوُّون لمضاعفة الجهد في هذه الفترة الاخيرة من ايام مجلسكم الكريم في سبيل الوصول الى الغاية المثلى التي من اجلها جئنا الى هذه الندوة لنحقق الاهداف السامية التي نمثل بدراسة المشاريع وسن القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية وتوجيهها لما فيه الخير والمصلحة لهذا البلد العزيز.

وانه لمما يزيدني زهوًا وشرفًا ان جاءت فترة وجود هذا المجلس في ابان عهد واكبه اليمن والاقبال، فانطلق في عزيمة يرعاها الرائد القائد في دروب التخطيط العمراني، ومسالك الاصلاح الزاخرة بالاعمال الكبار، سائرًا قدمًا نحو المجد والرفعة. فقطع في سنوات قلائل اشواطًا قربته من الهدف الذي هو حلم اجيال.

وبعد، فمرحبًا بكم في موسم اخر لا اخير نظرًا لانتهاء مدة المجلس القانونية الذي ارجو ان يكون حافلاً بالعمل المجدي البناء. معززين بذلك ثقة المواطن اللبناني الحر بنظامه البرلماني الديمقراطي، مستوحين بذلك وجه لبنان المشرق بطلعة الربان الحكيم فخامة الرئيس اللواء الامير فؤاد شهاب.

وختامًا حضرات الزملاء اكرر شكري وامتناني لكم وللحكومة المحترمة، كما اني باسمكم جميعًا ارسل تحية التقدير والاحترام لرئيس البلاد اللبناني الاول فخامة الرئيس فؤاد شهاب.

عاش لبنان.

(تصفيق).

١٩٦٤: تألفت في بعلبك ـ الهرمل ٤ لوائح تزعم احداها صبري حماده ففاز هو وواحد من رفاقه وفاز الخمسة الاخرون من اللوائح الاخرى. ونال هو ١٤٣٩٠ صوتًا من اصل ٣٨٥١٦ مقترعًا. استنكف من الدخول في اللجان[1].

انتخب رئيسًا للمجلس في الدورات الآتية: ٢٠ ت١ ١٩٦٤ و١٩ ت١ ١٩٦٥ و١٨ ت١ ١٩٦٦ و١٧ ت١ ١٩٦٧ وفي كل من الدورات الاربع القى خطابًا.

---

(١) الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤.

خطاب الرئيس المنتخب في ٢٠ ت ١ ١٩٦٤.

حضرات الزملاء المحترمين.

انني فخور بثقتكم التي رفعتني الى رئاسة السلطة التشريعية في فجر هذا العهد الذي آمل أن يكون عهد خير وازدهار لبلدنا الحبيب. فنحن العاملون في حقل الخدمة العامة دأبنا على العمل في سبيل نهضة بلادنا. وان تنافسنا فذلك لأن كلاً منا يعتقد ان طريقته في قيادة البلد الى شاطىء الامان هي الافضل. ولكنني لا اشك في ان غايتنا هي واحدة، وان سلكنا سبلاً مختلفة للوصول اليها. الا وهي وحدة وطنية ثابتة تكون خير اساس لبناء وطن تقدمي وقوي. واخوة صادقة مع شقيقاتنا العربيات وتعاون مع سائر الدول.

اخواني انني جد متفائل اذ أرى عهد خير يولي وآخر يبتدىء على خطى سلفه فيبعث الامل في نفوس ابناء وطننا على أن يكون امتدادًا للعهد الشهابي.

وما اجماع مجلسنا الكريم على اختيار قائد العهد الجديد الا دلالة على اننا لا نزال يدًا واحدة وقلبًا واحدًا ينبض بالاخلاص للوطن والثقة بمن سلمناه زمام الامة.

فأنا يشرفني ان أكون رئيسًا لهذا المجلس. واعدكم بأن اعمل مخلصًا على المحافظة على حرية الحياة البرلمانية فيه، وعلى فسح المجال امام أصوات الشعب تنبثق من خلالكم فتفرض ديموقراطية سليمة موجهة. فالديمقراطية هي ركن يعتمد عليه استقلالنا واساس متين لسيادتنا وحريتنا. والشعب اللبناني ربط دائمًا نضاله وكفاحه بمعانيها السامية، الضرورية لبناء حياة سعيدة وكريمة متطورة.

ادعوكم اخواني لبذل اقصى الجهود لانجاز المهام الكبيرة الملقاة على عاتقنا. فالمجلس مطالب بانتهاج سياسة اصلاحية اجتماعية. تدخل العمران والتقدم الى جميع المناطق اللبنانية لتزيل عنها بقايا التخلف والحرمان ولتحسن شروط عمل ابنائها وتحقق مطالبهم فيبقى لبنان واحة استقرار لابنائه وجيرانه. ولا بد لي قبل ان انهي هذه الكلمة من أن أحيي زميلي كامل بك الذي خضت

واياه معركة رياضية كنا نتسابق فيها الى خدمة بلدنا العزيز. وكان طابعها التقدير والتعلق بالمبادىء الديمقراطية القويمة.

وها أنا اطلب منكم اعلاء شأن التمثيل النيابي وتركيز دعائمه في بلد يؤمن بالحريات، وبالروح الديموقراطية التي حفظت، وستحفظ باذن الله لنا، تراثًا مجيدًا واستقلالاً لا نرضى عنه بديلاً، وسيادة هي اعز ما يطمح اليه شعب ويفتديه بكل غال ونفيس. عاش لبنان وعاش رئيسه المفدى الاستاذ شارل حلو.

خطاب ١٩ ت ١ ١٩٦٥.

حضرات النواب المحترمين.

يسعدني وانا اقف للمرة الثانية هذا الموقف في عهد الاستاذ شارل حلو فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ان اوجه شكري لكم لهذه الثقة الغالية التي اوليتموني اياها، والتي اعتز بها كل الاعتزاز متمنيًا ان اكون عند حسن ظنكم جميعًا. راجيًا المولى ان يكون بعوننا للسير في اقوم طريق تؤدي بهذا الوطن الحبيب نحو التقدم والرقي والازدهار، وجعله دائمًا وابدًا موئلاً للحريات. وموطنًا للروح الديمقراطية التي يتميز بها.

واني اذ اتسلم مهامي كرئيس لهذا المجلس الكريم لسنة جديدة بعد ان تمرسنا بصلاحياته مدة تزيد عن عشرين سنة. اعاهدكم على العمل والتعاون معكم للحفاظ على القيم التي من اجلها وضع النظام البرلماني في البلاد، والسير في الحياة البرلمانية بروح تحفظ لهذا البلد كيانه وحريته واستقلاله، وتنطلق به نحو مستقبل افضل وتؤمن لبنيه حياة ارغد.

حضرات النواب.

كما بدأت كلمتي بشكري لكم على ثقتكم الغالية اختمها مكررًا شكري وعهدي لكم بأني سأكون امينًا في الحفاظ على الروح البرلمانية الحقة. وحريصًا على تطبيق القانون والنظام، وعاملاً معكم على تعزيز الحياه البرلمانية ليكون هذا المجلس خير موجه ومراقب للسلطة التنفيذية، ويتعاون معها لما فيه خير لبنان وشعبه بتوجيه رمزه ورئيسه فخامة اللبناني الاول الاستاذ شارل حلو.

خطاب ١٨ ت ١ ١٩٦٦.

حضرات النواب المحترمين.

لا بد لي قبل كل شيء، من توجيه شكري لكم، على ثقة اوليتموني، جعلتني اؤكد التزامين تقيدت بهما طيلة اعوام، تمرست خلالها بصلاحيات رئاسة المجلس النيابي، هما جعل مقام رئاسة المجلس للجميع، لا يناصر فئة على فئة، ولا يؤكد فكرة ضد فكرة، بل يبقى الحكم العامل ابدًا، لتقريب وجهات النظر، والتوجيه الى ما فيه خير البلاد ومصلحة اللبنانيين، ان امد يدي مخلصة للتعاون مع الجميع، في عمل جدي متواصل، هدفه ترسيخ حكم ديمقراطي، يكون فيه المجلس النيابي، اساسًا للتشريع والتوجيه، ورقيبًا على تطبيق الانظمة والقوانين.

حضرات الزملاء.

لا يسعني وانا اتسلم رئاسة مجلسكم الكريم، طيلة سنة جديدة، الا ان اعرب عن امنية، ارجو ان يتجاوب معي في تحقيقها كل فرد منكم، هي ان نتعاون مخلصين، ليؤدي هذا المجلس رسالته التي اوجد من اجلها كاملة، والنيابة رسالة لا مهمة، والالاف من اصوات اللبنانيين، التي وضعت ثقتها بكل منكم، عقدت امالاً كبيرة، تنتظر تحقيقها على ايديكم، برجاء، طيلة مدة نيابتكم. وموكب الحضارة، الذي يتطلب من المجالس النيابية مواكبته، بسن شرائع وقوانين، تتمشى مع تطوره، وترافق سيره، بمناقشة واقرار المشاريع التي من شأنها ان تقود البلاد نحو مستقبل افضل، وحياة ارقى. هذا الموكب لا يقف منتظرًا اكتمال نصاب في جلسة خصصت لدرس مشروع او لسن قانون، له ما له من اهمية في السير قدمًا، نحو ما تصبو اليه البلاد من عمران، وما يرنو اليه الشعب، من حياة معيشية فضلى.

اخواني.

لا بد لي في هذه اللحظة، من التوقف عند قضية، اراها تشغل بال معظم اللبنانيين حاليًا ففي ارجاء البلاد اشاعات، وربما كانت مركزة لاثارة الشكوك،

حول الوضع المالي والاقتصادي في لبنان. واني ارى، كما يرى المطلعون على دقائق الامور، ان الوضع المالي والاقتصادي في لبنان، لم يكن اسلم في سنين مضت منه الآن، فالنقد اللبناني يتمتع بقوة تغطية، لا اغالي اذا قلت إنها تجعله من اقوى العملات المتداولة في العالم، فحدوث نكسة او ازمة ربما كانت مفتعلة، اوقعت احدى المؤسسات المالية بمأزق او جمود[1]، لا يعني بحال من الاحوال، ان الاقتصاد اللبناني يمر بمرحلة صعبة. فالاقتصاد اللبناني كما اسلفت، وطيد الاركان، سليم الحواشي، والنقد يتمتع بقوة عالمية، والعهد دائب على العمل لتطوير البلاد وانمائها، ورفع مستواها المعيشي. لكن هذا لا يعني، ان لا يولي المجلس اهمية خاصة، كقضية شغلت الرأي العام، فنحن مدعوون لمناقشة هذا الامر، على صعيد اللجان او الندوة، ولدرس الموضوع من جميع نواحيه، وتدارك ما ترمي اليه الشائعات، ووضع حلول من شأنها حصر الموضوع في نطاقه، ومقترحات لتحديد المسؤولية، وتلافي قيام مثل هذه الامور في المستقبل.

اما على صعيد علاقاتنا مع العالم الخارجي، فلا يجوز بأي حال، ان يقف مجلس النواب، موقف المتفرج، من امور تجري حوله، وفي عالم تربطه به روابط الاخوة او الصداقة. فعلى صعيد علاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة أرى لزامًا على المجلس، ان يكون خير موجه للحكومة للحفاظ على صداقة الجميع، وعدم التفريق بين الشقيقات، والعمل على تقريب وجهات النظر بينها ضمن نطاق الجامعة العربية او خارجه، لمواجهة الخطر الناجم عن وجود عدو مغتصب، في ارض عربية، وللسعي بكل ما لديها من امكانيات، لاقناع الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي، بحق العرب في استيطان أرض اغتصبت منهم، في فترة حجبت فيها الدعاية الصهيونية انظار الرأي العام العالمي، بستار من التضليل والاباطيل، عن حق اهل الارض على ارضهم. اما على صعيد علاقاتنا مع الدول الصديقة، فارجو ان يدرس المجلس جميع الاحداث الهامة، التي تشغل المحافل الدولية، للتجاوب مع الاحداث، والتعاون مع الدول الصديقة،

(١) ازمة بنك انترا.

ضمن نطاق الامم المتحدة، ويزود الحكومة بالمقترحات والتوصيات، التي من شأنها، تخفيف حدة التوتر، وتوطيد الامن والسلام في العالم.

حضرة الزملاء.

اختتم كلمتي الموجزة هذه، بتكرار شكري لثقتكم الغالية، التي اوليتموني اياها، راجيًا ان تكون السنة النيابية الحالية، سنة عمل ونشاط متواصل، لاقرار المشاريع، وسن القوانين، ووضع المقترحات والتوصيات، التي من شأنها رفع مستوى لبنان، وتأمين حياة افضل، ومستقبل اضمن لجميع اللبنانيين.

واني اؤكد لكم ايها الزملاء الاعزاء مرة اخرى شكري للجميع.

حياكم الله جميعًا وعاش لبنان. عشتم وعاش فخامة الرئيس الاول الاستاذ شارل حلو.

خطاب جلسة ١٧ ت١ ١٩٦٧.

حضرات النواب المحترمين.

للمرة الثانية والعشرين، أقف في مثل هذه اللحظة، لأوجه شكري لثقة اوليتموني، ثقة غالية، اعتبرها الدافع الاول، لتعاون مثمر بينكم وبين رئاسة مجلسكم لاداء رسالة وضعها الشعب أمانة في عنقنا، عندما منحنا ثقته لتمثيله في هذه الندوة، وبات ينتظر بأمل سن الشرائع، وبحث الامور التي توصله الى ما يصبو اليه، من حياة كريمة، وعيش هنيء.

ولا بد لي في هذه اللحظة، من التطرق ولو بكلمات عابرة، الى احداث نمر بها مع شقيقاتنا الدول العربية[1]، هذه الاحداث الدقيقة التي تجعلنا على استعداد دائم، لرد كيد، وكبح اطماع، واسترداد حق سلبه معتد، يخطط في كل لحظة، لغدر جديد، يستعد لتنفيذه، عندما تسنح له فرصة، ولا يسعني هنا، الا الاشادة بالموقف الرائع، الذي وقفه الشعب اللبناني، وعلى رأسه فخامة رئيس البلاد، والتوجيه الوطني المخلص السليم، الذي بدر من المجلس النيابي،

(١) الحرب بين الدول العربية واسرائيل سنة ١٩٦٧.

والحكومة اللبنانية، هذا الموقف، الذي جاء مكملاً لموقف الدول العربية الشقيقة، من قضية حقة وأرض سليبة، لا يمكن الاعتراف بحق السالب لها، مهما تيسر له من مساعدات أوساط مخدوعة، بأضاليله الباطلة.

أما بالنسبة لوضع البلاد الداخلي، فكما تلاحظون، ان غيومًا تكاثفت خلال عام، أهمها اقتصادي بحت، جعلت بعض المتشائمين، وذوي النوايا السيئة، يبادرون لبذر الشك، مغتنمين نكسة مرت بها مؤسسة، او وضعًا خارجيًا اليمًا، فجاءت ثقة اللبنانيين بمناعة اقتصادهم وثبات استقرارهم السياسي حاجزًا بوجه العاصفة، حتى بدأ جلاء الغيوم يبشر بأيام مشرقة، تحمل بين طياتها الخير للبنان واللبنانيين.

واخيرًا، ومع تكرار شكري لثقتكم الغالية أتمنى أن تكون الشهور الباقية، من مدة مجلسكم الكريم هذا، شهور عمل، لدرس واقرار مشاريع، هي بين أيديكم، ولها ما لها من أهمية في حياة البلاد الاقتصادية، والعمرانية، والاجتماعية، وأختم كلمتي هذه بتمني الالتقاء معكم، في مجلس جديد يحقق رغبات الشعب اللبناني وأمانيه.

عاش فخامة الرئيس، عشتم، وعاش لبنان.

١٩٦٨: في هذه الدورة ايضاً كان لدائرة بعلبك - الهرمل ثلاث لوائح وعدد من المرشحين المنفردين تزعم صبري حماده احداها ففاز هذه المرة وثلاثة من رفاقه. ونال هو ١٥٠٤٧ صوتًا من اصل ٤٠٩٢١ مقترعًا[1].

في ٢٠ ت١ ١٩٦٨ و ٢١ ت١ ١٩٦٩ انتخب رئيساً للمجلس[2].

وفي كلتا الدورتين القى خطابًا. هذان نصاهما:

خطاب ٢٠ ت١ ١٩٦٨.

حضرة النواب المحترمين.

(١) الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨.

(٢) م.ن.ن في التواريخ المذكورة.

يسعدني ان اقف امامكم شاكرًا الثقة الغالية التي اوليتموني اياها، حريصًا على ان اؤكد لكم التزامي معكم بروح النظام البرلماني الذي كان ولا يزال همنا المحافظة عليه وتدعيمه لأنه النظام الذي ارتضيناه لإرساء وحدة هذا الوطن وازدهاره. واني اذ اشعر بفخر واعتزاز بثقتكم الغالية ارجو ان يكون مجلسكم الموقر المنبر الذي تنطلق منه كلمة الشعب، معبرة عن أمانيه وتطلعاته الى غد مشرق ومستقبل افضل. ولعل شعوري بأهمية المسؤولية التي انيطت بي وبكم في هذا الظرف العصيب من تاريخ بلادنا هو الذي يجعلني إتصور نفسي واقفًا امامكم لاول مرة بكل ما يحمله هذا التصور من قلق وحذر وترقب. امامنا الان ايها السادة صعاب جسيمة، اذ علينا ان نرسي دعائم الوحدة الوطنية وان نُرسخ العدالة الاجتماعية وننمي روح التعاون بين مختلف فئات هذا الشعب وهيئاته لاننا ندرك ان لبنان بدون هذه المقومات الاساسية، لن يكون قادرًا على حمل رسالته العربية الى العالم.

ان هذه الرسالة جزء لا يتجزأ من تاريخ لبنان، حملها في الماضي بكل امانة. ولا بد ان يحملها حاضرًا ومستقبلاً.

فأي انعطاف من شأنه ان يحدث انقطاعًا خطرًا بيننا وبين المستقبل الذي نرجو.

لذلك فنحن حريصون على ان يكون هذا المجلس قدوة حسنة في التفاهم بين مختلف الفئات اللبنانية. فرئاسة المجلس ليست لفئة دون اخرى بل هي للجميع من اجل تحقيق الاهداف التي نصبو اليها في تقويم ما اعوج من الاوضاع والاساليب في السياسة والاقتصاد ومختلف القضايا الاجتماعية.

واني اذ اشكركم مرة ثانية على هذه الثقة الغالية اعاهدكم ان اقوم بما تعهدت به على خير وجه املاً ان يكون مجلسكم الكريم عند حسن ظن هذا الشعب الذي اولاه ثقته.

عشتم وعاش لبنان.

(تصفيق).

خطاب ٢١ ت ١ ١٩٦٩.

اخواني النواب.

كان بودي ان اوضح لكم اكثر مما تمكنت من ان اكتبه في هذه الورقة الصغيرة. وليس الحق علي، وانما على الظرف الذي مررنا به وكنت اتمنى ان نكون يدًا واحدة في انتخاب رئيس المجلس لان رئيس المجلس هو للجميع ومن الجميع.

ـ تصفيق ـ

حضرات النواب المحترمين.

شكرًا لثقة امنحها من مجلسكم الكريم، اجدني معها اتحمل مسؤولية في ظرف لا اظن دقته بخافية على احد، او غائبة عن بال. هذا الظرف الذي تكتلت احداث داخلية ومؤثرات خارجية لتحكم تعقيد اموره بشكل ظن معه بعض المتشائمين ان لا حل لها بأي حال، واحاطه بعض اصحاب النوايا السيئة بهالة مظلمة، مروجين شائعات ترمي الى غايات ليست في مصلحة الوطن والمواطنين.

ومع تقديري لدقة الظرف الذي نمر به لا اظنه من الحراجة بمكان يستعصي معه الحل. فباستعراض سريع لأحداث مرت في تاريخ هذا البلد الطيب لا نجد الا تفهمًا وتبصرًا للأمور من الشعب وممثليه يجعل الصفوف متراصة، والقلوب متآلفة، والايادي متشابكة للعمل في سبيل الحفاظ على هذا الوطن والذود عنه، والتضحية في سبيله مهما بلغ الثمن. وهنا وفي هذه المرحلة المصيرية التي يمر بها لا لبنان وحسب، بل جميع بلدان شرقنا العربي لا بد من توجيه دعوة اليكم، ممثلي الشعب في هذه الندوة هي ان تتحملوا تبعات التمثيل الشعبي خارج المجلس كما تتحملونها في داخله. فعليكم في هذا الظرف تقع مسؤولية توجيه تضع الحقائق واضحة امام اعين الشعب الذي تمثلون. ففي الخفاء دسائس تحاك ومؤامرات تحبك لتوهن الهمم، وتدب التخاذل في النفوس لتعزل لبناننا العزيز، وتقف حائلاً بينه وبين الدور الذي

يؤديه، فيصبح سهل المنال لمطامع عدو يمهل ولا يهمل. فبتوحيد صفوفنا، وبتهيئة انفسنا لنكون على استعداد دائم بالتعاون مع الاشقاء العرب، وبدعمنا لاصحاب الحق في جهادهم المقدس المشروع، وهم يقدمون التضحيات كل لحظة لاسترداد وطنهم السليب خير ضمان لكبح اطماع العدو.

فالمتتبع للاحداث، والمطلع على دقائق الامور لا يجد الخطر على هذا البلد الا في الخريطة التوسعية التي صمم العدو على تنفيذها مستعينًا بالدعم الخارجي الذي نعلم، وبشق الصفوف العربية، وخلق البلبلة والوهن في نفوس الشعوب صاحبة الحق لتتخاذل في المطالبة بحقها، فيتبع الجريمة بالجريمة غير آبه لقرار يصدر عن هيئة دولية، او تحذير يأتي من اي مصدر كان.

حضرات النواب المحترمين.

على عاتقكم في هذا الظرف الدقيق الذي ذكرت بعض اخطاره واجب توعية لابناء هذا الوطن الذي يثق بكم فأنابكم عنه، عليكم واجب وضع حد لكل تطرف يسيء الى وضع هذا البلد في هذه المرحلة التي لا تخفى دقتها عنكم.

وهنا لا بد لي من تطرق لوضع ظنه البعض شاذًا، ولا اراه الا طبيعيًا في بلد يحرص على ديمومة ديمقراطيته، هو وضع الحكومة وعدم تشكيلها بالرغم من مرور ما يقارب اشهرًا ستة على استقالتها. فراحت فئة ترد ذلك الى مؤثرات خارجية، وفئة تعطي الامر تفسيرات فيها من الغرابة ما فيها. فإذا صفت النيات، ومضى كل من الاتجاهين بتنازله عن بعض المطالب التي ربما كان فيها بعض التطرف، وتجاوب الفرقاء مع جهود فخامة الرئيس ودولة الرئيس المكلف في العمل للخروج من هذه الازمة، امكن الوصول الى الحل المناسب وتشكلت الحكومة. وهذا ما ادعو اليه منذ اللحظة حتى لا تمر ايام قليلة الا والازمة في حكم المنتهية.

ولا بد لي في ختام كلمتي هذه من تكرار شكري لثقتكم الغالية متمنيًا ان تكون السنة النيابية الجديدة سنة عمل مثمر، تدرس خلالها المشاريع الحيوية

وتصدق، وينشط مجلسكم الكريم في العمل من اجل تدعيم كيان هذا البلد، وتأمين الغد الافضل له ولبنيه.

عاش لبنان.

١٩٧٢: كانت هذه الدورة اشد الدورات ضراوة على الرئيس حماده، اذ شهدت منطقته الانتخابية تسع لوائح وعددًا من المرشحين المنفردين. ولكنه تصدى لها وعاد فائزًا مع خمسة من رفاقه. ولم ينجح من اللوائح الاخرى سوى مرشح واحد هو المرشح الكاثوليكي البر منصور.

نال صبري حماده في هذه الدورة ١٢٢٥١ صوتًا من اصل ٥٤٥٦٩ مقترعًا. واللافت في هذه الانتخابات ان جميع النواب الناجحين لم يستردوا الضمانة، باستثناء الاستاذ البر منصور. وذلك نظرًا لتوزع الاصوات على عدد كبير من المرشحين[1].

من ٢٧ ايار ١٩٧٢ الى ٢٥ نيسان ١٩٧٣ عيّن وزيرًا للاشغال العامة في حكومة الرئيس صائب سلام (مرسوم رقم ٣٤٢٤).

من ٨ تموز ١٩٧٣ الى ٣١ ت[1] ١٩٧٤ عيِّن وزيراً للزراعة في حكومة الرئيس تقي الدين الصلح (مرسوم رقم ٥٧٦٦).

في ٥ نيسان ١٩٧٤ كلف وزارة الداخلية (مرسوم رقم ٧٥٥١).

صبري حماده احد اثنين (ثانيهما الامير مجيد ارسلان) رافقا الحياة النيابية من عهد الانتداب ولم يغب وجهاهما عن المجلس حتى غيبهما الموت.

توفي بمرض القلب في ٢١ ك[2] ١٩٧٦ في اثناء الحوادث.

اشترك الرئيس حماده بانتخاب رؤساء الجمهورية: شارل دباس (مرتين) اميل اده، بشارة الخوري (مرتين) كميل شمعون، فؤاد شهاب، شارل حلو، سليمان فرنجيه.

---

(١) الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢.

الهرمل[١]: مركز قضاء الهرمل ترتفع عن البحر ٧٥٠ م. تبعد عن العاصمة ١٤٣ كلم. وعن مركز المحافظة ٩٣ كلم.

تصل اليها عن طريق: زحلة ـ بعلبك ـ طريق حمص ـ الهرمل. اسمها هرم ايل. بلدة اثرية تكثر فيها الاهرام التي تدل على قدمها. على ضفاف العاصي في المنحدر الصخري مغارة تعرف بمغارة الراهب، هي احد منابع نهر العاصي. فيها العديد من المدارس والجمعيات والمستشفيات والصيدليات. منها: سعد الله حماده قائمقام سابق للهرمل. اما المثقفون فمنهم الاطباء والمحامون والمهندسون والصيادلة والمجازون في فروع مختلفة والموظفون من جميع فئاتهم.

مأتمه[٢]:

في التاسعة من صباح ٢٣ ك٢ ١٩٧٦ نقل جثمان الرئيس صبري حماده من منزله في الغبيري، في موكب تقدمه رئيس المجلس كامل الاسعد ونواب كتلته، واولاد الفقيد وعدد من نواب المناطق. وفي بشامون اوقف الموكب وحمل النعش وردد اهاليها «بشامون بلدة صبري بك». وفي بعلبك استقبل النعش بالحداد، واقفلت المدينة متاجرها. وفي الهرمل لبس النسوة ثياب الحداد، واستقبل النعش عدد كبير من أهالي البقاع، والقيت كلمات وقصائد تعدد مآثر الفقيد الكبير. مثل الرئيس السوري في هذا المأتم وزير الداخلية السوري علي ظاظا.

---

(١) اعرف لبنان ج ٩ ص ٥٢٨.
(٢) النهار ٢٤ ك٢ ١٩٧٦.



حبيب سليم ابو شهلا

حبيب سليم ابو شهلا(١)

(محام) - رئيس المجلس مرة واحدة

١٩٠٢ - ١٩٥٧

ارثوذكسي من ميمس الجنوب ومولود في بيروت سنة ١٩٠٢.

تلقى علومه في المدرسة الانكليزية، ثم دخل الجامعة الاميركية ١٩١٢ ونال شهادة ب.ع.

درس الحقوق في جامعة السوربون ونال الدكتوراه سنة ١٩٢٤. كانت اطروحته «الامتيازات الاجنبية». تدرج في مكاتب المحامين في باريس. سنة ١٩٢٥ عاد الى لبنان وفتح مكتبه في بيروت.

١٩٢٧: انتخب عضوًا في مجلس بلدية بيروت.

من ٥ ك٢ ١٩٣٧ الى ١٤ اذار ١٩٣٧ عيّن وزيرًا للتربية والصحة والاصطياف في حكومة الرئيس خير الدين الاحدب الاولى (مرسوم رقم c & ٢).

من ١٤ اذار ١٩٣٧ الى ١٠ تموز ١٩٣٧ عيّن وزيرًا للتربية والصحة والاقتصاد والمالية والبريد في حكومة الرئيس خير الدين الاحدب الثانية (مرسوم رقم ٢٦٩).

من ١٠ تموز ١٩٣٧ الى ٣٠ ت١ ١٩٣٧ وفي حكومة الرئيس الاحدب الثالثة، عيّن وزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ٨٠٧).

من ٣٠ ت١ ١٩٣٧ الى ١٣ ك٢ ١٩٣٨ في حكومة الرئيس الاحدب الرابعة اعيد تعيينه وزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ١٤١٦). استقال في ١١ ك٢ (مرسوم

---

(١) ناديا ونواف كرامي: العالم العربي ص ٨١ - حنا ابي راشد - القاموس العام ج ١ ص ٤٣ - يوسف غانم مشاهير الرجال ج ١ ص ٤٣.

رقم ١٧٣٩) مما استدعى تعديل الوزارة واستبداله بخليل كسيب (لم ينشر كتاب الاستقالة).

١٩٣٧ : فاز عن بيروت ونال ٢٢٦٨٨ صوتًا من اصل ٢٤٣٣٠ مقترعًا[١].

في ٢٣ شباط ١٩٣٨ انتخب عضوًا في لجنة درس حالة المجاذيب.

في ٢٢ ك٢ ١٩٣٩ عيّن وزيرًا للداخلية والخارجية والدفاع في حكومة الرئيس عبد الله اليافي، التي استمرت الى ٢١ ايلول ١٩٣٩، تاريخ حل المجلس، وتعيين مجلس نظار (مرسوم رقم ٣٧٦٦).

١٩٤٣ : فاز عن بيروت ونال في الدورة الاولى من الاصوات ٥٢٠٢ وفي الدورة الثانية نال ٧٩٣٥ صوتًا من اصل ١١٤٢٩ مقترعًا[٢].

من ٢٥ ايلول ١٩٤٣ الى ٢ تموز ١٩٤٤ عيّن نائبًا لرئيس مجلس الوزراء، ووزيرًا للعدلية في حكومة الرئيس رياض الصلح الاولى الاستقلالية (مرسوم رقم ٢).

بين ١١ و ٢٢ ت٢ ١٩٤٣ رأس الحكومة والجمهورية في بشامون حتى عودة الحكومة الشرعية من المعتقل (عاونه الرئيس حماده والامير مجيد ارسلان).

في ٣١ اذار ١٩٤٤ كلف رئاسة الحكومة (مرسوم رقم ٩٧٢).

من ٣ تموز ١٩٤٤ الى ٩ ك١ ١٩٤٥ عيّن نائبًا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للعدلية والتربية الوطنية، في حكومة الرئيس رياض الصلح الثانية (مرسوم رقم ١٤٨٥).

---

(١) لسان الحال ٢٤ ت١ ١٩٣٧.
(٢) لسان الحال ٦ ايلول ١٩٤٣.

في ٢٥ ايلول ١٩٤٤ كلف رئاسة الحكومة ووزارتي الداخلية والخارجية (مرسوم رقم ١٩٢٤).

في ٢٢ ت ١ ١٩٤٦ انتخب رئيسًا للمجلس والقى خطابًا هذا نصه:

ايها الزملاء الكرام.

كلمتي الاولى هي كلمة شكر من صميم الفؤاد اتوجه بها اليكم جميعًا على الثقة الغالية التي اوليتموني اياها. وشكري هذا يشملكم جميعًا، الذين صوتوا لي والذين صوتوا لأخي وصديقي صبري بك حمادة.

انني لعلى ثقة من ان هذا الانتخاب لن يترك بيننا الا الآثار الطيبة، ولن ينسى احد منا المواقف الوطنية الجريئة والخدمات الجليلة التي اداها عطوفة صبري بك حمادة لهذا المجلس ولهذا البلد (تصفيق).

فإذا ما فزت في هذا الانتخاب، فإني اعتبر هذا الفوز فوزًا له. وكما كنت رفيقًا له من قبل، فسأبقى رفيقًا له في الجهاد في سبيل خير هذه البلاد. ان هذه المعركة، اذا صح ان نسميها كذلك، التي جرت اليوم قد امتازت بميزات يصح ان نشير اليها في نهاية هذا النهار.

١ـ الروح الرياضية السامية التي تحلى بها الزملاء فكانت منافسة بين اخوان وزملاء وليس بين اخصام.

٢ـ والميزة الثانية هي هذه النزعة الوطنية التي امتاز بها الانتخاب فأثبت المجلس ان الاعتبار الاول الذي يدين به هو الاعتبار الوطني القومي وليس الطائفي الحزبي.

ونحن جميعًا ندين بالنظام البرلماني الديمقراطي، وعهدي لكم هو ان اكون رئيسًا لهذا المجلس لهدف غاية واحدة هي ان يقول كل منكم كلمته بحرية

مطلقة، ويمارس حق الرقابة والتشريع، كما كان يفعل في عهد زميلي صبري بك حمادة.

اني اعلم، هذه هي السنة الأخيرة في هذه الدورة الانتخابية، الأمر الذي يحدو بنا للقيام بالواجبات المقدسة الملقاة على عواتقنا كما قمنا بها في السنين السابقة. واسمحوا لي ان اشكر دولة رئيس الوزارة على تهنئته الكريمة واعتبر ان المجلس هو المجال الفسيح للتسجيل بين الحكومة وبينه لصالح البلاد. نحن كنا جميعًا جنودًا في سبيل هذا العهد والاستقلال. ونحن قد مشينا جميعًا في هذه الطريق. وكان على رأسه فخامة رئيس البلاد الأول، فأرسل لفخامته تحية الإعجاب والاحترام، وتحية المجلس من هذه المنصة. وأختم كلمتي عاليًا: عاش لبنان.

ولا يسعني الا ان اشكر رئيسنا وشيخنا المحبوب جورج بك زوين، وإذا كنا جميعًا رؤساء موقتين فهو الرئيس الدائم.

١٩٤٧: فاز على لائحة مؤتلفة ونال ١٧٨٤٣ صوتًا من اصل ٢١٥٩٩ مقترعًا[١].

في ١ تموز ١٩٤٧ انتخب عضوًا في لجنة الخارجية والادارة والعدل.

في ١٦ اذار ١٩٤٨ وفي ٢٢ اذار ١٩٤٩ وفي ٢١ اذار ١٩٥٠ وفي ٢٠ اذار ١٩٥١ انتخب مقررًا للجنة الخارجية وعضوًا في لجنة الادارة والعدل[٢].

١٩٥١: في لائحة مؤتلفة فاز ونال ١١٠١٦ صوتًا من اصل ٢١٩٨٨ مقترعًا.

---

(١) لسان الحال ٢٦ ايار ١٩٤٧.

(٢) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

في ٢٨ حزيران ١٩٥١ وفي ١٨ اذار ١٩٥٢ انتخب رئيسًا للجنة الادارة والعدل وعضوًا في اللجنة الخارجية.

في ١٧ اذار ١٩٥٣ انتخب رئيسًا للجنة الادارة والعدل ومقررًا للجنة الخارجية[١].

توفي في ٢٢ اذار ١٩٥٧ بنوبة قلبية.

اقيم له تمثال كامل في بيروت قرب الاونسكو.

له في محاضرات الندوة اللبنانية:

مسارات سياسي السنة ٢ العدد ١

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع ممتد من تلة الخياط الى مار الياس فالى وطى المصيطبة رقمه ٤٩.

ميمس[٢]: في جرد قضاء حاصبيا ترتفع عن سطح البحر ٧٥٠ م. تبعد عن العاصمة ١٢٠ كلم. عن مركز المحافظة ٧٧ كلم. وعن مركز القضاء ٦ كلم. تصل اليها عن طريق: مرجعيون - حاصبيا - ميمس او المصنع - حاصبيا - ميمس.

المدرسة الانكليزية - بيروت: هي المدرسة التي انشأها الانجيليون «البروتستانت» سنة ١٨٦٠ في بيروت بشخص السيدة Bowen بوون تومسون بعد ان كانوا قد انشأوا مدرستهم الاولى في عبيه سنة ١٨٤٦ والثانية في سوق الغرب سنة ١٨٥٤ واسمتها «British Syrian School».

ماتمه[٣]:

في ٢٤ اذار سنة ١٩٥٧ نقل جثمان حبيب ابي شهلا على عربة مدفع من منزله بشارع فردان، الى كنيسة مارجرجس للروم الارثوذكس، حيث صُلّي عليه برئاسة متروبوليت بيروت

---

(١) الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١.

(٢) اعرف لبنان ج ٩ ص ٤٤٩.

(٣) لسان الحال ٢٧ اذار ١٩٥٧.

المطران ايليا الصليبي، يعاونه لفيف من المطارنة والكهنة، بحضور ممثلي الدول والحكومة والمجلس، وممثلي السلطات والجمعيات التي اشتركت في هذا المأتم الوطني. وفي الكنيسة ابّنه المتروبوليت صليبي. ورثاه باسم المجلس الرئيس عادل عسيران، والرئيس سامي الصلح باسم الحكومة. وباسم المحامين النقيب فؤاد رزق. وباسم اصدقائه الاستاذ غسان تويني.



احمد عبد اللطيف الأسعد

احمد عبد اللطيف الاسعد[1]

ملاك - رئيس المجلس ٣ مرات

١٩٠٨ - ١٩٦١

شيعي من الطيبه (قضاء مرجعيون) مولود فيها سنة ١٩٠٨.

والده عبد اللطيف الاسعد نائب سابق. وعمه الزعيم الوائلي الاكبر كامل بك الاسعد، عضو مجلس المبعوثان ثلاث دورات متتابعة، كان اخرها في الحرب الكونية، الاولى.

تلقى مبادىء العلوم في مدارس ابتدائية. وتعلم اللغة الاجنبية على معلم خاص، هو الاستاذ راضي دخيل. ثم دخل الجامعة الاميركية في القسم الثانوي بعد انتهاء الحرب. سنة ١٩٢٥ ترك الجامعة حاملاً شهادة السوفومور. قطعت عليه السياسة طريق التحصيل العلمي، مكتفيًا بهذا القدر لخدمة ابناء منطقته.

١٩٣٧: ترشح على لائحة ائتلافية فاز جميع اعضائها ونال هو ٢٣٥٤٢ صوتًا من اصل ٢٣٨١٢ مقترعًا[2].

في ٩ ت٢ ١٩٣٧ انتخب عضوًا في اللجنة المالية[3].

من ٢١ اذار الى اول ت٢ ١٩٣٨ عيّن وزيرًا للصحة والبريد في حكومة الرئيس خالد شهاب (مرسوم رقم ٢١١٥).

في ٢٢ اذار ١٩٣٩ انتخب عضوًا في اللجنة المالية.

من اول ك١ ١٩٤١ الى ٢٧ تموز ١٩٤٢ عيّن وزيرًا للبريد والبرق في حكومة الرئيس أحمد الداعوق (مرسوم رقم ٢).

---

(١) ناديا ونواف كرامي: العالم العربي ص ٨٣.
(٢) لسان الحال ٢٤ ت١ ١٩٣٧.
(٣) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

١٩٤٣: قاد هو ورياض الصلح معركة الانتخابات في الجنوب معارضين للسلطة المنتدبة.

فازت لائحتهم بكامل اعضائها ونال هو ١٩٤٢٤ صوتًا من اصل ٢٤٩٩٣ مقترعًا(١).

في ٢٨ ت١ ١٩٤٣ انتخب عضوًا في اللجنة المالية وفي ٢١ اذار ١٩٤٤ اعيد انتخابه في اللجنة المذكورة.

من ٩ ك٢ الى ٢٢ آب ١٩٤٥ عيّن وزيرًا للاشغال العامة، وللصحة في حكومة الرئيس عبد الحميد كرامي (مرسوم رقم ٢٦٢٢).

من ٢٢ آب ١٩٤٥ الى ١١ نيسان ١٩٤٦ عيّن وزيرًا للزراعة والدفاع الوطني في حكومة الرئيس سامي الصلح (مرسوم رقم ٣٨٣٩).

في ٢٥ اذار ١٩٤٦ كلف وزارة الاشغال (مرسوم رقم ٥٤٥٣).

من ١١ نيسان الى ١٨ ايار ١٩٤٦ عيّن وزيرًا للزراعة، والدفاع الوطني في حكومة الرئيس سامي الصلح المعدلة (مرسوم رقم ٥٨٦٢). استقال في ١٨ ايار ولم ينشر كتاب الاستقالة.

١٩٤٧: ترشح على اللائحة الائتلافية فاز ونال ١٨٢٣٤ صوتًا من اصل ٢٩١٧٩ مقترعًا(٢).

من ٢٦ تموز ١٩٤٨ الى ٢٤ تموز ١٩٤٩ عيّن وزيرًا للاشغال العامة في حكومة الرئيس رياض الصلح (مرسوم رقم ١٢٥٩٩).

من ١٦ آب الى ٣٠ ايلول ١٩٤٩ اعيد تعيينه وزيرًا للاشغال العامة في حكومة الرئيس رياض الصلح (مرسوم رقم ١٥٦٩٠).

---

(١) لسان الحال ٦ ايلول ١٩٤٣.
(٢) لسان الحال ٢٦ ايار ١٩٤٧.

من اول ت١ ١٩٤٩ الى ٢٠ اذار ١٩٥٠ اعيد تعيينه وزيرًا للاشغال العامة في حكومة الرئيس رياض الصلح (مرسوم رقم ٣).

١٩٥١: فازت لائحته على اللائحة التي تزعمها المطران بولس الخوري، متروپوليت صيدا ومرجعيون للروم الارثوذكس ونال ٢٤٠٣٩ صوتًا من اصل ٣٥٦٨٠ مقترعًا(١).

في ٥ حزيران وفي ١٦ ت١ ١٩٥١ وفي ٢١ ت١ ١٩٥٢ انتخب رئيسًا للمجلس.

وفي جلسات هذه الدورات الثلاث القى الخطب الاتية نصوصها:

خطاب جلسة ٥ حزيران ١٩٥١

سادتي الزملاء الكرام.

يسعدني ان اتقدم لحضراتكم بخالص الشكر على ما اوليتمونيه من ثقة غالية. سائلاً الله ان يوفقنا لتأدية الواجب على الوجه الاكمل في خدمة هذا الوطن العزيز.

ان هذه الثقة الغالية لهي خير مشجع يزيدني قوة ونشاطًا لمواصلة الجهاد في سبيل خدمة الشعب، والمحافظة على كيان لبنان واستقلاله.

واني استوحي من روحكم ومبادئكم فاعلن باسمكم اننا بعون الله عند حسن ظن الامة بنا، ولي الامل الوطيد ان يقوم هذا المجلس بالرقابة الحازمة على الحكومات لحماية القانون حماية اكيدة، واقرار المشاريع التي تتطلبها المصلحة اللبنانية العليا في ميادين التشريع والمال والاقتصاد والعمران، مما يكفل للبنان القوة والاستقرار. وان نعمل صفًا واحدًا على محاربة الطائفية البغيضة، والاقليمية الضيقة، وعلى ازالة الضغائن والاحقاد، ليتسنى لنا العمل المجدي في افق برلماني رحيب، فينعم كل مواطن بحقه، ويشعر اللبنانيون انهم عائلة واحدة، في ظلال علمهم الخفاق.

---

(١) الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١.

واما فيما يعود لي شخصيًا، فاني اعاهدكم على ان اعمل بما توحيه الي مصلحة البلاد، مقيدًا بالشرائع الدستورية، ومستوحيًا وجداني وضميري بتجرد دون ما تحيز.

واني باسمي وباسم زملائي الكرام اشكر عطوفة الرئيس صبري حماده لما له من اياد بيضاء. فقد مرت على لبنان احداث جسام كان المجلس النيابي، وعلى رأسه صبري بك حاميًا للذمار، ومدافعًا عن الاستقلال. وكان عطوفته، ولا يزال في كل مناسبة جنديًا امينًا في خدمة البلاد.

ويسرني ان اتقدم ايضًا بالشكر الجزيل للحكومة القائمة، ولشخص رئيسها دولة حسين بك العويني الذي قام مع وكيليه الكريمين باعباء المسؤولية خير قيام، وضمنوا للبلاد انتخابات نزيهة، حرة عبرت التعبير الصحيح عن ارادة الامة. فاذا هي بهذه الندوة تضم النخبة الصالحة المختارة من رجالات لبنان الوطنيين الاحرار، الذين يشعرون بالمسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتقهم. كما اني اشكر حضرة رئيس السن الجليل الزميل جورج بك زوين.

وقبل ان اختم كلمتي هذه ارفع تحية الاجلال والولاء لحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم الشيخ بشارة الخوري، القائد الامين والربان الحكيم الذي نذر حياته لخدمة هذا الوطن. وكان لفخامته الفضل بما يتمتع به لبنان من سيادة واستقلال.

عاش لبنان.

عاش رئيس لبنان. (تصفيق).

خطاب جلسة ١٦ت١ ١٩٥١.

حضرات الزملاء الكرام.

اتوجه اليكم بالشكر الجزيل على هذه الثقة الغالية التي اوليتموني اياها ولا ارى ما يفي هذا الشكر حقه الا ان اكون بعون الله عند حسن ظنكم بي،

فاعاهدكم على المحافظة على تقاليد هذه الندوة الكريمة، وانظمتها وقوانينها، والتقيد بما يمليه علي الواجب في سبيل المحافظة على هذا العهد الذي هو امانة الله والشعب في اعناقنا.

ان هذا المجلس، وهو مرآة الامة الصادقة التي تنعكس عليها امانتها، مدعو بحكم طبيعته في هذه الفترة من تاريخ لبنان لتدعيم عهده الاستقلالي بالعمل المنتج.

وها إنّا نقف على عتبة دورة جديدة ارجو ان نتلفت فيها الى التبعات الجسام، والمسؤوليات الكبرى التي نتحملها كممثلين لهذه الامة، فنتناسى كل ما من شأنه ان يقف في وجه رسالتنا التي نرجو ان نؤيدها في جو مفعم بالمحبة والتفاهم لخير لبنان ولإسعاد بنيه.

سادتي.

ان الشعب اللبناني الكريم يعلق علينا الامال. وقد برهن هذا المجلس اثناء الدورة الاولى التي انقضت، على التفهم التام للحياة النيابية الدستورية، وعلى ما يتمتع به من حيوية ونشاط، مما بعث الامل بالنفوس بانه سيحقق هذه الامال، ويقوم بواجبه نحو هذا الوطن العزيز.

فلنعمل جاهدين في جميع ميادين العمل لنعبر عن ارادة هذا الشعب بالسهر الدائم على نشاط مصالحه. وليكن هدفنا الاسمى ان نوفر له الاستقرار في الحكم، وان نؤمن له السير على هدى سياسة هذا العهد الاستقلالية التي انبثقت، وتحققت بفضل جهود صاحب الفخامة اللبناني الاول الشيخ بشارة الخوري ورفاقه الميامين الاحرار.

وختامًا اشكر دولة رئيس مجلس الوزراء على تهنئته الكريمة واشكر رئيسنا الدائم وشيخنا المحبوب جورج بك زوين.

ولنرسل من على منبر الامة هذا تحية الولاء لفخامة رئيس البلاد.

عاش لبنان.

عاش رئيس لبنان.

خطاب الرئيس في جلسة ٢١ ت ١ ١٩٥٢.

حضرات الزملاء الكرام.

اشكركم شكرًا جزيلاً على الثقة التي اوليتموني اياها من جديد، وهي ثقة غالية تأخذ بيدي لكي نعمل معًا على تحقيق اماني الشعب، وتوجيه اداة الحكم في العمل الصالح.

فالشعب ينتظر منا جميعًا، في مطلع هذا العهد الجديد العمل المنتج، وتحقيق المشروعات الرامية الى رفع مستوى البلاد، وتحسين حالة الافراد والجماعات ونبذ اسباب التفرقة، ليكون نواب الامة صفًا واحدًا في خدمة الشعب، واشاعة الطمأنينة في النفوس بتحقيق العدالة واعلاء كلمة الحق.

ان هذا المجلس لهو المرآة الصادقة التي تنعكس عليها آمال الشعب وامانيه. فتحت هذه القبة كتبت صفحات مشرفة في تاريخ لبنان منذ بدء العهد الاستقلالي وتوطيد سياسته الخارجية. وتحت هذه القبة ارتفعت الاصوات تنادي بالاصلاح والاستقرار، وتنظيم اوضاع البلاد الداخلية. فعلى نواب الامة متابعة الرسالة بالرقابة الدائمة المستمرة على الحكومات تحقيقًا لرغبات الامة.

اننا بدأنا عهد انشاء وتعمير، وبناء وتطهير. واذ نقف اليوم على عتبة هذه الدورة الجديدة نشعر بالتبعات الجسام التي يفرضها علينا هذا العهد.

ومن دواعي السرور ان البادرة الاولى فيه كانت اجماع نواب الامة على انتخاب فخامة الاستاذ كميل شمعون رئيسًا للجمهورية، اجماعًا تجلى باصدق مظاهر الوحدة الوطنية واجملها.

ان هذه الوحدة يجب ان تظل شعارنا في جميع اعمالنا فنتناسى كل ما من شأنه ان يصدع وحدتنا، ونتجرد عن اشخاصنا باداء رسالة هذا العهد الجديد كاملة غير منقوصة.

فباسم هذا المجلس ارسل تحية الاجلال الى فخامة رئيس الجمهورية، راجيًا لهذا الوطن في عهده كل ازدهار وتوفيق. واني اشكر حضرة رئيس مجلس

الوزراء على تهنئته. كما اشكر حضرة رئيس السن على كلمته، مكررًا شكري لكل فرد منكم ايها الزملاء الكرام على الثقة التي اولاني اياها او اولاها الزميل الكريم السيد رشيد بيضون في هذا الانتخاب. فقد خضنا معركة رياضية انتهت الان ولم يبق من آثارها الا كل حب وتقدير اكنه للجميع على السواء.

وفقنا الله جميعًا لخدمة هذا الوطن العزيز عاش لبنان. عاش فخامة الرئيس.

١٩٥٣: قسم قانون الانتخاب الجديد الجنوب ٧ دوائر ترشح هو عن دائرة بنت جبيل.

فاز ونال ٨٣٢٧ صوتًا من اصل ١٣٩١٤ مقترعًا[١].

كان مستنكفًا من الدخول في اللجان.

١٩٥٧: ترشح عن دائرة صور ونال ٦٠٥٨ صوتًا من اصل ١٤٢٠٥ اصوات[٢].

١٩٦٠: ترشح في دائرة بنت جبيل فاز ونال ٩٠٨٥ صوتًا من اصل ١٤٠٢٣ مقترعًا[٣].

توفي وهو نائب في ١٦ اذار ١٩٦١ يوم الخميس س ١١ قبل الظهر بانفجار في المعدة (القرحة). خلفه نجله كامل بالتزكية.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع في منطقة مارالياس رقمه ٩١.

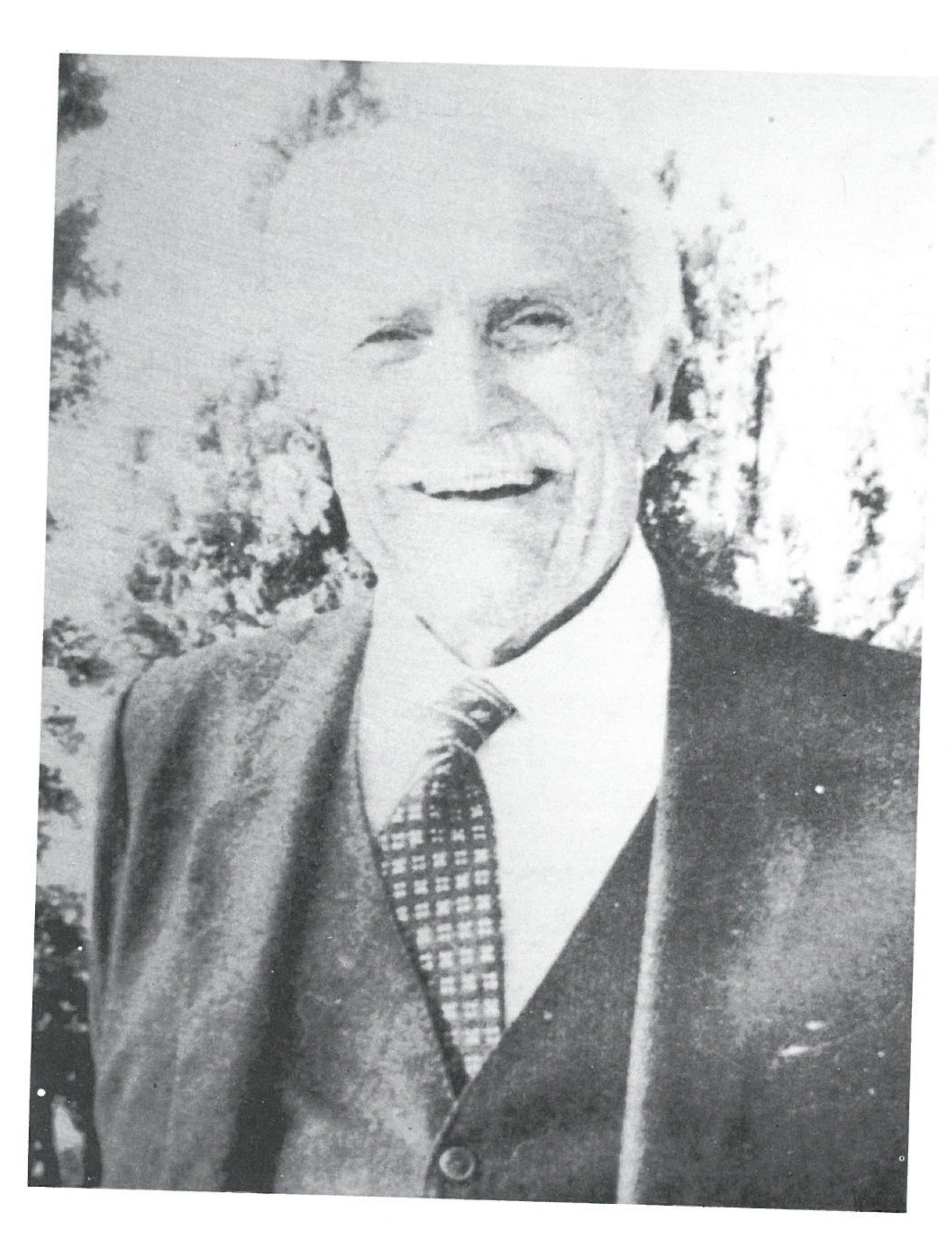
مأتمه[٤]:

على اثر وصول نبأ وفاة الرئيس احمد الاسعد قرر مجلس الوزراء الغاء الاحتفالات التي كانت مقررة بعيد الفطر. كما الغى مفتي الجمهورية الشيخ محمد علايا الاستقبالات لمناسبة عيد الفطر. ثم سافر الرئيس سلام ظهر يوم الوفاة ١٦ اذار سنة ١٩٦١ الى الطيبة

---

(١) الصحف المحلية ٢٠ تموز ١٩٥٣.
(٢) الصحف المحلية ٢٤ حزيران ١٩٥٧.
(٣) الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠.
(٤) لسان الحال ١٧ اذار ١٩٦١.

للاشتراك بالمأتم بعد ان قرر مجلس الوزراء اقامة مأتم وطني للراحل الكبير. سار في المأتم جماهير غفيرة قدرت بـ ٥٠ الفا. تقدم الموكب الرئيس السابق بشاره الخوري والرؤساء حماده وسلام والشيخ بيار الجميل وريمون اده. ومثل البطريرك الماروني مطران صيدا انطونيوس خريش. كانت الجماهير تهتف: «مات الزعيم عاش الزعيم، زعيمنا كامل بك». وقلد الرئيس سلام النعش الوشاح الاكبر والقى كلمة. ورثاه باسم مجلس النواب الاستاذ ادوار حنين.



عادل عبد الله عسيران

عادل عبد الله عسيران (١)

(ملاك) - رئيس المجلس ٨ مرات

١٩٠٥

شيعي من صيدا ومولود فيها سنة ١٩٠٥.

تلقى علومه في الجامعة الاميركية في بيروت وتخرج استاذًا في العلوم السياسية. اعتقل وسجن بسبب مناهضته الفرنسيين وانتدابهم.

١٩٣٧: ترشح منفردًا عن الجنوب ونال ٨٣٥٤ صوتًا من اصل ٢٣٨١٢ مقترعًا(٢).

١٩٤٣: فاز وجميع رفاقه في اللائحة ونال ٢٠٠١١ صوتًا من اصل ٢٤٣٩٣ مقترعًا(٣).

عيّن في ٢٥ ايلول ١٩٤٣ وزيرًا للتموين والتجارة والصناعة في حكومة الرئيس رياض الصلح الاستقلالية الاولى (مرسوم رقم ٢) في ١١ ت٢ ١٩٤٣ اعتقل مع من اعتقل في راشيا.

في ١٦ ك١ ١٩٤٦ قدم ورشيد بيضون وكاظم الخليل استقالتهم من الحكومة.

نص كتاب استقالة النواب عسيران وبيضون والخليل.

حضرة رئيس مجلس النواب الافخم.

لقد حاولنا منذ بدء حياة هذا المجلس أن نحول مجرى السياسة من الاتجاه الذي سرت عليه إلى اتجاه أفضل يكون بمصلحة الوطن. واتبعنا مختلف الوسائل والطرق والاساليب الشخصية والبرلمانية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، علّنا نتمكن من النهوض بهذا الوطن الى المستوى اللائق بأبنائه بعد أن تحقق هذا

---

(١) منه شخصيًا.

(٢) لسان الحال ٢٤ ت١ ١٩٣٧.

(٣) لسان الحال ١٦ ايلول ١٩٤٣.

العهد الاستقلالي، فكنا نُمنى بالفشل. وظلت العقبات العديدة تحول دون تحقيق أهدافنا ودون فوز رغبات الامة. إن هذا الاسلوب الذي اتبع في تشكيل الحكومة الحاضرة لا يختلف عن الأساليب والأهداف التي اتبعت في تشكيل الحكومات السابقة، وكل ذلك لا يترك مجالاً في مستقبل اصلح.

فاحتجاجًا على هذه السياسة والأساليب المتبعة، نقدم استقالتنا من المجلس الكريم، لنعود إلى الشعب فنرى رأيه بما يجب أن تسير عليه البلاد.

مع قبول فائق الاحترام.

في ١٦ ك ١ ١٩٤٦

عادل عسيران

رشيد يوسف بيضون

كاظم الخليل

رفض المجلس هذه الاستقالة بالاجماع.

١٩٤٧: الف لائحة معارضة فاز وحده، مخترقًا اللائحة الثانية التي كانت تضم اقطاب الجنوب ونال ١٥٢٧٩ صوتًا من اصل ٢٩١٧٩ مقترعًا[١].

لم يشترك في اللجان.

١٩٥١: ترشح على لائحة معارضة بزعامة المطران بولس الخوري ميتروبوليت صيدا ومرجعيون للروم الارثوذكس لم يفز احد منها ونال هو ١٤٤٨٤ صوتًا من اصل ٣٥٦٨٠ مقترعًا[٢].

١٩٥٣: قسم القانون الجديد الجنوب دوائر سبعًا ترشح هو عن دائرة الزهراني ففاز ونال ٥٤٢٨ صوتًا من اصل ٧٣٢٢ مقترعًا[٣].

---

(١) لسان الحال ٢٦ ايار ١٩٤٧.

(٢) الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١.

(٣) الصحف المحلية ٢٠ تموز ١٩٥٣.

طوال هذا العهد من ١٣ آب ١٩٥٣ الى ١٦ ت١ ١٩٥٦ في خمس دورات رأس المجلس النيابي[١] والقى في كل الجلسات الخمس خطابًا.

نصوص الخطب في ما يلي:

خطاب جلسة ١٣ آب ١٩٥٣.

حضرات النواب المحترمين.

انبثق مجلسكم الكريم عن ارادة شعب كريم اتصف بالعقل وطول الاناة، وتميز بالوعي والارادة الفاعلة، فجئتم اثر انقلاب ارادة الشعب اللبناني، وحقق ارادته بالثورة السلمية الرائعة التي قام بها عندما وقف بمختلف افراده وفئاته واحزابه، يقاوم الظلم والفساد والطغيان، وينشد الحق والعدل والحياة، متقيدًا باحكام الدستور والقانون، محافظًا على هذه الجمهورية اللبنانية العزيزة وعلى النظام الديموقراطي، فكان عمله اروع ما سجله التاريخ، واجمل ما ولدته الايام. (تصفيق).

وتمخض الانقلاب عن عمل ايجابي لا بد منه، كان نقطة الانطلاق لتحقيق اهدافه. فخطت البلاد الخطوة الاولى لاختيار القائد الصالح، وانتخب فخامة الرئيس كميل شمعون لمركز الرئاسة الاولى، لانها رأت فيه الوطني المخلص، والقائد الامين لقيادة السفينة الى شاطىء السلامة. (تصفيق).

ويأتي تمثيلكم اليوم في هذه الندوة بعد انقضاء احد عشر شهرًا على الانقلاب، وعلى اساس استفتاء جرى وفقًا للقانون الجديد المنبثق من روح الانقلاب. يأتي هذا التمثيل كمرحلة ثانية من مراحل الانقلاب التي اعربت فيه البلاد عن ارادتها، فرفعتنا الى مركز السلطة التشريعية في الدولة لنعبر عن وجهة نظرها ونبين حاجاتها واهدافها، ونكون الخدام الامناء لرفع مستواها، وتحقيق امانيها وآمالها. (تصفيق).

---

(١) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

وغدًا ستدعون لتأليف حكومة جديدة منبثقة من ارادة هذا المجلس المعبر عن ارادة الشعب اللبناني. ولا شك انكم ستختارون بملء حريتكم من ترونهم اهلاً لتمثيلكم، والتعبير عن ارادتكم، بوحي ضمائركم، مستهدفين المصلحة اللبنانية وخير اللبنانيين جميعًا.

بهذا الخيار الذي يتم تكوينه خلال الايام القليلة الآتية عن تشكيل الحكومة الجديدة تتحقق للانقلاب معانيه الظاهرة، ويبقى علينا ايها السادة، مجلسًا وحكومة ان نعمل لتحقيق معاني الإنقلاب الحقيقية العميقة التي ارادها الشعب اللبناني. ولست بحاجة لان اذكر لكم داء او دواء، فكلكم عليم بالداء والدواء، وكلكم عارف بالازمة الاقتصادية الخانقة التي تتخبط فيها البلاد، وتجرف بالابناء الى اليأس والاجرام. وبحالة الامن التي تحتاج الى الكثير من الحزم والسهر والمتابعة لقطع دابر الحركات المخلة التي تروع الاهلين، وتنغص عيش الآمنين، وتشل عمل المجدين البنائين. وبالفساد الذي استعصى واستشرى في جهاز الدولة، وبالاستهتار في القوانين حتى كاد الرأي العام لا يؤمن اننا نقيم دولة ونعمل لتثبيت دعائمها، وينظر الينا الفريق الواعي كاننا ما زلنا نتخبط في حياة قبائلية تسودها الفوضى والمحسوبية، وما من سبيل لتبديل هذا الزعم وازالة معالمه الا اذا اعطينا نحن ممثلي هذا الشعب، المثل الصالح للحاكمين والمحكومين في احترام القوانين التي نشرع، ومراقبة تطبيقها تطبيقًا صحيحًا على جميع اللبنانيين دون استثناء مهما كبر شأنهم وعلا كعبهم.

حضرات النواب المحترمين.

ان هذه الدولة اللبنانية التي نعتز بها ونفتخر، يكتمل تكوينها الحقيقي عندما نكوّن في ذهنية الشعب روح التقديس للدولة، وهذه القداسة لا تتحقق الا اذا طبق القانون بحذافيره على مختلف افراد هذا الشعب، الكبير منهم والصغير، الرفيع والوضيع، واقرينا روح العدالة التي ينشدها لها الشعب اللبناني، وتتعطش لها روحه. فبإقرار العدل يتساوى الناس امام القانون. وعندما تحصل المساواة في حقل الحياة الحرة يصبح الشعب اللبناني في الطليعة بين الشعوب العربية جمعاء.

ان لبنان مدعو لان يحتل مركز القيادة في حقل التعاون العربي لانه خطا خطوات كبيرة، وأثبت انه سمح كريم يدرك حاجات العصر ومقتضيات روح التطور الحديث، ولا يتأخر عن عمل كل ما من شأنه تحقيق خيره وخير البلاد العربية جمعاء. فوضعه الاجتماعي وسيرته الدولية يؤهلانه لذلك. وعلينا نحن ان نسلك السبيل السوي في شؤوننا الداخلية لكي نتمكن من القيام بالتبعات الملقاة على عاتقنا على اكمل وجه، واحسن سبيل لبلوغ هذه الغاية. فبهذا التعاون المخلص الصحيح تنمو ثرواتنا وتزداد قوانا ونصبح قوة فاعلة في هذا العالم المتلاطم الامواج. ومن الواجب ان نعمل لنصبح كذلك.

حضرات النواب المحترمين.

لا يفوتني وانا عضو من مجلسكم الكريم، وزميل حديث وقديم من زملائكم ان اشكركم جزيل الشكر على الثقة الغالية التي وضعتموها بشخصي وانا اعلم انني لست بافضلكم علمًا او خلقًا او وطنية. بل انا واحد منكم شاءت ارادتكم ان ترفعني الى كرسي الرئاسة الثانية لاكون، بفخر واعتزاز، خادمًا لكم وللشعب اللبناني، واعمل ما استطعت لرفع مستوى الحياة البرلمانية في هذه الجمهورية العزيزة، لتكون هذه الندوة شعلة نور وهداية للرأي العام اللبناني، يفزع اليها لحل مشكلاته، ويستوحي توجيهها لتحقيق غاياته، حتى تكون بحق السلطة الموجهة في الدولة، ليس في حقل التشريع فحسب، بل في شتى مناهج الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسأعمل بجد واخلاص لان اكون لجميع النواب ولجميع المواطنين بدون استثناء فلا اتحيز لفريق دون فريق، ولا احابي صديقًا عن صديق. فانا لاقرار سلطة القانون، ولتطبيق احكام الدستور اعمل جهد المستطاع لتكون حياة هذا المجلس الكريم خيرة كريمة مثمرة.

عاش لبنان!

خطاب جلسة ٢٠ ت١ ١٩٥٣.

حضرات النواب المحترمين.

شاءت ارادتكم وللمرة الثانية أن ترفعني إلى مركز الرئاسة الثانية، اعتقادًا منكم ان الفترة التي مرت على ترؤسي مجلسكم الكريم لم تكن كافية للحكم

على حسن ادارتي لجلسات هذا المجلس، ومقدرتي على تطبيق القانون، ووقوفي موقف الحياد والتجرد من الابحاث المعروضة، ومحافظتي على التعاون بين السلطتين التشريعية التي تمثلون، والتنفيذية التي انبثقت عن ارادتكم، وعدم تمكين هذه الاخيرة من الطغيان، حتى يتحقق لكم ممارسة صلاحياتكم بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية، وانتقادها في مختلف القضايا والمشاريع العامة، لتوجيهها بما يتلائم مع رغبات الرأي العام العاقل الواعي ومصلحة الوطن العليا.

ولئن دلت هذه البادرة على ثقة غالية تضعونها في شخصي العاجز، فلا يسعني الا أن أنوه للرأي العام وأذكر الحقيقة التي سجلتموها في هذه الفترة من تاريخ البلاد. فلقد بحثتم مختلف القضايا الداخلية والخارجية التي عرضت بفكر متحرر نير، وبمنطق سليم، ووطنية هادئة صادقة، ودرستم باهتمام ومتابعة المشاريع التي طلبت منكم بدقة وسرعة وإمعان، وجددتم النظام الداخلي لهذا المجلس بما يتلاءم مع الروح الديمقراطية المتمثلة بمختلف مجالس العالم، وأقررتم مشروع الميزانية بسرعة، نزولاً عند الضرورات الملحة، بعد أن دققتموها وعدلتموها وشذبتموها في مختلف اللجان. وفي كل هذا تجاوبتم مع الرئاسة بالمحافظة على النظام، وتطبيق قواعد ديموقراطية صحيحة، وتقاليد سبقنا في ممارستها الغربيون وأدركوا قبلنا قيمتها. كل هذا يفرض علي أن اشكركم عظيم الشكر، وأعاهدكم على المضي في الخطة التي انتهجتها، لنجعل من منبر هذا المجلس منبرًا حرًا تتجاوب منه أصداء الحرية التي تنصهر في روح القانون، وتنشر منه نتائج الفكر البحاث تحقيقًا للخير العام، وتقتدي به كل المنابر الوطنية في هذا البلد، وفي كل بلد عربي، لأن ما يقال منه يتمثل فيه الصدق والجرأة والاخلاص.

حضرات النواب المحترمين.

تتخبط البلاد بأزمة اقتصادية خانقة هي جزء من الأزمة التي يعانيها العالم، ولكن لبنان اصيب بقسط وافر منها، ذلك لأن مستوى معيشة أبنائه ارتفع على

أساس مداخيله اثناء الحرب، والأعمال التي انشئت لتنمية ثرواته بعد الحرب، لم تكن كافية لاستئصال البطالة التي تزداد يومًا عن يوم، ولمساعدة البلاد على التطور الاجتماعي الذي يتناسب مع التطور العالمي، فمدانا الاقتصادي في حدود لبنان ضيق، وبالرغم من ازدياد منتوجاتنا الزراعية لا تجد لها سوقًا في الخارج كما ينبغي. فواجبنا أن نتعاون في هذا الحقل، لنوسع مدانا الاقتصادي، ونحارب البطالة بوضع المشاريع المنتجة التي تدر على البلاد الثروة المرجوة، فيتمكن لبنان أن يكون في تطوره الاجتماعي لؤلؤة في جبين العالم العربي ومثالاً يحتذى في اقتفاء خطاه.

وليست قضية الأمن من الأمور التي يجوز التساهل معها. فاضطراب حبل الأمن يفقد البلاد معنى الاستقرار، ويزيد في الازمة الاقتصادية استفحالاً. ذلك لأنه يهرب الى الخارج الرساميل الغريبة التي يستفيد منها اللبنانيون.

واشاعة الفوضى تخلق الحيرة والارتباك والهلع، وتلحق بالبلاد سمعة سيئة لا تفيدها بشيء، وتمنع المفكرين البنائين من القيام بالمشاريع المنتجة التي يريدون عملها لخيرهم وخير البلاد. وتفسح المجال للهدامين كيما يتوغلوا في مختلف نواحي البلاد، فتزداد الازمات استفحالاً، ويوجه الشارع لغاياتهم الاستغلالية التي لا تمت الى حياة البلاد الوطنية بصلة.

اما أهداف الانقلاب، فما زال الرأي العام يطالب بها ويرنو إليها، ولا يرى للبلاد حياة صحيحة إلا بتحقيقها. فالفاسدون يجب أن يزولوا من كل إدارات الدولة، والعجزة يجب أن يرسلوا إلى بيوتهم، والقضاء يجب أن يُنظَّف من الطفيليات ويتنظم ويستقل، كيما يشع العدل في أنحاء لبنان إشعاعًا يقرب من الكمال. والذين اثروا بالطرق غير المشروعة يجب أن يحاسبوا الحساب العسير، وهيكل الادارة العامة يجب أن يتوافق مع إمكانيات الدولة وحاجاتها بالمقابلة مع إدارات العالم حتى في أرقى الدول وأعظمها. هذا ما يطلبه اللبنانيون، وهذا ما تتجاوبون معه لخير هذا البلد وحياته واستمرار بقائه.

حضرات النواب المحترمين.

اتهم مجلسكم الكريم انه يساير السياسة التي تجنح عن مجاري السياسة العربية، ويسير في هذه الآونة الاخيرة متنكرًا لما سبق وآمن اللبنانيون من أن طابع لبنان عربي، وسياسته ستظل متوافقة مع سياسة البلدان العربية، ومنسجمة مع المصلحة العربية، وهذه التهمة لا يوجد لها مبرر واقعي. ولعمري انها فرية الصقت بلبنان. فشعب لبنان الذي تمثلون ارادته يؤمن أن العالم العربي يشكل كتلة يتمم بعضها البعض الآخر، وأفراد هذه الكتلة هم أعضاء مختلفة لجسم واحد، يحس هؤلاء الأفراد باحساس واحد، ويستمدون كيانهم من تاريخ واحد، ويتكلمون لغة واحدة، ويهدفون الى هدف واحد هو التحرر من كل القيود، ليساهم هؤلاء الأفراد في قسطهم من التعاون في سبيل الخير العالمي وسعادته. ومنذ أن أنشئت الجامعة العربية أظهر لبنان إدراكًا وتفهمًا واندفاعًا في تأييده للمصلحة العربية، شأنه في ذلك شأن الدول العربية جميعًا، وعمل بالتعاون العربي مخلصًا لكل البلدان العربية، لأنه آمن أن فيه خيره وخير البلدان العربية. والحكومة التي انبثقت عن ارادتكم لا يمكنها إلا أن تكون سياستها عربية، وستقف دائمًا وابدًا إلى جانب المصلحة العربية أينما كانت. وإني على ثقة أن مجلسكم الكريم لن يؤيد أية حكومة لا تنهج هذا النهج، أو تنسج على هذا المنوال. كما أن الشعب اللبناني لا يقبل بوجه من الوجوه أية هيئة حاكمة تعمل لغير المصلحة العربية.

وها اني من على منبر هذا المجلس أعلن الساعة أن كل خطوة يقوم بها أي بلد عربي نحو التعاون والتقارب في سبيل المصلحة العربية، ولأجل إكمال كيان الأمة العربية والمحافظة على بقائها وتحرير كل بقعة من أرضها، لن يقابل من الشعب اللبناني إلا بحماس وغيرة واندفاع.

ولا يمكن لهذا المجلس أن يساير أية حكومة تنحرف عن عروبة لبنان أو تتنكر للميثاق الوطني الذي وضعه مجاهدوه الأبرار.

هذا نهج لبنان الصحيح حكومة وشعبًا. وهذا موقف لبنان من دنيا العرب.

عاش لبنان عربيًا حرًا مستقلاً.

خطاب جلسة ١٩ ت١ ١٩٥٤.

حضرات النواب المحترمين.

مر على تمثيلكم الشعب اللبناني الكريم في هذه الدورة النيابية سنة وبعض السنة، اضطلعتم خلالها بمسؤوليات التشريع، واشتركتم بوضع الخطوط العامة لسياسة الدولة، وبحثتم مختلف الازمات والمشاكل التي مرت بها البلاد، وراقبتم السلطة التنفيذية مراقبة فعالة.

وفي كل ذلك دللتم على كفاءة في تحمل مسؤولية التمثيل، وعلى مقدرة عند القيام باعبائها.

ففي حقل التشريع درستم مختلف المشاريع التي تقدمت بها الحكومة الى هذا المجلس، فبحثتموها وعدلتموها، فانجزتم في هذه الحقبة من الزمن ما يوازي ما انجزته المجالس النيابية السابقة خلال ثلاث سنوات. وكان بين ما انجزتم من القوانين، ما له اهمية في تطور هذه الجمهورية اللبنانية وفي تدعيم كيانها ونمو مواردها، ورفع مستوى شعبها.

وفي حقل السياسة العامة، عقدتم الجلسات الطوال، بحثتم فيها الاوضاع العربية، ووجهتم حكومتكم إلى الموقف الحكيم الرصين الذي يجب ان تقفه من الاحداث الدولية.

وكان اجماعكم على ان المشاكل العربية يجب ان تحل جميعها في سبيل توحيد سياسة البلدان العربية على صعيد المصلحة العربية ومع الحفاظ على المدنية الحديثة.

وأما في السياسة الداخلية فلقد كان موقفكم منها دائمًا مبنيًا على اساس ان الحكم الصالح لا يؤمّن الا بالحزم والعدل، وبالمحافظة على ارواح الناس ضمن حدود القانون، وبدون محاباة وباسرع الطرق واقصرها.

أما الازمات التي مرت بالبلاد، فلقد وقفتم منها الموقف الرصين الحكيم.

فما تلكأتم عن الادلاء بوجهة نظركم بجرأة وصرامة واخلاص.

وجهتم السلطة نحو الموقف العاقل الرشيد الذي يؤمّن هيبة الحكم، ويحافظ على مصلحة البلاد، ويدفع عنها عاديات الزمن.

وضمن حدود صلاحياتكم راقبتم السلطة التنفيذية مراقبة فعلية، فوجهتم اليها سيلاً من الاسئلة كانت على سبيل الملاحظات حينًا، وكنتم تحرجونها ببعضها احيانًا.

وما احجمتم عن استجوابها عندما كانت تقضي بذلك المصلحة العامة.

وما من شك ان ما كنتم تعملونه في هذا الحقل كان رائدكم فيه الحد مما تتعرض له السلطة التنفيذية اوقاتًا من جموح او طغيان.

وما تدخلكم ذلك الا لكي تبقى هيبة السلطة التشريعية مصانة، وكرامتها محفوظة وحق الذين يمارسونها مقدسًا.

حضرات النواب المحترمين.

يجتاح العالم الذي نعيش فيه موجة من التطور الخاطف، عجل في تفاعلها اختراع الالة، واقتناع مختلف الدول بضرورة تشجيع الصناعة في بلادها تأمينًا لمؤونتها الاقتصادية والحربية، والهب سرعة سير هذه الموجة الكاسحة اكتشاف القنابل المدمرة التي باتت تهدد المدنية الحديثة بالزوال. اما ترون كلاً من المعسكرين يحشد كل ما عنده من امكانيات عقلية وجسدية ومادية في سبيل المحافظة على كيانه، ولكي يضمن لنفسه الغلبة في حالة حصول مغامرة او في حال وقوع الكارثة الكبرى.

ووقفنا نحن ابناء هذه الجمهورية اللبنانية، بل ابناء سائر البلدان العربية، تشدنا الى بعضنا روابط تحتم علينا التضامن ووحدة التفكير والعمل الموحد لتحقيق اهدافنا المشتركة، ووقفنا رغم ذلك نتلهى ببعض الامور الفرعية التي تفرق صفوفنا وتمزق وحدتنا وتهدد كياننا بالانهيار، تاركين جانبًا الامور الاساسية التي تعجل على تطورنا وترفع بمستوانا وتوجهنا الى المركز الدولي الذي يليق ببلدنا.

ومن واجبنا، في هذا العصر الذي تجرب فيه مقدرة الامم على الكفاح، وتمتحن فيها كفاءاتها للحياة، ان نبذل كل ما عندنا من قوة لتسخير امكاناتنا الطبيعية وتنمية مواردنا الاقتصادية، وتعزيز اجهزتنا الحربية فندفع عن بلادنا المحن وغدرات الزمن، ونساهم نحن مع الآخرين في الحفاظ على الحضارة التي تؤمن السلام، والتعاون المجدي والحرية الكاملة للبشرية.

وتلبية لهذه الحاجة الملحة رأى فريق من أبناء البلاد العربية ضرورة عقد مؤتمر عربي شعبي تعرض فيه مختلف المشاكل العربية يكون حافزًا للمسؤولين لاتخاذ الخطوة الحاسمة من أجل العمل نحو الأهداف المثلى، فكان عقده في هذا البلد واستجاب فخامة اللبناني الأول الدعوة فألقى في المؤتمرين خطابًا حدد فيه الخطوط العامة للسياسة التي يجب أن تتبع إزاء المعسكرين، وللموقف الذي يجب أن تتخذه البلدان العربية محافظة على كيانها ومصلحتها ومستقبل وجودها. ودعا إلى مؤتمر عربي عام يبحث شتى هذه المواضيع، ويتخذ الخطوة الحازمة في هذا السبيل.

وما من شك في أن الحكومة المحترمة، وقد أوليتموها ثقة غالية، إذ أعطيتموها الصلاحيات الاستثنائية في الحقل الداخلي، لن تتوانى عن القيام بالواجب كاملاً في الحقلين العربي والدولي، فتعمل جادة لتعجيل عقد هذا المؤتمر الذي ستكون قراراته فاصلة لمصلحة لبنان والعرب كافة.

حضرات النواب المحترمين.

العدل والأمن والرخاء، دعائم أساسية لبناء كل دولة، وهي لعمري ضالة اللبنانيين، فإذا سهرت السلطة وحاولت بجد واخلاص تركيز كيان الجمهورية على هذه القواعد تبخرت الفوارق المصطنعة بين اللبنانيين، وسما لبنان إلى المكانة التي تليق بشعبه بين الدول العربية.

واللبنانيون، وقد حملوا لواء النهضة الثقافية في مختلف الأصقاع العربية، لن يكونوا أقل كفاءة في حمل لواء النهضة السياسية العربية في العالم عندما تتوفر لهم الأسباب.

فلنعمل، أيها السادة، بوحي هذا التفكير، فنصبح حزمة واحدة عند مجابهة الأحداث، وفي سبيل التغلب على الصعوبات فنسمو إلى المنزلة الرفيعة التي تتوافق مع ماض مجيد وأهداف سمحة سامية.

حضرات النواب المحترمين.

منحتموني ثقتكم وأوليتموني شرف رئاسة مجلسكم الكريم للمرة الثالثة اعتقادًا منكم بقدرتي على إقامة التوازن بين السلطتين التشريعية التي تمثلون والتنفيذية التي تمثلها الحكومة.

وإني، إذ اشكر لكم هذه الثقة الغالية، أعدكم أنني على العهد مقيم لأنني أومن أن البحث الحر هو سبيل الحقيقة، والحقيقة هي ضالة كل مؤمن بقضية بلاده، وكل لبناني ينشد الحقيقة لأنها سبيل للوصول الى الحياة المثلى.

عاش لبنان.

خطاب جلسة ١٨ ت[1] ١٩٥٥.

حضرات النواب المحترمين.

يتميز الحكم البرلماني الذي تمارسه البلدان الديمقراطية عن سواه بمميزات بارزة تثبت للعالم عظيم فوائدها وكبير أثرها، فأخذت به دول كثيرة حتى أصبح النظام الأمثل الذي تتوق إليه الشعوب الحرة. فالندوة النيابية التي يجتمع فيها أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية هي ميدان رحب ومنبر حر يعلن فيه كل الفرقاء عن رأيه حول السياسة المرجو تقريرها في المواضيع المطروحة على البحث، بغية الوصول إلى ما يؤمن للبلاد نتيجة النقاش الحر الخير، والتقدم والازدهار ويفسح هذا المنبر مجالاً رحبًا يتبارى فيه قادة البلاد في شتى ميادين الحياة، وتتلاقى على صعيده آراء أصحاب التفكير ونظرياتهم، فيوحدون اذ ذاك جهودهم في سبيل وضع الأساس الأكمل لسياسة رشيدة تعمل على تطور البلاد ورفع مستوى ابنائها.

وللحكم البرلماني ميزة ثانية، ذلك أنه في كل بحث أو دراسة يعطي الفرصة الكافية للمعارضين وللموالين لأجل إبداء آرائهم، وتوجيه انتقاداتهم

صريحة حرة رصينة ضمن إطار إحترام متبادل يؤمن تطبيق الديمقراطية الصحيحة على وجهها الأكمل.

حضرات النواب.

عامان وبعض العام مضت على اضطلاع مجلسكم بأعماله مارست خلالها السلطتان صلاحياتهما، فتقدمت الحكومة بمشاريع قمتم بدراستها، وسبرتم غورها، فأيدتم ما رأيتموه يتوافق مع الخير العام، وعدلتم ما رأيتم تعديله، ورفضتم ما لم تروا بدًا من رفضه.

ولكَمْ دافعت الحكومة عن سياسة رأت أن تنهجها، فمارست المعارضة حقها كاملاً في عرض وجهة نظرها. ورغم ما ظهر أحيانًا من تباين في الآراء لقد قام، والحق يجب أن يقال، تعاون وثيق ونقاش مجدٍ بين السلطتين، كان لهما إنتاج خصب في شتى الحقول العامة بواسطة الحياة البرلمانية.

أجل لقد انعدم أحيانًا التعاون بين السلطتين فكان لمجلسكم الكريم انتفاضته، إذ مارس حقه في صلاحياته الدستورية كاملاً، وفرض رأيه ووجوده معززًا بذلك الحياة البرلمانية، رافعًا شأنها، مركزًا إياها على صعيد يتوافق مع مستوى شعب كريم انبثقتم عنه.

وتنفتح هذه الدورة العادية لمجلسكم الكريم والبلاد على رجة احداث داخلية ودولية.

ففريق من اللبنانيين كبير يقول بوجوب تحقيق ما نشده الشعب اللبناني من إصلاح في أجهزة الدولة بصورة أجدى وأكمل. ويطالب بالمزيد من الاصلاح، فيتطور الشعب تطورًا صحيحًا، ويجاري ركب الحضارة حتى يصبح لبنان منارة يهتدى بها، ومثلاً يحتذى به.

وفي الحقيقة، إن الاصلاح الحاصل في أجهزة ادارات الدولة لم يكن نتيجة استبدال مراسيم بمراسيم، أو قوانين بقوانين. ولكنه كان نتيجة تربية نشء جديد أحاط بمعظم النظريات العصرية، ونهج على الأساليب الحديثة آخذًا عمن

سبقنا في علم بناء وتركيز الدول، فكانوا من ذوي الاختصاص في الأعمال الادارية، مطلعين على أساليبها وطرقها وأهدافها الصحيحة.

قد يكون لاستبدال المقررات والمراسيم والقوانين فاعلية في حل جزء يسير من هذه المعضلة. ولكن الحل الصحيح هو ما سبق أن ألمحنا عنه عما خص الجيل الجديد الذي يجب أن يؤمن بما يعمل، ويخلص لما يناط به من عمل.

ايها السادة.

لا جدال في ضرورة الاستمرار في المطالبة بالاصلاح. إن التطور الحديث يتطلب العمل الدائم في هذا السبيل.

وواجب مفروض أن يصبح لبنان بلد العدل والرخاء والطمأنينة.

واذا ما اختلف العاملون المخلصون على السبيل المؤدي إليه، فالاستقرار هو غاية الجميع ورائدهم في سبيل تحقيق أي نوع من الاصلاح في أي حقل.

ولعمري إن التعاون المخلص بين مختلف قادة الرأي، إنما هو الوسيلة المثلى المؤدية إلى أفضل النتائج.

واذا ما اتسع صدر المخلصين في تبادل الرأي المبني على التفكير والروية، لاجتمعوا، ما من شك، على صعيد واحد من أجل خير هذا الوطن وسعادة بنيه.

ولا بد أيها السادة من هذا التعاون في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود.

فهلا عملنا يدًا واحدة مخلصة، ناشدين من الله سبحانه عونًا، ومن الشعب مؤازرة مبنية على وحدة في الصفوف تمكننا من اجتياز الأزمات.

ولبنان، أيها السادة، مدعو لأن يحدد موقفه من هذه الأزمات العاصفة التي تهدده مع الأمة العربية جمعاء.

والطريق الصحيح الذي يجب أن يسلكه العرب جميعهم يقوم على وحدة في الصفوف في الداخل، ووحدة بين العرب في الخارج، كيما نستطيع التغلب على عدو جاثم على حدودنا، وكيما نجتاز هذه الأزمة الخارجية بقوة وصلابة ورباطة جأش.

والأزمة الخارجية هذه، إنما هي أزمة حياة أو موت تكونت منذ أن كانت إسرائيل، أي منذ سنة ١٩٤٧ وبلغت ذروتها عندما انكشف كثير من الحقائق وقد كانت مجهولة.

فحري بالعرب أن يسعَوا لأمرهم، ويوحدوا صفوفهم، ويحددوا موقفهم بجرأة وعزم، فيتقلص العار الذي لحق بهم، وتعاد لأمتهم الكرامة التي طعنت في الصميم.

اخواني النواب.

جددتم ثقتكم بي بتجديدكم انتخابي للمرة الرابعة فشكرًا لكم على هذه الثقة الغالية، وأنا على العهد مقيم للحق وللحرية، للموالين وللمعارضين على السواء.

عشتم وعاش لبنان سيدًا، عزيزًا، حرًا مستقلاً.

خطاب جلسة ١٦ ت ١ ١٩٥٦.

حضرات النواب المحترمين.

تصرم من عمر مجلسكم الكريم شطره الاكبر ولم يبق منه الا بعض السنة.

فسجلتم في حقل النشاط السياسي صفحة من التاريخ وان صغيرة، الا انها هامة بالنظر للأحداث العظيمة التي تلاحقت، وللأمور الجليلة التي تعاقبت وقد ترتب عليها جميعًا نتائج لها أثرها وشأنها في علاقات شعوب هذه البلاد وتطويرها وتوجيهها الى ما يؤمن لابنائها العزة والرخاء والطمأنينة.

تلك فترة تميزت بما قمتم به من أعمال عظيمة في الحقل الخارجي، وبما ناقشتم من مشاريع في الحقل الداخلي، وقد كان رائدكم في ذلك كله خدمة

هذه الجمهورية اللبنانية العزيزة، ورفع مستوى شعبها، وجعلها منارة وهداية.

لقد كانت مسألة فلسطين منذ بداية عهد هذا المجلس، وما تزال نقطة الثقل في السياسة العربية.

فلقد جابهت الحكومة الاميركية الدول الشقيقة جميعها بمشروع جونستون، فأوفدت هذا الاخير الى الشرق العربي مثنى وثلاث ورباع ليشرح فوائد المشروع، ويظهر أهميته لاقتصادنا، وتشغيل اليد العاملة في هذه البلاد، محاولاً تبيان حسن نية حكومته. واذا بجونستون يصطدم في سائر البلاد العربية وبنا هنا، اذ قلنا له اننا لا نقبل بأن نشترك في أي مشروع مع اسرائيل، واننا لا، ولن نسلم باستثمار مياهنا من قبل اسرائيل. اننا سنبذل كل ما في وسعنا لاستثمار مياهنا بأنفسنا بمعزل عن اسرائيل، فأمر الصلح مع هذه بعيد، ولن يتحقق ذلك، انه ما من عربي، مسؤول خاصة، يقدم على خيانة قضية وطنية. ولقد أكدنا كم من مرة أن قضية فلسطين هي قضية العرب جميعًا.

والاستعمار في شمالي افريقيا كانت له أهميته في مناقشاتكم فشجبتموه بشدة وأظهرتم نقمتكم على المستعمرين وعلى الدول التي تساندهم، وانتصرتم بما أرتيتم لشعوب شمالي افريقيا انتصارًا للقضية العربية وتأييدًا للفكرة الاستقلالية والتحررية.

ولقد كان لمواقفكم تلك أبلغ الاثر في المحافل الدولية، وأعظم التقدير في الاوساط العربية.

وأوليتم قضية الأحلاف عناية خاصة اذ نوقشت من قبلكم نقاشًا متزنًا رصينا جاء على ضوء المصلحتين اللبنانية والعربية، فقررتم ان يظل لبنان على الحياد، بعيدًا عن التورط في أي حلف خصوصًا ان السلام العالمي غير مهدد.

فكان لهذا الموقف العاقل اثره الكبير في بقاء لبنان على الصلات الطيبة مع الدول العربية الشقيقة كافة.

وكانت أخيرًا قضية القناة، وما تزال موضوع ابحاث هيئة الامم، فوقفت جميع الشعوب العربية منها موقفًا موحدًا يهدف الى تأييد مصر في حقها

بالتأميم، ووقف مجلسكم الكريم موقفًا مشرفًا يؤيد حق مصر وكرامتها، ويظهر استعداده للبذل والتضحية اذا ما اعتدي عليها أو مست سيادتها.

فكان لمواقفكم المختلفة في الشؤون الخارجية المظهر الوطني الرائع، فوحدتم صفوفكم ووفقتم أعمالكم مع غيرتكم ووطنيتكم.

وفي الحقل الداخلي، ناقشتم وصدقتم كثيرًا من المشاريع التي تتعلق بحياة لبنان الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

فمن مشروع تأميم الكهرباء الى مشروع نهر البارد، الى مشروع ذوق مكايل الكهربائي، الى مشروع انشاء ميناء طرابلس، الى مشروع بناء المدينة الرياضية، الى مشروع تعمير دار المعلمين، الى مشروع شق وتعبيد الاتوستراد، الى مشروع نادي القمار، الى مشروع مياه الشمة، الى تعميم الكهرباء في سائر ارجاء البلاد اللبنانية، الى مشروع البنك الزراعي الصناعي، الى مشروع المختبر الصحي، الى الاتفاقات الاقتصادية والتجارية التي عقدناها مع مختلف الدول بغية تصدير الفائض من انتاجنا، واستيراد ما نحتاج اليه تطبيقًا لسياسة المبادلة بالمثل.

وهل أنسى مشروع الليطاني الذي صدقتموه ووافقتم على قرض من البنك الدولي في سبيل تحقيق هذا المشروع الهام الذي يتوقف على تنفيذه، الواجب الاسراع به، الترفيه عن ابناء لبنان وتحقيق امكانية تطورهم المطرد الذي يزداد سنة فسنة.

وهل من شك ان على تنفيذ هذا المشروع الحيوي تتوقف حياة عشرات مئات الالوف من اللبنانيين، وازدهار مرافىء الجمهورية العزيزة في التقدم والرقي والعمران.

وكانت ايها السادة مواقفكم نبيلة وحازمة ومتزنة في قضية النفط. فكنتم في ذلك منسجمين مع اللبنانيين الذين تمثلون في سبيل المحافظة على كرامة لبنان وحقوقه.

حضرات النواب المحترمين.

نال مجلسكم المحترم نقد لاذع أحيانًا، وطعن قاس أحيانًا أخرى، فاقتبلتم النقد برحابة صدر في سبيل اصلاح ما يكون قد حصل من أخطاء، وقابلتم الطعن بهدوء ولا مبالاة اذ كان لا يرتكز على أساس لأنكم اعتمدتم وطنيتكم في التوجيه السياسي، وآمنتم بجدوى الانشاء والتعمير في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي، واذا لبنان سائر أبدًا الى الامام، تتهيأ فيه لبنيه العزة والسعادة والرخاء، فيصبحون المثل الذي يحتذى به، ليس فقط في البلاد العربية بل في العالم أجمع.

حضرات النواب المحترمين.

كان منبر هذا المجلس في السنوات التي انقضت منبرًا حرًا تبارى فيه الخطباء من موالين ومعارضين وفسح المجال للجميع أن ينعموا بالمناقشات الحرة وان يقولوا ما شاؤوا قوله ضمن حدود القانون. واذا كانت هذه هي القاعدة التي تمشيت عليها في الماضي، فهي رائدي في المستقبل.

فإني للموالين وللمعارضين على السواء.

وختامًا أيها السادة:

أرى لزامًا علي أن أؤكد لحضراتكم انني اذا كنت لم أقم بما كان يترتب علي من واجب نحو كل فرد منكم اظهارًا لتقديري واحترامي، فمرد ذلك لسبب قاهر كلكم تعرفونه.

على أن ما فاتني القيام به في الماضي لن يفوتني في المستقبل، لأظهر لكم مرة أخرى بالاضافة الى ما سبقها، عاطفة الشكر العميم على الثقة الغالية التي طالما أوليتموني اياها.

عشتم وعاش لبنان سيدًا، عزيزًا، حرًا مستقلاً.

١٩٥٧: فاز عن دائرة الزهراني ونال ٤١١٣ صوتًا من اصل ٦٩١١ مقترعًا[١].

(١) الصحف المحلية ٢٤ حزيران ١٩٥٧.

رأس المجلس في هذا العهد من ١٢ آب ١٩٥٧ الى ٢١ ت١ ١٩٥٨ ثلاث دورات[١].

القى في كل دورة خطابًا.

نصوص الخطب في ما يلي:

خطاب جلسة ١٢ آب ١٩٥٧.

واجب علي في مستهل هذا العقد التشريعي الجديد الذي سيباشر ممارسته مجلسكم الكريم أن أوجه كلمة شكر حارة إلى حضرات النواب المحترمين الذين خصوني بثقتهم الغالية وأيدوني في تولي رئاسة هذا المجلس وتحمل مسؤوليات تسيير أعماله، وما هذه الثقة والتأييد اللذان أظهرهما هذا المجلس نحو شخصي العاجز إلا دلالة واضحة على الرغبة الأكيدة في ضرورة إقامة تعاون مجدٍ بين الرئاسة والمجلس، ذلك لنؤمن جميعنا للبلاد إنتاجًا خصبًا، وأعمالاً مثمرة في شتى نواحي التشريع والمراقبة كي تستقيم الحياة النيابية، فيصبح هذا المجلس الاداة المعبرة عن ارادة البلاد، والقائد الأمين الذي يقودها في طريق التحرر والازدهار والقوة. ولا يفوتني في هذا المقام أن اخص بالشكر الذين تخلفوا عن تأييدي، فأنظر إلى عملهم في موضوع تخلفهم نظرة المؤمن بالنظام الديمقراطي الذي يتساوى أمامه أصحاب الحقوق في كل المجالات التي يحق للمواطن ممارستها أيًا كان اجتهاده، ومهما كانت وجهة نظره.

حضرات النواب المحترمين.

صدفت ولادة مجلسكم الكريم بعد معركة حامية تحمس لها المواطنون جميعاً، فبذلوا في سبيلها جهود المؤمن وتضحية المناضل الباسل، وما كانت هذه المعركة الانتخابية لتتسم بهذا الطابع الحماسي الغير اعتيادي لو لم تأت

(١) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

على أثر سياسة تبنتها الحكومة اللبنانية، إذ رأت فيها واسطة للازدهار الاقتصادي والعمراني، وضماناً لاستقرار الأوضاع في لبنان. فالاجتهاد الذي اجتهده اللبنانيون، والاختلاف الذي اختلفوه قد أوجد في أديم لبنان بعض آثار الشك والريبة في علاقات المواطنين بعضهم ببعض. ومن واجبي أنا، بل من واجبنا جميعًا، نوابًا ومواطنين أن نزيل هذه الآثار فنبدد الشكوك ونصفي جو علاقات العائلة اللبنانية، ونحل المحبة والوئام محل التنابذ والخصام، ونقيم تعايشًا صحيحًا بين مختلف فئات لبنان. هذا التعايش الذي طالما نشدناه وأقمناه، يجب أن يستمر ليكون قدوة لجميع الذين ينادون به في العالم حتى يأخذوا عن هذا البلد الصغير العريق امثولة في طريقة التعاون المجدي، والمحبة الصادقة، والتضحية المخلصة ليثمر هذا التعاون عملاً بناء يعود بالخير والنفع على الجيل الحاضر والأجيال الطالعة. ومن واجبنا في هذا المجال أن نحكم العقل ونحتكم المنطق، ونبعد الرأي العام عن جو الحماسة غير المجدي، حتى نتابع وحدتنا الداخلية فيستمر لبنان في ازدهاره ونموه. ويستقر استقراراً صحيحاً يعود بالنفع والخير على بنيه وعلى جميع البلدان العربية.

وإذا كان من واجبنا أن نعيد إلى جو العائلة اللبنانية الصفاء والمحبة والتعاون، فواجبنا في هذا السبيل أجل وأعظم في الحقل العربي، ذلك لأن العرب الذين أصبحوا ملتقى أنظار العالم وأهدافه هم بأمسّ الحاجة إلى الاتفاق على توحيد سياستهم، وتحديد أهدافهم والعمل على تحقيقها، فالظروف العصيبة التي مرت بها البلدان العربية، والأزمات الخطيرة التي تعرضت لها كادت تقضي على معالم حريتها واستقلالها. ولولا الصمود الذي تحلّى به العرب ووحدة الكلمة والرأي والعمل التي أظهروها في الساعة الحرجة لتعرض العالم لأزمة خطيرة لا يعلم أحد مدى خطورتها. على أنه ساعد في حل الأزمة تدخل الخيرين من قادة العالم المؤمنين بضرورة نشر السلام بين ربوعه، فأوقفوا الاجتياح، وأنهوا الأزمة، وأعادوا جو السلام إلى الربوع العربية لأنهم أدركوا مدى الأثر الذي يمكن أن تحدثه الوثبة العربية إذا تمادت الاساءات إلى أبنائها في أوضاع دولية متلابسة قد تعرض مصالحهم الاقتصادية وغير الاقتصادية إلى نتائج غير محمودة.

يوجد بين الدول العربية والدول المنتفعة منها مشاكل عديدة من الواجب حلها وليس من سبيل إلى حلها إلاّ بواحد من أمرين: أما بالسيف أو بالرأي الحصيف، والرأي في كل الأحوال هو قبل شجاعة الشجعان، على أن الرأي الحكيم الذي يؤدي إلى الخير يظهر بعد التشاور واتفاق الكلمة، فاتفاق العرب هو ضرورة لازمة لتحرير وطنهم من كل نير، والدعوة الكريمة التي دعا إليها فخامة اللبناني الأول في دير القمر هي ذات موضوع حري بالتفكير والروية والدرس والبحث. فإذا لم تنجح، وأتمنى مخلصاً بأن تنجح، لتؤتي ثمارها فأرجو أن تأتي دعوات ثانية غيرها شعبية وحكومية يدعو إليها المخلصون من أبناء العرب للغاية عينها حتى نحل هذه المشاكل ونوحد الصف العربي ونسير إلى الأمام في تقدمنا ووثبتنا في لبنان وفي كل بلد عربي، في تعاون وتجانس وتنسيق، فنحقق للعرب ما يصبون إليه من عزة ورخاء، وسؤدد ومركز دولي مرموق فيفرضون احترامهم وكلمتهم في كل المجالات الدولية، لأن الطاقة البشرية، والطاقة الاقتصادية الموجودتين في البلدان العربية، تهيبان بسائر دول العالم إلى احترام العرب ومراعاة مصالحهم إذا عرفوا كيف يفرضون هذا الاحترام.

ان الخطر الاسرائيلي الذي يتفاقم يوماً عن يوم، والذي يمكن أن تستخدمه سائر الدول المنتفعة من البلدان العربية، لا يمكن أن يقف عند حد إلاّ إذا سرنا بوحي سياسة عربية موحدة. وأرى لزامًا عليّ ان اصرح لكل المعنيين والمهتمين بموضوع اسرائيل بان اللبنانيين وجميع العرب، لا يمكن أن يقبلوا بأي صلح مع اسرائيل مهما كان شكله، وعن أي مصدر أتى، فإذا أرادت الدول المعنية أن تقيم صداقة حقيقية مع العرب، فما عليها إلاّ أن تفهم هذه الحقيقة فهمًا نهائياً وتساعد العرب على الحد من خطر إسرائيل، واعادة الحقوق السليبة الى اصحابها الاصليين، وذلك بتنفيذ المقررات التي صدرت عن هيئة الامم ما بين سنة ١٩٤٧ و ١٩٤٩، ومساعدة اللاجئين كبادرة لحسن النية، ومباشرة صداقة تنطوي على قواعد المنفعة المتبادلة والتعاون الدولي الصادق.

حضرات النواب المحترمين.

يفرض علي الواجب قبل ختام خطابي ان اقول كلمة في المجلس الذي انتهى اجله. فلقد اتصف مجلس الاربعة والاربعين نائبا بثلاث مزايا، الاولى هي الانتاج الخصب الذي انتجه في حقل التشريع بغية اقامة حياة انشائية تقدمية يتمتع فيها الجيل الحاضر والاجيال المقبلة من اللبنانيين. والميزة الثانية انه كان مسرحا رحبا للبحث الحر وابداء الرأي الرصين في مختلف المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية. والميزة الثالثة ان المعارضة عبرت عن رايها تعبيرا كاملا في كل ما ارادت قوله. فتجلت في جلساته الروح الديموقراطية الرحبة. وما من شك في ان مجلسكم الحالي الذي يضم نخبة اوسع من كرام اللبنانيين سيكون اكثر انتاجا، وارحب صدرا، واصوب منطقا في تقبل المعارضة الرصينة التي تهدف الى خير لبنان وتقدمه، وساكون دائما المخلص الامين الذي يعبر عن رايكم، ويحافظ على كرامة الحياة التشريعية ويقيم العدل بين الجميع لتقطف البلاد الثمرات المرجوة.

عاش لبنان.

خطاب جلسة ٢٢ ت ١ ١٩٥٧.

يشاء الذين يلعبون دورًا رئيسيًا في تاريخ العالم أن يجعلوا من أحداث السنوات الاخيرة في البلدان العربية أحداثًا متزاحمة متلاصقة، تفقد معها هذه البلدان نعمة الاستقرار الذي تنشده، فلا يتمكن أي شعب من الشعوب العربية أن يتطور تطورًا طبيعيًا معقولاً يساير معه روح العصر، ومتطلبات الحياة التقدمية الصاعدة، بحيث تلتقي هذه الشعوب جميعها عند هدف بنّاء واحد، فيكرسون أنفسهم لخدمة المجتمع الانساني، وبناء حياة فضلى في حضارة سليمة يسودها الخير والمحبة والسلام، ويعززها تركيز هذه المبادىء على الاحترام المتبادل، والاخلاص الحقيقي بين جميع الفرقاء.

ان الحضارة التي يتمتع بها عالم اليوم ليست من صنع فرد أو جيل أو قرن. بل هي من صنع بني الانسان، منذ ولد الانسان على وجه هذه البسيطة، ومن حق كل الشعوب وكل الامم ان يساهموا في استمرارها بناءً ونموًا وازدهارًا

وتقدمًا، حتى تعم ثمراتها جميع بني الانسان. والشعوب العربية هي من بين اولئك الذين ساهموا في بناء الحضارة، وعاونوا وتعاونوا على تقدمها ونموها وازدهارها. وكان لهم في مختلف العصور القدح المعلى في خدمتها وشموخ بنائها، فلا عجب والحالة هذه، اذا رغبوا في المزيد من الخدمة، او ارادوا المبالغة في التضحية ليكونوا في مقدمة الشعوب التي تنشد الخير وتحمل مشعال التقدم والرقي والازدهار.

إن هذه الشعوب العربية الراغبة في المبالغة بالخدمة، والتضحية في سبيل خير العالم وازدهاره، واستمرار حضارته ونموها، لا يتاح لها المجال حتى تتمكن من أن تقوم بدورها الخلاق، فالجشع والطمع، والاستغلال والاستعمار والاستثمار تحيط بها من كل جانب، فتفقدها إمكانات الاستقرار والاستمرار والتقدم والنمو، وتجعلها عضوًا اشل يخسره العالم، ولو ان اصحاب المطامع يظهرون القليل من حسن النية لظهر للعالم حقيقة ما يمكن ان يفعلوه في سبيل التقدم الانساني والرقي الحضاري.

على اننا اذا كنا نلوم جماعة الاستعمار والاستثمار على استعمارهم، أيًا كان لونه، واصحاب المطامع على جشعهم، فيجب أن لا نقلل من لوم أنفسنا، واذا كنا لا نجمع على أمر ولا نتفق على كل عمل، ولا نوحد صفوفنا في سبيل خدمة قومية مشتركة، واذا كنا لا ننزع من أنفسنا الاثرة والانانية الشخصية والعصبية الاقليمية، فلن نتمكن من أن نقوم بأي دور خلاق في المجتمع الانساني، فالدعوة الى وحدة الصف العربي ما تزال قائمة، ويجب أن يستمر السعي لها والعمل في سبيلها حتى نتمكن من بلوغ الغاية وتحقيق الهدف. فالمرء ضعيف بنفسه، قوي بأخيه. والاحداث التي مرت امس على مصر، والتي تمر اليوم على سوريا، والتي يمكن أن تمر كل يوم على كل بلد عربي، تظهر حقيقة هذا القول وتفرض العمل الجماعي العاقل من قبل جميع العرب ليحموا حرياتهم واستقلالهم وسيادتهم ومواردهم وبلادهم.

ان وحدة الصف العربي تنيل مصر مبتغاها في توسيع مداها، والحصول على حقها المغتصب، وتدفع عن سوريا كل شر يمكن أن يوقعها فيه اصحاب النيات الخبيثة، ويحفظ الاردن من الانقسام الداخلي والتشتت الهدام، ويجلي

عن بلاد المغرب كل أثر للسياسة الاستعمارية، ويزيل الاعتداء عن البريمي وغير البريمي في شبه الجزيرة العربية زوالاً سريعًا، ويمزق أوتار قلب اسرائيل بأسرع مما يتخيل العقل، فإلى وحدة الكلمة ووحدة السياسة ووحدة الهدف يجب أن تعمل جميعها كعرب لنبلغ المنى.

إن وحدة الصف العربي هي أمنية صادرة عن كل قلب، وأمل ظاهر على كل لسان، والرجاء في تحقيقها كبير، طالما ان الشعوب العربية تتطور وتتفاعل وتزداد علمًا ومعرفة، ووعيًا ورقيًا. على أنني أود في هذه المناسبة أن ارسلها صيحة مدوية من على منبر الشعب اللبناني إلى كل الذين يدَّعون صداقة العرب والغيرة عليهم وعلى بلادهم، على حاضرهم وعلى مستقبلهم، الاصدقاء الواقعيين والمزعومين.

لا يُولّد الضغط عند العرب الا الانفجار، ولن يخدم وجود اسرائيل أصحاب النوايا السيئة، مهما بالغوا بتظاهرهم وحدبهم وعطفهم على المظلومين، ولن يجدي التفكير الاستعماري أي دولة مهما ادعت المثاليات الانسانية.

قليلاً من المنطق والعقل وقليلاً من التفكير والوعي، قليلاً من حسن النية والحكمة في تدبر الأمور يوصل أصحاب النيات السليمة إلى مبتغاها، ويبعد أصحاب النيات الشريرة عن اهدافهم، فهلا ارعويتم يا قوم، وعدتم إلى صوابكم، وحكّمتم عقولكم ونفذتم مقررات هيئة الامم بصدد فلسطين، وتفاهمتم مع مصر وسوريا تفاهمًا وديًا عاقلاً، ورفعتم عن المغرب الظلم والبغي الواقعين على بلادهم، وتفاهمتم مع أصحاب المصلحة في الجزيرة العربية، وأرحتم العالم واسترحتم بتجنبكم كارثة ما تبقي ولا تذر، وليس لأحد فيها أي مكسب أو مغنم، فكفوا عن الالتواء في تفكيركم وسيروا في الطريق السوي، فما سار امرؤ في الطريق السوي إلا كان هو الرابح.

حضرات النواب المحترمين.

اذا كانت وحدة الصف العربي لازمة وضرورية، فوحدة العائلة اللبنانية هي أكثر ضرورة وأشد لزومًا، لأن الاستقرار في لبنان المتطور الذي عاش ابناؤه

بالرغم من تباين، وقطفوا ثمرة هذا العيش باستقلال حققوه وسيادة فرضوها، فيجب أن يدركوا أن إستمرار المحبة والالفة والوئام بين أفراد العائلة اللبنانية هو الذي يؤدي إلى الخير والاستقرار والفلاح، والاستقرار في لبنان يساعد على استقرار الاوضاع العربية، ويمد البلاد العربية بكثير من الخدمة والعون حتى تصل إلى أمانيها. ولا يظنن أحد أن فقدان الاستقرار في لبنان يمكن أن يخدم أحدًا في لبنان أو في خارج لبنان غير أعداء لبنان الذين هم اعداء العرب.

فلنعمل جميعنا على عودة العائلة اللبنانية إلى وحدتها ولنبنِ لأبنائنا وأحفادنا أحسن ما بنى لنا أباؤنا وأجدادنا. ولنكن مثلاً أعلى وقدوة صالحة للبشرية جميعها في الوحدة والمحبة والتضحية والوئام.

حضرات النواب المحترمين.

ينطلق لساني هذه المرة كما انطلق سائر المرات في شكركم شكرًا متواصلاً على الثقة الغالية التي وضعتموها بشخصي العاجز، فالله أسأل أن أكون عند حسن ظنكم بتسيير أعمال هذا المجلس بعدل وتجرد لخير لبنان وخير العرب أجمعين.

خطاب جلسة ٢١ ت١ ١٩٥٨.

حضرات النواب المحترمين.

فترات تعد في تاريخ الوجود، وظروف تمر في حياة البشر يدعى فيها أفراد وجماعات دعوات. هذه الدعوات أما أن تأتي بحكم تفاعل الاحداث أو بفضل تصادف الأيام، فتضع على عاتق هؤلاء الأفراد والجماعات مسؤوليات ضخمة، وتنيط بهم القيام بأعمال كبيرة لها دور بارز وأهمية كبرى في تطور الشعوب وانطلاقها نحو أهدافها ومثلها العليا.

ومجلسكم الكريم هذا قد دعي لانتخاب قائد للسفينة اللبنانية لينقذ لبنان من المحنة التي حلت في ربوعه والكارثة التي نزلت في أرجائه فوقع اختياركم على القائد الباسل الذي أدرك بعمق حاجات لبنان المستعجلة الملحة، من إقرار الأمن ونزع السلاح، إلى اعادة الوحدة الوطنية وبناء الدولة على أسس وقواعد

ومقاييس صحيحة، تمكن لبنان من القيام بدور حضاري خلاق وليستمر البلد السيد الحر المستقل.

إن أهم ما توجبه هذه الحاجات هو قيام تعاون صحيح بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، هذا التعاون الذي هو الأساس الأقوى للحياة الديمقراطية السليمة.

وشرط نجاح هذا التعاون واستمراره هو اقامته على تفاهم صحيح متبادل بين السلطتين، سداه التضحية ولحمته الاخلاص والتفاني في سبيل المصلحة الوطنية. إن اقامة مثل هذا التعاون المجدي الخير، يمكّن اللبنانيين من جني الثمار الطيبة. وما هذه الثمار الا إعادة الأمن والازدهار والنمو إلى ربوعه ليظل لبنان بلد الصفاء والمحبة والتسامح، وليبقى ملتقى انظار العالم ومحط رحال بني البشر.

حضرات النواب المحترمين.

ان التكاتف والبادرة الطيبة اللذين اظهرتموهما في الآونة الأخيرة بمنحكم ثقة إجماعية للحكومة الحاضرة يدلان دلالة واضحة على تفهمكم العميق للمسؤوليات الجسام الملقاة على عواتقكم في الفترة العصيبة التي نمر فيها. والبيان الذي ألقته الحكومة على مسامعكم ما هو إلا استجابة لنداءات الشعب، وصدى واع لأمانيه وحاجاته. إن التقاءنا جميعًا على هذا الصعيد، صعيد تفهم حاجات الشّعب وتحقيق متطلباته لمما يؤمن لنا جميعًا استمرار الدولة واطمئنان الشعب وراحة المواطن وهناءه.

حضرات النواب المحترمين.

يفرض علي الواجب بعد شكركم على الثقة الغالية التي منحتموني اياها بانتخابي لرئاسة مجلسكم الكريم، أن أفسح المجال رحبًا ليكون هذا المجلس متنفس الشعب اللبناني يعبر فيه عن رأيه، وتعرض على منبره وجهات نظره، ويدافع عن حقه ويحافظ على كرامته ليظل لبنان في عليائه فيباهي شعبه سائر الشعوب بحريته وديمقراطيته وشموخ بنائه، وأنا بدوري أعاهدكم على أن أكون للجميع وأن أعمل معكم لبقاء لبنان ورقيه وازدهاره.

عاش لبنان

١٩٦٠ : فاز عن دائرة الزهراني ونال ٧٠٥٩ صوتًا من اصل ١٢٩٧٤ مقترعًا[١].

استنكف من الدخول في اللجان.

١٩٦٤ : ترشح عن دائرة الزهراني ايضًا لم يفز ونال ٨٠٣٣ صوتًا من اصل ١٦٣٤٢ مقترعًا[٢].

١٩٦٨ : فاز عن دائرة الزهراني ونال ٨٨٤٨ صوتًا من اصل ١١٧٩٥ مقترعًا[٣].

في ١٥ ك٢ ١٩٦٩ عيّن وزيرًا للعدل في حكومة الرئيس رشيد كرامي (مرسوم رقم ١٣٤١٥).

في ١٨ ك١ ١٩٦٩ كلف وزارة الدفاع (مرسوم رقم ١٣٤٣٩).

١٩٧٢ : فاز عن دائرة الزهراني ونال ١٠١٨٣ صوتًا من اصل ١٩٩٨٧ مقترعًا [٤].

من ٣١ ت١ ١٩٧٤ الى اول تموز ١٩٧٥ عيّن وزيرًا للعدل في حكومة الرئيس رشيد الصلح (مرسوم رقم ٩٣٧٢).

من ١ تموز ١٩٧٥ الى ٩ ك١ ١٩٧٦ عيّن وزيرًا للعدل، وللاشغال العامة والنقل، وللاقتصاد والتجارة، في حكومة الرئيس رشيد كرامي (مرسوم رقم ١٠٥٠٣).

في ١٧ ت١ ١٩٧٨ رأس جلسة انتخاب رئيس المجلس[٥].

---

(١) الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠.
(٢) الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤.
(٣) الصحف المحلية أول نيسان ١٩٦٨.
(٤) الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢.
(٥) م.م.ن في التواريخ المذكورة.

في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ عيّن وزيرًا للدفاع، والزراعة في حكومة الرئيس رشيد كرامة (مرسوم رقم ١٦٣١).

في ٢٢ اذار ١٩٨٥ كلف الوزارات الاتية:

العدل والموارد المائية والكهربائية ووزارة الجنوب (مرسوم رقم ٢٣٩٢).

في ١٦ ت[١] ١٩٩٠ رأس جلسة انتخاب رئيس المجلس.

١٩٩٢: لم يترشح فاسحًا المجال لنجله علي.

رئيس جمعية خريجي الجامعة الاميركية ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩.

يحمل الوشاح الاكبر من جوقة الارز. وأوسمة اخرى اجنبية وشرق اوسطية.

في ٢٢ ت[٢] ١٩٩٢ ولمناسبة عيد الاستقلال ـ والرئيس عسيران هو آخر رجالات الاستقلال ـ منحه رئيس الجمهورية وسامًا رفيعًا(١).

الانترناشيونال كولدج: تأسست مدرسة اعدادية للجامعة الاميركية في بيروت سنة ١٨٧٢، يتخرج منها الطلاب وينتقلون الى الجامعة. سنة ١٩٠٠ نقلت الى مبنى جديد عرف باسم «بلس هول». وسنة ١٩١٣ انتقلت الى مقرها الجديد في الجهة الغربية من الجامعة. بعد الحرب انشىء الفرع الفرنسي الذي عرف باسم «القسم الثانوي». سنة ١٩٥٤ تمّ انفصالها عن الجامعة. وسنة ١٩٥٦ تقرر نقلها من راس بيروت. رئيسها هو رئيس الجامعة نفسه. سنة ١٩٧١ في ٢١ ت[١] في الساعة ٢/١ ٤ بعد الظهر دشن رئيس الجمهورية الاستاذ سليمان فرنجية المبنى الجديد في المشرف. من اهم خريجيها غير النواب والوزراء غبطة البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم.

---

(١) الصحف المحلية في ٢٣ ت[٢] ١٩٩٢.



كامل احمد الأسعد

كامل احمد الاسعد[١]

(محام)[٢] رئيس المجلس ١٧ مرة

١٩٢٩

هو كامل بن أحمد بن عبد اللطيف بن خليل الاسعد الزعيم الوائلي. ولد في الطيبه معقل اجداده الزعماء الجنوبيين.

تلقى علومه في مدرسة الحكمة. ونال شهادة الحقوق من الجامعة اليسوعية.

اسس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، واصدر جريدة الرابطة الشرقية، لسان حال الحزب. تدرج في مكتب الاساتذة ملحم ونجيب ويوسف خلف.

١٩٥٣: انتخب نائبًا عن دائرة مرجعيون (بالتزكية)[٣].

في ٢٧ آب ١٩٥٣ انتخب مقررًا للجنة الاشغال وعضوًا في لجنة المال[٤].

في ١٦ اذار ١٩٥٤ وفي ٢٤ اذار ١٩٥٥ انتخب عضوًا في المالية وفي الادارة والعدل.

في ٢٠ اذار ١٩٥٦ وفي ١٩ اذار ١٩٥٧ انتخب عضوًا في المالية.

١٩٥٧: انتخب ثانية ونال ٧٥٤١ صوتًا من اصل ١٣٨٧٥ مقترعًا[٥].

في ٢٢ آب ١٩٥٧ انتخب عضوًا في لجنة النظام الداخلي والاقتصاد.

في ٢٤ اذار ١٩٦٠ انتخب عضوًا في النظام الداخلي والاقتصاد. ومقررًا للجنة الادارة والعدل.

---

(١) W.W P. 332 مؤسسة ثري بي: ملف المرشحين.
(٢) سنة ١٩٥٣ لم يكن في سن تمكنه من الترشح فاجرى معاملة تكبير سن واصبح من مواليد ١٩٢٥.
(٣) الصحف المحلية ٢٠ تموز ١٩٥٣.
(٤) م.م.ن في التواريخ المذكورة.
(٥) الصحف المحلية ٢٤ حزيران ١٩٥٧.

١٩٦٠: نال ٨٣١٩ صوتًا من اصل ١٧٦٤١ مقترعًا[١].

في ٣٠ نيسان ١٩٦١ انتخب بالتزكية نائبًا عن دائرة بنت جبيل خلفًا لوالده المتوفى[٢].

من ٣١ ت١ ١٩٦١ إلى ٢٠ شباط ١٩٦٤ عيّن وزيرًا للتربية الوطنية في حكومة الرئيس رشيد كرامي (مرسوم رقم ٧٩٩٢).

١٩٦٤: انتخب نائبًا عن دائرة مرجعيون ونال ١١١١٥ صوتًا من اصل ١٩٥٤٩ مقترعًا[٣].

في ٨ ايار سنة ١٩٦٤ انتخب رئيسًا للمجلس والقى خطابًا هذا نصّه:

حضرة الزملاء الكرام.

هذه الثقة الغالية التي شرفتموني بها، ليست سوى مسؤولية شئتم لي أن أحملها فلكم الشكر على ما أوليتم، وللوطن العهد، عهد بالاخلاص لهذه المسؤولية.

وانني أرجو أن نوفق جميعًا لأن نكون في مستوى المسؤولية، وذلك بالعمل على تعزيز الحياة البرلمانية ورفع مستواها، بشكل يتيح لهذا المجلس الجديد القيام بدوره التشريعي والتوجيهي، بوصفه المؤسسة المعبرة عن أماني الشعب اللبناني بأسره، والمؤتمنة على مقدرات لبنان ومصيره، والموجهة لمختلف طاقات هذا الوطن وامكاناته، في سبيل تحقيق طموحه الى الرقي والحرية والعدالة.

وان رئاسة السلطة التشريعية لهي في طليعة المسؤوليات الخطيرة التي يتوقف عليها إلى حد بعيد ما يرتجيه الشعب لنظامنا الديمقراطي من خير ومنعة وكرامة. هذا النظام الذي اصبح صنوًا للوجود اللبناني، لا يمكنه العيش إلا في ظله، وفي نطاق مقوماته ومعطياته.

---

(١) الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠.
(٢) الصحف المحلية ١ ايار ١٩٦١.
(٣) الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤.

حضرات الزملاء.

في هذه المرحلة الهامة من حياتنا الديمقراطية، وبعد أن استقرت في هذا العهد اسس بناء الدولة الحديثة، القائمة على التصميم والتخطيط والعمل الحثيث الذي يهدف إلى توطيد الاستقرار والرفاهية لجميع المواطنين. في هذه المرحلة الهامة، وبعد أن اتخذت الدولة طابعها الاصيل، ومفهومها الصحيح، يجدر بنا أن نتعاون جميعًا ونتعاضد باسم المسؤولية التي نحمل، لجعل هذا المجلس النيابي يحقق الغاية من وراء نظامنا القائم بأن يكون الأداة الأولى الصالحة لتسيير عملية الحكم، امتدادًا لإرادة الشعب، وتعبيرًا عن رغباته وأمانيه، وتوجيهًا لما فيه خير لبنان وازدهاره.

واني اذ أعاهدكم ـ انسجامًا مع قدسية المهمة التي أوكلتموها لي ـ بأن أكون للجميع دون استثناء، أرجو أن يكون هذا المجلس منبرًا للرأي الحر المخلص، في جو من الجدية تحتمها مسؤولية الكلمة البعيدة عن الهوى والنزعات. كما أتوجه لكم جميعًا بالشكر، وأخص بالذكر عطوفة الزميل الرئيس صبري حماده، الذي اذا كنا واياه قد خضنا منافسة رياضية، الدافع لها خدمة هذا الوطن، فإننا نعرب عن الاحترام لشخصه، وعن حاجاتنا للرجوع دائمًا إلى ما يحمل من خبرة ودراية، نتيجة تجاربه الطويلة في هذا المجلس.

وأختم كلمتي بالتوجه من على هذا المنبر بعاطفة الاكبار والتقدير إلى شخص فخامة رئيس الجمهورية الامير اللواء فؤاد شهاب، راجيًا الله أن يحفظه رمزًا وذخرًا لمنعة لبنان وتقدمه وازدهاره.

عشتم.

عاش فخامة رئيس الجمهورية.

عاش لبنان.

من ٩ نيسان الى ٦ ك١ ١٩٦٦ عيّن وزيرًا للموارد المائية والكهربائية وللصحة في حكومة الرئيس عبد الله اليافي (مرسوم رقم ٤٤٥٢).

١٩٦٨ : فاز عن دائرة مرجعيون ونال ١٣٢٨٩ صوتًا من اصل ٢٢٣٦١ مقترعًا[١].

في ٩ ايار ١٩٦٨ وفي ٢٠ ت١ ١٩٧٠ و١٩ ت١ ١٩٧١ انتخب رئيسا للمجلس.

وفي كل من الدورات الثلاث القى خطابًا.

هذه نصوص الخطب.

خطاب جلسة ٩ ايار ١٩٦٨.

حضرات الزملاء الكرام.

يشرفني ويسعدني أن احوز على ثقة هذا المجلس الكريم لتولي مهام رئاسته، واني أرى في هذه الثقة الغالية حافزًا يدفعني إلى المضي فيما نذرنا النفس له من إخلاص وتضحية، كما أرى فيها تعبيرًا عن المسؤولية التي نتحملها جميعًا في هذا المجلس مؤسسة واعضاء إزاء هذا الوطن.

واني بدافع هذه المسؤولية، وبوحي من تلك الثقة، وفي هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها لبنان والمنطقة العربية بأسرها، أتوجه إليكم بالدعوة للتعاون والتضافر والعمل الايجابي البناء قلبًا وساعدًا، وفي مختلف الميادين والحقول، لنتمكن من مجابهة الاحداث والقيام بواجبنا نحو هذا الوطن على الصعيدين الداخلي والمصيري.

إن المحنة التي ألمت بدنيا العرب من جراء حرب الأيام السبعة كانت بالنسبة لنا جميعًا تجربة قاسية، ولكنها، لم تدفع العرب إلى الرضوخ والاستسلام، بل دفعتهم شعوبًا وحكومات إلى التمرد على واقع التجربة ومتابعة النضال بتصميم واصرار، كما ان هذه التجربة علمتنا ان الصراع في معركة الحق والانتصار للحق، لا يمكن أن يقوم على العاطفة وحدها، بل يقوم في هذا العصر عصر العلم والارقام والتقنية، على العقل الذي يجب ان يتخذ دائمًا من العاطفة أداة له لتعزيز قضيته، لا أداة تطغى عليه وتؤدي الى تعطيله.

---

(١) الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨.

ان لبنان الذي يرتبط ارتباطًا عضويًا بدنيا العرب، بالنسبة لجميع القضايا المصيرية، ولا سيما قضية فلسطين والعدوان الاسرائيلي، ان لبنان لن يتمكن من الاسهام في هذه القضايا، والقيام بدوره الطليعي الايجابي فيها الا اذا توافرت في ربوعه اجواء الاستقرار الداخلي الذي منه، وعلى اساسه وحده، ينطلق لبنان بكل ما يملك من امكانيات وطاقات للاسهام في الاطارين العربي والدولي في أكثر من مجال على أقوى وأفعل ما يكون البذل والعطاء.

ايها السادة.

ان استقرار لبنان هو غاية ووسيلة في آن معًا، غاية وطنية من اجل ازدهار هذا البلد وتقدمه وتحقيق طموح شعبه. كما ان هذا الاستقرار هو وسيلة لغاية مثلى تتخطى حدوده، وهي لا تقل سموًا وأهمية عن الأولى إلا في غاية الاسهام في الذود عن كيان العرب وتقرير المصير العربي الذي ليس في مفهومه الصحيح، وجوهره وحقيقته إلا تقرير مصير الانسان وكرامة الانسان وحق الانسان بالحياة. هذه القيم والمثل التي يستند اليها وجود لبنان ويرتكز عليها كيانه.

والحديث عن الاستقرار يسوقنا الى ذكر الوحدة الوطنية باعتبارها الشرط الرئيسي، والقاعدة الاساسية التي عليها يبني وفي كنفها ينمو ويزهر.

اما الوحدة الوطنية التي نعني، فهي ليست وحدة مصطنعة تقوم على التساهل والتنازل المتبادل بين تيارين او معسكرين اثنين مختلفي العقيدة والمبدأ. انها ليست تسوية سلبية بين فريقين، بل هي وحدة عضوية ايجابية مصيرية تشد المواطن على اختلاف الطوائف والفئات والاحزاب في اطار من النضال المشترك في سبيل تحقيق الاهداف والاماني الكبرى المشتركة.

هذه هي الوحدة الوطنية التي اليها نطمح ونتطلع، انها فعل ايمان بلبنان تراثًا وتاريخًا ومستقبلاً، بلبنان وطنًا مستقلاً عزيزًا سيدًا عربي القلب والوجه والاتجاه، مضطلعًا بدوره القيادي الفعال في دنيا العرب، منفتحًا على العالم، حاملاً في ارجائه رسالة الخير والحق والعدالة.

حضرات الزملاء الكرام.

أما النظام الديمقراطي الشعبي الذي نعيش في ظله فإن له علينا حقوقًا وعلينا تجاهه مسؤوليات هي صنو ملازم لمسؤولياتنا إزاء استقرار لبنان ووحدته الوطنية.

على هذا المجلس بوصفه مصدر السلطات، وعنه تنبثق السلطة التنفيذية تقع مسؤولية تعزيز النظام القائم وترسيخ دعائمه.

وذلك اولاً في العمل على تطبيق أحكامه على مختلف المستويات والحلقات والمراحل تطبيقًا صادقًا مجردًا سليمًا بناءً. الأمر الذي يتيح أمام المواطن مجال ممارسة حقه الاولي والدستوري، في المشاركة في صنع الحكم وبجعله بالتالي، ومع الوقت وتكرار التجربة، يؤمن بنفسه وبدوره في تقرير مصيره ويرتفع الى مستوى مسؤولياته في بناء هذا الوطن.

لذلك فإني أومن أن أية شائبة تشوب ممارستنا لهذا النظام، وتطبيقنا لأحكامه في أي قطاع من القطاعات، أو أية مرحلة من المراحل لا يقتصر ضررها على هذا القطاع وتلك المرحلة، بل يتعداهما إلى الإساءة إلى النظام ككل، وبالتالي إلى كيان هذا الوطن في أعز وأقدس مقوماته.

كما ان علينا في الوقت ذاته أن نعمل على تطوير نظامنا هذا بجميع مؤسساته وهيئاته ووحداته ذهنية، واسلوبًا، ليصبح قادرًا على مواجهة تحديات العصر ومجاراة متطلبات الانسان في هذا العصر تقدمًا ورقيًا والحاحًا.

فالمواطن اللبناني لا يشكو من انحراف النظام الديمقراطي عن اطاره وقواعده الصحيحة فحسب، بل يشكو ايضًا من عقم هذا النظام وقصوره عن تجسيد أماني الشعب في مجال كل ما هو تحقيق وتنفيذ وبناء، مما ادى إلى اتساع الهوة يومًا بعد يوم بين المواطن والدولة، وكأن الدولة غريبة عن المواطن، متنكرة له وهي التي ليست في الاصل ووفق مفهومها الصحيح الا امتدادًا لإرادته وتعبيرًا عن أمانيه.

ايها السادة.

اذا كان اصلاحنا للثغرة الاولى في نظامنا البرلماني بالنسبة لتمرسنا به تمرسًا صحيحًا من شأنه أن يجعل المواطن يؤمن بنفسه عضوًا مسؤولاً، ويقوم بواجبه على الوجه الأكمل، فإن اصلاحنا للثغرة الثانية يجعل هذا النظام متلائمًا مع روح العصر ومتطلباته، من شأنه أن يجعل المواطن يؤمن بالدولة إيمانًا مزدوجًا، هو في كلا الوجهين شرط أساسي لنجاح هذا النظام الواجب الوجود وجوب استمرار لبنان وديمومته.

واني في مجال تعزيز الهيئة التشريعية وترسيخ كيانها، أعلن أن هذه الهيئة يجب أن تثبت وجودها سلطة فعالة معطاءة وذات سيادة لا تقبل على صلاحياتها اي تجاوز او افتئات.

فالسلطتان التشريعية والتنفيذية يجب أن تتفاعلا كلتاهما معًا تفاعلاً متوازنًا متكاملاً منسجمًا وفق مخطط واحد، الا وهو التجاوب البناء مع ارادة الشعب وأمانيه.

واني اذ اشكركم على ثقتكم هذه بشخصي أشكركم جميعًا، دونما إستثناء، لأن هذه الثقة لا يمكن أن تتجزأ باعتبارها تعبيرًا عن رأي مجلسكم الكريم بمعزل عن ورقة الاقتراع وصعوبة الاختيار في هذه المنافسة التي أردناها رياضية. اني اذ أشكركم، أعاهدكم جميعًا على أن تكون الرئاسة للجميع، ومن أجل الجميع بكل ما في الكلمة من تجرد وحياد، إن على صعيد العناصر والكتل النيابية على اختلاف اتجاهاتها وميولها من جهة، أو بين الحكومة والمجلس من جهة ثانية.

الا انني أعلن أن حياد الرئاسة هذا، لن يكون في أي حال ستارًا تختبىء وراءه الرئاسة أو تلجأ إليه للتهرب في الظروف المصيرية والاحداث الهامة التقريرية في أي موقف تفرضه علينا حينذاك مسؤولياتنا البديهية، سواء أكنا مواطنًا ام نائبًا ام رئيسًا للمجلس النيابي. في مثل هذه الظروف لا بد لرئيس المجلس من أن يلتزم بوحي من ضميره، ومهما كانت النتائج والتضحيات الشخصية، باتخاذ الموقف الذي يحفظ مصلحة هذا البلد وكيانه واستقراره.

حضرات الزملاء الكرام.

ارجو أن نتعاون جميعًا لجعل هذا المجلس منبرًا حرًا للكلمة الواعية المسؤولة، والنقاش العلمي الموضوعي المجرد، من أجل رفع مستوى الحياة البرلمانية في لبنان وترسيخ دعائم النظام الديمقراطي، ضنًا منا بسمعة لبنان وتحقيقًا لطموح بنيه. وإن هذه المهمة لا يمكن أن تتحقق إلا بتظاهرنا وتآزرنا جميعًا حكومة ومجلسًا، معارضين وموالين، وذلك بقيادة فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ شارل حلو، المؤتمن على الدستور وما يمنحه له الدستور من حق التوجيه والإشراف على شؤون الحكم وبما نعهد.

وفقنا الله جميعًا لما فيه نجاح مهمتنا ولما فيه خير لبنان، شعبًا وكيانًا ونظامًا.

عاش فخامة الرئيس، عشتم وعاش لبنان.

خطاب ٢٠ ت ١ ١٩٧٠.

حضرات الزملاء.

هذه البادرة الطيبة التي ظهرت هذا الصباح في هذا المجلس، إن دلت على شيء، فإنما تدل على وحدة في المبادىء، والأفكار والنيات بين أعضاء هذا المجلس.

إن هذه البادرة لتجعلنا نثق بالمستقبل، تجعلنا نتفاءل بأن مجلس النواب في مطلع هذا العهد الجديد سيقوم بدوره بشكل فعال إن في حقل الرقابة، أو في حقل التشريع، أو في حقل التوجيه العام، لما فيه خير هذا البلد افرادًا وجماعات.

واني بهذه المناسبة أقول، ان الاتفاق الذي حصل، لا حول الاشخاص، ولكن حول المبادىء والقيم. وشكرًا للرئيس كميل شمعون الذي نعتبره دعامة كبرى شعبية، يعمل في سبيل الديمقراطية والاستقرار في لبنان.

- تصفيق -

واشكر الزميل محمود عمار. وما يسعني إلا أن أحيي الزميل الكبير العزيز صبري بك حماده الذي نعتبره جميعًا جزءًا لا يتجزأ من تاريخ حياة لبنان البرلمانية العريقة - تصفيق -

ايها الزملاء الكرام.

اشكر لكم ثقتكم الغالية، هذه الثقة التي أعتبرها تأكيدًا وتكريسًا لمسؤولية مقدسة تنبثق عن إيماننا بلبنان والقيم السياسية والفكرية التي يستند إليها وجوده.

فإذا كانت الحرية شرطًا اساسيًا للحياة البرلمانية السليمة، فإن البرلمان السليم شرط أساسي للادارة التقدمية، والأمن الوطني والتشريع الطليعي، وهو الضمانة الأولى للحياة العامة على صعيد الأفراد والمؤسسات. فالحرية والديمقراطية تتفجران من صميم لبنان وتجسدان طموحه وأمانيه في الحياة الحرة الكريمة.

واذا كانت هذه القيم هي المرتكز الاول والاخير للوجود اللبناني، يجدر بنا ان نعمل يدًا واحدة، وقلبًا واحدًا لنعطي الديمقراطية مفهومها الصحيح ومحتواها الأصيل، أي أن تكون كما أرادها وحددها رجل العهد فخامة رئيس الجمهورية، أمانة الشعب ترد إلى الشعب فلا يعرف لبنان حاكمًا أو محكومًا، بل تتلاحم القوى الوطنية جميعًا في اطار المجتمع الواحد من قمة الهرم إلى قاعدته. هكذا يمكننا اجتياز مرحلة التحدي التي يعيشها لبنان اليوم.

التحدي القائم في القطاع السياسي المتنافر بلا سبب، والمقيم على ضغائن لا يرتضيها المواطن ولا يسلم بها، وقد فرغت من مضمونها اهدافًا ومقومات.

والتحدي القائم في القطاع الاقتصادي، حيث تنتفي روح العدالة وتنهزم وتنهار تدريجيًا بارتفاع الشوامخ العالية من صروح المال والاحتكار.

والتحدي القائم في القطاع الثقافي والفكري حيث، أضعنا هويتنا القومية، وتخلينا عن تراثنا الاصيل، واندفعنا في تيار مضطرب تختلط فيه بسطحية جاهلة، المثل والمبادىء والمعلومات والافكار.

ثم التحدي القائم في القطاع الاجتماعي وحيث تمتزج الدماء بالدموع لصيانة هذا المجتمع من القاعدة. في حين ان امل القاعدة يجب أن ينبع من القمة التي عليها أن تولي اليد العاملة والفكر المنظم الخلاق كل رعاية واهتمام.

إن مسؤولية بناء هذا المجتمع تقع على عاتقنا في هذا المجلس الكريم الذي هو مصدر السلطات ومحرر النظام الذي نعيش في ظله لنحقق الديمقراطية الصحيحة على أساس حكم الشعب بالشعب، أي أن ينبثق الحكم عن الشعب، ويظل على تفاعل معه، واتصال مستمر به، يعبر عن رغباته وأمانيه وتطلعاته، فيظل الشعب حينئذ متحسسًا مسؤولياته الوطنية نتيجة شعوره بأنه وراء تقرير مصيره والاسهام في صنعه، وإلا، اذا ما انقطعت هذه الصلة العضوية المستمرة بين الشعب وآلة الحاكم، تنقطع الدورة الحياتية الديمقراطية عن اجزاء الجسم الاجتماعي ككل، الكفيلة برقي الشعب وتطوره وتقدمه.

ولا يجوز أن يغرب عن بالنا في معرض بنائنا للمجتمع اللبناني، أن لبنان يرتبط مصيريًا بالعالم العربي، وأن تطلعات لبنان وآماله المصيرية تنصهر عضويًا في تطلعات وآمال العرب جميعًا، هذه الوحدة المصيرية هي ضمانة لتحقيق الطموح العربي، ولجعل لبنان دائمًا يمثل دور الضمير المتحضر في هذه البقعة من العالم.

الوحدة المصيرية هذه، هي في آن معًا صمام الأمان، والضمانة الاولى لصهر اللبنانيين جميعًا في إطار الوحدة الوطنية الصحيحة.

ونحن أحوج ما نكون اليوم بعد غياب الرائد البطل والزعيم العربي الكبير جمال عبد الناصر إلى التمسك بهذه الوحدة المصيرية والعمل على هدي مبادئها.

وحتى تكون محنة هزيمتنا أمام اسرائيل درسًا حضاريًا لنا، لا سيما بعد غياب القائد العربي الكبير، يجب أن ننصرف كليًا من أجل بناء المستقبل جبهة عربية واحدة في جميع الحقول والمجالات، نعمل من أجل هدف واحد. حينئذ فقط يتمكن العرب من صنع التاريخ وانتزاع الانتصار.

عندما ينتصر العامل والعالِم والمفكر، ورجل الحكم في دنيا العرب، على العامل والعالِم والمفكر ورجل الحكم في اسرائيل، عندما ينتصر المواطن العربي على المواطن الاسرائيلي وتنتصر الذات العربية على الذات الاسرائيلية، حينئذ يصبح انتصار الجندي العربي على الجندي الاسرائيلي في المعركة الفاصلة حتمية مشرقة، وحينئذ يسجل التاريخ للعرب حقهم في الحياة، ويسجلون لأنفسهم في التاريخ أروع انتصار حضاري على أبشع فكرة استعمارية عرفها التاريخ.

وكلنا تفاؤل أن لبنان في مطلع هذا العهد الجديد سيتمكن من القيام بدوره الاصيل، إن على صعيد البناء في الداخل، أو على صعيد الاسهام الفعلي في القضية العربية في الخارج، لأن هذا العهد هو تجسيد للقيم والمثل التي يؤمن بها الشعب اللبناني، ولأننا نؤمن أن رائد العهد هو خير من يجسد هذه القيم، وأن مصير لبنان اصبح اليوم في أيدٍ أمينة مؤتمنة حكيمة قادرة تعمل لخير لبنان أفرادًا وجماعات.

عاش فخامة رئيس الجمهورية.

عشتم وعاش لبنان.

خطاب جلسة ١٩ ت ١ ١٩٧١.

حضرات الزملاء الكرام.

أتوجه إليكم جميعًا بالشكر للثقة التي أوليتموني شرفها، وهي ثقة غالية تفترض في شخصي التحسس العميق بأعباء المسؤولية... مسؤولية صون الحياة البرلمانية وتعزيزها، انطلاقًا من إيماننا جميعًا، عبر إيمان الشعب بالنظام الديموقراطي، وتعلقه بالحرية والقيم الروحية والفكرية المنبثقة عنها، والتي قام عليها تاريخ لبنان وتراثه وحضارته.

ان النظام الديموقراطي البرلماني، على ما يشوبه أحيانًا من ظاهر التردد، أو يعتريه من حالات القلق والاضطراب، وعلى ما ينتاب مؤسساته ورجاله من تغاير الآراء وتباين الاهداف، يظل، في قوة استمراره المستمدة من ارادة الشعب

الواعية، وفي صموده أمام رياح التغيير ونزواتها العفوية المرتجلة، مرآة الحقيقة اللبنانية والواقع اللبناني، بما له وما عليه، كما يظل هو الأداة الأكثر فعالية والأعمق أثرًا في إحداث التطور المنشود لبناء لبنان المستقبل.

ولقد عرف الشعب كيف يحمي هذه المؤسسة الدستورية العريقة التي أولاها الثقة وشرفها بالولاء، فكانت صمام الأمان للوجود الوطني بأسره في المحن والشدائد، واستحقت أن يكرس الوجود الوطني وجودها الدستوري، فغدا البرلمان بفضل هذا التماسك العضوي مع الأمة، خير سلاح ينتضيه الشعب لتقرير المواقف وتصحيح الاوضاع.

وليس أدل على هذا التجاوب المصيري والتماسك العضوي بين الارادة الشعبية والنظام الديموقراطي من قيام العهد الحاضر وانطلاقه. فكما تجسدت الارادة الشعبية عبر المجلس النيابي في انتخاب فخامة الرئيس سليمان فرنجية، وتكريس المبادىء التي يمثل على صعيد الحرية والعدالة، كذلك فإن العهد الذي انبثق عن هذا النظام، عمل بدوره على تكريسه وتكريس مبادئه تجاوبًا مع تلك الارادة الشعبية اياها.

فقد تم في هذا العهد تعزيز الحياة النيابية وازالة الحجب والقيود التي حدَّت من فعاليتها وفرضت على ممارستها الصحيحة أعوامًا، واستعادت النيابة اليوم كرامتها واعتبارها بصفتها أمانة ووكالة شعبية، فانطلق المجلس النيابي في تأدية رسالته التشريعية، مستردًا حقه الاساسي في تقرير المصائر الوطنية وتخطيط الحياة العامة.

ولكي نتمكن حاضرًا ومستقبلاً أن نحافظ على مناعة النظام، ونجنبه الانتقاد اللامسؤول، يتعين علينا السعي الدائب إلى تطويره نحو الأفضل، خصوصًا أن معاول الهدم التي يجردها الطموح المنحرف، وتحركها ارادات بعيدة عن الضمير الوطني، كثيرًا ما تعمل على النيل من رصيده وقطع حواره المتواصل مع الشعب.

كما يتعين علينا، بعد أن حقق العهد بقيادة وتوجيه فخامة الرئيس، مطالب الشعب في العدالة والأمن، ومضى شوطًا بعيدًا في تأمين الضمانات الاجتماعية

والتطوير الديموقراطي للاقتصاد الحر، وبعد أن استرد لبنان دوره الطبيعي في العالم العربي بإعتباره الداعي الرائد لوحدة الصف والكلمة بين الاخوة العرب جميعًا، كما استرد دوره الطليعي في المجموعة الدولية.

يتعين علينا بعد أن تحقق ذلك كله أن نحافظ على مبادىء الحرية، ونحاذر في الوقت نفسه أن تتجاوز تلك الحرية حدود النظام أو أن يعتدي النظام على قدسية الحرية. وأما دور هذا المجلس، فيجب أن يقوم على التوازن بين عمل الرقابة وعمل التشريع، فلا تطغى روح المناقشة على جدية العمل التشريعي البناء، ولا يحول الاغراق في التشريع دون حيوية المناقشة وتوجيه التطورات والاحداث.

وكما أن الحياد والتجرد والتمسك بالنظام، وتحديث الادارة البرلمانية، هي في طليعة ما يترتب على الرئاسة لحفظ هيبة المؤسسة الدستورية وتسهيل مهمة النواب، أفرادًا ولجانًا، فإن على النائب واجبات متعددة أهمها الارتباط العضوي بالمجلس والمحافظة على النظام، والقيام بتأدية الرسالة النابعة من الارادة الشعبية.

ويجب الا يغيب عن أذهاننا، فيما نواصل العمل من خلال المجلس النيابي، وفي إطار الديموقراطية الصحيحة على دعم الاصلاح الداخلي في مختلف القطاعات وتجنب الانقسام الفئوي والتنافر العصبي، أن ارتباطنا بالعالم العربي هو ارتباط مصيري، يعززه الصمود المشترك أمام المؤامرة التوسعية العدوانية على حساب الأرض العربية، وكرامة الانسان وكفاحه في سبيل الحرية والحياة، هذا الكفاح الذي يعتمد بالدرجة الاولى المواجهة المشتركة لتحديات العصر في مختلف الميادين، والأخذ بأسباب التقدم العلمي والتقني لمجاراة ركب الحضارة الصاعد.

وختامًا أحيي باسمي وباسمكم جميعًا العهد الديموقراطي الذي ينعم به لبنان، ورئيس العهد المؤتمن على تلك الديموقراطية ومحتواها الاصيل.

عاش فخامة رئيس الجمهورية.

عشتم وعاش لبنان.

تصفيق

١٩٧٢: نائب عن دائرة مرجعيون، نال ١٥٢٢٧ صوتًا من اصل ٢٤٠٠٠ مقترع[1].

من دورة ١٩٧٢ حتى دورة ١٩٨٣ انتخب رئيسًا للمجلس.

وفي جميع هذه الدورات القى خطبًا نصوصها في ما يلي:

خطاب ١٢ ايار ١٩٧٢.

حضرات الزملاء.

شكرًا لكم جميعًا، هذه الثقة الغالية، التي أوليتموني شرف التمرس بمسؤولياتها، ثقة يضاعف من قيمتها ويزيدني في أصالتها، كونها تنبثق من هذا المجلس النيابي الجديد بالذات، وقد جاء نتيجة استفتاء شعبي حر سليم، مهما قيل ويقال، في تقويم نتائجه، وفي تحليل الملابسات والاجواء التي رافقته في بعض الدوائر الانتخابية، وفي تعليل الدوافع والاسباب وآراء موقف المواطن الناخب في بعضها الآخر.

فلا بد من أن نعلن من هنا، وبعد أن شاهد وأعلن لبنان بأسره، أنه أول استفتاء عرفه لبنان، في تاريخ عهده الاستقلالي، كان الدور الأول والأخير فيه لإرادة الشعب دون سواها، وهنا لا بد لنا إنصافًا للحقيقة، من تقدير الجهود التي بذلتها حكومة الانتخابات في هذا السبيل، ومن أن نعلن أن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى إرادة وتصميم وتوجيه الدولة بشخص رئيسها فخامة الرئيس سليمان فرنجية «تصفيق».

---

(١) الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢.

من هذه الإرادة الشعبية، نقطة الارتكاز في بناء الديمقراطية الصحيحة، القائمة على التجاوب والتفاعل المستمر بين الشعب والحكومة، ينبغي علينا أن ننطلق في هذا المجلس لنتحمل مسؤولياتنا، ونمارس صلاحياتنا كاملة، بوصفنا الهيئة التمثيلية المسؤولة، الموكول اليها تقرير مصير الوطن، في مختلف الحقول والميادين، وأن نسعى بالدرجة الاولى إلى تعزيز هذه الديمقراطية، وإنماء الحس الديمقراطي، بجعل المواطن، بعد أن تحرر ناخبًا، من الضغوط والقيود الخارجية، التي كانت تعطل حريته في الماضي، ليتحرر بعد اليوم، من الضغوط الذاتية الشخصية التي تعطل عنده حرية الاختيار الصحيح، وذلك تبعًا لشعوره بالمسؤولية، نتيجة شعوره المستمر، انه شريك في مسؤولية المصير وصنع هذا المصير.

إن تنمية هذا الحس الديمقراطي، ذهنيًا ونفسيًا، عند المواطن، كفيلة مع الوقت بالقضاء على العزلة بين الشعب وأماني الشعب، وبين الحكم وآلة الحكم، وبردم الهوة المتمادية التي تفصل بين المواطن والدولة. إن في ذلك تحقيقًا للشرط الأساسي لاستقامة الحياة الديمقراطية وللغاية الرئيسية المرجوة من النظام الديمقراطي القائم على حكم الشعب للشعب بالشعب.

هذا هو محتوى العقد الضمني والصريح، الاجتماعي والسياسي، بين الأمة وممثليها، وهو الكفيل بالنهوض بالمجتمع، أي مجتمع، إلى مستوى الممارسة الديمقراطية المسؤولة، التي تؤدي الى صهر هذا المجتمع، بمختلف أجزائه وعناصره وفئاته، على اختلاف الرغبات والمصالح والميول، المتشعبة والمتناقضة أحيانًا كثيرة، في إطار واحد من التطلعات والأماني الكبرى المشتركة.

أيها السادة.

إن مهمتنا ليست بالمهمة اليسيرة، لا سيما في هذه المرحلة بالذات، وفي هذه الظروف التي يجتازها لبنان، وهي ليست في معظمها، إلا إنعكاسًا وإمتدادا لظروف المنطقة بأسرها.

في لبنان اليوم، تيارات سياسية وإيديولوجية مختلفة، تتناقض غالبًا فيما بينها فكرة وعقيدة، وقد تصطرع أحيانًا، بحكم التنافس وتنازع البقاء، ولكنها تتفق وتتحد في هذه المرحلة، وفي لبنان، حول المناداة بالتغيير والإصلاح، التغيير من أجل الإصلاح، والإصلاح من أجل التغيير، هكذا.

ونحن إذ نؤمن بجدوى الحوار الفكري العقائدي الواضح، أيًا كانت فلسفته وأهدافه، دعامة من دعائم تقدم المجتمع ورقيه لأنَّ الحوار العلمي المجرد، يؤدي إلى بلوغ الحقائق العلمية المجردة. كما أن هذا الحوار يشكل حافزًا لطاقة الإبداع الفكري والعطاء الذاتي الخلاق، نرى في خضم الشعارات والعبارات والمفردات المتداولة، التي يطلقها أصحاب هذه التيارات، والتي فرغت من أي محتوى علمي، وهي ترتكز على الإيقاع السطحي، وإثارة الجماهير، قبل أن تنطلق من فكرة واضحة المضمون والمعالم والأهداف، وفي غمرة التصنيف الطريف الذي فرضته هذه الشعارات على جميع اللبنانيين فرضًا، بين يمين ويسار، تقدمية ورجعية، تقليدية وثورية، هذا التصنيف الذي يتناول حكمًا، جميع الفئات والأفراد دون استثناء، يجعل من كل من يؤمن بالنظام الديمقراطي، وبالقيم الفكرية والروحية التي يستند إليها، يمينًا متطرفًا. أما اليسار، فهو وقف على كل من يحمل معولاً ليهدم النظام من جذوره، والقواعد والمرتكزات.

فريد جبران ـ مقاطعًا بكلام غير واضح على الشريط.

الرئيس ـ يا أستاذ، لماذا تصنف حالك من هذه الفئة، ونحن ننادي بالحوار البناء العلمي.

حتى إذا كنت تنادي بتطوير النظام وتحريره من الشوائب التي تحول دون تجاوبه مع متطلبات العصر، فإنك وفق هذا التصنيف اياه، من أهل النظام، ولست إذن من دعاة التغيير، وأنت بالتالي، رغمًا عنك، يميني رجعي تقليدي.

ـ تصفيق ـ

كل ذلك أدى الى التباس خطير، بين المطالبة بتطوير هذا النظام وإصلاحه، وبين المطالبة بتغييره ونسف قواعده من الأساس. هذا الالتباس، المخطط له عن عمد عند استغلال الشكوى، وكسب التأييد، هو التباس عفوي بريء عند البعض الآخر، نتيجة حملات التضليل والاستغلال.

إن هذا الواقع، يكاد يعطي صورة عن لبنان، في الخارج والداخل، بأنه في حالة صراع داخلي حول الديمقراطية وحول القواعد والمبادىء الاساسية التي يرتكز إليها النظام القائم، كيانًا ومصيرًا ومؤسسات دستورية، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. إن الخاسر الأكيد من جراء هذه الصورة المزيفة، هو لبنان، كل لبنان، بمختلف أبنائه وفئاته، المتربص بنا والذي يسعى إلى تحويل المعركة في لبنان، من تعبئة داخلية ضد العدو، فكريًا ونفسيًا، اقتصاديًا وعسكريًا، إلى معركة داخلية بين اللبنانيين أنفسهم، من شأنها هدر طاقاتهم من جهة، وتهديم الشعور الوطني والقومي من جهة ثانية، والتخلي بالتالي عن المسؤولية الوطنية التاريخية التي يفرضها علينا التحدي الإسرائيلي والمعركة المصيرية.

وإننا نقول لكل من يريد أن ينقص من دور لبنان وفعاليته في المعركة، بالنسبة لإمكاناته المادية المحدودة، إن معركة العرب مع إسرائيل، لا تقتصر على جبهة الحرب، بل تشمل جبهات عديدة، وميادين مختلفة، اعلاميًا واقتصاديًا، حضاريًا وفكريًا. وإن هزيمتنا أمام اسرائيل في حال السلم أو اللاحرب، على هذه الجبهات المتعددة، تقودنا حتمًا إلى الهزيمة في ساح الحرب والعكس بالعكس.

فنحن أحوج ما نكون اليوم، إلى تهيئة الاسباب والاجواء التي تمكن لبنان من إعداد نفسه، وتهيئة طاقاته الهائلة والفاعلة في هذا السبيل، بالإضافة إلى وجوب تعزيز قدراته العسكرية، لا سيما في هذه المرحلة التي يبدو فيها أن الصراع العالمي وانعكاساته على الصراع الاقليمي في المنطقة، يتجه على تجميد الأزمة في إطار الوضع الراهن، وما يشوبه من قلق وتوتر.

لذلك، فإن اسرائيل اليوم، ترتكز على الحرب النفسية، حرب الأعصاب، التي تستهدف استنزاف الطاقات، واضعاف المعنويات والعزائم، سعيًا وراء

احتلال نفسية الانسان العربي، وهي أشد خطورة، وأفدح خسارة وهزيمة من احتلال الارض العربية.

أيها السادة.

إن ايمان المواطن اللبناني بالديمقراطية، ينبع من إيمانه بحريته وكرامته الانسانية، ولكن ينبغي علينا أن نعلم، أن القيم الروحية التي يستند إليها نظامنا الديمقراطي، والتي نتمسك بها، غاية بحد ذاتها، يجب أن تكون في آن معًا، وسيلة لتحقيق القيم المادية، التي تكفل للمواطن في هذا العصر مستوى الحياة الكريمة. إن نظامنا الحر بحاجة إلى تطوير يتناول القواعد والأسس التي يرتكز عليها، لا سيما على الصعيد الاقتصادي، وذلك من أجل إقامة توازن بين جميع قطاعات الاقتصاد، الزراعي والصناعي والخدمات، بغية اقامة التوازن الاجتماعي الاقتصادي بين مختلف فئات الشعب الواحد. وإن من يتصدى في لبنان لمحاولة تطوير الإقتصاد، على هذا النحو، ولتحقيق هذه الأهداف، ويريد أن يكتفي بالتغني بلبنان ومناعته وأصالته الديمقراطية، إنما يسهم الإسهام الأكبر، والأكثر فعالية، في انتشار اليسار بمفهومه السلبي المطلق الشائع، لأننا بذلك ندفع الناس دفعًا، وعلى مختلف المستويات، نتيجة الحرمان، والشعور بالحرمان، إلى الرفض والسلبية المطلقة.

إن عيوب وشوائب الاقتصاد اللبناني، لا تعود إلى النظام الاقتصادي الحر بل إلى سوء تطبيق هذا النظام واساءة استعماله. النظام الاقتصادي في لبنان اليوم، ليس نظامًا حرًا بالمعنى الحديث والعصري للكلمة، لأن النظام الحر، حتى في أعرق الدول الرأسمالية، لم يعد يعني الحرية الاقتصادية المطلقة، أي حرية الاحتكار وحرية استغلال الانسان للانسان، وقد انتهى بانتهاء القرن التاسع عشر، دور الدولة الذي كان يقتصر على العدالة والأمن، دون التدخل في السياسة الاقتصادية وأصبح دورها اليوم في هذا الإطار رئيسيًا، دورًا فاعلًا موجهًا.

لا يمكننا أن نستمر في هذه السياسة الاقتصادية التي تفتقر إلى نظام صحيح يتناولها، تخطيطًا ومراقبة وتوجيهًا، والتي تقوم على سوء توزيعه وسائل

الانتاج، يجب أن نضع تخطيطًا جديدًا علميًا، يتناول فيما يتناول تعزيز القطاعين، الزراعي والصناعي، من شأنه أن يؤمن التوازن المطلوب بين الصادرات والواردات، ويؤدي الى امتصاص اليد العاملة، وإلى وضع حد للبطالة التي لا تشكل تحديًا صارخًا في وجه العدالة الاجتماعية فحسب، بل هي هدر للرأسمال البشري، العامل الأول والرئيسي في مضاعفة الإنماء والإنتاج، وفق المفهوم الحضاري الحديث للدولة.

أما بالنسبة للبطالة الفكرية، التي يعاني منها شبابنا من خريجي الجامعات وحملة الشهادات، وهم نواة طموح هذا الوطن نحو المستقبل الأفضل، فيجب أن نعلم أن الحضارة الحديثة التي نسعى إلى بلوغها ومواكبتها، لا تتعرف اليوم إلى المعرفة إلا بقدر ما تكون المعرفة أداة للانتاج، ينبغي علينا أن نستوعب هذا الارتباط العضوي الحضاري بين العلم والعمل. على هذا الأساس، يجب أن يبنى التخطيط التربوي الجديد، وأن تعدّل المناهج التعليمية وفق المفاهيم العلمية والتقنية الحديثة. إن هذا التخطيط التربوي يجب أن يسير جنبًا إلى جنب مع التخطيط الاقتصادي، الذي من شأنه أن ينشىء الملاكات والإطارات الملائمة في القطاعين العام والخاص، لاستيعاب هذه الطاقة الهادرة والفاعلة في إنماء لبنان وازدهاره.

لا بد من أجل ذلك كله، من التضحية التي يجب أن تبدر بالدرجة الأولى، عن القيمين على الاقتصاد اللبناني، والمستفيدين منه، حتى لا نقول من محتكريه، وإلا فإن هؤلاء، وفي حال استمرار هذه الفوضى القائمة باسم الحرية، قد يكونون الضحية الأولى لها، لانها تؤدي الى حرية التسلط والاحتكار والاستغلال.

وهنا يكمن دور المجلس النيابي في التشريع الاقتصادي والتجاري، مع كل تشريع يؤدي إلى تحقيق طموح لبنان وجعله دولة عصرية حديثة، تؤمن بقواعد الحضارة الجديدة، القائمة على الثورة الصناعية، والفاعلية والإنماء، والإنتاج، دولة توفر تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتؤمن مستوى الحياة الكريمة للمواطن، وتحول دون الاحتكار والاستغلال.

ولنا وطيد الأمل، بأن ننطلق في هذا العهد بالذات، لتحقيق هذه الأهداف، وبلوغ هذه الأماني، وذلك لثقتنا الأكيدة، بأن رجل العهد، فخامة الرئيس سليمان فرنجية، هو أول من يرعى هذه الأماني والأهداف، ويوجه ويعمل لتحقيقها.

حضرات الزملاء الكرام.

كلمة أخيرة لا بد منها، في بدء هذا العقد الجديد من حياة السلطة التشريعية، وهي أنه يهمنا جميعًا أن نؤدي رسالة هذه المؤسسة في التشريع والرقابة، على أكمل وجه، من أجل ذلك سيكون حرصنا شديدًا على متابعة الخط الإصلاحي في هذا المجلس، إدارة وتنظيمًا وإنتاجًا، فنقبِلُ على العمل، في اللجان والجلسات العامة، بما يشرف المسؤولية التي نحمل.

وبالنسبة لسير العمل وانتظامه داخل هذا المجلس، فإني أرجو أن نتمكن قريبًا، من درس واقرار مشروع النظام الداخلي الجديد، هذا المشروع الذي وضع في ضوء التجارب أملاً أن نتوصل في القانون الجديد إلى سد بعض الثغرات القائمة في القانون الحالي. أذكر على سبيل المثال، لا الحصر، قضية اللجان، وتنظيم أعمالها، أسلوبًا وأصولاً، بما يكفل حسن سير العمل، فعالية وإنتاجًا، ووضع حد نهائي لمسألة المشاريع المعجلة التي كانت ولا تزال موضوع نقاش وجدل مستمرين في هذا المجلس، بشكل يكفل المصلحة العامة، والغاية المثلى التي توخاها المشترع من المادة الثامنة والخمسين من الدستور اللبناني.

هذا مع يقيننا جميعًا أن مثالية النصوص، لا يمكن أن تؤدي وحدها إلى نتيجة، إذا هي لم تقترن بالإرادة والتصميم على العمل بجدية وإخلاص.

وأني إذ أكرر شكري لكم جميعًا وأتقدم من كل منكم بخالص التهنئة على الثقة التي أولاكم إياها الشعب متمنيًا لكل منكم النجاح في مهامه ومسؤولياته، أرجو أن يكون هذا المجلس منبرًا حرًا للكلمة المسؤولة، وأن لا يغيب عن بال أحد منا، أن كرامة النظام والمحافظة عليه، والتقيد بنصوصه، هي جزء لا يتجزأ من كرامة المسؤولية التي نحمل، وأن مسؤولياتنا الوطنية الكبرى، هي امتداد

لمسؤولياتنا النيابية الصرف، داخل هذه الندوة. كما ان انطلاقنا في تحمل مسؤولياتنا النيابية هذه، على الوجه الصحيح، هو المرآة التي تنعكس عليها سمعة هذه المؤسسة بوصفها مصدر السلطات، وبالتالي سمعة النظام البرلماني الذي نمارس.

فلنعمل جميعًا متضافرين، بوصفنا نواب الأمة، من أجل لبنان، كل لبنان، لبنان الوطن، لبنان الدولة، لبنان الغد المشرق.

والله ولي التوفيق.

عاش فخامة رئيس الجمهورية، عشتم وعاش لبنان.

خطاب جلسة ١٧ ت١ ١٩٧٢.

حضرات الزملاء المحترمين.

اشكركم جميعًا للثقة الغالية التي شئتم منحي إياها مجددًا، وعلى المضي في خط الإصلاح البرلماني، إدارة وتشريعًا، الذي التزمنا به جميعًا في هذا المجلس. أعاهدكم أن أُولى مهام المجلس النيابي هي الحضور، الذي لا يقتصر على الوجود المادي في مكان معين فحسب، بل هو، وقبل كل شيء، المعايشة الواقعية للأحداث، والتفاعل الفكري معها، النافذ إلى صميم الأماني والمطالب، والفاعل في الواقع السياسي والاجتماعي عبر الدور المزدوج في التشريع، وفي التوجيه والرقابة.

وهنا يطيب لي أن أسجل باعتزاز أنّ مجلسنا هذا، كان طيلة الفترة الصعبة التي اجتازها لبنان، حاضرًا بكل ما في الكلمة من تحسس بالواجب وتمرس بالمسؤولية، وقد ساهم بشكل بارز فعال في معالجة الأزمة ومضاعفاتها، توجيهًا وتركيزًا، مما أدى إلى اتخاذ الموقف الوطني المسؤول، ووضع حد للمزايدات والانفعالية اللامسؤولة. هذا مع العلم أننا إذا كنا اجتزنا مرحلة من مراحل الأزمة، فإن الأزمة المصيرية، لا تزال بكافة أبعادها ومعطياتها قائمة، وكلنا أمل أن يظل هذا المجلس على مستوى المسؤولية الوطنية التاريخية الملقاة على عاتقه في هذا الظرف المصيري الدقيق.

ايها السادة الزملاء.

إننا إذ نتوقف عند الأحداث الأخيرة، نلاحظ أن هنالك ظاهرة جديدة، عصفت بهذا الوطن ولا تزال، إنها ظاهرة القلق المصيري التي عاشها وعاناها الشعب اللبناني بأكثريته الساحقة على اختلاف المواقع والفئات، وربما لأول مرة، منذ أن كان التحدي الاسرائيلي حتى اليوم. ذلك لأن العدوان الإسرائيلي الأخير كانت له أهداف، تخطت هذه المرة نطاق الارهاب للإرهاب، والانتقام للانتقام، ونطاق الحرب النفسية، بغية تهديم المعنويات واحداث التصدع في الصفوف. كان الاعتداء محاولة صريحة لاغتصاب الأرض، محاولة توسع صهيوني جديد على حساب لبنان، يؤكد ذلك الملابسات والأدلة التالية:

١ ـ التركيز الدعائي الإعلامي الذي قامت به إسرائيل قبل العدوان بفترة غير قصيرة في مختلف الأوساط العالمية، والذي تدعي فيه افتراء أن أي عمل فدائي يقع في أي مكان في العالم ضد الصهيونية، يخطط له وينفذ انطلاقًا من لبنان، ومن الحدود اللبنانية، وان إسرائيل لا تستطيع تحمل استمرار هذا الواقع.

٢ ـ الاخراج المسرحي الذي تم داخل إسرائيل قبل العدوان، واستمر بعده، والذي يقضي بإعطاء صورة للرأي العام العالمي، عن أن هنالك ضغوطًا شعبية وسياسية داخل إسرائيل تطالب الدولة الصهيونية بالاستيلاء على الحدود اللبنانية.

٣ ـ الظرف الدولي، بالنسبة للصراع العالمي واستراتيجية هذا الصراع المجمدة حاليًا في الشرق الأوسط، هذا الظرف الذي تعتبره إسرائيل مؤاتيًا لتحقيق أطماعها، فضلاً عن الانتخابات الاميركية، وما تطمع به الصهيونية ثمنًا لنفوذها الواسع في هذه الانتخابات.

إزاء هذا الواقع الذي لا يجعلنا نطمئن الى الغد، ولا يجوز معه أن نستسلم إلى القدر، يطرح السؤال نفسه، وقد طرح فعلاً:

ما هو الموقف الذي يجب أن يتخذ لتفويت الفرصة على إسرائيل، لانتزاع الذريعة الدولية من يدها، ذريعة انطلاق العمل الفدائي من لبنان، إن بالنسبة للدولة اللبنانية نفسها أو بالنسبة للمقاومة الفلسطينية؟

وما هو المنطق الذي يجب أن يطغى في هذا الظرف الراهن، انطلاقًا من مقتضيات الأخوة اللبنانية الفلسطينية، ومحاذير المزايدات والانقسامات الداخلية.

الجواب في ضوء هذا الواقع، من أي زاوية نظرت إلى الموضوع، لبنانيًا وفلسطينيًا وعربيًا واضح وضوح الشمس. يجب انتزاع الذريعة من يد إسرائيل، إذ لا يجوز لنا كلبنانيين وكعرب، أن نعطي العدو فرصة التحكم بالأحداث وفرضها علينا فرضًا، فرضًا دون أن يكون لنا خطة مرسومة مسبقًا لمجابهة هذه الأحداث.

أما من زاوية العمل الفدائي، وهو الذي قام من أجل استعادة الحق السليب، فإن الفداء وبطولة الفداء يفرضان عليه المحافظة على الأرض اللبنانية، وأن يكون السبب المباشر لإعطاء العدو فرصة اغتصاب أرض عربية جديدة، يضمها إلى الأراضي العربية المغتصبة. إن هذا المنطق هو جزء من النضال الفدائي الفلسطيني العربي، وإن كل من يرفضه، يتنكر لأهداف هذا النضال.

أما القول إن هنالك أجنحة وقطاعات مختلفة، تختلف في الرأي والاتجاه، وفي تقويم الواقع والأسلوب الذي يجب أن يتبع أجنحة قائمة في دنيا العرب، إن بالنسبة للدول العربية فيما بينها، أو بالنسبة للشعب الفلسطيني، وأبناء المقاومة الفلسطينية، أو بالنسبة للشعب اللبناني نفسه. وإن هذه الأجنحة والقطاعات، منها المتطرف، ومنها المعتدل، فهذا ليس في الحقيقة، إلا تغطية وتمويهًا للواقع العربي المؤلم، واقع التفكك والاتكالية ومحدودية الرؤيا، الذي لم تؤد هزيمة ال ٦٧ مع الأسف إلى تغييره، على الرغم مما فيها من عبر وعظات.

أيها السادة.

في الحق، وعندما يكون الحق قائمًا على عقيدة وقضية ومبدأ ومصير، لا يجوز أن يكون خلاف في المفاهيم والأساليب بين يمين ويسار، وتطرف واعتدال. بل يجب أن يطغى منطق واحد وموقف واحد، وإذا كان ثمة من تطرف، فإن هذا التطرف يجب أن يكون في سبيل هذا الحق ومن أجله.

إن واجبنا الوطني والقومي، يفرض علينا اليوم أن نطالب بوضع التوصية التي أقرها هذا المجلس، موضع التنفيذ، وذلك بدعوة الدول العربية إلى مؤتمر عربي مسؤول يصار فيه إلى وضع خطة عربية موحدة، هذه الخطة أيًا كانت مضامينها ومراحلها، قريبة أم بعيدة المدى، هي بالنسبة للعرب جميعًا، واجب قومي والتزام تاريخي تفرضه وحدة المصير والانتصار لقدسية القضية.

لا يجوز لنا، مهما بلغ فينا التشاؤم، في نجاح قيام عمل عربي مشترك، أن نبقى تحت رحمة الأحداث ورحمة العدو الذي يتحكم بهذه الأحداث ونحن نشغل بمضاعفاتها ونتلهى بالمزايدات دون أية مبادرة.

وهنا بمناسبة الأحداث التي يتحكم بها العدو، وبالنسبة للعدوان الإسرائيلي الأخير على مواقع الشعب الفلسطيني، في سوريا ولبنان، يوم الأحد الفائت، دون أن يسبق ذلك تحرك فدائي معين، لا بد لي من أن أتساءل، باسم المجلس النيابي الكريم، أمام الرأي العام العالمي. إذا كانت إسرائيل ترمي من وراء هذا العدوان إلى تنفيذ تهديدها الذي أطلقته على أثر حادثة ميونيخ، والذي كررته اليوم بملاحقة الفلسطينيين ومحاولة إبادتهم أينما وجدوا، فإني أسأل الرأي العام العالمي، ماذا تريد إسرائيل من الشعب الفلسطيني، بعد أن شردته واغتصبت دياره وأرضه؟.

هل تريده أن ينزح مجددًا، وإلى إين؟.. أم تريد القضاء على وجوده وشخصيته في المجتمع الإنساني؟.

إن الشعب الفلسطيني، بعد مضي ربع قرن على مأساة فلسطين، وتشريده من دياره، لا يمكن إلاَّ أن يزداد تعلقًا بقضيته، لأنه ليس بالشعب المغترب الذي

يمكن أن تذوب شخصيته في إطار المجتمع الذي يقيم فيه، بل أن عنصر الوقت، منذ كارثة فلسطين حتى اليوم أثبت جيلاً بعد جيل، استمرار الشخصية الفلسطينية وديمومتها.

إن إسرائيل، مهما بلغ بها الاستخفاف بمقررات الأمم المتحدة، ومهما بلغت بها الشراسة والتنكر للقيم الإنسانية، لا يمكنها أن تقضي على الوجود الفلسطيني، لأنه يقوم على أنبل وأقدس ما في الإنسانية من قيم.

وإن لبنان المرتبط بالشعب الفلسطيني ارتباطًا مصيريًا، لم يأل جهدًا، لا سيما في هذا العهد، على الصعيد العالمي والدولي، من التركيز على إبراز الشخصية الفلسطينية بوصفها الطرف الأساسي في النزاع العربي الإسرائيلي.

هذا في الإطار العربي للقضية بوصفنا شركاء في المصير الواحد. أما بالنسبة للتحدي الإسرائيلي اللبناني، وفي الإطار اللبناني الصرف، فهنالك حقائق ثابتة لم تزدها الأحداث والأيام إلاَّ وضوحًا ورسوخًا.

١ ـ إن مواجهة لبنان للتحدي الإسرائيلي حتمية لا بد منها، بحكم كونه جزءًا من الإقليم الذي يدور فيه الصراع، وذلك بمعزل عن اتفاق اللبنانيين أصلاً على تقويم القضية الفلسطينية ومدى الإسهام فيها جوهرًا واسلوبًا.

٢ ـ والحقيقة الثانية، هي أن لبنان، لا يمكنه أن يستند إلى أية حماية أجنبية تدرأ عنه خطر إسرائيل منفردًا، وذلك لأنَّ الصراع الإقليمي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالصراع العالمي. هذا الصراع الذي يقف موقفًا شاملاً من القضية غير قابل للتجزئة، بمعزل عن الدول المشتركة في هذا النزاع. وذلك رغم ما للبنان من صداقات عالمية ودولية، أثبتت الأحداث دعمها للبنان وللقضية العربية بصورة شاملة.

٣ ـ إن مخطط إسرائيل التوسعي يشمل لبنان مع سائر الدول العربية، فضلاً عن أنها تطمع بانتزاع دور لبنان الجغرافي والاقتصادي والحضاري، وفضلاً عن أنها ترى باستمرار وجود لبنان، بتركيبه الاجتماعي والروحي دحضًا صريحًا صارخًا لعقيدتها الدينية العنصرية التي اتخذت أساسًا لوجودها القومي.

في ضوء هذه الحقائق لا يمكننا تصنيف لبنان بدولة مساندة لا دولة مواجهة، لأن المواجهة مفروضة علينا فرضًا.

إن على هذا الوطن أن يواجه قدره بكرامة وشجاعة، سواء أكان هنالك خطة عربية موحدة أم لم يكن. لا يجوز لنا أن نتفرج على هذا الخطر منفردين، بانتظار أن نسهم في درئه مجتمعين، بل علينا أن نقوم بتعبئة عامة شاملة لمواجهة هذا الخطر لا سيما على الصعيد العسكري. فلبنان لديه هذه الطاقات وهذه الإمكانيات بجعل لبنان قادرًا إن لم يكن على استعادة فلسطين، فعلى الأقل على صد العدوان والدفاع عن النفس بشرف ورجولة وكرامة. ولا سيما أن جيشنا على قلة عدده وعدته، أثبت في العدوان الأخير أنه على مستوى ما يرجى منه، من مناقبية وبطولة وفداء.

أما مسؤولية لبنان في مواجهة التحدي على الصعيد الداخلي فهي جزء لا يتجزأ من مسؤولية المواجهة الخارجية، وأعني بذلك مسؤولية الدولة تجاه المواطن، هدف هذا التحدي وضحيته الأولى، مسؤولية الدولة تجاه ابن الحدود الذي يعاني اليوم أقسى وأصعب تجربة عرفها التاريخ.

وإني، وإن كنت نائبًا عن الجنوب، أتحدث عنه اليوم بوصفي رئيسًا لهذا المجلس ونائبًا عن الأمة، ذلك لأن الجنوب في هذه المرحلة، هو رمز للمصير اللبناني، وهو الجبهة التي تتلقى الضربات عن لبنان ومن أجل لبنان.

شعب أعزل، يستيقظ على دمار، ويبيت على جراح في الصميم. إن قساوة التجربة لا تكمن بخسارة الأرواح والممتلكات فقط، بل بصعوبة الاختيار، بين النزوح وما فيه من تخل عن الوطن والقضية، وبين مواجهة الموت الرخيص تحت أنقاض الحديد والنار. إن صمود هذا المواطن وتمسكه بأرضه ليس تمسكًا بتراب الأرض، بل هو تمسك بقوميته وقضيته وكرامته الوطنية.

وإذا كانت إسرائيل ترمي في جملة ما ترمي من اعتداءاتها المتكررة، إلى تهديم معنوياته وجعله يتخلى عن وطنه وأرضه، كما أنها، وفقًا للخطة

المرسومة ذاتها، تجهز المستعمرات المحاذية للحدود والواقعة من ابن الحدود على مرمى البصر، بأحدث منجزات التنمية والعمران، وكأنها تحدٍ صارخ لما يعانيه ابن الجنوب من حرمان وتخلف. فإذا كانت إسرائيل ترمي إلى ذلك، فإن واجبنا الوطني هو في رد التحدي، في كل ما من شأنه أن يعزز صمود ابن الحدود ويرفع معنوياته.

وإذا كانت إمكانات الدولة لا تستطيع اليوم أن توفر له وسائل الدفاع والحماية الكافية، فعليها على الأقل أن توفر له أسباب الحياة الكريمة الشريفة. إن ذلك جزء لا يتجزأ من واجب مواجهة التحدي الإسرائيلي.

لا يجوز أن نقتصر على دفع التعويضات عن الأرواح، وبناء المنازل المهدمة، بل يجب أن نحقق لهذا المواطن المنجزات. والمشاريع الكفيلة بإيصاله إلى مستوى الحياة الكريمة مهما غلا الثمن.

إن ابن الجنوب يتطلع اليوم إلى الدولة في هذا العهد بعين ملؤها الأمل والترقب، واضعًا ثقته برئيس الدولة الذي أشار إلى الجنوب وابن الجنوب باهتمام خاص في خطابه التاريخي عند تسلمه مقاليد الحكم.

حضرات الزملاء.

الديمقراطية الواجبة الوجود، هي علامة لبنان الفارقة، وهي تراث وطني أصيل، الحفاظ عليه أمانة.

أما الحرية، وهي قدر اللبنانيين المشرف فإن صونها وتعزيزها رسالة. إنها القدرة على صنع القدر، شخصيًا أكان بالنسبة للفرد، أم جماعيًا بالنسبة للوطن.

وحدها الحرية التي هي في آن معًا، ممارسة لحق والتزام بواجب كفيلة بممارسة النظام الديمقراطي، ممارسة واعية مسؤولة بعيدة الرؤيا. إن ذلك وقف على نمو الحس الديمقراطي في مختلف القطاعات والمؤسسات الشعبية والرسمية التي يتألف منها الوطن.

إن هذا التفاعل بين جميع المؤسسات الديمقراطية في قطاعيها الشعبي والرسمي، شرط أساسي لنجاح النظام، لأن الحرية المسؤولة والإيمان بالدولة

عند المواطن، ولا سيما لدى المؤسسات التوجيهية والقيادية في القطاع الشعبي، كالصحافة والأحزاب والنقابات وسائر المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، إن وجود الحس الديمقراطي والحرية المسؤولة لدى هذه المؤسسات التي تشكل في الأصل نقاط ارتكاز أساسية في البناء الديمقراطي، لا بد أن يفعل في توجيه وإصلاح المؤسسات وإدارات القطاع العام في هذا البناء الديمقراطي . كما أن إصلاح الإدارة وسائر المؤسسات الرسمية لا بد أن يفعل في تنمية الحس الديمقراطي والحرية المسؤولة عند المواطن.

وبمناسبة عزم الدولة على إصلاح الإدارة وتطوير مؤسساتها، لا بد لنا من الإشارة إلى أنه إذا كان أمر تغيير النصوص وتعديلها هو مهم، فالأهم من ذلك هو اختيار العنصر البشري الكفوء المؤهل بالعمل والأخلاق على رأس هذه الإدارة. أما الأكثر أهمية وخطورة وحتى يكون الإصلاح المنشود لخير النظام والوطن وجميع المواطنين، الأكثر أهمية وخطورة، هو التوجيه العلمي المجرد الذي يأتي من مركز المسؤولية السياسية، أيًا كان هذا المركز.

في إطار هذه المفاهيم، نتمكن حاضرًا ومستقبلاً، أن نسعى إلى تطوير هذا النظام نحو الأفضل، ليصبح من القوة والمنعة ما يجعل معاول الهدم التي يجردها الطموح المنحرف، وتحركها إرادات بعيدة عن الضمير الوطني، عاجزة عن النيل من رصيده، وقطع حواره المتواصل مع الشعب.

حضرات الزملاء.

إننا مهما تضاربت مصالحنا، وتشعبت آراؤنا في هذا المجلس، لا يمكن إلاّ أن نلتقي دائمًا حول خدمة لبنان، والعمل على تقدمه وازدهاره. وذلك بتوجيه وقيادة فخامة الرئيس سليمان فرنجية الذي أثبت أنه لجميع اللبنانيين وأنه خير من تولى القيادة في هذه الظروف المصيرية.

عاش فخامة رئيس الجمهورية.

عشتم وعاش لبنان.

خطاب ١٦ ت١ ١٩٧٣.

حضرة الزملاء المحترمين.

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة العربية، التي يصنعها العرب، ويعيشها ويتابعها باهتمام وقلق، العالم بأسره، لأن نتائجها لا بد ان تنعكس عليه، ان سلبًا أو ايجابًا، وفي أول جلسة يعقدها المجلس النيابي اللبناني، في دورته الجديدة، لا بد لنا من أن نتوقف بالبحث عند تقويم المعركة، ابعادًا ومعالم ومضامين، ونقول بكلمة: انها معركة النصر.

النصر الذي لا يقف عند حدود النتائج المادية والعسكرية للحرب الناشبة وحسب، بل النصر الأكبر والأكثر شمولاً، والأبعد عمقًا ومعنى وماهية. إنه بالدرجة الاولى، انتصار الانسان العربي على ذاته، بوصفه انسانًا، اولاً واخيرًا، هذا الانتصار الذي لا يمكن الاّ ان يكون انتصار الجندي العربي على أرض المعركة، نتيجة حتمية له.

لقد تم هذا الانتصار بتصدي العرب هذه المرة بشجاعة وايمان وعقل وتخطيط في آن معًا، لأسطورة الدولة المتفوقة العاتية، والجيش الذي لا يقهر. هذه الأسطورة التي كادت ان تشكل عقدة نفسية لدى المواطن العربي، لفرط ما نسج حولها على كر الأحداث، ومر الأيام من أوهام واضاليل، فكان ان سقطت الأقنعة وتحطمت الأسطورة، فأمحت بذلك وصمة المهانة عن جبين العرب، وأعاد الانسان العربي الى كرامته واعتبارها، بكل ما تتضمن هذه الكلمة من تاريخ مشرف وعزة قومية وتراث حضاري أصيل.

أما الانتصار الثاني الذي حققته المعركة، والذي لا يقل أهمية وحجمًا عن الانتصار الاول، فهو يتجلى في هذا التضامن العربي الرائع، والانصهار القومي الشامل، في وحدة متراصة، عسكريًا وسياسيًا، في وجه التحدي المصيري الاسرائيلي.

ان هذه الظاهرة القومية المشرفة، ظاهرة التماسك العربي، صفًا واحدًا في معركة المصير، هي بحد ذاتها، رفع لتحد، وتحد لواقع وانتصار عليه عنيت

واقع الانقسام والصراع الذي كان يعصف بدنيا العرب، والذي كان في أساس ما نعانيه جميعًا من تخلف وتعثر. إنها حتمية تاريخية يفرضها قدر العرب ووحدتهم المصيرية، فضلاً عن القضية العربية الفلسطينية، التي يجب ان تشدهم اليها جميعًا، وترتفع بهم فوق كل انقسام أو صراع، كيانيًا كان هذا الصراع ام ايديولوجيًا ام شخصيًا، لان قضيتهم هذه، هي قضية الحق والعدالة والسلام في وجه الاغتصاب والعنف والعنصرية.

ان هذه الحقيقة، حقيقة اللقاء العربي المصيري، هي الانتصار البعيد المدى لأنها وحدها، كفيلة، اذا ما استمرت، وبمعزل عن نتائج المعركة القائمة اليوم، ان تحقق للعرب، النصر تلو النصر، وان تعيدهم الى موقعهم الحضاري الطليعي ودورهم التاريخي الرائد الاصيل.

ان الأزمات الكبرى، كثيرًا ما تكون وراء الرؤى الكبرى بالنسبة للشعوب، فيتعرف الشعب من خلال الأمة ومشاكله في ضوء الأزمة على معالم مصيره ومقومات وجوده اكثر مما يتعرف عليها في ظل الظروف العادية الهادئة، من خلال أماله ورغباته التي كثيرًا ما تكون متباينة ومتناقضة، فالمحنة ترسم للشعب طريقه الى المستقبل، وتقفز به بسرعة هائلة الى الأمام نتيجة وضوح الرؤيا الصحيحة لمسيرته الحياتية المصيرية.

وهذا ما تجلى ايضًا في موقف الشعب اللبناني في هذه المرحلة، الذي صهرته الأزمة، صفًا واحدًا ويدًا واحدة وقلبًا واحدًا، نتيجة وعيه لمسؤولياته الوطنية في الداخل، ولارتباطه العضوي المصيري في المعركة، معركة الوجود العربي بأسره.

كما ان السياسة الحكيمة التي مارسناها جميعًا، من اجل جمع الكلمة ووحدة الصف بين اللبنانيين والاخوة الفلسطينيين قد اعطت ثمارها في الوقفة الواحدة الرائعة التي يقفها اليوم الشعب اللبناني بأسره. فليس هنالك افضل من الاستقرار النفسي لدى المواطن سبيلاً الى وضوح الرؤيا ومواصلة النضال. ولقد بدا جليًا ان كل محاولة قام بها اعداء الوطن من أجل بذر الشقاق والتباعد بين الاخوة قد باءت بالفشل. لقد كرست الدولة في هذا العهد، بتوجيه رئيس الدولة

فخامة الاستاذ سليمان فرنجية سياسة لبنان المتمسك بسيادته وكرامته، والمنفتح على المحيط العربي باخلاص وتجرد في سبيل القضايا العربية المشتركة، والمتحرر من أي ارتهان سياسي اجنبي، لا يتعامل مع سائر الدول الاّ على اساس التكافؤ وفي ضوء مصلحة قضاياه المصيرية.

ان لبنان مرتبط بالمصير العربي، ليس لأنه يقع ضمن مخطط اسرائيل التوسعي التي تطمع بأرضه ومياهه فحسب، بل أيضًا، لأن اسرائيل تطمح بامتصاص دوره الاجتماعي والاقتصادي والحضاري، كما ترى باستمرار وجوده وديمومة كيانه بتركيبه الاجتماعي والروحي، تحديًا صريحًا لعنصريتها الدينية التي اتخذت منها اساسًا لوجودها القومي.

ان هذا التجاوب العفوي الوطني الرائع، بين السلطة والشعب، على اختلاف قطاعاته وفئاته وجماهيره، والاستعداد للبذل والعطاء، من اجل الاسهام في معركة المصير، ليس الاّ دليلاً ساطعًا على حقيقة الوحدة المواطنية العضوية في لبنان، في اطار واحد من الاهداف والأماني والتطلعات. ثم ان لبنان، وهو مهد الحضارة، وموطن القيم الروحية والانسانية لا بد له الاّ ان يعتبر المعركة بالنسبة له، معركة وجوده وكيانه الذاتي، لان قضية فلسطين، هي اولاً واخيرًا، قضية هذه القيم والمبادىء التي يقوم عليها الوجود اللبناني، والمتصلة بكرامة الانسان وحريته وحقه في الحياة.

انطلاقًا من هذا المفهوم، يمكننا ان نتوجه الى العالم بأسره بالقول: ان معركة الجندي العربي على الجبهة اليوم، هي معركة الانسان أينما وجد. وان انتصار هذا الجندي هو تكريس لهذه القيم، وتحقيق لحرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، وارساء لمبادىء السلام في العالم.

ان صمود لبنان ودفاعه عن نفسه اليوم، هو امر تفرضه الكرامة الوطنية، ومفاهيم السيادة والاستقلال، كما ان ذلك من شأنه ان يدرأ عن المقاتلين خطر التفاف العدو من جهة، ويعزز اواصر التضامن والتعاون بين أصحاب القضية الواحدة من جهة ثانية.

لذلك نهيب بالسلطة وهي التي أعلنت استنفار الجيش اللبناني واستعداده الكلي للدفاع عن أرض الوطن، ان تقوم بتعزيز هذا الجيش، الذي اثبت جدارته وبسالته عدة وعددًا. وإني على ثقة ان المجلس النيابي الكريم، لن يبخل في اقرار الاعتمادات اللازمة عند الاقتضاء من اجل هذه الغاية.

كما يجب تعبئة الشعب اللبناني، القادر على حمل السلاح، تعبئة عسكرية، لا سيما ابن الجنوب الصامد على خط النار الاول، والذي يشكل، بحكم موقعه الجغرافي، الطليعة الشعبية الموكول اليها الصمود والدفاع، الامر الذي يجعل من الشعب ظهيرًا للجيش، كما يزيده اندفاعًا في سبيل قضيته، والتزامًا بواجبه الوطني.

كما ان لبنان يتمتع على الصعيدين الدبلوماسي والاعلامي، بطاقات هائلة فاعلة، اذ لا يمكن الفصل، في الصراع القائم، بين المعركة الحربية وبين المعركة السياسية، فهما متلازمتان، تكمل الواحدة منهما الاخرى. واننا اذ نقدر ما قامت وتقوم به الدولة من اتصالات ومساع على هذا الصعيد، نطلب اليها مضاعفة هذه الاتصالات والمساعي، بارسال بعثات ووفود خاصة توكل اليها هذه المهمة. كما يجب تعبئة الطاقات اللبنانية المنتشرة في أنحاء العالم، في صفوف المغتربين، الذين لا يقلون ايمانًا بالقضية اللبنانية والعربية عن إخوانهم المقيمين.

وإني اتوجه مجددًا، ومن هذه الندوة، باسمي وباسمكم جميعًا، بتحية التأييد والاكبار، لجميع القادة والمسؤولين العرب في مسيرتنا النضالية المظفرة، كما اوجه باسم هذا المجلس، تحية فخر واعتزاز، للجيوش العربية المقاتلة على الجبهتين المصرية والسورية. هؤلاء الرجال، الذين يسطرون بدمائهم، صفحة مشرفة في تاريخ الأمة العربية، والذين يستشهدون في سبيل احياء الامل والكرامة العربية.

حضرات الزملاء الكرام.

اني اذ اعبر لكم عن شكري العميق لتجديد ثقتكم بشخصي، أعتبر هذه الثقة مسؤولية كبرى تقع على عاتقنا جميعًا، من اجل تعزيز النظام الديمقراطي

البرلماني، واتخاذ المواقف الوطنية المشرفة دائمًا، في خدمة القضايا اللبنانية والعربية. وهنا لا بد من القول وبالنسبة للحالة الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية بأسرها، ان حالة الحرب اذا كانت قبل القتال تشغل الدول المعنية عن البناء الداخلي، بسبب انصراف هذه الدول للاعداد للمعركة وما تتطلب من اموال وجهود، وبسبب الاجواء النفسية التي تحول دون تحقيق الاستقرار، وهو الشرط الاساسي للبناء، فان ذلك من جهة ثانية، حري ان يدفعنا اثناء الحرب للتفكير بالمستقبل، لأن التاريخ اثبت ان الشعوب المتحضرة هي التي في إبان حروبها ومعارك تحريرها، تعمل وتخطط للمرحلة المقبلة.

ان لبنان اليوم، وانطلاقًا من هذا المفهوم مدعو أكثر من اي وقت مضى الى التخطيط العلمي الانمائي لما بعد الحرب، وذلك من اجله ومن أجل خدمة المحيط العربي بأسره.

أما بالنسبة للعمل البرلماني الصرف، داخل هذه المؤسسة، فعلينا ان ندفع عجلة الحياة البرلمانية نحو المفهوم المتطور الحديث للنظام البرلماني، والذي تأخذ به اليوم الشعوب العريقة بممارسة هذا النظام، المفهوم الذي لا يقتصر على جعل الندوة النيابية منبرًا للكلمة الحرة المسؤولة، بل يجعل منها في ان معًا مصدرًا لصنع التشريع العلمي التقني العميق، هذه التقنية التي يفرضها العصر ومتطلباته وتزايد حاجاته، مما يجعل من البرلمان المؤسسة السباقة الى الانتاج والتجارب مع روح العصر، كما يعزز دوره في مراقبة السلطة التنفيذية.

واننا لن نألوَ جهدًا في ضوء هذه المفاهيم، وبالتعاون معكم في المستقبل، لمتابعة الخط الاصلاحي البرلماني الذي التزمنا به جميعًا.

أيها السادة.

إننا نتطلع الى المستقبل بطلب مفعم بالرجاء بأن يكلل الله اعمالنا بالنجاح، وان تنتهي معركة الشرف التي يخوضها العرب بالنصر، ليظلل هذه المنطقة، سلام دائم يقوم على مبادىء الحرية والحق والعدالة.

وختامًا احيي باسمكم قائد السفينة الساهر دائمًا على مصلحة لبنان ومنعته وكرامته والحريص على نصرة القضايا العربية المشتركة فخامة الرئيس سليمان فرنجية.

عشتم وعاش لبنان.

خطاب ٢٢ ت١ ١٩٧٤.

في لبنان اليوم حقيقتان رئيسيتان، تواجههما المسؤولية بإلحاح قبل أي قضية أو حقيقة أخرى، وأيًا كانت هذه المسؤولية، اطارًا ومضمونًا وفعالية.

الحقيقة الأولى هي ارادة اللبنانيين جميعًا بوجوب مواجهة التحدي الكبير الذي يقضي بالانتقال بلبنان عمليًا، وبكلمة واحدة من عصر التخلف في مختلف الحقول إلى عصر الحضارة في مختلف الحقول.

أما الحقيقة الثانية فهي وجوب التقاء الطاقات والقوى الوطنية وشحذها وادخالها في هذه المرحلة التي تمر بها قضيتنا العربية، بعد أن بدأت الأمة تلملم جراحها وترتفع إلى مستوى التراث والطموح في هذ المنعطف الخطير من تاريخنا، علينا استنفار قوانا جميعًا، سواء أدى المنعطف إلى طريق السلم أو طريق الحرب، فكلاهما معركة مصيرية ضارية، لا يجور للبنان أن يختلف فيها عن أداء دوره القومي الشريف الرائد.

هاتان الحقيقتان تتلازمان من حيث الوقت، وتتفاعلان من حيث النتائج، الأمر الذي يحتم علينا، باسم الوطنية والمسؤولية، عدم استنزاف قوانا، بمعارك سياسية وهامشية، لا تمت إلى تلك الحقائق بصلة، بل على العكس، تشكل هدرًا للطاقات وعقبة في وجه تحقيق الأماني. علينا أن نرتفع فوق القضايا التقليدية والحساسيات اللبنانية لأننا مدعوون إلى معالجة المصير بمعناه الشامل، أي المصير الذي يتناولنا جميعًا، على اختلاف استراتيجيتنا في النزاع، واختلاف الرأي والمذهب واللون. هذا، إذا كانت هذه القضايا مطروحة على وترها. وذلك من أجل المصير إياه، وصونًا له من المؤامرات التي تحاك، مؤامرات

تتجلى في داخل لبنان، تتجلى بحملات عديدة ومختلفة، وكلها ترمي إلى تفكير المواطن بالقيم الوطنية والسياسية والخلقية، لتجعله يكفر، بالتالي، بنفسه، وبشخصيته، وتراثه.

هذه الحملات، من البديهي، أن يكون الجنوب اليوم، مسرحًا لها بالدرجة الأولى، لأن المحنة المزدوجة التي يعانيها الجنوب، بالنسبة للاعتداءات الإسرائيلية اليومية، وبالنسبة للحرمان المرهق، تشكل التربة الخصبة لمثل هذه المؤامرات التي تهدف وتؤدي إلى تحقيق المخطط الرهيب الذي تعمل من أجله، الصهيونية العالمية، بالسر والعلن.

من أجل ذلك، قلنا ونقول، إن هذا الجزء من لبنان، الذي اسمه الجنوب، هو اليوم، في هذا الظرف بالذات، مقياس ومحك للحكم ومدى وطنية هذا الحكم. فبقدر ما يعمل الحكم في لبنان من أجل تعزيز الجنوب، في مختلف الحقول والميادين، بقدر ما يكون مضطلعًا بمسؤوليته الوطنية والقومية. والعكس صحيح، بقدر ما يتنكر لأولى مسؤولياته الوطنية تجاه لبنان. كل لبنان، لأن التخلي هذا يؤدي إلى الإسهام من حيث ندري أو لا ندري، في تنفيذ مخطط المتآمرين.

ارادة التغيير الشاملة، أيها السادة، يجب أن تتناول تطوير النظام القائم. من جهة، حيث يجب التطوير للحاق بركب الحضارة، كما تتناول تطبيق النظام حيث يفتقر إلى التطبيق، وحيث يتحدى الواقع الرهيب الفاسد المتراكم، يتحدى النصوص اليتيمة، وذلك في كل مجال وفي كل قطاع.

لا مجال للخوض في التفاصيل، إن بالنسبة للأمن والاستقرار، وهما الشرطان الأساسيان لإنجاز كل اصلاح، أو بالنسبة لطوق الاحتكار المستحكم بأعناق الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، والذي يشكل تحديًا صارخًا لحرية الاقتصاد وديمقراطية النظام في آن معًا. هذا فضلاً عن أنه يؤدي إلى شل وهدر قطاعات وطاقات هائلة في بناء المجتمع اللبناني.

كلنا، أيها السادة، متفق على المبادىء والقواعد، وإن اختلفنا حول التفاصيل والهوامش، ولكن التنفيذ ليس بحاجة إلى أشخاص مسؤولين وحسب،

بل بحاجة، وقبل كل شيء إلى مخطط علمي مدروس، واضح المعالم والمراحل.

أيها السادة.

يجدر بنا، في بدء هذا العقد، وايمانًا منا بالنظام الديمقراطي، أن نسعى إلى تطوير هذه المؤسسة، المجلس النيابي، واصلاح مسيرتها، وهي المؤسسة القدوة، المؤسسة المرآة التي، لا بد أن تنعكس أعمالها على سائر المؤسسات، سلبًا وايجابًا، نهجًا ومستوى، نسعى إلى تطوير هذه المؤسسة في ضوء التجارب والخبرة والتراث.

أول ما نحتاج إليه هو مبدأية المواقف في الحياة البرلمانية، مبدأية في الحكم، ومبدأية في المعارضة. والمبدأية هي البرمجة، أي أن تتولى الحكم على أساس برنامج، وأن تعارض على أساس برنامج بديل.

ثم إن الديمقراطية لا تتحمل ازدواجية، فإما أنك تحكم وتشارك في المسؤولية أو أنك تعارض، فلا يصح أن تكون في الوقت ذاته داخل الحكم، وهنا يكمن التكامل بين الحكم والمعارضة، التي تقوم عليه الديمقراطية الصحيحة.

من هنا أيضًا، وجوب اتخاذ الحكومات موقفًا موحدًا من مشاريع القوانين ينسجم مع سياستها في الحكم، لأنه يجب أن يكون لكل حكومة سياسة في الحكم، فلا يجوز أن تأتي الحكومة إلى المجلس وهي خالية الذهن عما يتضمن جدول الأعمال، أو أن تقف موقف المتفرج من أي موضوع بحجة أنها على حياد، أو أن هذا المشروع تقدمت به حكومة سابقة، فهذا أمر يتنافى أيضًا مع أولى مقومات الحياة البرلمانية ومع أبسط قواعد الحكم.

كما أنه يجب أن يكون لدى المعارضة برامج مسبقة، حتى يكون التشريع موضوعيًا عمليًا مجردًا، لا تسوية تقليدية بين مصالح وفرقاء، لا يمكن أن تتم على حساب المصلحة العامة.

كما أنه يتعين علينا إيلاء المشاريع، أيها الزملاء السادة، ما تستحقه من تفرغ ودراسة ولا سيما في اللجان قبل مناقشتها في المجلس في هيئته العامة.

هذه حقيقة حضارية، كلنا يعلمها، تفرضها متطلبات العصر وتعدد الحاجات فيه، آن لنا في لبنان، أن نأخذ بها ونعمل على أساسها، بدلاً من أن نسيس، دائمًا مشاريع القوانين، فنختلف حولها خلافًا، كثيرًا ما يبعدنا عن الموضوعية وعن الحقائق المجردة، أو نهمل هذه المشاريع ونعزف عن دراستها لأنها لا تحمل الطابع السياسي، أو أننا لا نحملها الطابع السياسي.

خلاصة القول، نحن مدعوون إلى اعطاء السياسة مضمونًا علميًا حضاريًا، يرتفع بها فوق المقاييس والاعتبارات الشخصية، وإلاّ فإن المواطن يفقد ثقته بالنظام، ويرى في المجلس النيابي، بالتالي مؤسسة لا تعبر عن أمانيه بقدر ما تمثل مصالح لا تمت إليه بصلة.

ينجح النظام أو يفشل تبعًا لفشل أو نجاح أهل النظام والمسؤولين عن النظام. فالمسؤولية ضخمة ومشتركة، ولا يمكن لأحد منا أن يتهرب منها.

أيها السادة المحترمون.

إن الأحداث التي يشهدها وطننا، وتتمخض بها منطقتنا، والفترة التاريخية التي يعيشها العالم العربي، والعالم بأسره، تلقي على لبنان تبعات جديدة، وتنيط به أدوارًا جسامًا، لا يمكن أن ينهض بها إلاّ موحد الصف والكلمة بقيادة رجاله المخلصين جميع رجاله المخلصين، وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية، الأستاذ سليمان فرنجية الذي أثبت في كل حين أنه طليعة المخلصين للقضية الوطنية والقومية والعاملين في سبيل غد أفضل.

شكرًا لكم. ثقتكم الغالية، ووفقنا الله جميعًا إلى خير العمل.

عشتم وعاش لبنان.

خطاب ٢١ ت١ ١٩٧٥.

حضرة الزملاء المحترمين.

أشكركم أولاً وأخيرًا على اصراركم على الشرعية ومجيئكم إلى هذا المجلس. لأن هذه البادرة تدل على أن ممثلي الشعب لن يتخلوا عن المؤسسات الدستورية. وهم حريصون على إنقاذ الوطن مما يتخبط فيه من محنة «تصفيق».

لقد جرى التقليد أن يلقي رئيس المجلس، إثر انتخابه في كل مرة، كلمة. وأن تكون هذه الكلمة مكتوبة ومعدة سلفًا، وإني، إذ أستميحكم عذرًا، اليوم، لعدم تقيدّي بهذا التقليد، أتساءل معكم، بعد كل ما جرى في لبنان، وكل ما جرى على أرض لبنان، أتساءل معكم، هل لا يزال ثمة من مجال للكلمة، بعد كل ما شاهدناه وشهدناه، من مظاهر العنف التي لم تقتصر على الدمار الرهيب، بل تعدت ذلك إلى انهيار في القيم، وفظاعة ووحشية في المشاعر والدوافع والأسباب. يقتل المرء لا لسبب ولا لجريمة إلاّ لأنه ينتمي إلى طائفة، وإلى هوية طائفية تختلف عن هوية القاتل. كل ذلك يجعلنا نقول، هل لا يزال من مجال للكلمة في هذه الأجواء؟ هل لا يزال من تأثير وفعل للمنطق، للحق، للحقيقة، للوعي، في هذه الأجواء التي تعبق برائحة الحديد والنار، ورائحة الحقد والكراهية، ورائحة الدماء البريئة المسفوكة؟

أنا لست متشائمًا، ولكني واقعي، وأدعوكم إلى الواقعية.

في هذه الفترة التي عشناها ومن الظواهر الغريبة التي عشناها، ظاهرة التفاؤل والتشاؤم. منا من يتفاءل وآخر يتشاءم. واحد يراهن على الأمل والآخر يدعو إلى القنوط واليأس، دون أن يرافق هذه المشاعر أي تحرك وأي عمل من أجل تحقيق التفاؤل وتحقيق الأمل.

هذا ينطبق ليس فقط على الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني، بل، وهذا هو مجال الاستغراب، هذه الظاهرة، العيش في حيز التمني والتكهن،

ينطبق أيضًا على المسؤولين عن الأزمة مباشرة، على المسؤولين وعلى المعنيين بها مباشرة، بينما الشعب ينتظر من المسؤولين ومن المعنيين خطة معينة وعملاً معينًا يؤدي إلى درء الأخطار.

إن التفاؤل والتشاؤم على هذا النحو سيان، لأن كليهما يعني الاستسلام للقضاء.

والغريب أيضًا أن الجميع يقول إن هنالك مؤامرة. والمعنيون والمسؤولون عن الأزمة مباشرة، أول من يردد ذلك، مؤامرة قد نختلف على أبعادها وأهدافها ومراميها. منّا من يقول إنها تستهدف الكيان اللبناني، والوجود اللبناني. ومنا من يقول إنها تستهدف القضية العربية والقضية الفلسطينية بالذات، ومنا من يقول إنها تستهدف النظام والمؤسسات ولكن الغريب أننا جميعًا متفقون على أن ما يجري هو بحد ذاته مؤامرة، دون أن نعمل جديًا من أجل احباط هذه المؤامرة.

والواقع، هل هناك مؤامرة؟ وماذا تستهدف؟ لا يمكننا أن نقول من هو المتآمر، ولا يمكننا أن نسمي لأننا ليس لدينا الأدلة والبراهين الحسية التي تجعلنا نتهم، ولكن بوسعنا أن نؤكد أن ما يجري في لبنان، واستمرار هذا الواقع في لبنان، هو بحد ذاته مؤامرة، وعلى ماذا، مؤامرة على كيان لبنان وعلى القضية العربية في آن معًا. وهذا دليل آخر على ارتباط الكيان اللبناني ولبنان بالقضية العربية ارتباطًا عضويًا فعليًا.

الكيان اللبناني، بمعزل عما قيل، وما أشيع من حكاية التقسيم والتشكيل وتقطيع الأوصال وانشاء الدويلات في الدولة الواحدة بمعزل عن ذلك. أسألكم أيها السادة، هل إن كيان لبنان يتوقف فقط على مساحته وعدد سكانه؟ أم إن كيان لبنان هو شيء آخر، وقبل الحدود الجغرافية، هذه السمعة الحضارية التي ينعم بها لبنان «تصفيق».

هو هذه الثقة التي يتمتع بها في أوساط العالم.

أين أصبح هذا الرصيد، وأين أصبحت هذه السمعة، وأين أصبحت هذه الثقة؟

يكفي أن نتساءل عن هذا الواقع لنقول، إن ما يحصل وإن استمرار ما يحصل، ليس إلاَّ طعنة كبرى في صميم كيان هذا البلد ووجوده.

القضية العربية، اليوم، هي في المنعطف الخطير. وما يجري في لبنان اليوم يهدد مباشرة هذا المصير العربي. ونعلم أن الخلافات العربية إذا ما وجدت، لا بد أن تتخذ لها من الساح اللبناني مسرحًا، ولأن مناخ لبنان، وواقع لبنان، هو المناخ الذي يسمح بتفاعل هذه الخلافات، إذا ما وجدت. ولكن اليوم، نستطيع أن نقول من جهة ثانية، إن انقسام اللبنانيين فيما بينهم، في هذا الظرف بالذات، لا بد أن يزيد من الأزمة، ولا بد أن يساعد على التفرقة العربية. وبمعزل عن انعكاس انقسام اللبنانيين على العالم العربي وعلى الأمة العربية والدول العربية. إن هذا الانقسام الذي وصل إلى حد الاقتتال، واتخذ هذا الطابع العنيف الوحشي الطائفي البغيض، هو الذي يفتح اليوم ثغرة أمام العدو، ولا يمكن أن يستفيد منها إلاَّ هذا العدو.

لذلك، فإذا كان هذا من تخطيط العدو فإنه تخطيط بارع. لا سيما في هذا الظرف بالذات، وفي هذه الفترة الحاسمة التي يطرح فيها على بساط الرأي العام الدولي قضية اسمها قضية النزاع العربي الإسرائيلي، أو قضية الشرق الأوسط.

إذا علمنا أن التضامن العربي، وهذا ما أدركناه جميعًا بعد حرب تشرين الأخيرة، هو الشرط الأساسي، الشرط الواجب الوجود، من أجل احراز أي كسب، إذا علمنا ذلك، لتبين لنا مدى الخسارة وفداحة الخطب التي تنزل بالقضية العربية من جراء تعرض هذا التضامن للتفكك نتيجة هذا الواقع المؤلم في لبنان.

هذا، فضلاً عن الناحية الإيديولوجية، إذا جاز التعبير، التي تصيب القضية الفلسطينية بالذات. إن سقوط الصيغة اللبنانية، صيغة التعايش والتسامح، بين أبناء الطوائف المختلفة والأجيال المختلفة. إن سقوط هذه الصيغة كما يحصل اليوم، مع الآسف، هو بحد ذاته ادنتصار لإسرائيل القائمة على العنصرية الدينية، هو بحد ذاته خسارة لقضية فلسطين.

حضرة الزملاء.

بعد ذلك، يتساءل المواطن، وله ملء الحق أن يتساءل، إذا كان هذا الواقع، باعتراف الجميع، يؤذي جميع القيم التي يدين بها الجميع فلماذا لا نعمل لأجل وضع حد لهذه المأساة. وللمواطن الحق بأن يقول إن السكوت عن استمرار هذا الواقع، من قبل اللبنانيين جميعًا هو بحد ذاته قبول بهذه المؤامرة، إذا لم نقل مشاركة فيها.

حضرات الزملاء.

السؤال الكبير الذي يطرح نفسه هو، هل يمكن تخطي الأزمة؟ وكيف؟

نحن من الذين يقولون إن الأزمات هي دائمًا وراء الرؤى الكبرى للشعوب. الأزمات هي امتحان. إذا شكلت الأزمة حافزًا، فعلاً، للشعب، من أجل أن يستيقظ على واقعه، حينئذ يمكن أن نتخطى هذه الأزمة، وأن نتخذ منها العبر والدروس. والعبر كثيرة.

أولها، في نظري، هو أن يعلم ويتعلم الشعب اللبناني، على اختلاف طوائفه، واختلاف فئاته، أن ما من شيء يمكن أن يتحقق، وما من مطلب يمكن أن ينال بالعنف، لأن العنف يدعو إلى العنف، وإلى العنف المضاد ويجر البلاد إلى الكارثة، كما هو حاصل اليوم. وحينئذ لا أدري أي فئة هي الرابحة. عندما ينهار الوطن، وعندما يعيش جميع المواطنين، في هذه الأجواء التي نعيشها اليوم.

أما العبرة الثانية، فهي ايماننا بوحدة المصير اللبناني ووحدة المصير العربي اللبناني من جهة ثانية. هذه الوحدة المصيرية التي آن لنا أن نؤمن بها والتي تجلت عبر الأحداث الدامية، وحدة المصير اللبناني الذي يجمع اللبنانيين جميعًا، بطوائفهم المختلفة وتطلعاتهم المختلفة، هذه الوحدة، من جهة وارتباطها الوثيق في المصير العربي. إذا آمنا بذلك، حينئذ، على المجال البعيد، يمكن أن نقول، إن ايماننا هذا هو الضمان للقضاء على الطائفية، لأن

اللبنانيين حينئذ تجمعهم ليس رغبة العيش المشترك تحت سماء واحدة فقط، بل تجمعهم تطلعات مستقبلية مشتركة، عندما نؤمن بوحدتنا المصيرية، اللبنانية العربية.

والعبرة الثانية والأخيرة، هي التي يتعين على هذا المجلس النيابي بالذات أن يأخذها.

هذا المجلس، حضرات الزملاء، مؤلف منكم، من تسعة وتسعين سياسيًا. حتى الآن كلما عصفت بالبلاد أزمة، إما أن يتهم السياسيون، وقد يكون الاتهام محقًا، بأنهم وراء هذا الانقسام السياسي - والسياسيون معظمهم في هذا المجلس - وإما أن ينعكس هذا الإنقسام السياسي في هذا المجلس، الأمر الذي لا يمكن أن يحل أية أزمة.

حتى يتمكن المجلس من القيام بدوره، وفي هكذا أزمات، يمكن أن يقوم المجلس النيابي بدور رئيسي، قيادي، توجيهي، هو دور وصوت المنطق، ويقف ضجيج الرصاص وهدير القنابل الذي لا يسمح إلاَّ بالانفعال والارتجال، حينئذ، يجب أن نستعرض هذه الأسباب، من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين اللبنانيين وأسباب هذا التفاوت وكيفية معالجته، إلى تحجر النظام ومن هم وراء النظام الاقتصادي بصورة خاصة، والسياسي طبعًا، لأن رجال الاقتصاد هم وراء سياسة هذا البلد، تحجر هذا النظام عن اللحاق بركب التطور وعن عدم التجاوب مع النظرة الاجتماعية التي هي مقياس التقدم في جميع البلدان المتقدمة، لأن مقياس التقدم أيها السادة، ليس في الدخل الوطني العام بقدر ما هو في عدالة توزيع هذا الدخل، إلى استغلال - نستعرض هذه الأسباب - إلى استغلال القضية الطائفية، ومدى توسلها وسيلة لأجل الكسب. وهنا أود أن ألفت انتباهكم - إلى استغلال الحرية في لبنان، هذه الحرية المطلقة، أو شبه المطلقة، التي نمارس، كثيرًا ما تستغل، يا حضرات الزملاء، الحرية المطلقة هي التي تؤدي إلى طعن الحرية في الصميم. إنها تستغل لتكثيف الحقد مع الآسف، وتكثيف النقمة والكفر، كفر المواطن بجميع القيم، الأمر الذي لا يمكن أن يساعد على البناء.

كل هذه الأسباب يجب أن تعالج بعين العقل. وحينئذ أؤكد أن اللبنانيين، جميع اللبنانيين، لا يمكن أن يتزمتوا، من أجل اصلاح أمورنا وأمور هذا الوطن، وجميع مشاكلنا، ومن أجل تقدم الإنسان في لبنان. ولا يمكن، أن يتزمت أي فريق، لأننا جميعًا نكون نعمل من أجل هدف واحد، وهو المحافظة على الوطن، كل الوطن، والمواطن، كل المواطنين. وحينئذ لا أشك بأننا على استعداد جميعًا لأن نبحث تعديل الدستور، إذا اقتضى الأمر تعديل الدستور، ونبحث تعديل قانون الانتخابات لأن النصوص هي وسيلة لأجل الإنسان. ولا يمكن أن تكون النصوص أصنامًا تعبد. ولأن اللبنانيين يؤمنون بأنه يجب أن نضحي وأن نعمل كل شيء من أجل أن يسلم لبنان.

عشتم وعاش لبنان.

خطاب ١٩ ت١ ١٩٧٦.

حضرة الزملاء المحترمين.

أتوجه إليكم بخالص الشكر على الثقة التي أولاني إياها المجلس الكريم، فإنها تحمل بهذه المناسبة أكثر من بعد وأكثر من معنى. ذلك أن المجلس النيابي في اجتماعه اليوم يثبت للمرة الثالثة، بعد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وجلسة القسم الدستوري، اصراره على صيانة الشرعية والمؤسسات الدستورية - تصفيق - كما يؤكد مسيرته العنيدة عبر المخاطر والمحاذير لتحقيق الانتصار على المحنة المؤامرة، التي كادت أن تقضي على لبنان وحدة وكيانًا.

لا بد لنا أيها السادة من وقفة تأمل نستعرض عندها أسباب المحنة ومسبباتها، وما كشفته الأحداث من حقائق، توصلًا إلى استخلاص العبر والدروس التي يتعين بناء المستقبل على أساسها وفي هديها، مستقبل مشرق وضاء، هكذا نريده يقوم على السواعد القادرة المتصدية والإرادات الخيرة وحدها، يوم تنقشع النعمة وتنكفىء الظلمة وسط أشلاء الوطن وركامه. أما الواقفون بظلال التاريخ، العاجزون عن دخول فنائه الرحب، فهؤلاء يجب أن لا يشفع بارادتهم الخانعة شفيع.

وبعد، فأيّا كانت أهداف المؤامرة وأسبابها ومسبباتها، وأيّا كانت الوسائل التي توسلها المتآمرون، مستغلين العصبيات الطائفية والمفارقات السياسية والاجتماعية مصطنعين الدعوة إلى تطوير النظام وتحريره من الشوائب. وأيّا كانت هوية المتآمرين في الداخل والخارج، فلا بد من تقرير واقعين اثنين لا يرقى إليهما الشك.

الواقع الأول هو أن المؤامرة لم تكن لتبلغ هذا الحجم الخطير، لو لم تجد في الساحة اللبنانية من يتجاوب معها ويؤّمن لها الوقود، فضلاً عن أدوات التنفيذ.

والواقع الثاني هو أن المؤامرة استهدفت لبنان والقضية العربية في آن معًا.

أما في لبنان، فقد أصابت الكارثة جميع المرافق، وألمّ الدمار بمعظم المناطق. فضلاً عن الخسائر الجسيمة في الارواح، كسقوط الألوف من الضحايا البريئة، وما استتبعه القتال الرهيب من أضرار معنوية لحقت برصيد لبنان الحضاري وسمعته في العالم.

وأما بالنسبة للقضية العربية، وهي تتجسد بالقضية الفلسطينية بالذات، فإن الطعنة الأولى وربما الأشد ايلامًا في صميم القضية الفلسطينية يعتمد القدوة اللبنانية في التعايش الديمقراطي بين الطوائف والعناصر، ويطمح إلى انشاء دولة ديمقراطية على غرار ذلك في أرض فلسطين.

يضاف إلى ذلك، إن ما يجري على الساحة اللبنانية، قد أدى في الوقت نفسه إلى ابتزاز الطاقات العربية والفلسطينية، وهي خدمة مجانية للعدو، وتتخطى أحلامه.

ويقينًا، أن سلبيات المعركة وأحداثها قد أفرزت حقائق ايجابية تتمثل أولاً في سقوط الأقنعة والشعارات المضللة التي كان المتآمرون يتسترون وراءها. فقد ثبت للرأي العام اللبناني على اختلاف الطوائف، وأشدد على اختلاف الطوائف، أن هذا الصراع لم يكن مستهدفًا مصلحة أية طائفة، فهو أبعد ما يكون عن أبانة تلك الحقوق التي تطالب بها هذه الطائفة أو تلك، بل إنه صراع يقضي على

لبنان ويزلزل كيانه، ويصيب جميع أبنائه بالتساوي، في أعز وأغلى ما يملكون معنويًا ومادياً.

كذلك تبين للرأي العام اللبناني على اختلاف الطوائف، أن المناداة بالعدالة الاجتماعية وردم الهوة بين فئات الشعب، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وتحرير النظام القائم من الشوائب، إنما هي قضية حق أُريدَ بها باطل، ولم تكن إلاّ وسيلة من وسائل التحريض لإثارة الحقد وتكثيف الضغائن، واصطناع حرب طبقية بين أبناء الشعب الواحد، بحيث تصبح التربة أكثر خصبًا وملاءمة لنجاح اللعبة الخطيرة.

ولقد كان لكل هذه الأضرار فوائد قصوى على الصعيد الوطني. فما إن سقطت الوجوه المستعارة، وظهرت حقيقة الأهداف الكامنة وراء الفتنة، حتى أخذ الوجدان القومي في صفوف الشعب ينتصر على أي وجدان فئوي أو طائفي آخر. وكان للدم المراق أن يُعَمِق مفهوم الوطن والمواطنية في النفوس، فاقترنت هذه الكلمات بمدلولات جديدة، وأصبحت ترمز إلى الشهادة والتضحية وافناء الذات، وتجسد الولاء لهذه الأرض الخيرة، بعد أن كانت مجرد كلمات جوفاء تختلط في الأذهان، وتُحفَر في القلوب. وهكذا، نستطيع القول إن لبنان الذي خلقته المحنة خلقًا جديدًا، قد تمكن بفضل صموده أن يحرز الانتصار النهائي على المؤامرة المحنة.

هذه الحقيقة، حقيقة انتصار لبنان الذي هو انتصار للقضية العربية في آن معًا، أصبحت حتمية أكيدة لتطور الأحداث، وإن طال أجل المحنة، ومهما بلغ عدد الضحايا.

ولا بد في هذه المناسبة من أن نتوجه إلى مؤتمر القمة العربي بمثل ما توجهنا به إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب، من دعوة إلى حسم النزاع حسّما نهائيًا، وذلك في اطار المسؤولية للقضية العربية الواحدة.

فالقضية إما أن تكون قضية عربية، تتصل بالمصير العربي المشترك لرد التحدي الإسرائيلي، وهو أمر يستتبع حكمًا أن تكون القضية الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من الكفاح العربي المصيري على ما نشأت فيه وترعرعت أصلاً، ويستتبع

بالتالي، أن يتم حل الأزمة اللبنانية، انطلاقًا من المسؤولية العربية الجماعية، لتحديدها بوضوح، في سبيل تحقيق الأهداف القومية الواحدة. وإما أن تكون القضية الفلسطينية وحق التقرير والبت في مصيرها أمرًا منوطًا بالفلسطينيين وحدهم، يستحصل فيه على استقلال تام، القيمون على الشأن الفلسطيني بارادة من يحمل الهوية الفلسطينية وينتسب إلى شعب فلسطين فقط، وفي مثل هذه الحال، فلا يكون هناك أي مبرر للدعوة إلى قومية المعركة، والقول بالمصير العربي الواحد، ولا حتى بالأمة العربية الواحدة. حينئذ تصبح هذه المبادىء الأساسية التي نؤمن بها ايماننا بلبنان، هذه المبادىء العربية، تصبح حينئذ، وهي تجسد الطموح العربي، تصبح مجرد شعارات يستغلها العدو استغلالاً انتهازيًا، ليؤكد للعالم من جهة، أن العدو الإسرائيلي، بقلته الضئيلة، يقود ملحمة بطولية، في محيط بشري ساحق يزيد على مئة مليون. ويؤكد من جهة ثانية، أنه يقود معركة ضد جماعة عنصرية، ويبرر هكذا وجوده العنصري.

وبكلمة أخرى، إن عدونا يفيد، عندئذ، من الشعارات القومية العربية، عندما تكون مجرد شعارات، لتأكيد بطولته الزائفة، ويفيد من الانكفاء الوطني الفلسطيني لتبرير عنصريته المريضة.

وحينئذ تصبح المؤامرات والاجتماعات العربية، وما يصدر عنها من نتائج، دون مستوى الحسم، أشبه بالمظلة التي تؤمن التغطية الرسمية للفشل، أي فشل تمنى به المسيرة العربية بوجه عام. بل إن هذه المؤتمرات تصبح من حيث لا تدري ولا ترغب، منابر لتبادل الاتهامات وتعميق الاتكالية، بحيث تمر المؤامرة، أي مؤامرة، بلا مقاومة وبلا اهتمام.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ المعاناة القومية على هذا الصعيد هي التي حفزت الشقيقة سوريا، بقيادة رئيسها حافظ الأسد - تصفيق - على تأدية دورها الرائد في لبنان لحماية الأمن القومي، ازاء الأخطار المحدقة من منطلق وحدة المصير العربي وقومية المعركة، ومن الرغبة الأكيدة بانقاذ لبنان مما يتخبط فيه، وذلك بدافع أخوي فرضته ارادة الشعبين التوأمين ومعطيات الحياة المشتركة بينهما.

كما أنه لا بد ونحن نخاطب مؤتمر القمة العربي، علمًا بأن المقررات التي صدرت عن المؤتمر السداسي، بانتظار اقرارها النهائي من المؤتمر الموسع، وبانتظار كيفية وضعها موضع التنفيذ، نتفاءل بهذه المقررات بتحفظ.

كما أنه لا بد، ونحن نخاطب المؤتمر، من التنبيه إلى وضع الجنوب في لبنان الذي يجد نفسه اليوم بين أمرين، وأحلاهما مر، فإما أن يستجيب لمغريات التسلسل النفسي الإسرائيلي، الذي يحمل السم في الدسم، عن طريق الخدمات الدعائية المصطنعة، وإما أن يرتمي في ظل ارهاب من الداخل يفرض عليه. وفي كلا الحالتين يصبح الجنوب كبش الفداء. لذلك نضع المؤتمرين أمام المسؤولية التاريخية، بالنسبة لما يجري في الجنوب، وندعوهم باسم الواجب إلى التحرك السريع لوضع حد لمأساة لبنان.

تبقى العبر، أيها السادة، التي تستخلص من هذه المحنة ومدارها الساحق، وهي تنحصر، في نظري، في خطين أساسيين، يقوم عليهما بناء لبنان الجديد في مطلع هذه الحقبة من تاريخنا: الأول يتعلق بمفهوم الحرية، والثاني بمفهوم الدولة.

بالنسبة للحرية، فإن الشرط الأول، كما نقول دائمًا، بممارستها الصحيحة، هو في توفير الضوابط والروادع في مختلف الحقول والميادين، ولكي لا تكون الحرية أول ضحية للحرية، لا بد من تطهير مفهومها وابرائه من الممارسة الخاطئة التي دفعت بلبنان إلى الهلاك. فالحرية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، تصبح أداة للظلم والقهر، عندما تعترض حرية الآخرين وتحول دون تحريكهم. وهذا ما جعل النظام الاقتصادي الحر الذي اعتمده لبنان نظامًا احتكاريًا، وضعَ الدولة في مركز المؤسسة الاقتصادية المستضعفة، وترك لفريق من الطامعين حرية الاستئثار بالثروة الوطنية على حساب الشعب.

والحرية في سائر الميادين الوطنية، على صعيد القول والرأي بنوع خاص، تفلَّتَتْ من أي وازع ومن أي رادع، منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا. فإذا بتلك الحرية تؤدي، في الفترة الأخيرة إلى تعبئة النفوس، بحيث انفجرت

الأحقاد والتهب المجتمع برمته، وإذا بها توقد الشرارة الأولى في هشيم التناقضات، وتدفع بلبنان إلى ما يشبه الانتحار.

وأما مفهموم الدولة، الخط الأساسي الثاني الذي يجب أن يقوم عليه لبنان الغد، فقد آن الآوان لكي يأخذ طريقه إلى المساومات والتسويات والتنازلات وأنصاف الحلول على كل صعيد. إن هنالك مقومات للدولة، في طليعتها السيادة والقانون وهيبة الحكم والعدالة والأمن، لا يجوز بأي حال تجاوزها والتفريط بها كما حصل حتى الآن، فتداعت، بفضل هذه الذهنية، هيكلية الحكم وانهارت أسس الدولة عند هبوب أول عاصفة.

أن تكون الحرية أو لا تكون، وأن تكون الدولة أو لا تكون، تلك هي القضية المترتبة علينا جميعًا لبناء لبنان الجديد، وفق مسلكية جديدة في ممارسة الحكم، مسلكية تؤمن للوطن ما يستحق من حياة كريمة على مستوى طموحه. إن هذه المسلكية الجديدة هي الشرط الأساسي الذي يخلق المناخ الملائم لتحقيق المنهاج الاصلاحي وإنشاء الدولة الحديثة، وفق ما ورد في خطاب فخامة الرئيس الأستاذ الياس سركيس في جلسة اليمين الدستورية.

أيها السادة.

هذه هي المأساة وتلك هي الصورة، هذه هي الحقائق وتلك العبر. أما لبنان فسيبقى، وكل باطل يزول. وأيًا كان سيل الدماء فسوف تعقبها الدموع، دموع الندم على ما فات، ودموع الفرح بالغد الطالع وأماله الكبار.

أما الزبد فيذهب هباء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

عشتم وعاش لبنان.

خطاب ١٨ ت ١ ١٩٧٧.

حضرات الزملاء المحترمين.

أشكر لكم ثقتكم الغالية هذه. وبعد، فإن أول أمنية وكلمة أتوجه بها إليكم في هذا الظرف العصيب، هي أن نعمل جميعًا، منذ هذه اللحظة على أن

لا تتعدى الأجواء التي رافقت انتخابات رئاسة المجلس هذه، حدود هذه الندوة وجدرانها الأربعة لتكون كل انتخابات، في إطار نظامنا الديمقراطي أيًا كانت، إنجازًا دستوريًا صحيحًا، ودليل عافية لهذا النظام.

إن الخط السياسي الذي انتهجت، قبل الأحداث التي عصفت بهذا الوطن، وأثناء هذه الأحداث التي عصفت بهذا الوطن، وأثناء هذه الأحداث، وبعدها، هو المحافظة على وحدة لبنان وكيانه، وعلى دوره العربي الأصيل الرائد، إنها قناعة وطنية ثابتة لا تتزعزع، وذلك بمعزل عن المواقف الجانبية الأخرى، التي تأتي على هامش المسيرة الوطنية الكبرى، هذا بوصفي كامل الأسعد.

أما بوصفي رئيسًا لهذا المجلس، فإني كنت ولا أزال، حريصًا على أن تظل هذه المؤسسة منبرًا للكلمة الحرة المسؤولة، ومصدرًا للسلطات، وحصنًا حصينًا للشرعية، باذلاً وإياكم الجهد المستمر، في سبيل ارتفاع هذا المجلس فوق الانقسامات، والجراح ليكون المعبر عن أماني الشعب والموجه لما فيه خير هذا الوطن.

حضرات الزملاء.

إننا اليوم مدعوون أكثر من أيِّ وقت مضى، إلى مواجهة التحدي المصيري الكبير، وذلك على جبهتين اثنتين.

الأولى داخلية، وهي في وقوف اللبنانيين جميعًا، على اختلاف الفئات والطوائف وقفة واحدة وصفًا متراصًا، بغية تحقيق الوفاق الوطني الصحيح، وهو السبيل الوحيد لاستقرار لبنان الذاتي، هذا الاستقرار الذي يشكل بدوره المنطلق والأساس، لاعادة بناء الوطن والدولة.

وإذا كان هذا الاستقرار، لا يمكن أن يتحقق بشكل صحيح وفعلي، طالما أن هنالك جرحًا مفتوحًا في جسم هذا الوطن، وأعني به الأزمة المستحكمة بالجنوب، فإنه لا يجوز أن يغرب عن بالنا أمران اثنان: الأول، هو أن إسرائيل تعمل وتسعى لجعل الاستقرار في لبنان مرتبطًا بصورة عضوية بأزمة الشرق

الأوسط، والثاني، هو أن وحدة الصف الوطني من شأنها إذا ما تحققت، أن تسهم إسهامًا فعالاً في حل أزمة الجنوب.

إن إسرائيل تحاول أن تتخذ من مأساة الجنوب، مدخلاً لاستمرار الأزمة في لبنان وتفجيرها في كل لبنان، كما تحاول أن تتخذ منها وسيلة لنسف الحل السلمي في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا كانت مسؤولية حل الأزمة في الجنوب لا تقتصر على لبنان وحده، بل هي مسؤولية عربية مشتركة، ومسؤولية دولية، تقع على عاتق الدول القادرة على تحقيق السلام في المنطقة والمسؤولة عن السلام في العالم، فإن مسؤولية الاستقرار الذاتي، في لبنان تقع على اللبنانيين وحدهم.

وإننا نرجو أن تكون الأزمة في الجنوب في طريقها إلى الحل قريبًا من العقبات المفتعلة التي برزت مؤخرًا، يتعين علينا في آن معًا، أن نتوجه بكل طاقاتنا في الداخل نحو بناء الدولة. ويقيني أننا مدعوون في هذا المجال، ونحن نبحث ونناقش الصيغة المستقبلة الفضلى، أن نعمد إلى صهر جميع الفعاليات والقدرات والهيكليات المجتزأة التي خلفتها الأحداث، في بوتقة مؤسسات الدولة الشرعية.

أما الجبهة الثانية في معركة التحدي المصيري، ولا سيما في هذا الظرف بالذات الذي يراهن فيه العدو على الانقسام العربي في هذه المرحلة من مفاوضات الحل السلمي، أما هذه الجبهة، فهي في قيام لبنان بدور فاعل في تحقيق التضامن العربي، ولا سيما بين الدول العربية المعنية مباشرة بمواجهة التحدي الإسرائيلي، لأن هذا التضامن العربي هو أقوى من أي اتفاق دولي أو تسوية جائرة، تفتقر إلى العدل، أو أي مؤامرة تحاك في الكواليس.

إن هذا التضامن العربي الذي ينبغي على لبنان أن يكون طرفًا فيه، ويسعى إلى تحقيقه تحت الوحدة المصيرية بين لبنان وأشقائه العرب، ووحدة المصير العربي هذه التي أثبتت المحنة اللبنانية أنها أقوى من أي اعتبار آخر.

وقد كان لسوريا الشقيقة في هذا المجال، في مساعدة لبنان على النهوض من كبوته، الدور الكبير في إعطاء التضامن، وإعطاء القومية العربية مفهومها

الحضاري العلماني الأصيل، الذي ارتفع بها فوق العنصريات الطائفية، والرواسب التي زرع بذورها الاستعمار ثم عاد واستغلها العدو الصهيوني، في الأحداث الأخيرة، على أوسع مدى وأبشع صورة.

حضرات الزملاء.

إننا إذ ننطلق بعد الأحداث في بناء الدولة من الصفر، ومن الركام التي خلفتها المأساة فلا يجوز لنا إقامة البناء الجديد على الشوائب والعلل أياها التي من شأنها أن تبقي هذا الوطن عرضة للأزمات والمحن، في كل منعطف تحاك فيه المؤامرات ضد لبنان والقضية العربية، بل يجب بناء الدولة الحديثة النامية التي توصد أبواب الفتنة، وتقضي على أسبابها سياسيًا واجتماعيًا دولة ديمقراطية تتيح الفرص أمام جميع المواطنين على حد سواء، تحقق العدالة الاجتماعية وتحول دون التسلط والاحتكار، وذلك ليس عن طريق مضاعفة الدخل القومي فحسب، بل عن طريق التوزيع العادل لهذا الدخل في مختلف القطاعات، حينئذ نقطع الطريق على المتاجرة بالمطالب والشعارات سواء أكان ذلك تنفيذًا لخطة مرسومة من الخارج أو كان ذلك بقصد الإثارة والاستغلال الرخيص.

أما الحرية التي نتمسك بها جميعًا، فهي الحرية المسؤولة في ظل مجتمع متحضر وفق هذا المفهوم: إن الحرية، ليس في أن تفعل ما تريد، وأن لا تفعل ما لا تريد، بل أن تفعل ما يجب أن تريد، وأن لا تجبر على فعل ما يجب أن لا تريد.

وختامًا، فإنني آمل أن يضطلع مجلسكم الكريم في هذه الحقبة التقريرية الهامة من مصير هذا الوطن، بدوره التشريعي على أكمل وجه، وذلك بدرس وإنجاز القوانين في مختلف الحقول والميادين، التي تشكل الركائز التي سيقوم عليها الوطن ولبنان ودولة الغد.

خطاب ١٧ ت ١ ١٩٧٨.

حضرة الزملاء المحترمين.

إني، إذ أتوجه إلى كل منكم، بالشكر الجزيل لهذه الثقة التي جددتموها بشخصي لتولي رئاسة هذا المجلس، أعتبر في آن معًا، أن التئام هذا المجلس

اليوم، في هذه الظروف، ورغم هذه الظروف، إنما هو موقف، في سلسلة المواقف الوطنية التي ما فتىء هذا المجلس يتخذها أبان الأزمة وأحداث، إن دلت على شيء فإنما تدل على إصرار هذا المجلس على الشرعية والتصدي للاشرعية، وعلى الحرص والتمسك بسيادة ووحدة لبنان وأرض لبنان.

ـ تصفيق ـ

حضرة الزملاء المحترمين.

أستميحكم عذرًا إذا كنت لم أدون كلمتي مسبقًا ووفق التقليد المتبع، ذلك، أيها الزملاء لأن الأحداث في هذه الأيام، وتتالي الأحداث، يجعلها تكاد أن تكون أسرع من الكلمة. وأن تطور الأزمة تكاد أن تكون بسرعتها إيضًا، أسبق من الفكر، ومن استيعاب الفكر.

نحن نعقد هذه الجلسة، في هذه الدورة العادية. وقلوبنا اليوم مفعمة بالأمل والرجاء، من أن تسفر اجتماعات بيت الدين، وبيت الدين كان، منذ القدم، رمزًا لوحدة اللبنانيين ـ تصفيق ـ أن تسفر هذه الاجتماعات وهذا المؤتمر عن نتائج إيجابية، ومقررات تكفل الحلول الجذرية للأزمة اللبنانية.

ومن على هذا المنبر أناشد باسمكم جميعًا، وعبر هذا المجلس الشعب اللبناني بأسره أن تكون التوصيات أو المقررات التي سينتهي إليها المؤتمر ذات طابع تقريري إلزامي قابل للتنفيذ والتطبيق فورًا.

المسؤولية العربية المشتركة هي دائمًا المنطلق، وهي الأساس. وكنا دائمًا ننادي بوجوب معالجة أية معضلة عربية في إطار من المسؤولية العربية المشتركة.

والأزمة اللبنانية اليوم، في منطلقاتها، كما نعلم، وفي أبعادها جميعًا، عربية، بكل ما تعني الكلمة من معنى. فمن الواجب القومي على العرب أن يتصدوا لهذه الأزمة بكل ما في كلمة واجب من استعداد للعمل الدؤوب وللتضحية. واليوم بصورة خاصة، في هذا الظرف بالذات، نحن أحوج ما نكون

إلى هذا التصدي، لأن الأزمة اللبنانية، كما نعلم جميعًا كادت أن تواجه الطريق المسدود، إلاَّ إذا كان ثمة من يعتبر أن التدويل هو المخرج لهذه الأزمة.

وهنا نقول، إن تدويل الأزمة، أمر لا يمكن أن يقابله اللبنانيون إلاَّ بالتحفظ، إن لم يكن بالرفض، لا سيما، وكما يبدو، أن هذا التدويل ينطلق من اعتبار الأزمة في لبنان أزمة طائفية بين مسيحي ومسلم في هذا البلد. هذا الأمر الذي نرفضه جميعًا، لأنه يختلف مع الحقيقة ومع الواقع «تصفيق».

هذا الأمر، سواء أكان تصوره عن عمد أو عن غير عمد، يؤدي إلى المخاطر التي يدركها كل منا، وليس أقلها التقسيم.

عندما ننطلق من بحث وضع حد للأزمة، من هذا المنطلق، منطلق أن هناك استحالة حياة مشتركة بين المسيحي والمسلم، هذا يعني التقسيم، هذا يعني ضياع هذا الوطن، هذا يعني ضياح المسيحيين والمسلمين على حد سواء ـ تصفيق ـ

وفي هذا الإطار، إطار المسؤولية العربية والاستراتيجية العربية الموحدة، نأمل ونتطلع اليوم، إلى وضع الحلول الشاملة للأزمة اللبنانية، ليس فقط على مستوى أمني معين أو سياسي معين، بل على مستوى سلامة هذا الوطن وصيانة أراضيه التي هي الأساس والسبب المباشر للأزمة. وهنا لا يسعنا إلاَّ أن نتطلع إلى الأرض المغتصبة. هناك اليوم، اجتياح إسرائيلي، وقرار مجلس أمن دولي، القرار جاء ليضمن عودة المغتصب عن الأرض وليضمن سيادة لبنان. فإذا بالمغتصب يظل إن كان بصورة غير مباشرة، عبر بعض الميليشيات هناك. وهنا أود أن ألفتكم إلى أن هذا النوع من الاحتلال، الاحتلال النفسي، والإرهاب الفكري الذي يمارس، هو أدهى وأخطر ضروب الاحتلال.

أهداف العدو الرئيسية، التي ظهرت منذ أن كانت الأزمة في البدء، أهدافه من وراء هذا الاجتياح ثلاثة: اقتطاع الأرض أو جزء منها، والتوطين، التوطين المرفوض وطنيًا وقوميًا في آن معًا، والهدف الثالث هو التقسيم.

هذه هي أيضًا المشكلة وهذا هو لب المشكلة. في هذا المؤتمر أو في إي مؤتمر عربي مسؤول يجب أن يعالج هذا الموضوع بكل جدية وبكل إخلاص

وبكل جرأة. وإلاّ إذا بقي الحال على ما هو عليه فنحن نتساءل ما هو جدوى وجود قوات الأمن الدولية عندما يكون هدفها بسط السيادة وفسح المجال للسلطة لممارسة سلطتها الشرعية وفرض الأمن. وعندما لا تملك هذه القوى الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، لا هي قادرة على الانتشار في جميع الأراضي اللبنانية، ولا هي قادرة على إتاحة المجال للجيش اللبناني بتواجده على أرضه واضطلاعه بمسؤولياته.

أتساءل ما هي جدوى وجود هذه القوى، ونتساءل، هل إن وجودها، على هذا الشكل، إذا ما استمر وكأنه يشكل واقعًا جديدًا، لبنانيًا، في الجنوب، يتنافى مع السيادة والاستقلال ومع وحدة الأرض.

من هنا كان أن طالبنا بوجوب تنفيذ مقررات مجلس الأمن. ما هي الوسيلة؟ هذا ليس شأننا. القضية تتعلق بالمجتمع الدولي المسؤول عن قراراته أمام العالم وأمام الانسان. ولكننا اقترحنا آنذاك، ومنذ البدء أن تحوَّل هذه القوى إلى قوى ردع، أي أن يكون لديها الامكانات المالية والعسكرية التي تمكنها من تحقيق هذه الاهداف.

ولا بد من الاشارة في ضوء الاستراتيجية العربية الموحدة، وبمناسبة البحث في هذا الموضوع، من القول إن على العرب اليوم، وليس طبعًا، في هذا المؤتمر المقتصر فقط على وزارة الخارجية أو على ممثلي الدول المساهمة بالردع العربي في لبنان. ولكن بصورة مبدأية على العرب اليوم أن يُقيِّموا الواقع، واقع التحدي الإسرائيلي، والمعركة القائمة اليوم، في إطار ما سمي بأزمة الشرق الأوسط، من خلال المعطيات الجديدة والموازين الجديدة التي أحدثتها اتفاقات كامب دافيد. والتي أحدثها عجز مصر عن التضامن العربي في مواجهة التحدي الاسرائيلي.

حضرة الزملاء.

الأزمة اللبنانية، كما قلنا، هي أزمة عربية في المنطلق. هي نتيجة الصراعات العربية فضلاً عن الصراع الدولي. وهنا، في هذا الظرف بالذات عشنا محنة، طبعًا، المأساة متمادية، ولكن الفترة الأخيرة كانت فترة ظلم وبؤس

وألم، لنا جميعًا. تدمير، قتل، تشريد، قصف مستمر أصاب المواطنين اللبنانيين، أصاب أبناء الأشرفية، أصاب أبناء الحدث وجبل لبنان، لا يمكن أن نميز هنا، بالنسبة للألم بين إصابة مواطن ومواطن آخر. ولا تجوز المزايدة إطلاقًا في هذا الموضوع. يجب أن نعمل على حقن الدماء. وهنا أتساءل عندما ننطلق صوت أو أصوات تقول بوجوب إنهاء دور قوات الردع العربية اليوم، هل يراد من ذلك، أو هل إن ذلك من شأنه أن يحقن الدماء وأن يوفر على لبنان المآسي؟

إنهاء قوات الردع في لبنان، في ظل عدم اكتمال الجيش بنية وعدة وعددًا يعني الفراغ، وهذا أمر بديهي. يجب أن يفقهه وأن يعلمه ابن الأشرفية وابن عين الرمانة قبل ابن أي منطقة أخرى. وهذا الفراغ يعني العودة إلى الاقتتال الأهلي وإلى المآسي التي عشناها قبل سنة ١٩٧٦، وربما على أشرس وأقوى وأشد ضررًا. إلاّ إذا كان تصور إنهاء الردع يؤدي في نظر من تصور، إلى التدويل، ومن ثم إلى التقسيم. وهذا أمر يتنافى مع إرادة الشعب اللبناني وأسمح لنفسي أن أقول المسيحي قبل المسلم - تصفيق -

هذا مع العلم أنه كيف يحصل التدويل بعد الاقتتال، وهل إن التدويل قادر بالفعل على وضع حد لهذا الاقتتال، ومتى يحصل، أبعد أن يصفى لبنان. حتى ننقذ لبنان يجب أن نبقى لبنانيين، وهذا استطراد.

إذن، من هنا نقول، إن هنالك حقيقة، وهنالك واقع. والحقيقة هي أن الشعب اللبناني بأكثريته الساحقة، لم نقل بأجمعه وأنا أستثني فقط المضللين والمعبأين عاطفيًا بتأثير الانفعالية الموظفة، فقط أستثني هؤلاء. أما اللبناني، عندما يعود إلى عقله، وعندما لا تطغى عاطفته الآنيّة على العقل، فإنه يقف الوقفة الوطنية الواحدة وهي برفض ما يحصل في لبنان، بطلب العودة إلى الوحدة، وحدة الأرض، وحدة الشعب، وحدة الدولة، وحدة المؤسسات. العودة إلى الاستقرار والتصدي لكل فكرة ترمي إلى فتنة بين اللبنانيين. هذه هي إرادة الشعب.

ولكن، نحن نتساءل هنا، ونحن في ظل نظام ديمقراطي برلماني، ويجب أن نتساءل وأن نطرح على أنفسنا السؤال، هل إن الحكم، هل إن المجلس النيابي، هل إن الشرعية، تعبر فعلاً عن إرادة هذا الشعب، وتجسد فعلاً أمانيه؟ بكل أسف ومرارة نقول: كلا ولماذا؟ كلنا يعلم السبب: منطق المدفع، منطق الرصاص. يخرس منطق الكلمة، إذا كان لم يرجف الفكر الذي يلوذ بالصمت.

هذه حقيقة في جميع المناطق حيث الارهاب الفكري، وحيث التضليل في آن معًا.

حاول هذا المجلس محاولات عديدة ومتتالية، دون يأس، لأن يغير هذا الواقع وأن يُمثِّل الارادة الصحيحة لهذا الشعب. ولدي هنا بعض المستندات، طبعًا نستشهد بالبعض منها.

هنالك جلسة عقدها المجلس في ٥ آب ١٩٧٧، عندما كان البحث بالتقسيم، وطنطنات وخلافات على كل الأمور، المجلس، بأكثريته الساحقة، أعلن في هذه الجلسة فعل إيمان: «تأكيد إيمانهم الراسخ بلبنان والولاء له وطنًا واحدًا بجميع أبنائه أرضًا وشعبًا ومؤسسات. المباشرة في تحقيق صيغة بناء لبنان المستقبل ـ دعم رئيس الدولة في متابعة مسيرة السلام ـ الاسراع في تنفيذ ذلك، وهذا بقي حبرًا على ورق.

أتوقف أيضًا عند اتفاق شتوره، إتفاق شتوره كان منطلقه إجتماع هذا المجلس في لجان مشتركة في ٢٠ وفي ٢١ حزيران ١٩٧٧، وكانت مقررات اللجان إعتبار الوضع في الجنوب خطرًا جسيمًا على لبنان كله وعلى المنطقة العربية بأسرها. والتأكيد على أن معالجة هذه المسألة هي مسؤولية عربية مشتركة.

هذه المقررات دفعت الحكومة إلى التحرك ونجم عن هذا التحرك اتفاق شتوره وكلنا نعلم كيف لم ينفذ اتفاق شتوره.

أخيرًا وليس آخرًا، الصيغة التي أقرتها الهيئة العامة بجميع الكتل والاتجاهات النيابية في ٢٥ نيسان سنة ١٩٧٨. ولا أود أن أتلو عليكم بنود هذه

الصيغة لأننا اطلعنا كلنا عليها وناقشناها ووافقنا عليها جميعًا الغائبون منا والحاضرون. ولا أود أن أقول ما هي الأسباب التي حالت دون تنفيذ هذه الصيغة. كلنا يعلم الملابسات التي أحاطت بالجو العام السياسي حينئذ، من استقالة الحكومة إلى النفاذ من خلال استقالة الحكومة إلى تعطيل هذه الصيغة بما يسمى بأزمة الحقائب واختيار الأشخاص، إلى آخره.

هذه هي الصيغة، إن كانت أحداث قد طوتها قسرًا فإن الزمن لم يطوها. ولا يجوز إلاَّ أن نبقى وراء العمل على وضعها موضع التنفيذ.

هذا المجلس، حقق بهذه الصيغة ما أسميناه إنجازًا تاريخيًا، لأنه طرح القضايا الشائكة المصيرية الحساسة التي كنا نخشى، إذا ما طرحناها، أن تثير الانفعالات وأن تزيد الطين بله. وكنا نلجأ لتحقيق ما أسميناه بالوفاق الوطني إلى الصيغة المستقبلية حول من يكون وزيرًا ومن يكون رئيسًا للجمهورية، وحول القوانين العادية وإنشاء محكمة دستورية للنظر في القوانين وإلى آخره . . . هذه أمور قد تكون علمية وجدية جدًا ولكنها لا تضع الاصبع على الدمل. كنا نلجأ إلى ذلك خوفًا من إثارة هذه المواضيع. وأذا بنا نثير هذه المواضيع الحساسة ونتفق على الحلول الملائمة اتفاقًا صحيحًا منبثقًا من مصلحة لبنان ومصلحة العرب لأن مصلحة لبنان لا يمكن أن تتنافى مع مصلحة القضية العربية ولا في يوم من الأيام. ومع هذا لم تطبق هذه البنود.

من هنا، حضرة الزملاء، وبعد كل ذلك نتساءل اليوم، هل نبقى هكذا وننتظر الفرج من مؤتمر وزراء الخارجية. طبعًا، وننتظر الفرج من عند الله أيضًا، ولكن لا يمكن للاستقرار أن يتحقق إذا لم يكن اللبنانيون وراء هذا الاستقرار. لا يمكن لأي إصلاح أن يتحقق إذا لم يرد اللبنانيون هذا الاصلاح، وإذا لم يتجاوب اللبنانيون مع هذا الاصلاح.

هنا أود أن أقول، أن دورنا اليوم في هذا المجلس، إما أن يكون فاعلاً، تقريريًا، أو لا يكون. هذا الدور الاستثنائي ندعو أنفسنا إليه. في الظروف العادية، كما نعلم، المجلس النيابي يشرع، ونحن لسنا اليوم بحاجة إلى التشريع. هل إن القوانين اليوم تسمح بالقنص، تسمح بالسرقة، طبعًا ليست

القوانين هي التي تسمح بذلك. المجلس النيابي يراقب. كيف يراقب؟ يأتي نائب ويقول للحكومة هذا عمل غير سليم، ويأتي نائب ويقول هذا عمل ممتاز. هذه الرقابة كيف يمكن أن تؤدي إلى نتيجة إذا لم تكن مبنية على موقف ملزم. وهذا ما نطمح إليه في هذا الظرف، سواء أكان هناك مقررات عربية ونرجو أن يكون هناك مقررات عربية، والطابع، كما قلت، تقريري، يساعد لبنان على النهوض من محنته. ولكن إذا لم يتوفر هذا التجسيد لارادة الشعب عبر ممثلي الشعب، وعبر أكثرية ممثلي الشعب، فإننا سنبقى بالدوامة إياها ويبقى المتربصون بلبنان الدوائر، باسم لبنان تارة، وباسم القضية العربية تارة أخرى، يبقوا قادرين على افتعال الأزمات المتمادية يومًا بعد يوم وساعة بعد ساعة.

حضرة الزملاء، المهمة صعبة ولكنها ليست مستحيلة عبر أكثرية هذا المجلس. المطلوب ليس فقط أن نعلن مبادىء. المبادىء هي هي أيًا كانت. في لبنان لا يختلف اثنان على مستوى جدلي حول المبادىء. ولكن القضية هي قضية مواقف وتحديد الوسائل لهذه المبادىء. والاتفاق على هذه المبادىء من قبل أكثرية الشعب. ولست بحاجة لأن أعطي أمثلة. مثلاً قانون الجيش، كلنا يعلم أن الجيش إذا لم يعد تنظيمه على أسس أسلم من الأسس الحالية، لا يمكن أن يكون لنا جيش لكل لبنان. ومع هذا نختلف على التفاصيل. أنعطي الصلاحية لهذا الضابط أم لذلك، فيبقى الجيش مشلولاً وتبقى الدولة، بالتالي مشلولة، ويبقى المواطن ضائعًا. إذا ما اتفقنا على الأسس والتفاصيل التي من شأنها أن تشكل إنجازًا تشريعيًا لتنظيم الجيش حينئذ تكون الرقابة فاعلة. وهذا هو المقصود بالرقابة.

قلت إن المهمة صعبة وليست مستحيلة، يجب أن نضحي. يجب أن نتنازل عن حساسيات معينة، عن مصالح معينة بعيدة أو قريبة. ولكن مصلحة كل مواطن وكل إنسان هي إنقاذ مصلحة لبنان. حينئذ عندما نتوصل إلى هذا الموقف وإلى هذه القناعة وإلى الالتزام بهذه القناعة وهذا الموقف، يمكننا أن نعيد إلى الشرعية محتواها الصحيح، وأن نجعل الشرعية ملزمة على ممارسة حقها وسلطتها على لبنان. وحينئذ ننقذ لبنان، وإلاَّ فإن النظام الديمقراطي

والبرلماني الذي نعيش في ظله سيظل إطارًا بلا محتوى إذا نحن لم نتصدَّ لهذه المحاولة.

عشتم وعاش لبنان. (تصفيق).

خطاب ١٦ ت١ ١٩٧٩.

حضرة الزملاء المحترمين.

إنني، إذ أتوجه إليكم بالشكر، لهذه الثقة التي أولاني إياها مجلسكم الكريم، أود أن أؤكد أنني لا أرى في هذه المبادرة ثقة وتأييدًا لشخصي بقدر ما أرى فيها، وقبل أي اعتبار آخر، ثقة بالخط الوطني الذي التَزَمَ به هذا المجلس، وتأييدًا للدور الذي اضطلع به، طيلة هذه المرحلة التاريخية العصيبة من حياة هذا الوطن.

الخط الوطني التوحيدي، الرافض لتجزئة لبنان على أي صعيد، والمتمسك بالشرعية قولاً وفعلاً، نصًا وروحًا وممارسة، اطارًا وحيدًا لجميع مؤسسات هذا الوطن ومرافقه ومنجزاته.

أما الدور الذي اضطلع به هذا المجلس، والذي أرى في بادرتكم اليوم اصرارًا على متابعته، فهو الدور التوجيهي الفاعل المبادر إلى اتخاذ المواقف المسؤولة إبان الأزمة من مختلف الأحداث والقضايا العابرة منها والمصيرية، والسعي الحثيث لوضعها موضع التنفيذ، وتجسيدها حقائق ومنجزات وذلك كله، انطلاقًا من ايماننا جميعًا. إن هذا المجلس وهو مصدر السلطات، والمؤسسة الأم في نظامنا الديمقراطي القائم، يجب أن يرقى في الأزمات إلى مستوى المسؤولية الوطنية والتاريخية، ليشكل صمام الأمان والإنقاذ، لا بالنسبة للنظام فقط، بل وفي أزمات المصير بالنسبة للوجود اللبناني برمته، كيانًا وانسانًا وحضارة.

حضرات الزملاء.

في مثل هذا اليوم، ولعام خلا، ومن على هذا المنبر، قلت بالحرف: «في هذا الإطار، اطار المسؤولية العربية المشتركة» والاستراتيجية العربية الموحدة، نأمل ونتطلع إلى وضع الحلول الجذرية والشاملة للأزمة اللبنانية، وقد صدر بعد ذلك، عن اللجان النيابية المشتركة بتاريخ ٧/٤/١٩٧٩، قرار بتوصية الحكومة بالدعوة إلى عقد قمة عربية، لوضع استراتيجية عربية موحدة، وخطة عمل متكاملة، لمواجهة التحدي الإسرائيلي، في المرحلة الخطيرة الراهنة.

واليوم وبعد انقضاء عام جديد آخر من التجارب والمعاناة ولمس الطريق، طريق الخروج من المحنة أول ما يتبادر إلى الذهن، هو القول: ما أشبه الليلة بالبارحة، وما أشبه اليوم بالأمس.

إن هذه الصورة تحمل في نظري معاني أو حقائق ثلاثًا:

الأولى: هي أن واقع الأزمة، لا يزال في جوهره هو اياه.

والثانية: هي أن الجنوب، هو الأساس والمنطلق لأزمة لبنان، كل لبنان. أما الحقيقة الثالثة والأهم فهي أن الإطار الصحيح، لطرح هذه الأزمة أيًا كانت أبعادها، عالميًا ودوليًا هو الإطار العربي، لأن العرب جميعًا يشكلون الفريق المعني والمسؤول في وجه التحدي الإسرائيلي المنطلق من جنوب لبنان.

وهنا نتطلع إلى مؤتمر القمة المزمع عقده في الشهر المقبل، نقول: إن أي موقف أو قرار يتخذه العرب مجتمعين، بصدد الأزمة في الجنوب في هذا المؤتمر، أيًا كانت أبعاده ومخاطره، يبقى أفضل من الواقع الراهن، على أرض الجنوب اليوم، واقع التناقض العربي والتمزق والضياع بالتالي، نتيجة اللاموقف من هذه الأزمة المصيرية.

وإذا كانت مسؤولية القرار تقع على العرب مجتمعين، وإذا كان على جميع الأطراف العربية الالتزام بمضمون هذا القرار، بمن فيهم لبنان، فإن على

لبنان قبل غيره، وهو الذي يعاني الأزمة منفردًا أن يضع المؤتمرين في الصورة الحقيقية لواقع هذه الأزمة، المأساة، بمختلف ملابساتها وأبعادها والخلفيات.

انطلاقًا من هذه الرؤية وفي ضوء مختلف القدرات والفعاليات، المتوافرة لدى المؤتمرين العرب، يجب أن توضع الخطة الصحيحة المتكاملة والهادئة إلى مواجهة التحدي الذي يستهدف لبنان، ومن خلاله، سائر الدول العربية مجتمعة ومنفردة.

إن اسرائيل، وفي نطاق مخططها المتعدد الأهداف على المجالين القريب والبعيد، ترمي، بعد اتفاقية كمب ديفد، من وراء هذه المعركة الضارية، التي تشنها على جنوب لبنان، إلى تحقيق غايتين رئيسيتين:

الأولى، تفريغ الجنوب من أبنائه، تمهيدًا لتكريس احتلالها لجزء من الأرض اللبنانية، ولتحقيق المزيد من مطامعها التوسعية في لبنان أرضًا ومياهًا.

كما ترمي ثانيًا، إلى توسل المعركة في الجنوب في هذه المرحلة سيفًا ذا حدين،

أما للضغط على العرب، بغية فرض حل شامل للنزاع على حساب الحق العربي، أو لتفجير حرب خامسة، تمسك اسرائيل زمام المبادرة فيها وتتحكم بتوقيتها.

أما بالنسبة لواقع المعركة في الجنوب اليوم، فإن هذا الواقع، بحد ذاته، انتصار مجاني للعدو على العرب، إن مجرد اغتصاب العدو لأرض لبنان هو خسارة عربية، لأن ذلك ليس إلاّ مدخلاً لتحقيق مخطط اسرائيل التوسعي على حساب سائر العرب.

من هذا المنطلق، وعملاً بالمقتضيات البديهية للدفاع عن النفس يتعين على الدول العربية وضع الخطة المضادة لمواجهة التحدي، خطة تضع حدًا لسياسة التناقض العربي حينًا، والصمت أحيانًا، على الساحة اللبنانية، وترمي إلى انتزاع المبادرة من يد اسرائيل، لتوحيد المواقف والجهود والقدرات في هذا السبيل.

هذا كله فضلاً عن أن لبنان، لا يمكنه منفردًا، في مطلق الأحوال، تحمل وزر المعركة مع اسرائيل كما أنه لا يستطيع، أن يتحمل وحده عبء القضية الفلسطينية العربية.

في ضوء هذه الحقائق، فإننا نرحب بأي قرار يصدر عن المؤتمر، بعد درس في العمق، لجميع المعطيات والإمكانات والاحتمالات، وإذا كان القرار يقضي بالمواجهة العسكرية العربية، انطلاقًا من جنوب لبنان، فإننا نرحب بوصفنا عربًا ولبنانيين وجنوبيين، بهذا القرار، كما نعلن أن ابن الجنوب على اختلاف المناطق والطوائف، هو بتراثه وتاريخه النضالي، طليعة من يقدم على التضحية، في سبيل الحق والكرامة، في أي معركة وطنية أو قومية شريفة. أما ما يرفضه ابن الجنوب وهو الذي أصبح اليوم، مادة دسمة، للابتزاز والمتاجرة واستدرار العطف والتملق الرخيص من جهة ثانية، إن ما يرفضه ابن الجنوب، هو الاستمرار في هذا الواقع، واقع التمزق والتشريد والضياع دون أي هدف وطني أو قومي يستطيع تحقيقه.

أما إذا كان القرار العربي هو في متابعة النضال السياسي، في سبيل الحل الصحيح العادل للنزاع، فإن العرب مدعوون حينئذ إلى انتزاع المبادرة من اسرائيل في انقاذ لبنان من المحنة.

وهنا نرى أن السبيل الوحيد، لتحقيق هذه الغاية، هو العمل على وضع قراري مجلس الأمن ٤٢٥ و٤٢٦ موضع التنفيذ. هذين القرارين اللذين يؤدي تنفيذهما إلى انسحاب اسرائيل من الأراضي اللبنانية التي احتلتها، وإلى بسط سيادة الدولة على مختلف أراضي الجنوب.

لقد فشلت القوات الدولية في وضع هذين القرارين موضع التنفيذ، لأنها لا تملك الوسائل المادية والعسكرية الكفيلة بفرض هذا التنفيذ وهي من جهة ثانية، عاجزة بوصفها قوات مراقبة، عن تحقيق مهمتها، ضمن الوسائل المتوافرة لديها في ظل الواقع، فإن الطريق الوحيد للعمل على تنفيذ مقررات مجلس الأمن في الجنوب يقوم على تحقيق أمرين اثنين:

الأمر الأول، هو انتشار الجيش اللبناني في الجنوب على أن يتولى الأمن، بشكل فعلي في مناطق تواجده، والثاني هو التزام المقاومة الفلسطينية بجمع عناصرها، بوقف العمليات العسكرية انطلاقًا من الجنوب.

على هذه الأسس، وفي اطار التقيد بأحكام قرار مجلس الأمن ومفاعيله، يمكن التوصل إلى فصل قضية لبنان عن مشكلة الشرق الأوسط.

وهنا لا بد للعرب، في المؤتمر المقبل من تدارس الخطة المطلوبة على المستوى العالمي الدولي الهادفة إلى احقاق الحق العربي، في اطار الحل الشامل.

ويقيننا أن لدى العرب، من الطاقات والقدرات والصداقات الدولية، ما يجعلهم، إذا ما توحدت جهودهم في إطار خطة متكاملة، سياسيًا واقتصاديًا قادرين على ترجيح كفة الميزان الدولي القائم بالنتيجة وفق قواعد وأساليب ما يسمى بلعبة الأمم، على المصالح وتبادل المصالح، لمصلحة الحق المجرد والعدالة والقضية العربية، لا سيما في هذه المرحلة بالذات، وقد بدأ الرأي العام العالمي يتفهم القضية ويتحسس عدالتها، وما المبادرات الدولية والإيجابية في هذا المجال إلاّ دليل ساطع على هذه الحقيقة.

إن ما يجب التوصل إليه في الإطار، دوليًا وعربيًا، هو وضع مشروع بديل لاتفاقات كمب ديفد مشروع واضح المعالم والقواعد، ينطلق من اعتبار المجموعة العربية طرفًا واحدًا في النزاع.

ايها السادة.

إننا إذ نتطلع إلى هذا المؤتمر بأمل وترقب، لا بد لنا من التحذير من أن على نجاحه يتوقف، لا مصير لبنان فحسب، بل مصير الأمة العربية والقضية العربية برمتها.

وهنا، وفي حال اتخاذ القرار العربي، بشأن تطويق الأزمة اللبنانية، لا بد لنا من أن نشدد على وجوب تضمين هذا القرار، بشكل صريح وواضح ومحدد، الصيغة التنفيذية له، اي مختلف وسائل التنفيذ الفعلي، لأن التجارب علمتنا أن

العبرة، ليست في المبادىء واعلان المبادىء، بل في الصيغة التنفيذية، التي شأنها وضع هذه المبادىء موضع التنفيذ.

وما قرارات مؤتمرات بيت الدين التي لا تزال حتى اليوم حبرًا على ورق، إلاّ خير دليل على ذلك.

وفي هذا المجال وإذا كنا نركز بالنسبة لمؤتمر القمة المقبل، على أزمة الجنوب، فذلك أولاً، لأنها في نظرنا مفتاح الحل للأزمة اللبنانية الشاملة، وثانيًا، حتى لا يضيع المؤتمر والمؤتمرون في متاهات دوامة الأزمة اللبنانية بمختلف حلقاتها.

ولكن ذلك لا يمنعنا من التأكيد على وجوب متابعة العمل، لتنفيذ الخطة الأمنية التي انبثقت عن مقررات مؤتمر بيت الدين، والتي أقرها مجلس الوزراء اللبناني، لأن الأمن والاستقرار، هما الأساس في اعادة بناء الوطن والدولة، وان تولي الدولة والقوات الشرعية وحدها مهمة حفظ الأمن، هو مطلب وطني شامل، وتجسيد لإرادة الشعب اللبناني بأسره.

لقد اتخذ مجلس النواب بهذا الصدد قرارًا بتوصية الحكومة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٩ أي بعد مرور شهرين تقريبًا على مقررات بيت الدين الصادرة بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٨ جاء فيه:

«إن مجلس النواب، يطلب إلى الحكومة الإسراع في إنجاز البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين، ووضعه موضع التنفيذ، وذلك انطلاقًا من كون القوات الأمنية الشرعية المؤلفة من قوات الجيش اللبناني، وقوات الأمن الداخلي وقوات الردع العربية، وحدة أمنية لا تتجزأ يناط بها، في اطار المسؤولية الأمنية والعسكرية الواحدة، تنفيذ هذا البرنامج في جميع الأراضي اللبنانية».

وهنا لا بد من التساؤل، عن الصيغة التطبيقية العسكرية لهذه الخطة الأمنية، وعن الأسباب التي أدت إلى عرقلة التنفيذ حتى اليوم، والجهة المسؤولة عن ذلك. إن هذا السؤال يطرحه اليوم، ومن حقه أن يطرحه، كل

مواطن لبناني يتوق إلى الأمن والحرية والاستقرار، هذا المواطن، الذي يشكل الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني، على اختلاف الطوائف والمناطق.

حضرات الزملاء المحترمين.

لقد أثبت هذا المجلس أنه على مستوى المسؤولية التاريخية، أيًا كانت الأحداث، وأيًا كانت أبعاد المحنة، وبقدر ما تتفاقم الأزمات وتتضاعف الأعباء، ويرزح المواطن تحت كابوس التحدي والقهر، بقدر ما يؤمل من هذا المجلس أن يرتفع عن الحساسيات والتفاهات والقشور ليعمل بإيمان وعناد، من أجل لبنان كل لبنان.

إن لبنان، لا بد أن ينتصر على المحنة بانتصاره على ذاته أولاً، وعلى كل ما يعانيه، وما تسرب إليه من آفات وعلل وشوائب، هي عليه دخيلة ولا تمت إلى حقيقته بصلة.

بهذا الإيمان سنهزم لبنان الإرهاب والخوف، ليبقى لبنان الأصيل، وطنًا منيعًا معافى، وشعبًا خيرًا نبيلاً، ووجهًا حضاريًا مشرقًا في هذه البقعة من العالم.

عاش لبنان

خطاب ٢١ ت١ ١٩٨٠.

حضرة الزملاء المحترمين.

إنني أشكر دولة رئيس الحكومة والزميلين صائب سلام والأستاذ ادمون رزق الذين تكلموا جميعًا بدافع نبل العاطفة وصدق الوطنية. وأشكركم جميعًا حضرة الزملاء لتجديدكم هذه الثقة بشخصي لتولي رئاسة هذا المجلس. إن ثقتكم هذه، هي بالنسبة لي حافز للعمل ومواصلة العمل ومتابعة الجهد في سبيل ما انتدبنا انفسنا له جميعًا في هذا المجلس في سبيل إنقاذ لبنان من المحنة. كما أنني أرى في هذه الثقة توكيدًا للدور الذي أشار إليه رئيس الحكومة، وتصميمًا على متابعة دور هذا المجلس القيادي والتوجيهي والوطني.

هـ ا الخط المجرد الذي التزم به هذا المجلس خلال هذه الفترة العصيبة من حنة الوطن.

حضرات الزملاء.

يجدر بنا في مستهل هذا العقد العادي من حياة هذا المجلس، وبعد مضي أربعة أعوام على الأحداث أن نقف وقفة مراجعة وتأمل، وقفة محاسبة للذات مجردة سمر الماضي والحاضر لنستشف من خلالهما المستقبل.

وهنا نطرح السؤال، أي مرحلة من الأزمة أصعب وأشد خطورة بالنسبة للبنان ومستقبل لبنان. هل هي مرحلة الأحداث حتى عام ١٩٧٦. أم هي مرحلة ما بعد الأحداث، كما أسميناها، وكانت الأحداث بعد ذلك توقفت والمأساة انتهت.

عام ١٩٧٦ توقف الاقتتال بمعناه النظامي إذا صح التعبير مما أدى طبعًا الى انخفاض فى عدد الضحايا، ومما أدى إلى تضاؤل الدمار والهدم الذي كان يحصل يوميًا، ولكن في تلك الفترة، أثناء الأحداث كان الأمل الكبير يحدو المواطنين جميعًا أن الليل سينجلي بمجرد انتهاء الأحداث، وبعد بدء عهد جديد، انتحاب رئيس للجمهورية جديد، هذا الأمل تحول إلى يقين راسخ بعد الجلسة التاريخية التي عقدها هذا المجلس في الثامن من أيار ١٩٧٦، عقدها تحت وابل من نيران القذائف وانتحب فيها بشبه إجماع معبرًا عن ارادة الشعب على اختلاف المناطق والفئات والطوائف، انتخب فيها رئيسًا واحدًا للجمهورية اللبنانية الواحدة مجسدًا بذلك ارادة الشعب اللبناني، وايمانه بوحدة لبنان أرضًا وشعبًا ومؤسسات. وتوق هذا الشعب إلى الاستقرار والعودة إلى السيادة، سيادة النظام والقانون فى ظل الشرعية. واليوم، وبعد انقضاء هذه الأعوام الأربعة، لا بد لنا، أيها السادة، في اطار هذه المحاسبة المجردة وفي اطار التعاون بين جميع السلطات المسؤونة، هذا التعاون الذي أشار إليه رئيس الحكومة في هذه الجلسة، إن هذا التعاون نفسه يفرض علينا النقد الذاتي المسؤول.

بعد انقضاء هذه الأعوام الأربعة لا نزال اليوم، نتلمس المخارج والحلول دون أي تباشير في الأفق، ولا يزال السؤال، متى الخلاص، وكيف، وما هي

السبل. ما يزال هذا السؤال في ذهن كل مواطن لبناني، وفي أذهان المسؤولين جميعًا، لا يزال هذا السؤال معلقًا في الهواء في خضم الغيوم المكثفة، القاتلة.

الشرعية. أين أصبحت الشرعية؟ بمضمونها الفعلي، بوصفها حقيقة، وممارسة، بوصفها انجازًا يوميًا معاشًا على الطبيعة، أين أصبحت الشرعية في هذا الإطار، لا بوصفها مظاهر وأسماء وشعارات. أين أصبحت الشرعية اليوم، بمعنى سلطة الدولة وقدراتها واستعدادتها لحماية نفسها أولاً، وحماية الحقوق المنبثقة عن الدستور والقوانين، دستور الشرعية أياها وقوانين الشرعية.

هذه الحقوق لدى جميع المواطنين، لا بد لنا من أن نعلن بكل آسف أن الشرعية اليوم أصبحت أثرًا بعد عين، وشعارًا يكون دون مدلول أو مضمون في خضم الشعارات والتسميات التي أفرزتها الأحداث وحفل بها القاموس اللبناني في هذه المرحلة.

أربع سنوات، أيها السادة، ولبنان يدور حول نفسه، وكلما أردنا أن ننطلق من الصفر نعود إلى البداية، أي إلى نقطة الصفر إياها لنحاول الانطلاق من جديد، فترة حافلة بالمآسي والعبر والدروس، أجل الدروس الكثيرة، ويقيني أن الدرس الأول، الذي يجب أن نعتبر به، ونعمل بموجبه هو الاعتماد على النفس، اعتماد الوطن على نفسه، واعتماد الدولة على نفسها، ولا أقول اعتماد الشعب على نفسه لأن الشعب مغلوب على أمره مقهور، كما نعلم، يعيش في سجن من الإرهاب، في سجن كبير من الإرهاب في هذه الأزمة التاريخية.

وإذا استعرضنا سلسلة المؤتمرات التي عقدت والمقررات التي انبثقت عنها، من مؤتمر الرياض إلى مؤتمر بيت الدين، والمعاناة التي حصلت بينهما حتى مؤتمر تونس، ومجلس الأمن ومقرراته، نرى أن جميع هذه المقررات تناولت الأزمة اللبنانية، على اختلاف المواضيع والقضايا المطروحة والمتعلقة بالأزمة والمتصلة بها، وبالتالي، كانت هذه المقررات تهدف إلى غاية واحدة، في اطار عنوان واحد، ألا وهو السيادة اللبنانية، وبسط سلطة الدولة في لبنان. ولكن على مستوى التنفيذ، لا شيء. بقيت هذه المقررات حبرًا على ورق، كلامًا مرسلاً. بقيت تفتقر إلى مبادرة فعلية تؤدي إلى وضع هذه المقررات

موضع التنفيذ. هذه المبادرة كان يجب أن تأتي من لبنان، من السلطة في لبنان، حتى نتمكن من وضع هذه المقررات موضع التنفيذ. وإذا اقتضى الأمر احراج الهيئات المسؤولة التي كانت وراء هذه المقررات.

فإذا كنا نشكو من الانقسام العربي، الذي جعل العرب عربين، إن لم يكن أكثر، هذا فضلاً عن شكوانا من هذا الانقسام، الذي تحول إلى قتال في الماضي على أرض لبنان، وإذا كنا نشكو من تسخير الأسرة الدولية لمصالح الدول الكبرى، بمعزل عن عدالة القضية والقيم المجردة، وإذا كان من الضروري، بالرغم من هذا الواقع مناقشة الأزمة اللبنانية في الإطارين العربي والدولي لاتخاذ القرار المسؤول، وهي الأزمة ذات الأبعاد القومية المصيرية والمتصلة بالمسؤولية العربية المشتركة، وإذا كان من الضروري أيضًا وضع الأسرة الدولية، أمام مسؤولياتها، والاعتماد على مساعدة الدول الصديقة، فإن ذلك يستلزم ويفترض، أن يتخذ لبنان المواقف والمبادرات التي من شأنها أن تفرض، ولو عن طريق الإحراج، وضع هذه المقررات موضع التنفيذ.

هذا ما نادينا به على أثر مقررات الرياض، لا سيما بالنسبة لتنفيذ بنود اتفاقية القاهرة ووجوب البدء بتنظيم التواجد الفلسطيني وفق هذه الاتفاقية بدلاً من البدء بتنظيم كمية الاسلحة في المخيمات.

هذا ما نادينا به على أثر مؤتمر بيت الدين الذي ركز على الخطة الأمنية باعتبارها الأساس في الخلاص من المحنة. طلبنا وضع الصيغة لهذه الخطة قبل وضعها موضع التنفيذ. كلنا نذكر المعاناة، وكلنا نذكر أن الصيغة لم توضع، لا على الصعيد النظري ولا الصيغة التنفيذية، أي ضمن الوسائل المحددة الكفيلة بتنفيذ الخطة.

أما بالنسبة لمجلس الأمن فقد استقر الرأي اللبناني الوطني من كل الفئات، وقد أجمع رأي هذا المجلس على وجوب ارسال الجيش إلى الجنوب، وهذا أضعف الأيمان. أي أن يثبت لبنان للأوساط الدولية أنه مهتم بشأنه وباستعادة أرضه قبل غيره من الناس. واليوم نرى إن الإقدام على هذه الخطوة هو أكثر الحاحًا من أي وقت مضى، لا سيما، بعد أن بدأت اسرائيل بتوسيع

رقعة الاحتلال بوضع حدود جديدة، محاولة بدلك قضم الجنوب قطعة قطعة، ولا سيما بعد أن تقلص دور القوات الدولية من قوات رادعة، كما أردناها في بادىء الأمر، إلى قوات مراقبة، كما قيل، إن مهمتها تنحصر في المراقبة، أما اليوم فقد أكتفت بدور الشاهد، المشاهدة، ولا نريد أن نقول. شاهد الزور.

هذا بالرغم، وهنا على سبيل الإنصاف من الجهود المخلصة التي بذلها ولا يزال، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، لا يزال السؤال مطروحًا، لماذا لم ينتشر الجيش في الجنوب، خصوصًا وأننا نعلم أن القوات الدولية ومجلس الأمن بانتظار هذه الخطوة من لبنان. ولا يمكن أن يرد علينا بأن الجيش لا يجوز أن يعرض نفسه للهلاك، لأن الجيش، كما نعلم، إنما وجد من أجل صناعة الموت كما يقولون ومن أجل أن يعرض حياته للخطر من أجل حياة الأوطان والأجيال المقبلة. وكلنا يعلم أن جيشنا اللبناني لا تعوره، لا الوطنية ولا الشجاعة ولا يمكن أن يكون الحائل دون ارسال الجيش إلى الجنوب اليوم، هو الخلاف النظري، في رأيي، حول المراسيم التنظيمية، التي تذكرون أنها في وقت من الأوقات حالت دون اقرار نصوص قانون الدفاع الذي أقره هذا المجلس، لأن هنالك خلافًا بين السلطة الإجرائية، بين فريقي السلطة الإجرائية حول تفسير هذه النصوص كما جاء في بيان دولة رئيس الحكومة آنذاك على أن الجيش مسؤول عن الأمن القومي، أو الأمن العام. فأيًا دلت النظرية لا نعتقد بأن ذلك يحول دون ارسال الجيش إلى الجنوب للقيام بمهامه المقدسة المشرفة.

أيها السادة.

لقد تعلمنا أنه لا يجوز الاتكال على الغير من أجل الأرمة، كما أننا تعلمنا أنه لا يمكن الاتكال على الأحداث وانعكاسات هذه الأحداث، فلا انتظار الانتخابات الأميركية، والسياسة التي تسفر عنها، ولا نهاية الحرب القائمة اليوم في هذا المشرق بين العراق وايران وانعكاساتها يجدينا نفعًا. هذا فضلاً عن ربط القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية. هناك من يقول إن القضية اللبنانية لا يمكن أن تحل إلا بعد أن تحل القضية الفلسطينية برمتها، إلاَّ بعد أن يحل النزاع الشامل في الشرق الأوسط.

إننا، وإن كنا نؤمن بأن الأزمة اللبنانية مرتبطة إلى حد بعيد بالقضية الفلسطينية، وأن الحل النهائي أي الحل مئة بالمئة للمشكلة، وعودة لبنان إلى الحياة الطبيعية لا يمكن أن يتم إلا بعد انتهاء المشكلة الفلسطينية. وأن لبنان، بالتالي، هو مدعو لتوظيف كل إمكاناته وطاقاته في سبيل حل القضية الفلسطينية بدافع قومي ودافع لبناني في آن معًا على أساس صحيح، وعلى أساس عادل.

وإن كنا نؤمن بذلك وندعو إليه نرفض القول إن على لبنان أن لا يحرك ساكنًا، قبل حل المشكلة الفلسطينية.

لقد حذرنا من هذا القول في الماضي، وحذرنا في حينه من الضرب على نغم التوطين، في معرض الرفض طبعًا، وكأنه حقيقة واقعة، ولكن بشكل يدعو، ولو غير مباشرة إلى التقسيم، باعتباره نتيجة طبيعية لهذا التوطين.

واليوم نقول، إن اكتفاء لبنان بدور المتفرج وانتظار ما ستؤول إليه قضية الشرق الأوسط، أمر من شأنه أن يهدد كيان لبنان ووجوده، حتى ولو انتهت قضية النزاع في المنطقة على أساس السلام العادل، حتى ولو انتهت قضية فلسطين بالشكل الذي يكفل حقوق الشعب الفلسطيني.

إن الرهان على مواقف الدول الكبرى، هو رهان خاسر لا يجوز أن يتحكم في معطيات قرارنا الوطني. فنحن ضد القول إن على الصغار أن ينتظروا لعبة الكبار، لأنه، أيًا كان حجم الوطن وطاقاته، وأن يفعل في مجرى الأحداث ويغير في الواقع، إذا ما اتخذ الموقف السليم بارادة وإيمان وتصميم.

أيها السادة.

منذ انتهاء الأحداث، وحتى هذه اللحظة، ونحن نعيش أيضًا، في مسلسل من الحلقات المفرغة، التي تتناول الحل، نوعية وكيفية، والبدء بهذا الحل بالنسبة للأزمة اللبنانية بالداخل، الحل السياسي أولاً أم الحل الأمني؟ الوفاق الوطني، وما أدراك ما الوفاق الوطني وكيف اتخذ أكثر من مضمون، هذا الشعار، حتى أصبح وفاقًا أمنيًا، وحتى أصبح توقفًا ميدانيًا بين المتحاربين. هل

نبدأ بمعالجة الأزمة من الجنوب، أم من بيروت، هذه الدوامة لا نزال ندور في حلقاتها حتى هذه اللحظة.

واليوم، يبدو أن الخطة الأمنية مطروحة، إن لم يكن قبل تأليف الحكومة الجديدة، فجنبًا إلى جنب مع تأليف هذه الحكومة.

وهنا نقول، لقد كان لهذا المجلس أكثر من موقف وأكثر من توصية، تنطلق من التمسك بالحد الأدنى من مفهوم الدولة، الحد الأدنى الذي لا يمكن أن يقوم من وجود الدولة إلاّ على أساس الأمن، أي على أساس أن يتسلم زمام الأمن رجال الأمن الشرعيون. هذا هو المفهوم البدائي للدولة، الدولة الشرطي، والدولة القاضي، كما نعلم، مفهوم القرن التاسع عشر، القاضي الذي لا يمكن أن يقوم بمهامه إذا لم يكن هنالك شرطي. وطالبنا في هذا المجلس مجتمعًا بوضع الخطة الأمنية، انطلاقًا من كون قوات الأمن الشرعية وحدة أمنية لا تتجزأ، قوات الأمن، بين الجيش وقوات الردع وقوات الدرك اللبناني. لا يمكن أن يستمر هذا الوضع بانتظار تفاعل الأحداث دون وجود هذا الحد الأدنى من فعالية الدولة، ومع الاستسلام، حتى بهذا الحد الأدنى، لا يمكن أن يستمر لهذا الوطن وجود، أيها السادة، على هذا المنوال.

ونحن اليوم نعود فنقول إنه يطلب إلى الحكم، ونعني بالحكم السلطة الإجرائية مجتمعة أن يحزم أمره مستندًا إلى ارادة الأكثرية الساحقة من المواطنين، من اللبنانيين، من البشر في هذا الوطن. ومستندًا أيضًا إلى القوة المستمدة من الشرعية فعلاً لا قولاً.

هذا هو المطلوب، أيًا كان شكل الحكومة المقبلة، وأيًا كان لونها، وأيًا كانت الشعارات والأسماء والبرامج التي تطرح. فقد كفانا أيها السادة شعارات، بدءًا كما قلنا، بالوفاق الوطني، مرورًا بالمسلمات التي ابتكرها الأستاذ نصري المعلوف، وصولاً إلى المتغيرات والمستجدات والفعاليات.

هنالك حقيقة، حقيقة الوجود واللاوجود. هذا الذي يجب أن نسعى إليه.

والأمن، كما نعلم، الأمن الشرعي، وليس الأمن الذاتي للمليشيات أو للفرقاء الذين يؤلفون فئة مغلقة على نفسها، مدنية كانت هذه الفئة أو عسكرية مستقلة اقتصاديًا واجتماعيًا وحياتيًا، بكل ما بالكلمة من معنى.

الأمن الشرعي هو أساس الاقتصاد، هو قبل الرغيف، بل هو مفتاح الرغيف. تذكرون، عندما ناقشنا قضية الغلاء، تبين بشكل علمي أنه لا يمكن مكافحة الغلاء إذا لم يستتب الأمن، أو إذا لم تتوفر أمام السلطة أسباب هذا الأمن واستتبابه. كيف يمكن مكافحة الاحتكار ومكافحة الأسعار التي يلجأ إليها التجار في سبيل امتصاص ثروة المواطنين، والحد من موجة الغلاء، وبالتالي، كيف يمكن الحد من تضخم النقد الذي يأتي نتيجة طبيعية لهذا الغلاء ونتيجة رفع الرواتب دون الأمن.

هذا فضلاً، أيها الزملاء، عن كرامة الإنسان التي أصبحت مهددة، كرامة الإنسان في لبنان وهي غاية في حد ذاتها، علمًا بأن المهدد هو كرامة الوطن ومستقبله.

وختامًا أقول، إن هذا المجلس الذي ارتفع في هذه الفترة العصيبة إلى مستوى المسؤولية بكل ما في الكلمة من معنى، أي إن مواقف هذا المجلس ومبادراته لم تكن في هذه الفترة العصيبة، يومًا، حصيلة التيارات المتمثلة فيه، المتناقضة أحيانًا. ولم تكن يومًا انعكاسًا لهذه التناقضات التي تعصف بلبنان خارج هذا المجلس. مع أن هذه هي القاعدة، أن تكون مواقف المجلس انعكاسًا لمواقع الكتل والنواب، ولواقع البلد من جهة ثانية. طبعًا عندما نقول واقع البلد لا نقول إنه المعبر عن الأكثرية الساحقة، فالأكثرية الساحقة مغلوبة على أمرها.

إن هذا المجلس كان في مواقفه يجسد ارادة الشعب المكبوتة، ارادة الشعب اللبناني بأسره، وكان يمثل طموح لبنان.

إن تصميم هذا المجلس على السير بهذا الخط لا بد أن يؤدي إلى ما نطمح إليه جميعًا من ديمقراطية ومن شرعية صحيحة، بالتعاون، طبعًا، مع السلطة الإجرائية التي، إذا لم تبادر إلى اتخاذ المواقف الشجاعة فإنه عبثًا نحاول. وكلنا واثقون أننا بالنتيجة لا يمكن أن نحقق ارادة الشعب في لبنان الغد وفي طموحهم نحو لبنان الغد، والسلام عليكم ـ تصفيق ـ.

خطاب ٢٠ ت ١ ١٩٨١.

حضرات الزملاء المحترمين.

يسعدني أن أتوجه إليكم جميعًا، بالشكر الجزيل، على هذه الثقة التي منحني إياها، مجلسكم الكريم، آملاً أن نكون جميعًا على مستوى المسؤولية التاريخية، في هذه الظروف الصعبة العصيبة، التي يجتازها لبنان.

إن ثقتكم هذه، هي بالنسبة لي، الحافز الكبير لمتابعة الطريق في تحمل المسؤولية، وهي في نظري، في آن معًا، توكيد للخط الوطني، والمسيرة التصحيحية النضالية، اللذين، ما فتىء ينتهجهما هذا المجلس طيلة هذه المحنة.

لقد تعدى دور المجلس النيابي، طيلة هذه الفترة، الدور التقليدي في التشريع، والتشريع والتشريع في ظل التسيب والفلتان القائم، هو تشريع يتيم، لأنه يفتقر إلى التنفيذ، وإلى وسائل هذا التنفيذ، أقول لقد تعدى هذا المجلس دور التوجيه الوطني، والتصدي للأزمة بكل أبعادها وحلقاتها، فإذا المجلس، وهو المفروض فيه بحكم تركيبه وواقعه السياسي، أن يعكس التناقضات القائمة على الساحة اللبنانية، ويتجاوب معها، إذا به يرتفع فوقها غير مرة، وفوق تناقضات وخلافات أهل الحكم أحيانًا ليضع المنجزات والحلول الجذرية، لأكثر المواضيع دقة وتعقيدًا.

هذا فضلاً عن أن أي موقف أو تحرك أو توجه، كانت تقوم به السلطة الإجرائية، في أي مجال، وعلى أي صعيد، محليًا وعربيًا ودوليًا، لم يكن إلاَّ بناء على دفع من هذا المجلس، وذلك نتيجة موقف أو قرار جماعي، إن في اطار هيئة المجلس العامة، أو في اطار اللجان النيابية المختصة.

وهكذا، فقد كانت هذه المؤسسة، على مستوى التصدي لأزمة الوجود أو اللاوجود، التي تعصف بهذا الوطن، مما جعل هذا المجلس، يقوم بدور حماية الشرعية، بكل ما في الكلمة من معنى.

والشرعية، منعًا لأي التباس ناجم عن خطأ شائع، ليست، مؤسسات ولا أشخاصًا، بل هي، تحمل حي مستمر، من شأنه، صيانة الدستور، واحترام القانون وتطبيقه على الجميع في كل مجالات الحياة، مما يكفل أمن المواطن وحريته وكرامته.

وإذا كانت السلطة الاشتراعية في هذا الإطار، هي المسؤولة عن ارساء قواعد الشرعية، فإن السلطة الإجرائية، هي المؤتمنة على احترام هذه الشرعية ووضعها موضع التنفيذ.

حضرات الزملاء الكرام.

إذا استعرضنا وإياكم، القضايا والشؤون المطروحة، نرى أنها تشكل جميعًا حلقات مفرغة للأزمة اللبنانية، وهي الحلقة الكبرى، وأعراضًا مختلفة للمرض الواحد، وهو المحنة التي ما نزال نعيشها حتى هذه اللحظة.

فمن حكاية الوفاق الوطني، إلى قضية الجنوب المحتل السائب، مرورًا بلجنة المتابعة العربية ومهامها، وصولاً إلى مؤتمرات القمم العربية ومقرراتها، جميعها حلقات مفرغة، ما زلنا منذ البدء، ندور فيها حول أنفسنا، من حيث ندري أو لا ندري، لنعود إلى نقطة الصفر.

فبالنسبة للوفاق الوطني، أو ما تعارفنا عليه بالوفاق الوطني، نتساءل أولاً؟

هذا الوفاق هو بين من ومن؟؟

وعلى ماذا؟ أي ما هو مضمونه؟؟

فإذا كان الوفاق، وفاقًا بين اللبنانيين، أي الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني، على اختلاف الطوائف والمناطق والفئات، حول وحدة الوطن، مجتمعًا ودولة ومؤسسات، فإن هذا الوفاق أمر محقق ومحرز، لأن المواطن اللبناني غير المستفيد من المحنة، بات مؤمنًا إيمانًا راسخًا بهذه الوحدة، وهو يكفر اليوم، بالشعارات والايديولوجيات المتناقضة وكل ما من شأنه أن يفرق.

إذا كان هذا هو الوفاق، وهو في نظرنا المفهوم الصحيح للوفاق، فماذا فعلنا؟؟ وماذا ننتظر لنجسد هذه الإرادة الوطنية ونترجمها على الأرض حقائق ومنجزات.

أما إذا كان الوفاق هو إتفاق ما سمي بالفعاليات، أو القوى العسكرية الضاربة، المغتصبة للشرعية وللسلطة ولإرادة الشعب، إذا كان هذا هو مفهوم الوفاق لدى السلطة، فلماذا لا تنفك هذه السلطة وعلى مختلف المستويات، في كل مناسبة ودون مناسبة عن مناشدة المواطن العادي الأعزل، ودعوته إلى تحقيق هذا الوفاق، وماذا وهو بالتالي، الضحية الأولى لهذا الواقع الذي يدفع ضريبته يوميًا، من حياته وأمنه وكرامته.

فالدور هنا معكوس، لأن هذا المواطن، وهو الذي يطالب السلطة، ومن حقه أن يطالبها، بتجسيد إرادته هذه بالوفاق وتحقيق الأمن والاستقرار. أما في حال اعتبار الوفاق، توافقًا بين الفعاليات فما هي وسيلة السلطة وخطتها لتحقيق هذا الوفاق، غير المناشدة والوعظ والحوار المفتوح. وهنا، وعلى ذكر الحوار الذي تم عبر الحكم بين مختلف الفعاليات السياسية والميدانية، والذي انتهى إلى إقرار مبادىء ومسلمات، من شأنها، إذا ما وضعت موضع التنفيذ، تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي المطلوب، نتساءل؟

هل وضعت الخطة لتنفيذ هذه المبادىء المسلمات؟ وفي حال النفي، لماذا لم توضع؟؟ وفي حال الإيجاب، لماذا لم تنفذ لا كليًا ولا جزئيًا؟؟ وما هي العقبات التي حالت دون التنفيذ؟؟ وما هي الجهة، أو الجهات المسؤولة عن إبقاء بنود الوفاق حبرًا على ورق؟؟

ولا بد أيضًا من أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت السلطة مؤخرًا إلى التنازل عن صلاحياتها ومسؤولياتها، في رعاية هذا الوفاق، لتصبح وسيطًا بين الأطراف المتحاورة، وذلك أيًا كانت هذه الأطراف.

وإذا كان الواقع السياسي والأمني في لبنان اليوم، مرتبطًا بالقضية القومية، وبالتالي إذا كان الحوار والوفاق يجب أن يتم عبر الجهات العربية المعنية، فهذا لا يبرر، إطلاقًا، تخلي السلطة عن دورها ومسؤولياتها، وقد طالبنا في حينه،

أن يتم هذا الحوار، إن مع الشقيقة سوريا، أو مع المقاومة الفلسطينية، باسم السلطة المسؤولة في لبنان، شرط أن تنطلق هذه السلطة بوصفها ممثلة للشعب اللبناني بأسره ولمصلحة هذا الشعب الموحدة، لا بوصفها تمثل موقعًا معينًا، أو فريقًا معينًا في الساحة اللبنانية.

هذا هو الحوار الذي يؤدي إلى ما سميناه بالوفاق القومي على أرض لبنان، والذي من شأنه، إذا ما تحقق، في إطار وحدة الوطن وسيادته، أن يجسد ويترجم عمليًا الوفاق الوطني.

والسؤال، هل حصل مثل هذا الحوار الشامل وفي العمق؟؟ وفي حال النفي، لماذا الامتناع عن القيام به؟؟ وفي حال الإيجاب، ما هي النتائج، ومن هي الجهة المسؤولة عن عدم الوصول إلى نتائج؟؟

هذا بالنسبة لقضية الوفاق.

أما بالنسبة لقضية الجنوب، فإننا نطرح السؤال، لا من منظور جنوبي، بل من منظور وطني شامل: هل إن ضياع الجنوب واقتطاعه، هو ضياع للبنان، لبنان الكيان الموحد؟؟

إذا كان ذلك حقيقة حتمية، وهو كذلك، فإن السعي لحل الأزمة اللبنانية، يجب أن ينطلق من السعي لاسترجاع الجنوب، بوصفه المدخل الرئيسي لحل الأزمة.

هذا فضلاً، عن أن كثيرًا من مظاهر الأزمة الشاملة لكل لبنان، وأبعادها، ناجم عن الواقع الراهن في الجنوب، هذه المضاعفات التي ليست في الجوهر إلاّ أعراضًا وانعكاسات لما يجري في الجنوب.

وهنا نتساءل، ماهو المسعى الجدي الذي قامت به السلطة مع الأمانة العامة لمجلس الأمن الدولي، وعبرها أو مباشرة، مع القوى الدولية النافذة في مجلس الأمن والأمم المتحدة لوضع مقررات مجلس الأمن، موضع التنفيذ، ولا سيما القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ القاضيين بانسحاب إسرائيل، وبسط الشرعية على أرض الجنوب.

لقد طالبنا الأمانة العامة في مجلس الأمن منذ البدء، وطلبنا إلى السلطة الإجرائية أن تطلب بوصفها السلطة المعنية المسؤولة من مجلس الأمن، تحويل قوات الطوراىء الدولية إلى قوات رادعة علمًا بأن ذلك لا يتطلب تغييرًا جذريًا في هذه المقررات، لأن القرار ٤٢٦ قد نص بوضوح في معرض شرح مهمة هذه القوات عن حقها بالدفاع المشروع عن النفس، وقد جاء في نص القرار ذاته، أن الدفاع عن النفس يشمل مقاومة كل محاولة تهدف إلى الحؤول، دون تحقيق هذه المهمة.

إذن، فالموضوع ليس موضوع تغيير طبيعة وصلاحيات مهمة قوات الطوارىء، بقدر ما هو توفير الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه المهمة، لدى هذه القوات. وإذا كانت الدولة لم تطالب في حينه بهذا الحق المشروع، بحجة أنه سيصطدم بالرفض وحق النقض في مجلس الأمن، فما هو الموقف الذي اتخذته حتى الآن، لمطالبتها مجلس الأمن وهيئة الأمم، بأية صيغة تطبيقية، أو إي برنامج عملي من شأنه أن يكفل تنفيذ هذه المقررات.

لقد طالبنا بانتشار الجيش اللبناني وتواجده، على أرض الجنوب، من أجل تحريك الموضوع، ووضع القوى الدولية أمام مسؤولياتها من جهة، وإحراج إسرائيل، إزاء الرأي العام العالمي والدولي من جهة ثانية، ولكن السلطة سعت وتوصلت، بعد هذه المطالبة، بالاتفاق مع الأمانة العامة، وبمباركة القوى النافذة طبعًا، إلى استصدار قرار بإرسال ألف وخمسماية جندي إلى الجنوب، ولكن مكان تواجد هؤلاء الجنود، اقتصر على منطقة تواجد القوات الدولية، وكأننا بذلك اكتفينا بإضافة ألف وخمسماية جندي لبناني مراقبًا إلى قوات المراقبة الدولية.

فالسؤال المطروح، هل إن ذلك غيَّر شيئًا في الواقع الراهن؟؟

وإذا رُدَّ علينا، بأن هذه مرحلة أولى، فما هي المراحل المقبلة، وما هو البرنامج الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحرير أرض الوطن ومتى يتحقق. الواقع أيها السادة، أن ليس هنالك من برنامج، وليس هناك من قبل القوى النافذة في مجلس الأمن، من مشروع اقتراح أو طرح برنامج.

تجاه هذا الصمت الدولي المريب، الهادف إلى المؤامرة الإسرائيلية على الجنوب، وإذا سلمنا جدلاً، أن لبنان لا يستطيع أن يُحَرِك ساكنًا في المجال الدولي، وهذا خطأ، فلماذا لم يُطْرَح الموضوع على المستوى العربي، في إطار المسؤولية العربية المشتركة، وفي إطار الواجب القومي، في مواجهة التحدي الإسرائيلي المنطلق من الجنوب، والذي يستهدف الوجود العربي ككل.

بل لماذا إغفال هذا الموضوع، في ورقة العمل التي وضعها لبنان في جدة، أمام لجنة المتابعة العربية؟؟

بل وأكثر من إغفال، جاء في ورقة العمل هذه، تحت عنوان قوات الطوارىء الدولية ما يلي: «إن دور هذه القوات، رئيسي، ونأمل أن تثمر المساعي التي نبذلها، على الصعيدين الدولي والعربي، لتعزيز طاقات هذه القوات وفعاليتها».

فالسؤال، ما هي هذه المساعي؟ وأين هي؟ وكيف؟

إن في هذا الكلام، أكثر من إغفال للقضية، فهو طلب صريح غير مباشر إلى العرب، عبر لجنة المتابعة، بعدم التعرض لهذا الموضوع.

إننا نتساءل، لماذا أحجمت لجنة المتابعة العربية عن معالجة الأزمة اللبنانية الشاملة، ولا سيما تنفيذ بنود الوفاق الوطني، ولماذا اقتصر دور هذه اللجنة، في نهاية المطاف، على محاولة فتح الطرقات دون محاولة إزالة أسباب التفجير، بوضع الخطة الأمنية الشاملة.

وهنا لا بد من التذكير بصدد الخطة الأمنية، أن مجلس النواب، وعلى أثر صدور مقررات مؤتمر بيت الدين، كان قد اتخذ، في لجانه المختصة، ومن ثم في جلسة عامة، قرارًا بتوصية الحكومة بوضع الخطة الأمنية الشاملة موضع التنفيذ، وذلك انطلاقًا من أن القوات الشرعية، المؤلفة من الجيش اللبناني، وقوى الأمن الداخلي، وقوات الردع العربية، وحدة أمنية لا تتجزأ.

لماذا لم توضع هذه الخطة؟

وإذا كانت قد وضعت، فما هو مضمونها؟

ولماذا لم تنفذ، ومن هو المسؤول؟؟

حضرات الزملاء.

لا بد لنا أخيرًا، من أن نتوجه إلى العرب، في مؤتمر القمة، المزمع عقده في الشهر المقبل، لنعلن أن هذا المؤتمر، هو الامتحان وهو المحك، لمدى تجاوب العرب، مع مفهوم القومية العربية، بكل ما تعني الكلمة، من وحدة المصير، ووحدة الصف العربي، في وجه التحدي الإسرائيلي.

ويقيننا، أن هذا الامتحان، يستند إلى موضوعين على مستويين اثنين:

الأول قضية الجنوب، ووضع الخطة الجدية والواضحة، لإحباط المخطط الإسرائيلي، المنطلق من الجنوب، والذي يستهدف، عبر لبنان، ونقولها للمرة المئة بعد الألف، القضية العربية، والوجود العربي برمته.

فسواء أكان لبنان قد طلب إدراج قضية الجنوب، في جدول الأعمال أم لم يطلب، فإن الواجب القومي يدعو العرب إلى مواجهة هذه المؤامرة، انطلاقًا من مبدأ الدفاع البديهي عن النفس، وذلك بمعزل عن ميثاق الدفاع المشترك للجامعة العربية، أو أي ميثاق آخر يفرض التضامن العربي مع لبنان.

لقد آن للعرب، أيًا كانت المحاور والصراعات فيما بينهم، أن يدركوا ويستوعبوا الخطر الداهم الذي يهددهم، انطلاقًا من المؤامرة على الجنوب، مجتمعين ومنفردين، إنْ عاجلاً أو آجلاً. آن للعرب أن يقلعوا عن اتباع سياسة النعامة، التي بتجاهلها الحقيقة، تؤدي بنفسها إلى التهلكة. إن هذا الموقف العربي المرتجى، هو تعبير عن الضمير العربي، وتجسيد لإرادة الأمة العربية، هذه الإرادة التي عبر عنها المؤتمر البرلماني العربي الأخير، في الجزائر، بقراره الذي ينص حرفيًا على وجوب وضع الخطة العربية الكفيلة بإحباط المخطط الإسرائيلي التآمري في جنوب لبنان.

ولا بد هنا، من الإشارة والتنبيه، بوجوب عدم التذرع، بأي تناقض، وهمي ومفتعل، على الساحة في الجنوب بين مصلحة لبنان ومصلحة المقاومة الفلسطينية.

هذه الذريعة، التي كانت ولا تزال، تُتَّخَذ، إمّا تهربًا من المسؤولية العربية، وإما لتبرير اتخاذ المقررات السطحية والفارغة المضمون.

إن وحدة المصير العربي، ووحدة القضية، إزاء العدو الواحد، صاحب المخطط العدواني الواحد، الذي يستهدف الجميع، تفرض معالجة الموقف، في الجنوب. في ضوء مصلحة واحدة لا تتجزأ، فلسطينيًا ولبنانيًا، وبالتالي عربيًا على المستوى الشامل. فإما أن يكون إستمرار الواقع الراهن في الجنوب، لمصلحة إسرائيل، فهو إذن يصيب الجميع، فلسطينيًا ولبنانيًا وعربيًا، وإما أن يكون هذا الواقع الراهن، ضد مصلحة إسرائيل، فهو إذن لمصلحة جميع العرب، بمن فيهم لبنان والقضية الفلسطينية. في ضوء الحقيقة القومية البديهية ينبغي مواجهة القضية. ويقيننا، من هذا المنطلق، أن حل أزمة الجنوب، هو مدخل لحل أزمة الشرق الأوسط، حلاً عادلاً لصالح الحق العربي، بقدر ما هو مدخل لحل الأزمة اللبنانية، والعكس صحيح، إذ أن نجاح المخطط الإسرائيلي في الجنوب، هو مدخل لفرض الحل الاستسلامي على العرب جميعًا.

أما الموضوع الثاني، الذي يقوم عليه امتحان القومية العربية، في مؤتمر القمة المقبل، فهو مدى اتفاق العرب، على استراتيجية موحدة شاملة، بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، استراتيجية ترتكز إلى خطة علمية واضحة المعالم، يلتزم بها الجميع، على مختلف المستويات والميادين، عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا. وهنا لا بد من القول، إنه إذا كان غياب الرئيس المصري أنور السادات، هو غيابًا لكمب ديفيد، وسقوطًا لورقة كمب ديفيد، فإن استمرار العرب في التمزق، وفي اتباع سياسة المحاور «الدولية» من شأنه أن يهدد القضية العربية، بمخططات وحلول مقبلة، قد تكون أدهى وأوخم عاقبة من اتفاقية كمب ديفيد.

فالمطلوب اليوم، هو موقف عربي موحد، يحول دون تمرير أي مشروع، ينفذ من خلال التشرذم العربي، إلى تحقيق المؤامرة، وإقامة صلح منفرد، على غرار كمب ديفيد.

حضرات الزملاء الكرام.

مما لا شك فيه، أن الأزمة اللبنانية، التي نعيشها، معقدة ومتشعبة. إنها الأزمة المؤامرة، ولكننا نرفض الاستسلام للمؤامرة، ونرفض الاتكالية والمراهنة، من موقف المتفرج على ما يسمى بالمساعي والمبادرات الدولية.

كما نرفض الاتكال على التحرك الدولي والخارجي، لحل أزمة الشرق الأوسط، وذلك بحجة أن قضيتنا مرتبطة بقضية الشرق الأوسط، وأن الأزمة اللبنانية جزء من الأزمة الإقليمية، لأن استسلامنا لأي حل ينجم عن اللعبة الدولية، وما تستند إليه من أطماع ومصالح، بعيدًا عن المبادىء والقيم، لن يتم إلّا على حسابنا، شعبًا ووطنًا ومصيرًا.

إن مسؤولية الحكم، هي مسؤولية متمادية، فلا يمكننا أن نوقف عجلة الزمن، وسير الأحداث، بحجة اقتراب نهاية عهد، وتَرَقُّب عهد جديد، لأن كل لحظة في غمرة تزاحم الأحداث، وما يعد من مؤامرات، لها قيمتها وفعلها في تقرير مصائر الأوطان.

حضرات الزملاء.

إذا كان المجلس، لم يتمكن، رغم الجهود والمواقف الوطنية الرائدة، التي سجلها، من تحقيق الأهداف المرجوة، وإيصال السفينة إلى شاطىء الأمان، فإنه قد تمكن من الحؤول دون الانهيار، وإبقاء الأمل والطموح، في استعادة لبنان لكيانه وسمعته وكرامته.

إن المواطن اللبناني الذي يعاني ما يعانيه اليوم من قهر وحرمان، يضع ثقته في مجلسكم الكريم، بوصفه صمام الأمان والإنقاذ.

أيها السادة.

إننا اليوم، مدعوون في هذه الفترة، أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما أن هنالك استحقاقات سياسية ودستورية مقبلة، مدعوون إلى وقفة وطنية، أصيلة ومسؤولة، تحقق الوحدة الوطنية، وتجسد إرادة الشعب، ليبقى لبنان.

خطاب جلسة ١٩ ت ١٩٨٢.[١]

حضرة الزملاء المحترمين.

نلتقي اليوم في الجلسة الأولى من العقد الأول لهذا العام وقلوبنا جميعًا مفعمة بالثقة والرجاء، الثقة بالنفس والثقة بالوطن وبمستقبل هذا الوطن. ذلك أن هذا المجلس النيابي توج نضاله المستمر طوال سنوات المحنة بتحقيق أروع وأعظم إنتصار في وجه أكبر مؤامرة وفي وجه أصعب محنة ألمت بشعب في تاريخ الديمقراطية في العالم.

أجل، أيها السادة لم تكن الانتخابات الرئاسية الأخيرة مجرد انتخابات، لم تكن انتخابًا لمرشح، أو اختيارًا لرئيس، أو اقتراعًا لمصلحة نائب، بل هي، وقبل هذا أو ذاك استفتاء لقضية، ومن أجل قضية، وهي قبل هذا أو ذاك اختيار لمصير، وهي بالتالي انتصار الوطن في معركة البقاء أو اللابقاء. وبكلمة تقتضينا الحقيقة أن نقول إنه لولا وقفة هذا المجلس الشجاعة المسؤولة لما كان أفرج عن الشعب اللبناني من سجنه الرهيب، ولما كان هذا الشعب على ما هو عليه اليوم من طمأنينة ومن فرح ومن تفاؤل بالمستقبل.

كنا أيها الزملاء أمام الخيار التالي: إما أن نتخاذل فنخذل الوطن وإما أن ننتصر له مرتفعين فوق جميع المصالح أكانت سياسية خاصة أم شخصية، فكانت وقفة مجلسكم المعهودة وكان أن انتصر الوطن وانتصر الشعب.

لقد عبر هذا المجلس في العمق عن إرادة الشعب الأصلية. ولكن الإنصاف يقتضينا أيضًا أن نقول إن إرادة الشعب كانت مغلولة. وطالما تحدثنا عن الأكثرية الصامتة طوال أيام الأزمة المحنة. وقلنا بهذه الأكثرية إنها ليست صامتة بملء إرادتها، ولكنها مغلوبة على أمرها، مقهورة، ولكنها مغلولة اليدين بفعل ما يمارس على الساح من تضليل وتغرير ولا سيما من إرهاب فكري ونفسي، سيف هذا الإرهاب الذي كان مسلطًا على الرؤوس.

حضرات الزملاء.

إن الأمل والرجاء بالمستقبل ينطلقان من إيماننا بالعهد الجديد، وإيماننا بتطلعات هذا العهد. هذه التطلعات والطموحات التي عرفناها برئيس العهد نائبًا في هذا المجلس. ولا يسعني في هذه المناسبة إلّا أن أقول إنه جسدها في جولته على المحافل الدولية خير تجسيد. لقد عبر في مواقفه عن طموحات لبنان وشعب لبنان. ووضع الأسرة الدولية أمام مسؤولياتها الجسام تجاه لبنان ودوره ورسالته ومستقبله الحضاري.

إيماننا هذا ينبثق أيضًا عن ثقتنا بأصالة الشعب اللبناني، هذا الشعب الذي علمته الأحداث دروسًا كثيرة والذي اتخذ من المحنة ومما رافق المحنة من أجواء مفتعلة حول الشعارات من جهة، وحول تصوير التناقضات للمصالح القريبة والبعيدة بين اللبنانيين، اتخذ من ذلك كله العبر والدروس وأصبح اليوم مؤمنًا بلبنان الواحد الموحد، مؤمنًا بوحدة المصير اللبناني أساسًا وسبيلاً لتحقيق أماني الشعب، جميع أفراد الشعب، الأماني الكبرى الوطنية. انطلاقًا من هذه المواطنية الصحيحة التي صقلت الشعب، وأبرزت الحقائق وسقطت معها الأقنعة، وانطلاقًا من ذلك فإننا نؤمن ببناء لبنان المستقبل. في هذا الإطار اسمحوا لي في هذه العجالة أن أورد بعض الملاحظات القواعد:

العروبة، عروبة لبنان لا يمكن أن تكون وصاية«تصفيق» بل هي أصيلة، بل هي تحسس ذاتي من لبنان لمسؤولياته تجاه المصير العربي والقضية العربية، وتجاه المحيط العربي والعالم العربي الذي هو جزء منه في وجه جميع التحديات، والتحديات الكبيرة، وفي طليعتها طبعًا، التحدي الإسرائيلي الذي يستهدفنا جميعًا.

من هذا المنطلق أيضًا، فإننا نقول ونشدد على أن الولاء للبنان يجب أن يكون ولاءً مطلقًا، لبنان الكيان، لبنان الوطن، لبنان الوجود. وإن أي إسهام في أي قضية عربية إنسانية كانت أم عقائدية، إذا لم تنطلق من هذا الإيمان، فهي قضية خاسرة، فضلاً عن خذلان صاحبها لها ولوطنه «تصفيق» لبنان نرفض

بعد اليوم أن يقوم ككيان على أنصاف حلول، وعلى تسويات، ضمنية أكانت هذه التسويات أم صريحة، سواء أسمينا هذه التسميات ميثاقًا أم شرعة أم اتفاقًا.

لبنان يقوم على إيمان مشترك به، فعل إيمان يدين به المسيحي والمسلم على حد سواء، فعل إيمان لا يمكن أن تبنى الأوطان إلاّ على أساسه. وعلى هذا الأساس فقط يكون لبنان أو لا يكون.

أكتفي بهذا القدر من التوجه المستقبلي الذي نطمح جميعًا إلى تحقيقه، متوجهًا إليكم جميعًا بالشكر الجزيل، جميعًا أقول، بمن فيهم من وضع الأوراق الملغاة أيًا كان لونها. وأنا مؤمن أن الديمقراطية والبرلمانية هي موقف وهي تحمل مسؤولية الموقف «تصفيق» أشكركم جميعًا وأرجو أن نستمر في هذه الندوة في إصرارنا على تأدية دورنا على الوجه الأكمل، تشريعًا علميًا متطورًا، ورقابة مسؤولة موضوعية، وتوجيهًا بناء للحكم، لا سيما في هذه المرحلة، المرحلة الحاسمة من تاريخنا التي نطمح انطلاقًا منها أن نحقق الجمهورية الثانية في لبنان والدولة الحضارية الحديثة.

عشتم وعاش لبنان. «تصفيق».

خطاب ١٨ ت ١ ١٩٨٣.

أيها السادة الزملاء.

يجدر بنا أن نقف اليوم في مطلع هذه الدورة العادية، وقفة تأمل وتفكير ومراجعة، فنقارن بين اليوم ومثيله في العام الفائت، ولا بد من أن نقر ونعلن أننا في هذا اليوم قبل عام كانت تغمرنا مشاعر الثقة بالنفس والتفاؤل والأمل بالمستقبل.

أما اليوم فيغمرنا شعور قوي بالخوف على هذا المستقبل ولا نقول باليأس منه.

أما الأسباب لهذا الفرق وهذا البون الشاسع بين الأمس واليوم فهي مهما تنوعت وتشعبت هامشيًا وافتعل بعضها افتعالاً، تعود جميعًا إلى سبب واحد وقضية واحدة وأعني بها اتفاق ١٧ أيار.

لقد أقدمنا على إقرار هذا الاتفاق ونحن مؤمنون أنه خشبة الخلاص الوحيد، لرفع كابوس الاحتلال الإسرائيلي فإذا به يصبح اليوم بين عشية وضحاها، السبب المباشر لبقاء كل الاحتلالات، والوسيلة المباشرة لشرذمة لبنان طوائف وفئات، ومناطق منفصلة ومنسلخة عن الكيان اللبناني.

وهنا أيضًا تقتضينا الصراحة أن نعلن أنه أيًا كانت الأسباب والذرائع والمسببات والمواقف المعلنة، خلفيًا وأماميًا، فالسبب الرئيسي لكل هذه الأسباب والمواقف، هو موقف سوريا، أي موقف الحكم في سوريا من اتفاق ١٧ أيار، إنه الموقف الذي عنه نشأت وانبثقت وتعززت كل المواقف السلبية الأخرى.

أما المفارقة الغريبة فهي أنه عند إقدام هذا المجلس على إقرار إتفاق ١٧ أيار، كان الرأي السائد، خصوصًا التوجه الرسمي عبر وسائل الإعلام، هو أن الوحدة الوطنية لم تكن يومًا أقوى مما هي عليه اليوم في هذا الموقف وأن لبنان بجميع فئاته وطوائفه وأحزابه وراء إقرار هذا الاتفاق، انطلاقًا من سببين اثنين.

الاول، هو أولوية معركة التحرير، تحرير الأرض، على أي قضية أخرى.

الآخر، هو أن الخيار الوحيد بعد انعدام الخيار العسكري، هو خيار التفاوض مع العدو تحت مظلة الضمان الأميركي من أجل تحرير الأرض.

أما اليوم وفي سحر ساحر، إذ بنا نقول ونردد انطلاقًا من التوجه الرسمي عبر الإعلام إياه، إن الخلاف المستحكم بين اللبنانيين هو المشكلة الأساسية، هو الأساس الذي يجب أن يبنى عليه أي اتفاق، الأمر الذي يفرض حوارًا يقوم بين الفرقاء المختلفين يتناول شتى المواضيع المتصلة بالإصلاح السياسي للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة على مختلف الأمور. وهنا لا بد لنا من تسجيل ملاحظتين اثنتين: الأولى، هي أن الحوار، أي حوار انطلاقًا من كون اتفاق ١٧ أيار هو أساس المشكل، يجب أن يتناول هذا الاتفاق ويدور حوله من دون سواه.

والأخرى، هي أن هذا الحوار يجب أن يقوم بين الحكم في لبنان والحكم في سوريا مباشرة باعتبار أن سوريا هي الطرف الحقيقي المعارض لاتفاق ١٧ أيار وهنا لا بد لنا من أن نعلن تكرارًا في هذا المجلس أنه في حال توصل الحوار السوري، اللبناني إلى إيجاد البديل من اتفاق ١٧ أيار والكفيل بتحرير الأرض اللبنانية تحريرًا فعليًا من العدو الإسرائيلي، فإننا سنكون في هذا المجلس أول من يبادر إلى تمزيق هذا الاتفاق وإلغائه وتعطيل أحكامه نهائيًا.

ـ تصفيق ـ

أما إذا تم الحوار وفقًا للخطة المرتقبة اليوم بين الفرقاء المدعوين إليه، فإننا نخشى أن نضع لبنان بوصفه كيانًا موحدًا وشعبًا موحدًا في متاهات ذلك الحوار، لأن حوارًا متشعبًا من حيث المواضيع والحقول والميادين ينطلق من ميثاق ١٩٤٣، والمقومات والأسس التي بني عليها هذا الميثاق وصولاً إلى امتيازات وحقوق آخر فئة في آخر قرية من قرى لبنان، مرورًا بمواضيع عدة طالما رددت أن حوارًا كهذا إلى جانب ما هو حاصل على الأرض، من شأنه أن يكرس الأمر الواقع ويجعل انسلاخ منطقة من لبنان عن الكيان حقيقة ثابتة أمنيًا وإداريًا وجغرافيًا وديموغرافيًا.

إن انسلاخ هذه المنطقة عن الكيان اللبناني، وأعني بها منطقة الشوف وعاليه، يشكل في نظر الرأي العام الدولي والعالمي لا احتلالاً أجنبيًا لأرض لبنانية، بل يشكل تفككًا لبنانيًا داخليًا وتحللاً ذاتيًا، الأمر الذي يضعف الموقف اللبناني بالنسبة إلى الدعم الخارجي في المطالبة بالجلاء الأجنبي عن أرض لبنان سواء كان هذا الأجنبي فلسطينيًا أو سوريًا ناهيك بالإسرائيلي العدو المحتل الذي خطط ويخطط للقضاء على الوجود العربي.

من هذا المنطلق، وعملاً بمبدأ أولوية تحرير الأرض وتمهيدًا لمبدأ تحرير الإرادات، كانت مطالبة مجلس النواب في البيان الذي صدر عنه في تاريخ ٢٩/٩/١٩٨٣ بوجوب إعطاء الأولوية في الحوار المرتقب لقضية وجود الجيش اللبناني في منطقة الشوف وعاليه، أي بسط الشرعية في هذه المنطقة وبحث هذه القضية قبل البحث في أي قضية أخرى أيًا كانت أهميتها، وذلك لتصفية لبنان

وتقسيمه أو اقتسامه داخليًا، نسوق ذلك ونحن نرى المحاولات الاسرائيلية لتكريس التوسع نهائيًا على حساب الجنوب واقتطاعه، وهذه المحاولات تتلخص في نقاط ثلاث:

١ ـ محاولة ارتهان الجنوب اقتصاديًا وحياتيًا.

٢ ـ عزل الجنوب عن بقية المناطق اللبنانية.

٣ ـ محاولة إيقاع الفتنة بين الطوائف المختلفة وذلك بتشكيل جيش من لون طائفي معين يسمى الجيش الشيعي، وافتعال حوادث لزر قرن الفتنة الطائفية، على غرار ما حدث في الشوف والجبل. ويقيننا أن إسرائيل إذا تمكنت من تنفيذ الهدفين الأولين فإنها لن تتمكن من تنفيذ الهدف الثالث وهو الفتنة الطائفية في الجنوب، لأن ذلك لا يستند إلى أي رواسب تجعل من أرض الجنوب أرضًا خصبة لمثل هذه المحاولات.

فالشعب اللبناني في الجنوب على اختلاف الطوائف والمناطق على مر العهود والعصور، بوصفه شعبًا واحدًا بكل ما في الكلمة من وحدة الأهداف والأماني والمصير.

إن وعي الشعب والتوعية التي تنشط لها منعًا للتضليل والتغرير وجميع القيادات الوطنية الفاعلة هما الضمان الوحيد والأخير لتفويت الفرصة على إسرائيل.

وأخيرًا حضرة الزملاء، لا بد من طرح السؤال الكبير: المبادرة الأميركية إلى أين؟ فبعد اشتراط إسرائيل الإنسحاب الإسرائيلي المتزامن وتبليغ الجانب الأميركي هذا الشرط إلى الحكومة اللبنانية وبعد قرار إسرائيل بالانسحاب الجزئي خلافًا لأحكام اتفاق ١٧ أيار بموافقة الولايات المتحدة بل بتحبيذها وتأييدها هذا الإنسحاب.

وبعد الإقدام على هذا الانسحاب الجزئي من دون تنسيق مع الدولة اللبنانية عبر الجيش اللبناني، وأخيرًا بعد مبادرة الولايات المتحدة إلى إطلاق شعار المصلحة الوطنية في لبنان وهي التي تعلم أن الخلاف أصلاً هو خلاف

خارجي نشأ عن اتفاق ١٧ أيار، هذا الاتفاق الذي هي عرابته وضامنة تنفيذه، بعد هذا كله ألا يصح أن نتساءل: الخيار الأميركي إلى أين؟

نسأل الحكم ما هو الموقف المنوي اتخاذه في حال استمرار هذه المسلكية التي يخشى معها من ضياع لبنان وتفتيته، وما هي المبادرة التي يعمل الحكم على اتخاذها سواء كان في وجه المبادرة الأميركية أو في إطار هذه المبادرة؟

ما هي المبادرة التي يمكن أن تنقذ لبنان.

إن المجلس مدعو في هذا الظرف المحنة، وفي هذه الأيام العصيبة أكثر من أي وقت مضى إلى صنع القرار الوطني، وذلك باتخاذ المواقف التي من شأنها توجيه المسيرة الوطنية وتصحيحها من أجل إنقاذ لبنان الوطن، لبنان الدولة، لبنان الشعب الواحد الموحد.

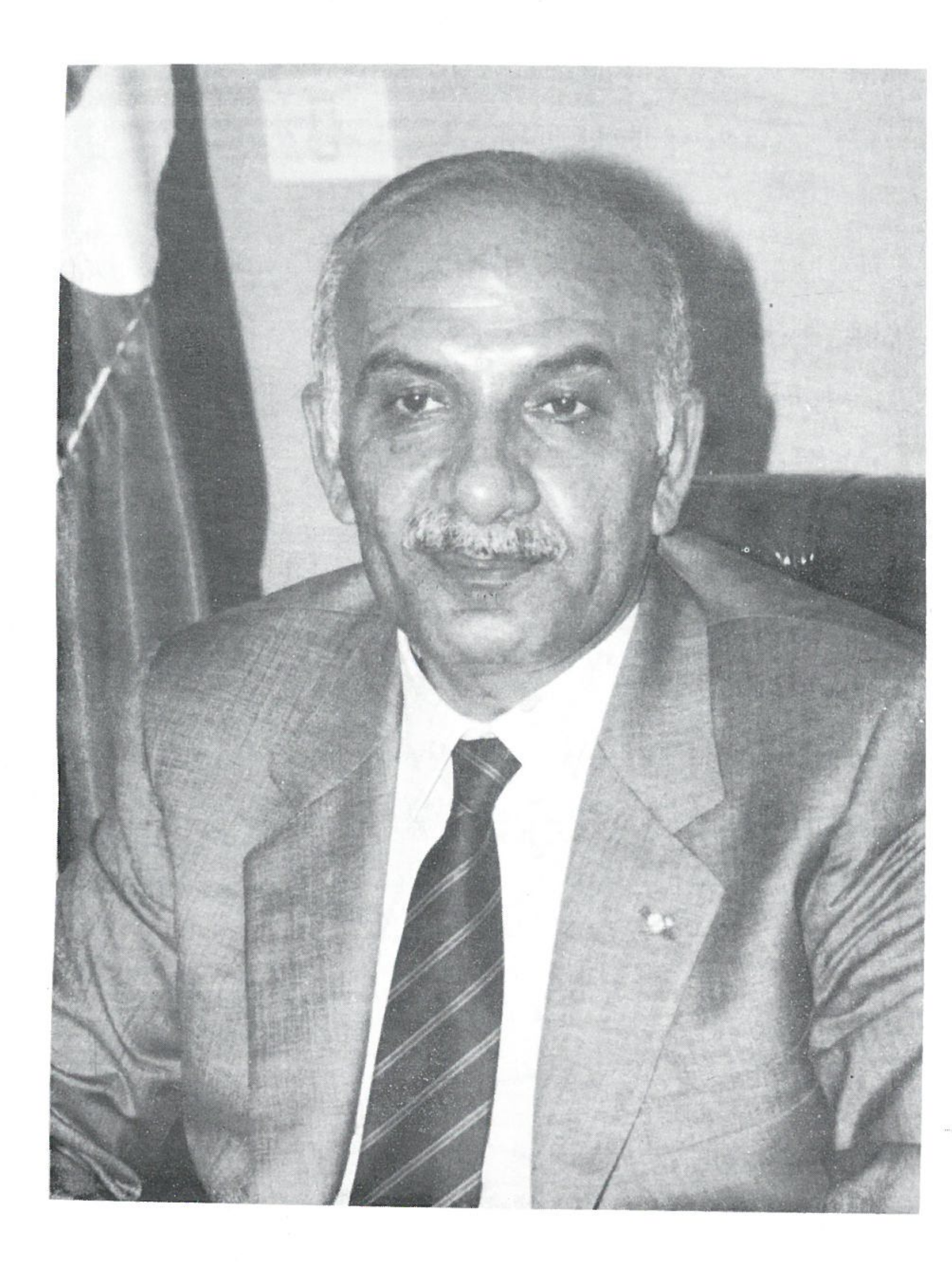
عاش لبنان.

- تصفيق -

بعد هذا التاريخ لم يشترك في اللجان.

١٩٩٢: في ٦ ايلول ١٩٩٢ تزعم لائحة في الجنوب لم يفز احد من اعضائها.

ونال هو ٣٣٨٣٦ صوتًا من اصل ١٩٣٣٠٢ مقترعين.



السيد حسين علي الحسيني

السيد حسين علي الحسيني[(١)]

مجاز في الإدارة العامة - رئيس المجلس ٨ مرات

١٩٣٧

شيعي من شمسطار ومولود في زحلة في ١٥ نيسان سنة١٩٣٧ .

تلقى علومه في مدارس زحلة وبيروت.

يحمل اجازة في الادارة العامة من القاهرة.

مدير شركة توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في بعلبك من ١٩٥٦ - ١٩٦٣ .

رئيس بلدية شمسطار - بعلبك الموحدة ١٩٥٧ ولمّا يزل.

شارك مع الامام موسى الصدر في تأسيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ١٩٦٥ - ١٩٦٩ .

كما شارك مع الامام الصدر في تأسيس حركة المحرومين ١٩٧٣ ،

كما شارك في تأسيس الهيئة الوطنية للمحافظة على الجنوب ١٩٧٧ .

عمل على استمرارية حركة امل بعد تغييب الامام موسى الصدر من ٣١ آب ١٩٧٨ حتى ٤ نيسان ١٩٨٠ .

عمل على الغاء اتفاقية القاهرة وعلى الغاء القانون المعروف بقانون ١٧ ايار ١٩٨٣ .

رأس مؤتمر النواب اللبنانيين الذي عقد في الطائف بتاريخ ٥ ت ٢ ١٩٨٩ التي جرى فيها تصديق وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب الرئيس رينيه معوض رئيسًا للجمهورية.

ورأس جلسة انتخاب الرئيس الحالي السيد الياس الهراوي في شتوره بتاريخ ٢٤ ت ٢ ١٩٨٩ .

---

(١) منه شخصيًا.

ساهم في انجاح تشكيل الحكومات المتعاقبة بغية احلال الوفاق الوطني.

ولكنه عارض حكومة السيد رفيق الحريري منذ تشكليها.

القى محاضرات وعقد ندوات في لبنان والعالم العربي والولايات المتحدة واوروبا حول الازمة اللبنانية.

له كتاب «مبادىء المعارضة اللبنانية» ١٩٩٤.

وقيد الطبع كتاب «كلمات في الحكم».

١٩٦٤: ترشح عن دائرة بعلبك ـ الهرمل ونال ٤٥٤٦ صوتًا من اصل ٣٨٥١٦ مقترعًا.

١٩٦٨: نال ١١٢٠٦ اصوات من اصل ٤٠٩٢١ مقترعًا[١].

١٩٧٢: انتخب نائبًا عن بعلبك ـ الهرمل ونال ١٢٩٩٧ صوتًا من اصل ٥٤٥٦٩ مقترعًا ولم يسترد الضمانة لم يحصل على ٢٥٪ من اصوات المقترعين[٢].

في دورة ١٩٧٢ انتخب عضوًا في لجنتي المالية والاشغال.

في دورتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ رئيس لجنة الاشغال وعضو في المالية.

في دورتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ عضو في المالية والاشغال.

في دورتي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ مقرر لجنة الاشغال وعضو في المالية.

في دورة ١٩٧٩ مقرر الصحية وعضو في المالية والاشغال.

من دورة ١٩٨٠ إلى ١٩٨٣ في المالية والاشغال.

في الدورات ١٩٨٤ الى ١٩٩١ انتخب رئيسًا للمجلس وألقى خطبًا. نصوصها في ما يلي:

---

(١) الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨.

(٢) الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢. بسبب وفرة المرشحين انخفضت اصواتهم ولم يسترد الضمانة سوى النائب البر منصور.

خطاب جلسة ١٦ ت ١ ١٩٨٤.

أيها الزملاء.

إن مجلسنا النيابي، بحكم نظامنا الديمقراطي البرلماني، الذي يتمسك به اللبنانيون، هو المؤسسة الوحيدة التي يجب أن تعكس الإرادة الوطنية.

نحن هنا لتمثيل هذه الإرادة

نحن هنا لإظهار هذه الإرادة

إرادة الوحدة، إرادة التحرير، إرادة الإصلاح،

نحن هنا لمجابهة الواقع الذي يناقض الإرادة الوطنية.

لمجابهة واقع الانقسام والتمزق الذي يريده لنا العدو،

لمجابهة الاحتلال الذي يمارسه العدو،

لمجابهة واقع الجمود والتخلف الذي أدى إلى التعارض بين واقع النظام اللبناني والإرادة الشعبية اللبنانية، فأدى بالتالي إلى اهتزاز الشرعية اللبنانية مما مهد لانتقاص السيادة اللبنانية، فاحتلال الأرض اللبنانية.

إن مجلسنا النيابي الذي هو أساس الشرعية، إنما يستمد شرعيته في الواقع من مقدار تمثيله التمثيل الصحيح للإرادة الوطنية، في كل عمل يقوم به، سواء أكان ذلك العمل تشريعًا، أم رقابة وتوجيهًا، أم تصويتًا وانتخابًا.

والإرادة الوطنية لا يمكن أن تكون إلاّ إرادة وحدة،

لأنها إرادة شاملة،

والإرادة الوطنية لا يمكن أن تكون إلاّ إرادة تحرير ومقاومة،

لأنها وطنية،

والإرادة الوطنية لا يمكن أن تكون إلاّ إرادة إصلاح وتجديد،

لأنها إرادة الشعوب ووسيلتها في الصراع من أجل البقاء والتقدم.

أيها الزملاء.

إن المحنة الشاملة التي مست الشعب والأرض والدولة،

فهددت وما تزال تهدد المشروع اللبناني،

بما هو نموذج عربي إنساني فريد، من التعايش الكريم بين الأديان، والتفاعل الحضاري الذي كنا نرجو أن ينتفع بثماره لبنان والعالم العربي والعالم بأسره،

إن هذه المحنة لم تدع خارج نطاق بلائها فئة أو طائفة أو منطقة أو مؤسسة أو سلطة،

إنها محنة الجميع، والخلاص كذلك لن يكون إلاَّ خلاص الجميع،

إلاَّ خلاص الوطن.

لكن الأمر الذي يقتضي التركيز عليه،

بعد العديد من التجارب القاسية، والمحاولات اليائسة،

هو أنه لا خلاص لهذا الوطن إلاَّ من خلال مؤسساته الشرعية،

ولن تقوم هذه المؤسسات بدورها، وفي طليعتها مجلسنا النيابي،

إلاَّ إذا أنعشت وحركت وواكبت تيارات السلام الداخلي، والوحدة الوطنية التي هي شرط تنامي واتساع المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتي هي المناخ الملائم لبحث وتحقيق ما ينبغي من تجديد وإصلاح.

أيها الزملاء.

لسنا وحدنا في هذا العالم،

إننا نعيش في عالم يحكمه الصراع،

تحكمه القوة،

قد ينظر بعضنا إلى ثمرة هذه الحقيقة بمرارة إن ما عرفت بلادنا من خراب وويلات، نجد أسبابها في صراع الآخرين وفي مطامع الآخرين،

إلاَّ أننا يجب ألاَّ نغفل عن مسؤوليتنا في ما حل بنا،

وما كان منا من إهمال لأسباب الولاء لوطن صغير، لا حصن له إلاَّ هذا الولاء،

إلاَّ أننا يجب ألاَّ ننسى إهمالنا لضرورة الدولة المدنية الحديثة،

الدولة التي تحمل مشروعًا يتساوى اللبنانيون في الانتماء إليه، بدلاً من أن ننصرف إلى التنافس على إقتسام الوطن، قبل أن يكون.

إلاَّ أننا يجب ألاَّ نغفل عن الوجه الإيجابي لهذه الحقيقة، حقيقة أننا لسنا وحدنا في هذا العالم.

فحقيقة لبنان، ومعنى لبنان أن يكون منفتحًا على العالم، لا أن يكون كهفًا للعزلة

وحقيقة لبنان، ومعنى لبنان أن يكون منتميًا إلى محيطه العربي،

متحملاً واجباته، حافظًا لحقوقه، مؤديًا رسالته الفريدة، بين أشقائه العرب، تجاه الحضارة العربية، وتجاه مهمة تجديد هذه الحضارة، في عالم اليوم، ومن أجل المستقبل.

لقد امتدت يد الشر مرات عديدة إلى داخل بلادنا.

وهذا أمر كان علينا أن نتوقع حدوثه في عالم يحكمه الصراع،

وفي منطقة ملتهبة،

وفي جوار دولة عدوانية، توسعية، هي دولة إسرائيل،

التي تحتل اليوم جنوبنا، وقسمًا من بقاعنا، وتمارس على أرضنا أبشع ممارسات الإحتلال.

بل تعمد إلى استهداف وحدتنا، وتجعل من هدف تمزيقها وتحويل الوطن اللبناني إلى كيانات طائفية متناحرة، هدفًا وجوديًا لها.

لسنا وحدنا في هذا العالم، وقد امتدت يد الشر مرات عديدة إلى داخل بلادنا،

إلاَّ أن يد الخير قد امتدت إلينا مرات أخرى،

وبدلاً من أن نستجمع قوانا الذاتية، فنتحد ونستفيد من الفرصة،

كنا نتكل كل الاتكال أو ننقسم كل الانقسام فتفوتنا الفرصة ويتسع الاحتلال لأرضنا وتضمحل سيادتنا، يومًا بعد يوم.

واليوم، تلوح أمامنا فرصة جديدة، فرصة تحرير الأرض، فرصة إعادة بناء الدولة وتحقيق سيادة القانون، فرصة توحيد الشعب وإحلال الأمن في ربوع الوطن.

وفي توفير الشروط للإفادة من هذه الفرصة، تلعب سوريا دورًا فاعلاً،

ومن حقنا على سوريا، ومن واجب سوريا، ألا تدخر وسعًا في تقديم العون والدعم للبنان، حكومة وشعبًا،

فعدا الروابط الأخوية الوثيقة، والمصالح المشتركة التي لا سبيل لإنكارها،

فلبنان، والحفاظ على لبنان، ضرورة عربية، الشقيقة سوريا هي أول من يدرك أبعادها ويستشعر أهميتها.

ولعلنا هذه المرة لا ندع انقساماتنا الداخلية ومصالحنا الضيقة، تمنعنا من تمييز العدو من الصديق.

ولعلنا ندرك هذه المرة، أن أية مساعدة ننالها من سوريا، أو من أي بلد شقيق أو صديق، لن تجدي نفعًا إذا لم نبادر إلى استقبالها متحدين غير منقسمين.

ولعلنا ندرك، أن الواقعية لا تتنافى والأمل، وأن سوء التقدير قد يؤدي إلى ضياع الأوطان، وأن الأساس الصحيح للاستقلال والسيادة، ليس سوى الوحدة الوطنية، بلا تمييز أو قهر.

أيها الزملاء.

إن واجب الدفاع عن وجود لبنان ووجود اللبنانيين،

واجب تحرير الأرض وإصلاح المؤسسات، لكي تكون قادرة على الحياة، وعلى تلبية تطلعات اللبنانيين وأمالهم وإزالة مخاوفهم، وصون حقوقهم، وحماية موارد عيشهم،

إن هذا الواجب يقضي بأن يلعب المجلس النيابي دوره كاملاً، إذ تقع عليه مسؤولية تطوير وتعميق مهامه الدستورية، بما يناسب حاجة البلاد إلى الإنقاذ، وحاجة الدولة إلى إعادة البناء،

وتقع عليه مسؤولية دعم المقاومة الباسلة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا، ومسؤولية السعي في الداخل ولدى الأشقاء العرب، وفي العالم الأوسع لتحرير الأرض.

ومن البديهي أن يقتضي ذلك قدرًا كبيرًا من التعاون بين السلطات، والعمل المستمر، لكي تتضافر جهود السلطتين التنفيذية والتشريعية، في خدمة الهدف الوطني الواحد كل منهما في مجالها الدستوري،

فإن تعددت المؤسسات فالدولة واحدة،

وينبغي أن تبقى واحدة، على تنوع المهام.

أيها الزملاء.

إن قيامنا بواجبنا إنما يتعلق بتقويم دورنا تقويمًا صحيحًا،

على مستوى العمل البرلماني نفسه، فيكون عملنا عملاً دائمًا وخاصة من خلال اللجان النيابية،

وعلى مستوى العلاقة المباشرة بالمواطنين الذين نمثلهم، ونطمح إلى تمثيل إرادتهم أصدق تمثيل.

والواقع يقتضي هنا أن نعترف بحاجتنا إلى الكثير من العمل في هذا السبيل.

وإنني إذ أجدد شكري لكم على الثقة التي منحتني إياها مجلسكم الكريم،

آمل أن أكون على مستوى الأمانة والمسؤولية،

فلا أرى في هذا المنصب الذي أتولاه، اليوم، منصبًا فخريًا، بل فرصة للقيام بدوري وتأدية واجبي الوطني.

وثقتي بلبنان لا تحد.

عاش لبنان

خطاب جلسة ٢٢ ت[١] ١٩٨٥.

أيها الزملاء الكرام.

أود أولاً، أن أعبر عن شكري العميق، لهذه الثقة، وهي ثقة لا بد لمن يحفظها من أن يعلم علمًا مسبقًا بما تعنيه من مسؤولية كبيرة، أمام البلاد، وأمام هذا المجلس في هذه المرحلة الدقيقة.

أيها الزملاء.

إن أخطر ما يواجهه وطن من الأوطان، هو أن يصبح في نظر أهله منطقة من المناطق،

إن أخطر ما يواجهه شعب من الشعوب، هو أن يصبح في علاقات أبنائه تجمعًا من التجمعات،

إن أخطر ما يواجهه دين من الأديان، هو أن يصبح في إيمان أتباعه طائفة من الطوائف،

إن أخطر ما تبلغه حرب من الحروب، هو أن تصبح في ممارسة أطرافها حربًا مستديمة بلا وعد،

إن تأملاً بسيطًا يكفي لأن ندرك حقيقة هذه الأخطار، بما هي أهداف ثابتة لعدو واحد.

أيها الزملاء.

لست أدعوكم في هذا الكلام، إلى خطة من يلقي أعباء المسؤولية على أكتاف الآخرين.

ونحن في هذه المؤسسة الوطنية أشد دراية بما يشوب حياتنا الوطنية من عيوب، وبما يمس نظامنا من خلل،

إلّا أن تجربتنا في المجلس النيابي بالذات،

إلّا أن إستمرار هذا المجلس رغم كل المصاعب والمحاولات الرامية إلى شله وتعطيله، من كل صوب،

يكفيان للتدليل على أن لبنان،

لبنان المؤسسات الواحدة،

لبنان الشعب الواحد،

لبنان الأرض الواحدة،

أمر ممكن،

أمر مطلوب،

حقيقة تاريخية،

وليس خطأً جغرافيًا يعاد رسمه كل حين.

أيها الزملاء.

لست أدعوكم في هذا الكلام، إلى تجاهل هذا السبب أو ذاك من أسباب المحنة اللبنانية،

إلّا أن التمييز بين السبب الفاعل والحالة العابرة،

بين المحرك والأداة،

أمر لا بد منه، لمن يريد الخلاص،

فلا ينبغي، أن ننخدع بدعاوى الواقعية المزيفة، التي تريد أن تجعل من انقسامنا، الحالة الطبيعية المناسبة لوجودنا،

فلا ينبغي أن نجعل من أهداف العدو، مبادىء وعي لحقيقتنا،

فلا ينبغي أن نغفل مسؤوليتنا في تحصين كياننا، ونحن في جوار دولة عدوانية توسعية، ما زالت تحتل قسمًا من أرضنا، وتستهدف وحدتنا وعيشنا المشترك، وأرضنا ومياهنا، وموقعنا الاقتصادي والثقافي في المنطقة، وما انسحبت من قسم من أرضنا تحت وطأة المقاومة الباسلة لها، إلاّ لتدخل أقسامًا مقسمة، عبر أدوات تحركها، وما كفت عن الجهر بالوعد الكاذب علنًا، إلاّ لتتابع التحريض القاتل سرًا.

فلا ينبغي أن ندير الظهر لمصيرنا، ونجعل من تخيل العدو رؤيا صادقة لمستقبلنا.

أيها الزملاء.

إن ما يدعو إلى التفاؤل، هو أن التدخل الإسرائيلي، والاحتلال الإسرائيلي، بل الحالة الإسرائيلية، قد أصبحت تجارب ووقائع واضحة في وعينا، ناطقة بالموقف الصحيح الذي ينبغي أن يتخذه كل اللبنانيين.

إن ما يدعو إلى التفاؤل، هو أن قوة إسرائيل وأسطورة إسرائيل، قد أصبحتا شيئًا معروفًا تمحقه وتحطمه بطولة المقاومة.

إن ما يدعو إلى التفاؤل، هو أننا لسنا وحدنا تجاه هذا العدو، بل إلى جانبنا دولة شقيقة، تمد لنا يد العون لمواجهة الأهداف الإسرائيلية، بل للخروج من الحالة الإسرائيلية.

إن ما يدعو إلى التفاؤل، هو أن مطلب إنهاء الحرب الأهلية، قد أصبح مطلبًا لبنانيًا شاملاً، لا يرى أي لبناني مخلص بديلاً منه.

إن ما يدعو إلى التفاؤل، هو أن أوهام الأمن الذاتي، والمناطق المقفلة، قد تبددت وظهر أنها ليست سوى سجن كبير، وأن الحرية لن تكون إلاّ لجميع اللبنانيين، ولن يحفظها إلاّ نظام دولة، لن تكون إلاّ دولة جميع اللبنانيين.

أيها الزملاء.

إن الإرادة الوطنية، التي على هذا المجلس الكريم أن يمثلها، وأن يستمد من تمثيله لها شرعيته، وشرعية ما يقوم به، وما يوافق عليه.

إن هذه الإرادة، لا بد أن تتغلب وتظهر على غيرها من الإرادات.

ودورنا في هذا المجلس، أن نوفر الشروط لتلك الغلبة ولذلك الظهور.

فنستجيب لما يجسد هذه الإرادة من أعمال المقاومة للاحتلال، والرفض للاستبداد والإرهاب.

دورنا في هذا المجلس، أن نستجيب لما تنطوي عليه الإرادة الوطنية، من اتجاه توحيدي يجابه خطر الزوال اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا.

دورنا في هذا المجلس أن نستجيب للإرادة الوطنية بما هي إرادة انتقال من حالة التمرد والفوضى، إلى حالة الحرية والنظام.

من حالة الخوف، إلى حالة الشعور بالأمان،

من الانقسام والانغلاق وحكم الميليشيات، إلى الوحدة والانفتاح وسيادة القانون.

من الحرمان والتهجير والتشريد، إلى الاستقرار والعمل المنتج والعيش الكريم،

من التسلط والفساد وتوزيع الحصص، إلى الحكم والإدارة والتكافل والتضامن،

من الخراب والدمار، إلى الإنماء والإعمار:

أيها الزملاء.

لست أجهل عدد المستفيدين من استمرار الحرب، وعدد المتضررين من إنهائها،

فلا أدعوكم إلى الاستهانة بالمصاعب والعراقيل.

ولكن مهما يبلغ عدد هؤلاء، ومهما تبلغ قوتهم، فلن يتجاوزوا عددًا قليلاً إذا قورنوا بأصحاب الإرادة والمصلحة في السلام، ولن تستمر محاولاتهم إلاّ وقتًا قصيرًا بعد توفير الأمن وجمع السلاح.

إن عوامل النجاح متوافرة لمن يريد، وعوامل الإرادة متوافرة لمن يرى، وعوامل المساعدة متوافرة لمن يحسن الأخذ والعطاء.

قد يخشى البعض، أن يؤدي طلب المساعدة ممن يمد يد العون لنا، إلى ارتهان على حساب الاستقلال،

قد يخشى البعض أن يؤدي طلب المساعدة، إلى تغليب فريق على فريق،

إن الجواب على هذه الخشية، هو أن المساعدة لا بد منها، بعدما وصلنا إلى ما وصلنا، من حالة إسرائيلية.

والمساعدة لا بد منها، بعد الذي أصاب جيشنا الشرعي، وما نال من قدرته على توفير الأمن، وانتزاع السلاح، من أيدي أنواع شتى من المسلحين اللبنانيين وغير اللبنانيين.

والمساعدة لا بد منها، لإعادة بناء هذا الجيش واحدًا موحدًا ومؤازرته، لبسط السيادة اللبنانية على كامل الأرض اللبنانية.

إن الجواب على هذه الخشية:

هو أن لا استقلال إلاّ بوحدة اللبنانيين،

وهو أن سوريا قد أكدت وبرهنت أنها لا تريد تغليب فريق على فريق،

وهو أن مساعدة لبنان واجب عربي وسوري، على سوريا أن تقوم به حفاظًا على نفسها، وحفاظًا على لبنان،

وهو أن لبنان نافذة سوريا، كما أن سوريا عمق لبنان، فلا مصلحة لها بإغلاق هذه النافذة، ولا مصلحة لنا بفقدان ذلك العمق،

وهو أن لبنان وسوريا دولتان عربيتان مصيرهما متعلق بتحقيق المشروع العربي، بما يعني من تكامل واستقرار واستقلال،

وهو أن مساعدة لبنان على إعادة بناء دولته المستقلة، إنما هو مصلحة سورية، تقتضيها حاجة سوريا إلى دولة قادرة على دعمها ومساندتها، لا أن تكون عبئًا عليها في صراعها الطويل،

وهو أن المساعدة السورية سوف تؤدي إلى ما فيه خير اللبنانيين إذا لم يتكلوا على الاتكال، ولم ينقسموا كل الانقسام.

إن عوامل النجاح متوافرة لمن يريد، وعوامل الإرادة متوافرة لمن يرى.

أيها الزملاء.

إن نوع الرؤية، يحدد نوع الحل،

فبالرؤية الوطنية، نرى الحل الوطني.

وبالرؤية الفئوية، نعمى عن أي حل إلاّ الحل الفئوي.

لقد قادتنا الرؤية الفئوية إلى ما نراه من خراب ودمار، ولا يمكن لأي لبناني مخلص، إلاّ أن يستفيد من دروس هذه الحرب التي دفع ثمنها غاليًا. ولا يمكن لأي لبناني مخلص، إلاّ أن يقرر أن الطائفية، التي يأبى أن يكون موصوفًا بها لكونها إفقارًا للروح، وإلغاء للمواطن، وانغلاقًا على التمدن، ومصدر استغلال داخلي وخارجي، وأساس تمييز وتناحر دائم، لا يمكن تجاوزها تجاوبًا مع طموح اللبنانيين، ودروس تجاربهم، وحاجات بقائهم، ما دامت هذه الطائفية أساسًا يبنى عليه.

فلا بد من أجل ذلك من اعتبارها حدًا سلبيًا، يتلاشى، كلما تقدم اللبنانيون في طريق العدل والاعتدال.

فلا بد من أجل ذلك من أن يرتسم ذلك الطريق في مجال الدولة وعبر المؤسسات الشرعية، فلا نحكم مسبقًا على نمو كل تيار وطني غير طائفي بأن يكون تيار رفض وحركة هدم للمؤسسات.

فلا بد من أجل ذلك من أن يكون الأفق مفتوحًا بدون أن نتجاهل الحاضر أو أن نجعله مغايرًا لكل مستقبل.

فلا بد من أجل ذلك ألاّ ندعي السير نحو إلغاء الطائفية ونحن نمعن في تعميمها والبناء عليها بناء لن يتبدل إلاّ بالإنهيار.

فلا بد من أجل ذلك من الانفتاح حقًا على بناء الإرادة الوطنية وعلى ممارسة الحياة الوطنية، في إطار دولة مدنية تستجيب، في عملها ومؤسساتها المتكاملة، لحدود الحاضر ومدى المستقبل.

فلا بد من أجل ذلك من تأمين السلطة القادرة وتأمين مسارها الوطني وشرعيتها الوطنية من خلال المؤسسات، لا أن نجعل الإدارة حصصًا، والسلطة المركزية قناعًا لسلطات وسلطات.

إن أي لبناني مخلص، يدرك أنه لن يجدينا شيئًا أن نصطنع الفصل بين ما هو وطني واجتماعي وروحي، باسم حداثة أمست شكل زيف وتجربة غربة.

إن أي لبناني مخلص، يدرك أنه لن يجدينا شيئًا أن نسخر الدين والدولة مجددًا، باسم دولة دينية، لا بد أن تكون طائفية بحكم الواقع، يخضع الدين فيها لاحكام القوة الواقعية.

إن أي لبناني مخلص، يدرك أن الشكل المناسب لحياتنا الوطنية، هو في دولة تتجاوب مع حقيقة انتماءات اللبنانيين الروحية، فلا تعتبر المواطن مجرد كائن اجتماعي، منتج أو مستهلك، ماهر أو مقهور، بل وجودًا روحيًا أصيلاً، توفر له شروط التفتح بلا تمييز أو إكراه.

دولة تحفظ الجماعات والأفراد وتوفر لهم شروط العيش الحر الكريم.

دولة تعمل على تحقيق إرادة اللبنانيين في الانفتاح والتقدم في مجرى المصير العربي.

دولة مدنية، لا تقوم على التعصب القومي، بل بالهوية العربية التي لا تميز بين عرق وعرق، أو دين ودين.

أيها الزملاء.

لقد كان المجلس وما يزال، أساس الشرعية، وحصن الوحدة الوطنية.

إن تمسكنا بهذه المؤسسة، ينبغي أن يكون مقترنًا في عملنا، بالتلمس الدائم لحقيقة الإرادة الوطنية.

وما عملنا إلاّ بناء مستمر للوطن.

وثقتي بلبنان لا تحد.

عاش لبنان

خطاب جلسة ٢١ ت١ ١٩٨٦.

أيها الزملاء الكرام.

إسمحوا لي بأن أتوجه إليكم شاكرًا هذه الثقة التي منحني إياها مجلسكم الكريم،

واسمحوا لي بأن أعبر عن فهمي لها، بما هي تأكيد إرادة وطنية واحدة،

ولا بد لي من أن أرى في هذا العمل الانتخابي الحر، تأكيد إيمان بلبنان.

أيها الزملاء.

إن أبسط معنى لازم ويلازم اسم بلادنا، في وعينا التاريخي، هو معنى الحرية،

إن أبسط معنى يلازم تجربة الحرب والانقسام في وعينا الحاضر، هو افتقاد تلك الحرية،

- حرية الفكر،
- حرية القول،
- حرية العمل،
- حرية الانتقال،
- حرية الوطن،

لقد جرب بعض اللبنانيين توفير هذه الحرية أو جربوا الاحتفاظ بها، بمعزل عن بقية اللبنانيين، بل ضد بقية اللبنانيين، فما وجدوا ولا أوجدوا إلاّ:

ـ سجونًا متقابلة،

ـ وعائلات مشردة،

ـ وجماعات خائفة،

ـ وأرضًا محتلة،

لقد جرب بعض اللبنانيين بمعزل عن بقية اللبنانيين، بل ضد بقية اللبنانيين، توفير العيش الكريم، هذا العيش الملازم لاسم بلادنا، سواء في الشدة أم في الرخاء، فما وفروا إلاَّ:

ـ فقرًا يقارن بفقر،

ـ وموتًا يقارن بموت،

ـ وعيشًا يقال فيه إلاَّ عيش كريم.

لقد جرب بعض اللبنانيين، ضد بقية اللبنانيين، التخلص من سلطة دولة والعيش خارجها، أو الاحتفاظ بمكاسب دولة والتشبث بمراكزها، فما خلصوا،

إلاَّ إلى العيش في عراء القهر،

وما حفظوا،

إلاَّ أعباء العزلة وأخطار العداء.

أيها الزملاء.

لست في هذه المناسبة لأعرض ما هو ظاهر أشد الظهور في تجربة جميع اللبنانيين،

ولا لأدين الحرب وأشيد بالسلام، كما هو ماثل في رغبة ورأي وقول غالبية اللبنانيين،

إنما أنا في هذه المناسبة لأتوجه معكم إلى جميع اللبنانيين،

لعلنا نرى ما ينفع بلادنا،

لعلنا نرى ما يعيد حريتنا،

لعلنا نرى ما يحرر أرضنا،

لعلنا نجعل عيشنا كريمًا،

لعلنا نكون،

في مصاف الدول والشعوب،

نأخذ ونعطي،

نشارك في مصير العالم.

أيها الزملاء.

ما من واحد منا يتوهم أن الخلاف زائل تمامًا في حال من الأحوال، في مجتمع أو دولة،

ولا أن التنوع ضرر مؤكد لاحق بالمجتمع، فيكون على الدولة أن تجعل من الناس، جماعات وأفرادًا مثالاً واحدًا وبالتالي شيئًا واحدًا مفارقًا للحياة،

إنما الأمر متعلق ببقاء شعب،

إنما الأمر متعلق بوجود وطن،

إنما الأمر متعلق بفقدان حرية الجميع وأرض الجميع،

فهنا، لا محل للخلاف أو يغرق الجميع، ولا محل لمطلب أو ضمانة مع غياب من يلبي المطلب، ومن يقدم الضمانة،

فهنا لا محل للخلاف، ولا بديل من الدولة،

ربما كانت هذه العبارة البسيطة عنوان تجارب اللبنانيين وخلاصة دروسهم المشتركة،

لا بديل عن الدولة، بما يعني ذلك من أمن وسلام وعيش حر كريم،

ولكن، لا بديل من اللبنانيين لإقامة هذه الدولة،

فليست الدولة شيئًا يأتي من خارج،

وليست سلطة ذات قدرة ثابتة غير القدرة التي نمنحها إياها،

وفي وقت من الأوقات، هو هذا الوقت، يكون وجود الدولة ومستقبلها ونوع علاقتها بالمجتمع متعلقًا بما تناله من مؤسسات هذا المجتمع،

وفي وقت من الأوقات، هو هذا الوقت، موقف المجتمع من نفسه يقرر مصير الدولة.

وفي مجتمعنا مؤسسات ثابتة وحية، من دينية ومدنية، يتعلق بوعيها وبموقفها وبحيويتها مصير البلاد ومستقبل الدولة.

إن أية مساعدة نتلقاها لن تكون شيئًا مذكورًا ما دام الانقسام،

إن أية إرادة دولية أو إقليمية لن تكون في مصلحتنا ما دمنا لا نريد،

إن أية مؤسسات شرعية لن تقوى على تأمين ما يطلب منها، ما دمنا لا نمدها بعناصر القوة.

أيها الزملاء.

منذ الشهور الأولى لنشوب هذه الحرب، شهدنا ظهور الحوار وانقطاع الحوار، مرات كثيرة،

وفي كل مرة كان يظهر الحوار كأنه من ظواهر الحرب، لا من مقدمات السلام،

فمرة هو في حقيقته استراحة قصيرة رغب فيها المحاربون،

ومرة هو في حقيقته استجابة غير حقيقية لرغبة الناس،

وفي أي مرة هو في حقيقته جزء من الحرب، محمول بتيار الحرب، شيء عابر أمام حوار الحرب، أمام حوار السلاح،

إن كل لبناني مخلص راغب في الحوار، راغب عن الحرب،

وفي أي حال، لم تكن أوهام الحسم العسكري الذي جرب مرات ومرات، وأدى إلى ما أدى إليه من موت وخراب، لتقارن بخيبات الحوار،

إلَّا إن للحوار لكي يكون سبب وفاق وسبيل سلام شروطًا، أهمها، أن يحمله ويحمل عليه، تيار سلام فاعل حقًا، بفعل مؤسسات المجتمع الثابتة والحية، وهذا ما لم يكن من قبل، رغم وجود القناعة وتوافر الرغبة، وثاني هذه الشروط، هو وضوح مسلمات الحوار فتثمر الثمار المطلوبة، ويكون منها مقاييس يحتكم إليها إذا ما ثار الخلاف،

وهذا ما لم يكن من قبل، رغم أن في تجربة اللبنانيين من الوقائع والدروس الثابتة، ما يصلح لأن يكون مسلمات وافية بالغرض.

أيها الزملاء.

لا يجهل أحد منا حجم القوى المشاركة في الصراع على أرضنا، وعدد هذه القوى، وتأثيرها في استمرار الحرب، وتفتيت الشعب، وانهيار الدولة،

ولكن علينا ألَّا ننسى أو نستهين بما أظهر اللبنانيون من مقاومة باسلة،

ولكن علينا ألَّا ننسى أو نستهين بما توافر للبنانيين من وعي ونضج في أثناء هذه التجارب العنيفة وطوال هذه السنوات،

ولكن علينا أن نعي أن لبنان بلد عظيم يستحق هذا الصراع من أجله،

ولكن علينا أن نعي دروس هذا الصراع الكبير، وهذه المحنة القاسية، فنميز بين ما هو عابر وما هو ثابت، بين من هو في نسيج تكويننا ومن هو دخيل علينا، بين من هو صديق ومن هو عدو، بين ما يجب أن يبقى وما يجب أن يتبدل،

أيها الزملاء.

إن الوقوف بوجه العدو الإسرائيلي، ومقاومة احتلاله، وإحباط خططه الرامية إلى تفتيت لبنان، مسلمة أولى لا يصح بدونها أي حوار، وليس هذا رأيًا شخصيًا أو موقفًا فئويًا أو عقائديًا، إنما هو خلاصة تجربة تاريخية ونتيجة واقع راهن، من صراع ناطق بما يجب أن يكون.

بل إن هذه المسلمة مقياس التمسك بلبنان ووحدة لبنان ودور لبنان،

إن حوارًا لا يظهر في رأس مسلماته موقف واضح من العدو الإسرائيلي، وموقف داعم للمقاومة ضده، ليس حوارًا ينبغي التوقف عنده وانتظار نتائجه.

وليست هذه المسلمة لتفرض فرضًا إنما هي حقيقة ماثلة في ضمير اللبنانيين، وركن أول من أركان الدولة اللبنانية.

وليست هذه المسلمة موضع أي مساومة من المساومات، فلا أحد يصدق لبنانيًا يقول للبناني آخر أو لعربي آخر: إذا لم تعطني ما أريد أخذته من إسرائيل، فإسرائيل لا تعطي، إسرائيل تأخذ، ومن ينحاز إلى إسرائيل، إنما ينحاز إلى عدوه، إلى عدو لبنان.

المسلمة الثانية هي أيضًا حقيقة ماثلة في ضمير اللبنانيين، وقول ينطقون به أمام حوادث الأيام.

فلا بديل من الدولة اللبنانية:

- أمنًا وسلامًا،
- حرية ونظامًا،
- عيشًا وكرامة،
- وجودًا ومصيرًا،

ولا أظن أن لبنانيًا مخلصًا يحتاج إلى من يقنعه بجدوى هذه المسلمة.

• إلَّا أن استثمار هذه المسلمة في كلام المتحاورين لم يكن في الغالب إلَّا استثمار نزاع وجدال،

إلَّا أن السعي لتحقيقها في أعمال الساعين، لم يكن في أكثر السعي مؤديًا إلى نقلها من عالم الاحتمال.

والحقيقة أن اللبنانيين يريدون دولة قادرة،

فإذا كانت قادرة لبت مطلبًا،

وإذا كانت قادرة قدمت ضمانة،

وإذا كانت قادرة حازت ولاء،

أما بناء هيكلها على المطالب المتناقضة،

أما أن تكون ركائزها الضمانات والشروط المتضاربة،

فمؤداه أن تكون الدولة أنقاضًا،

تحتها كل مطلب،

تحتها أي ضمانة،

تحتها جميع اللبنانيين،

إلا أن الدولة القادرة ليست دولة مطلقة، فلا يمكن لشكلها أن يكون مغايرًا لمضمون المجتمع، معاكسًا لوجهة قواه الحية،

إن دولة لا تحقق الانسجام بين السياسة والدين على مستوى الغايات،

أو لا تعترف بوجود الجماعات ولا تحفظ حقوق الأفراد على مستوى التمثيل والمؤسسات،

أو تجعل الوطن معادلاً لجماعة دون غيرها من الجماعات،

باسم علمانية تامة،

أو دين شامل،

أو واقعية طائفية،

إنما هي دولة مستبدة إذا قامت،

ودولة مطلقة لن تقوم.

إن مصدر قدرة الدولة، بل إمكان وجودها، متعلق بمدى انسجامها مع حقيقة وجود اللبنانيين، وحقيقة انتماءاتهم، وبمقدار استجابتها لإرادتهم في الانفتاح والمشاركة، في عالم اليوم.

وما صفة المدنية التي أحب أن أصف بها هذه الدولة، إلاّ علامة ذلك الانسجام، وإشارة تلك الاستجابة.

وما طريقنا إلى هذه الدولة، إلاّ طريق العدل والاعتدال.

أيها الزملاء.

ليست الدولة اللبنانية دولة مطلقة في الداخل، ولا ينبغي أن تكون،

كما أنها ليست دولة مطلقة في الخارج، ولا يمكن أن تكون،

إن بعض اللبنانيين يرفع بين الحين والآخر شعار السيادة المطلقة،

والحقيقة أن هذا الشعار، وبدون النظر إلى وظيفته السياسية الظاهرة، لا يمت إلى واقع الحياة الدولية، في عالم اليوم، بأية صلة، لا يمت إلى تاريخ لبنان وواقع لبنان وموقع لبنان، بأية صلة،

فحقيقة لبنان ودوره أن يكون حاضرًا في العالم، وبالتحديد، عبر انتمائه العربي، وعبر هويته العربية،

نعم، إن هذا الانتماء يعين حدودًا، يحدد واجبًا، ألاّ أنه في المقابل، أعطى ويعطي دورًا، فتح ويفتح أفقًا،

نعم، إن هذه الهوية تقرر ثمنًا دفعه اللبنانيون، إلاّ أنها وفرت وتوفر أسبابًا للمساواة، أساسًا للعيش المشترك، أساسًا لوجود الدولة المستقلة.

وتلك مسلمة ثالثة، ينطق بها وعي اللبنانيين، وتاريخ اللبنانيين ومصلحة اللبنانيين.

وفي ضوء هذه المسلمة، وفي ضوء واقع لبنان وموقع لبنان، ينبغي النظر إلى سوريا وإلى ما يربطنا بسوريا،

قد تخسر سوريا، من دون شك، إذا لم تكن العلاقات اللبنانية ـ السورية كما يجب أن تكون،

ولكن خسارة لبنان قد تكون أكبر حجمًا، وأفدح أثرًا، وأسرع وقوعًا،

وهذا واقع يعرفه جميع اللبنانيين.

قد تبقى العلاقات اللبنانية ـ السورية كما لا يجب أن تكون،

ولكن هذا لن يمحو تاريخ الشعبين ولن يقلب ارتباط الدولتين،

والحقيقة أن لبنان نافذة سوريا، كما أن سوريا عمق لبنان، فلا مصلحة لها بإغلاق هذه النافذة، ولا مصلحة لنا بفقدان ذلك العمق.

وهذا واقع يعرفه جميع اللبنانيين.

أيها الزملاء.

ما زال في مجتمعنا مؤسسات ثابتة وحية، قادرة على رسم طريق الخلاص،

ما زال في مجتمعنا قوى قادرة على مقاومة أمواج العدمية،

إلاّ أن الأمر متعلق بواقعية لا تتنافى والأمل،

إلاّ أن الأمر متعلق بحسن تقدير لا يؤدي إلى ضياع الأوطان،

إلاّ أن الأمر متعلق بمبادرة قوى المجتمع ومؤسساته الحية،

واجبنا في هذه المؤسسة أن نتجه نحو كل مؤسسة دينية ومدنية، نحو كل مقام روحي، نحو كل نقابة، أو اتحاد، أو جمعية، أو رابطة تمثل حياة اللبنانيين في علمهم وعملهم،

عاملين من أجل تشكيل تيار سلام فاعل حقًا، بفعل مؤسسات المجتمع الثابتة والحية،

أما مسلمات الحوار فلن تكون إلاّ واضحة،

أما ثمار الحوار فلن تكون إلاّ ذاتية.

وثقتي بلبنان لا تحد.

عاش لبنان

في يوم الجمعة ٥ حزيران ١٩٨٧ أعلن في مؤتمر صحفي عقده في منزله استقالته من رئاسة المجلس احتجاجًا على المماطلة في كشف قتلة الرئيس رشيد كرامي.

ويوم الخميس في ١٨ حزيران عاد عن استقالته بدون بيان، بمجرد عودته الى مجلس النواب. هذا نص كتاب الاستقالة.

أيها اللبنانيون.

أيها الزملاء النواب.

في هذه الأيام السود من تاريخنا حيث أمسى الوطن مهددًا بالضياع، وبات الشعب الذي نستمد منه الثقة والقدرة، مهددًا بالانحلال، واجب المسؤول أن يعود إلى الشعب يصارحه بحقيقة الأخطار، وواجب الشعب أن يعود إلى الوطن، هذا الوطن الذي من دون وحدته واستقلاله، لا وجود للشعب ولا حرية.

إيها اللبنانيون.

إن مصيركم بين أيديكم، فإن شئتم عاد إليكم الوطن، وإن لبثتم بعد في سجن الطوائف والمناطق والأحزاب، فلن تلبثوا إلا في عراء التهجير والتشريد، ولن تجدوا إلا سلاسل العبودية، ولن تقوى قوة في الأرض على إعطائنا ما لا نستحق.

إن إستشهاد الرئيس رشيد كرامي أمس، هذا الحدث الخطير الذي نعيش أيامه السود، إنما هو تضحية على مستوى الوطن، وتحملٌ للمسؤولية، وأداء للأمانة حتى الموت.

أما يد الغدر والخيانة التي امتدت إلى هذا القائد الوطني، فما هي إلاّ اليد التي يجب أن تبتر، إذا شئنا عودة الوطن إلى الوحدة والدولة إلى الإستقلال. وما موقفي أمامكم اليوم، إلاّ من أجل تبيان الحقيقة، وتأدية حساب المسؤولية.

إن اغتيال رئيس الوزراء لم يكن حدثًا منفصلاً عما سبقه من تحريض على القتل وتخطيط للجريمة. إن اغتيال رئيس الوزراء ليس جريمة عادية تأتي خارج سياق الخطة السياسية، الرامية إلى إنشاء الكيانات الطائفية والتي ظهر تركيزها في الفترة الأخيرة على إحداث الفراغ، وتعطيل عمل السلطات، والوقوف في وجه المقررات الهادفة إلى معالجة الأوضاع التي تهدد اللبنانيين في عيشهم وكرامتهم، تهديدًا لم يسبق له مثيل في تاريخ عيشهم وفي تاريخ بلدهم.

إن اغتيال رئيس الوزراء مسألة وطنية، الموقف منها يميز من يريد وحدة البلاد ممن لا يريدها، من يريد الدولة والشرعية ممن يريد الدويلات الطائفية، من يريد الأمن الشرعي ممن يريد القوى الإرهابية اللاشرعية، من يريد بقاء لبنان ممن يريد زوال لبنان، لأنه أصغر من لبنان، ومن دور لبنان.

خطاب جلسة ٢٠ ت١ ١٩٨٧.

أيها الزملاء الكرام.

إسمحوا لي أولاً بأن أعبر عن شكري العميق لهذه الثقة، واسمحوا لي ثانيًا بأن أجدد العهد بالحفاظ على مجلس نواب لبنان، مؤسسة وطنية شرعية واحدة.

أيها الزملاء.

لقد تعرض هذا المجلس طيلة هذا العام لأنواع شتى من الحملات ولم يكن يخفى على أحد منكم أن هذه الحملات على تعدد أشكالها، وتضارب موضوعاتها وتنافر أصحابها، ذات سر واحد، ذات غاية واحدة وهي تفكيك أساس الدولة الواحدة بتفكيك وحدة المجلس النيابي وتعطيل دوره. بل إن هذه الحملات قد تعدت الخطط الاعلامية والسياسية بعدما باءت بالفشل بفضل إدراك أعضاء هذا المجلس، وإصرارهم على التضامن فيما يتعلق بوحدة البلاد واستمرار الدولة، فانتقلت إلى خطط الضغط المعنوي والإرهاب المادي، وصولاً إلى التصفية الجسدية.

لقد واجهنا كل أنواع الحملات، وكنت بصفتي رئيسًا لهذا المجلس الهدف المباشر ولهذا آلتزمت الصمت في مواجهة الافتراءات الشخصية، وآثرت متابعة دوري في صيانة مجلس النواب والحرص على تأدية دوره في تحقيق الإرادة الوطنية، وفي حفظ المؤسسات الشرعية الآخرى من مدنية وعسكرية، مفضلاً وإياكم، وتبعًا لمشورتكم، قيام المجلس بدوره الوطني الأكبر على وقوعه في أدوار ضيقة، وسيره في طرق مسدودة تعود بالضرر على الشعب والدولة. وعندما شعرت أن وحدة السلطة ووحدة إرادتها لم تتحققا بنتيجة الجهد الذي بذلناه، عدت إليكم باستقالتي، عودة مني إلى إصحاب الثقة التي باسمها يكون عملي وتكون مقدرتي على تحمل المسؤولية. ولقد عدت عن تلك الاستقالة بناء على رغبتكم الإجمالية، وعلى رأيكم الواضح بتبني ما دفعني إليها، ولم أكن في ذلك رئيس مجلس نواب طائفة أو منطقة، بل رئيس مجلس نواب لبنان، ولم أكن في تصرفي من قبل ومن بعد منطلقًا إلاّ من كون مجلس النواب سلطة من بين سلطات الدولة اللبنانية، هذه السلطات التي بالرغم من الفصل فيما بينها، التعاون مفروض عليها وخصوصًا عندمايصبح وجود الدولة مهددًا.

أيها الزملاء.

المجلس صامد في دوره، حازم في متابعة عمله رغم كل العراقيل ورغم كل الحملات. وما انعقاد هذه الجلسة سوى دليل على ذلك الصمود وذلك الحزم. واستمرار في اداء الواجب الدستوري والوطني. ولكن اسمحوا لي أيها الزملاء بأن أتوجه إلى جميع اللبنانيين في كل المناطق، ومن كل الطوائف ناطقًا باسمكم جميعًا بحقيقة ما نحن فيه.

لقد حاول مجلس النواب طوال الفترة الماضية أن يدفع المسؤول إلى أن يكون مسؤولاً، سواء في القضايا الاجتماعية والاقتصادية أو في قضايا الأمن والدولة، ومنها اغتيال رئيس وزراء البلاد، وما كشف عنه هذا الاغتيال من خطة سياسية ترمي إلى إحداث الفراغ وتعطيل عمل السلطات وصولاً إلى إنشاء الكيانات الطائفية.

لقد حاولنا مواجهة تدهور عيش اللبنانيين وتقلص مواردَ رزقهم، وفي تقديرنا أن الخلاف السياسي لا يبرر التخلي عن المسؤولية تجاه هذا الأمر الخطير، ولا يسوغ استخدام عيش اللبنانيين في الضغوط السياسية، وإن البحث في القضايا الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن يحصل بصورة موازية للبحث في القضايا السياسية.

لقد حاولنا وسوف نستمر في أداء هذا الواجب الوطني رغم أن واجبنا الدستوري وصلاحياتنا الفعلية لا تكافيء ما نتمنى حصوله وما نطمح إلى تحقيقه.

أيها اللبنانيون.

ما هذا المجلس سوى تعبير عن إرادتكم، فيما أنتم شعب واحد، وما قوته إلاّ من قوة هذه الارادة، فيما هي إرادة فاعلة. إن لهذا العام ما بعده في تاريخ لبنان وفي حياة اللبنانيين. فإن تجاوزت إرادتهم خطوط الانقسام، وتخلصت من قيود التفرقة وتخطت عتبات العجز، كان لهذا المجلس الدور العائد إليه، وفي هذا الدور خلاص الشعب وخلاص الدولة، غير أن على مجلس النواب قبل ذلك ومن أجل ذلك، واجب الاسهام في تحرير الارادة الوطنية، ولعل هذا يكون أولاً في توضيح أسس الوفاق الوطني، وثانيًا في بسط سلطة الشرعية وانكفاء القوى اللاشرعية، وثالثًا في عودة السلطات إلى عملها وتعاونها.

أيها الزملاء.

لم يعد ما يلزم لوفاق اللبنانيين أمرًا غامضًا يستلزم مزيدًا من التأويل والتعليل. فوحدة لبنان، أرضًا وشعبًا ومؤسسات، أصبحت مسلمة ظاهرة في تجاربنا ولم تعد مجرد قول نكرره، بل إن من شاء التقسيم في عمله وقوله نراه الآن يرضخ، ولو بمجرد القول، للإرادة الوطنية. وسيادة الدولة الواحدة في الداخل والخارج لم تعد مجرد شعار يرفع، بل أضحت قضية واقعية ننظر في شروطهما ونعمل على توفيِر هذه الشروط، وأولها الاعتراف بسلطة الدولة فوق جميع الطوائف، وثانيهما الوحدة الداخلية التي بمقدارها يكون الاستقلال.

أما علاقة الدين بالدولة، فلا أظن أن لبنانيًا عاقلاً يمكن أن يسعى إلى فرض مذهب الدولة اللبنانية، أو أن ينفي أية علاقة بين الدين والدولة في لبنان، أو أن يدعو إلى إحداث التناقض بينهما، فالانسجام بين الدين والدولة على مستوى الغايات هو ما يفرضه واقع مجتمعنا، وما تدعو إليه في الحقيقة انتماءاتنا الروحية.

وإننا لنجد في هذا الانسجام، الأساس الصالح لحصر المشكلة الطائفية ومعالجتها في نطاقها السياسي الاجتماعي، الأساس الصالح لنقض الطائفية بما هي شكل من أشكال عبادة الذات الجماعية، الأساس الصالح للحوار المسيحي الإسلامي في نطاق دولة لبنانية مدنية، هذا الحوار الذي يميز لبنان ويجعله مصدر عطاء للعالم في أمر تبدو ضرورته كل يوم في أرجاء العالم.

أما الطائفية التي يأبى أن يتصف بها أي لبناني، فالقول بالعمل على تجاوزها أصبح قولاً واحدًا عند المسيحيين والمسلمين. والنظرة الصريحة إلى مسألة الطائفة السياسية المرتكزة إلى الاعتراف بوجود الطوائف، وبالنتائج السياسية المترتبة على هذا الوجود، وإلى حقيقة أن الطائفة ليست شكل وجودنا الوحيد، كما أن وحدتها التامة وتمثيلها المطلق من قبل حزب أو حركة أو شخص وهم من الأوهام، وادعاء من الإدعاءات، وإلى أن وجود الدولة يكون بوجود المواطنين الأفراد كما يستمر بنشوء الإرادة الوطنية.

إن هذه النظرة الصريحة المرتكزة إلى هذه الحقائق تقود اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين إلى التفكير الجدي بعيدًا عن شعارات الحرب. وتدفعهم إلى الإقرار الواقعي بتمثيل الجماعات، وإلى الانفتاح على التمثيل الوطني بما هو ضرورة من ضرورات سمو الدولة واستمرارها.

أما المشاركة فقد ظهرت كما يفرضها معنى التجارب الماضية لا مطلبًا فئويًا بل كما يتطلبها طموح اللبنانيين، وكما يستوجبها حاضر الحكم، لا يقتصر طلبها على طائفة أو طوائف كبيرة دون الطوائف الصغيرة، على مناطق أو منطقة ملحقة دون التي يقال إنها أصلية، على جيل له الحيوية دون جيل له الفطرة، على طبقة فقيرة دون طبقة ميسورة، على رغبات المجتمع دون ما تفرضه أحكام الدولة.

الجمهورية كما نجدها في النظام الإداري، بحيث يعتمد لامركزية إدارية موسعة، تؤمن أوسع مشاركة في الحكم والإدارة، في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات وفي ظل سلطة مركزية قوية.

كما نجدها في مستوى المجلس الاقتصادي الاجتماعي ذي الصفة الاستشارية، بحيث يضم الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية. أما السلطة التشريعية، فالإجماع على تعزيزها وقيامها بدورها كاملاً، أمر لا يحتاج إلى تبيان، كذلك الإجماع على استقرار رئاستها، واستكمال عدد أعضائها بملء المقاعد الشاغرة ووصولاً إلى تطبيق قاعدة التساوي بالتمثيل بين المسيحيين والمسلمين، ونسبيًا ضمن كل الفئتين، كذلك الإجماع على وضع قانون انتخاب جديد يراعي في تحديد الدوائر والأنظمة الانتخابية القواعد التي تضمن وحدة البلاد والعيش المشترك، وتؤمن صحة التمثيل السياسي وفعاليته.

أما انتخاب الرؤساء الثلاثة، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابي، فهو مما يضمن الخيارات من خلال المؤسسات الدستورية، ويجعل التنافس السياسي بين كتل وتيارات متنوعة الطوائف عدا كونها خيارات من خلال مؤسسة تمثل الإرادة الوطنية. وفي تجربة اللبنانيين، وفي رأيهم ما جعلهم يجمعون على اقتراح أو إنشاء مؤسستين دستوريتين لضمان خضوع المسؤولين والمواطنين جميعًا لسيادة القانون، ولتأمين توافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور، وهاتان المؤسستان هما المجلس الأعلى لمحاكمة رؤساء الجمهورية والحكومة والوزراء، والمحكمة الدستورية لتفسير الدستور لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

أما النظام الاقتصادي، فالإجماع حاصل على أن النظام المناسب لعيش اللبنانيين، وموارد رزقهم هو النظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد الإنماء الاقتصادي والاجتماعي تخطيطًا ونهجًا وتوجهًا في تطوير طاقات المجتمع الإنتاجية والإنسانية، وهو النظام القائم على وحدة لبنان واستقراره الأمني والسياسي والاجتماعي، واستقلاله وانتمائه إلى محيطه العربي.

أما الجيش فالتوافق قائم على خضوعه للسلطة المدنية. فالحكم في لبنان حكم مدني، كذلك التوافق على إعادة جمعه وتنظيمه وتطويره، لتمكينه من ممارسة دوره الوطني في الدفاع عن الدولة والشعب. وبالنسبة إلى استخدامه في الأمن الداخلي فالرأي أن يكون القرار عائدًا إلى مجلس الوزراء متعلقًا بمهمة محددة ولفترة محددة.

أيها الزملاء.

تلك هي مسائل الوفاق الداخلي الكبرى، قدمت لكم صورة الإجماع عليها وليس من شك عندي في أنها كانت مرتسمة إلى هذا الحد أو ذاك في تفصيل قليل أو كثير في أذهان كل واحد منا.

إننا نشعر أمام صورة الوفاق هذه بأنها عامل كبير في بعث الأمل وفي تحريك الإرادة الوطنية نحو إنهاء الحرب، وفي إقرار ما هو حق بالنسبة إلى هوية لبنان وإنتمائه العربي، وإلى ما يجب أن يقوم بينه وبين شقيقته الأقرب سوريا من علاقات مميزة، أساسها الأخوه والمصالح المشتركة والتاريخ الواحد.

ان الوحدة الوطنية المرتكزة على أسس هذا الوفاق، والمستندة إلى هذه العلاقات، لهي المنطلق الصحيح في مواجهة مهمة إنهاء الحرب وإعادة بناء الدوله، ولا بد من الانطلاق من هذه الوحدة الداخلية، ومن هذه العلاقات الأخوية في مواجهة العدو الإسرائيلي، ومقاومة احتلاله، وإحباط خططه الرامية إلى تفتيت لبنان.

لقد أصبح واضحًا أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي مقياس يقاس به التمسك بلبنان ووحدة لبنان، كما أن التفريط بهذه الوحدة مقياس يقاس به الانسياق في مخططات العدو الإسرائيلي عن جهل أو عن قصد. الموقف اللبناني يفرض دعم المقاومة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير الأرض. وكل تعاون مع الاحتلال، أو تسهيل له ذل وخيانة يستوجبان الرفض من جميع اللبنانيين.

أيها الزملاء.

إن واجبنا في هذا المجلس قائم أولاً في التعبير عن الإرادة الوطنية، وفي العمل على تحقيق هذه الإرادة، وما هذه الصورة التي رسمتها أمامكم إلا مساهمة في القيام بذلك الواجب.

لم يعد الوفاق بين اللبنانيين أمرًا غامضًا ولا ننبغي التوقف عند جدل فيما يريده اللبنانيون، لأن غايات هذا الجدل أصبحت معروفة فهو رام إلى شد الإرادة الوطنية والتعمية على شروط تحقيقها.

فلنعمل على تنفيذ القرارات المتخذة سابقًا والتي فيها الحماية الأمنية للوفاق المطلوب عن طريق بسط السلطة الشرعية وانكفاء القوى اللاشرعية، والتي فيها الخطوات الجدية اللازمة لمواجهة الأزمة، الاجتماعية الاقتصادية عن طريق استعادة الدولة لمواردها.

فلنعمل على تنفيذ القرارات المتخذة وصولاً إلى تحقيق آمال اللبنانيين في الحرية والمساواة والعيش الكريم، وثقتي بلبنان ما تزال لا تحد.

عشتم وعاش لبنان

إنتخاب هيئة مكتب المجلس.

في ١٨ ت ١ سنة ١٩٨٨ موعد انتخاب هيئة مكتب المجلس لم يكتمل النصاب واجتمع في المجلس النيابي ٢٦ نائبًا حضروا، انسحب منهم ثلاثة لم يوقعوا على البيان الذي أصدروه وهذا نصه

إنطلاقًا من حرصنا على وحدة المؤسسات الدستورية، وفي طليعتها المجلس النيابي المعبر عن وحدة الوطن، وانطلاقًا من حرصنا على تأدية واجباتنا الدستورية والوطنية في هذا الظرف العصيب الذي لم يسبق للبلاد أن واجهت مثله، ونظرًا لتعذر التئام المجلس اليوم بنتيجة عدم توافر النصاب القانوني بسبب الأوضاع الراهنة، وبالتالي تعذر انتخاب رئيس ونائب رئيس وسائر أعضاء مكتب المجلس، وتمسكًا منا بوجوب انتخاب رئيس للجمهورية في أقرب فرصة ممكنة للخروج من الحالة الشاذة والخطيرة التي تعيشها البلاد.

فإننا نؤكد على دولة رئيس المجلس السيد حسين الحسيني ونائبه البير مخيبر وسائر أعضاء هيئة مكتب المجلس استمرارهم بواجب القيام بمهامهم وممارسة صلاحياتهم، بغية تأمين انعقاد جلسة يتم فيها انتخاب هيئة مكتب المجلس وصولاً إلى واجب انتخاب رئيس للجمهورية. وفي المناسبة لا يسعنا إلا تكرار التأكيد على وحدة الوطن أرضًا وشعبًا ومؤسسات، ورفض جميع أنواع التقسيم وأشكال التوطين، والإصرار على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية ولا سيَّما القرار ٤٢٥ منها.

وقَّع البيان النواب السادة: الرئيس حسين الحسيني، فريد جبران، سورين خانمريان، هاشم الحسيني، عبد الله الراسي، محمد بيضون، عبد اللطيف الزين، الرئيس عادل عسيران، مخايل الضاهر، علي العبد الله، علي الخليل، نزيه البزري، فريد سرحال، حسن الرفاعي، جميل كبي، الرئيس رشيد الصلح، بشير الأعور، توفيق عساف، صالح الخير، طلال المرعبي، زكي مزبودي، حسين منصور، عبد المولى أمهز، وانسحب قبل التوقيع النواب يوسف حمود، أنور الصباح، ومنيف الخطيب.

إعتذر الرئيس أمين الحافظ بسبب السفر والدكتور باخوس حكيم بسبب المرض ولم يتمكن الباقون من الوصول إلى مجلس النواب، ولكنهم اعترفوا بصحة هذا الإجراء. لكن النائب كاظم الخليل رئيس السن كان ينتظر الإجراءات التقليدية لينتقل إلى مجلس النواب لترؤس الجلسة، الأمر الذي لم يحصل وطعن في شرعية القرار، واعتبر نفسه رئيسًا للمجلس إلى أن يتم انتخاب رئيس.

خطاب جلسة ٥ ت ٢ ١٩٨٩

في قاعدة القليعات العسكرية.

أيها الأخوة الزملاء.

إنني إذ أشكركم على هذه الثقة فإنني أعلن بحق فخري بكم لما قمتم به، ولما ستقومون به في سبيل هذا الوطن. في هذه اللحظات التاريخية ونزولاً عند

رغبة كبيرنا رئيس السن فإننا نقول إن الوقت هو وقت عمل وليس للكلام، لأن ما حققتموه هو بالحقيقة أبلغ من كل كلام.

في ٢١ ك ٢ ١٩٩٠ منحه سيادة رئيس الجمهورية السورية حافظ الاسد وسام اميَّة وذلك في اثناء مرافقته رئيس الجمهورية اللبنانية الى اول قمة لبنانية سورية عقدت في دمشق.

خطاب جلسة ١٦ ت ١ ١٩٩٠.

أيها الزملاء الكرام.

إسمحوا لي، قبل أي شيء، بل قبل واجب الشكر، أن أتوجه إليكم بأصدق التهنئة واثقًا مخلصًا أنكم قد قمتم، في هذا المجلس، بواجبكم الوطني والدستوري بما يفوق طاقة العقول والأجساد، في كثير من الأحيان، وبما يؤمن ما عز تأمينه من استمرار للدولة وتواصل للشعب، طوال هذه السنوات.

لقد أظهرتم الإرادة، فكانت الخطى أكيدة ثابتة. فمن إنجاز وثيقة الوفاق الوطني، واقرارها في اجتماع نيابي في مدينة الطائف، إلى انتخاب رئيس للمجلس في جلسة أولى، مصادقة على وثيقة الوفاق الوطني، في جلسة ثانية، وانتخاب لرئيس الجمهورية في جلسة ثالثة، في شمال لبنان، إلى العودة مجددًا، بما يشبه المعجزة، إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، في شرق لبنان، رئيس جديد يخلف الرئيس الشهيد، إلى إقرار الإصلاحات السياسية إقرارًا دستوريًا في مبنى مجلس النواب التاريخي في ساحة النجمة، في العاصمة بيروت، إقرارًا دستوريًا يمنح البلاد الدستور الجديد، ويضع الدولة على أبواب تحقيق الجمهورية، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

خطوات ثابتة على الرغم من المشككين.

خطوات ثابتة أكيدة على رغم الدويلات الزائفة المنهارة.

خطوات ثابتة أكيدة من أجل لبنان. وأنتم اليوم، إذا كنتم قمتم في هذا الانتخاب في أول تطبيق دستوري صحيح للتعديلات الدستورية الجديدة، فقد شاهدنا، منذ أيام، أول تطبيق عملي ناجح لبسط سيادة الدولة واستعادة قواها

الذاتية. وما هذا العمل الناجح إلاَّ من ثمار ذاك التعديل الصحيح. وما هذا العمل الناجح إلاَّ بداية الانتقال المنشود من شرعية القوة إلى قوة الشرعية وما هذا العمل الناجح إلاَّ بداية تحويل للولاء إلى قوة مسيطرة.

إننا الآن على طريق القدرة، قدرة الدولة، أي أمن المواطن، وعدالة السلطة. قدرة الدولة، أي حر المواطنين العام وأملهم في مستقبل حصيب. قدرة الدولة، أي تحرير الأرض كل الأرض. وحرية الإنسان كل إنسان. قدرة الدولة، أي سيادة الشعب وبقاء الكيان.

أيها الزملاء.

ما السر في تضامنكم على رغم بذر الشقاق؟

ما السر في تصميمكم على رغم هول الصعاب وطول الطريق؟

ما السر في أن تجربة الفوضى المريعة لم تورث الكفر بقيمة الحرية العزيزة؟

ما السر في انتزاعكم، بلا مال أو سلاح، اعتراف العالم بأسره بكم وبإعادة تأسيسكم الدولة على ما ارتأيتم من علاقات وما وضعتم من أصول؟

إن في الأمر سرًا قد خفي ظهوره، مما غر البعض فشن عليكم أقسى الحملات.

إن في الأمر سرًا، قد عز على البعض إدراكه، فظن أن في وسعه تجاوزكم بل إلغاءكم.

إن في الأمر سرًا قد هان على البعض جهله، فاغتر بقهركم وإخضاعكم لما شاء.

بلى، إن في الأمر سرًا. إن أغرب ما في هذا السر أنه ظاهر كل الظهور، فلا ترقى إليه الظنون.

السر في تضامنكم وأنتم على ما أنتم من فروق، هو أنكم تمثلون حقيقة شعب هو شعب.

السر في تصميمكم، وأنتم على ما أنتم من تجاذب، هو أنكم تمثلون إرادة شعب مصمم على البقاء.

السر في أن تجربة الفوضى لم تورث الكفر بقيمة الحرية، ولم تدفع إلى طلب الاستبداد، هو أن أصل الحرية هو في معنى هذا الوطن، وأن جذور نظامه الحر يرويها تاريخ طويل.

السر في الاعتراف بكم وأنتم على ما أنتم من فراغ اليد من المال والسلاح، هو أنكم عرفتم حقيقة الإرادة وإمكاناتها فعملتم بمقتضى القدرة.

فأي شيء إزاء هذا كله، عابرون على المسرح ولو لبسوا، مغامرون في سماء أمنياتهم التعيسة ولو قالوا إننا الأرض أو إننا السماء.

أيها الزملاء.

لا بد لي، قبل أن أنتقل إلى ما هو مباشر، وفي صلب المرحلة الجديدة، أن أتوقف قليلاً عند بعض المسائل،

قيل، والقول فيه إسهاب وإطناب، إن اتفاق الطائف فرض عليكم فرضًا. ومع أن هذا القول لا يستحق التوقف عنده بالنسبة إليكم، فإنني أجد فائدة في التذكير بالأبحاث المضنية طوال هذا المؤتمر وبالاتصالات الحرة بكل الأطراف اللبنانيين من دون استثناء، وقبل هذا لا بد لي أن أذكر أولاً بأن قرار القمة العربية إنما كان تجاوبًا مع رغبة مجلس النواب التي عبر عنها أكثر من مرة وفي أكثر من ظرف، وأن الصيغ التي أثبتها هذا الاتفاق إنما كانت وليدة الحوار اللبناني في المستويات السياسية والدستورية والفكرية، سواء في داخل مجلس النواب أو خارج هذا المجلس.

وما على المشككين إلاَّ أن يعودوا إلى محاضر مجلس النواب وأعماله، وإلى ما ألقي بهذا الموقع بالذات.

قيل أيضًا: إتفاق الطائف ما قيمته. على أن الأحداث قد أثبتت ما لهذا الاتفاق من قيمة في المستويات الداخلية والعربية والدولية، فأنني أجد فائدة في التذكير بأن هذا الاتفاق قبل أي بحث في مضمونه، إنما هو فعل اتفاق بين

اللبنانيين ينتمون إلى طوائف عدة، ومناطق متباعدة واتجاهات سياسية متباينة، وهؤلاء اللبنانيون إنما هم نواب شرعيون معترف بهم في الداخل والخارج.

وهل من حاجة إلى الإشارة كم كان الخلاف بين اللبنانيين موضع استغلال في الداخل، وموضع تشكيك في الخارج، فجاء فعل الاتفاق هذا لينتزع الاعتراف الخارجي والقبول الداخلي، ويعيد لبنان إلى مصاف الدول بعدما قذفت به المغامرات خارج المجتمع الدولي؟

وقيل أيضًا: في اتفاق الطائف تكريس الطائفية، فقد أثبت التوزيع الطائفي نص الدستور بعدما كان النص عليه مقتصرًا على قانون عادي هو قانون الانتخاب. وقبل أن أبين بطلان هذا الادعاء، ينبغي أن أشير إلى أن بعض أصحابه هم في الحقيقة من أصحاب المطالب الطائفية، يرفعون شعارات العلمانية أو إلغاء الطائفية السياسية، لحجب حقيقة غاياتهم، وإبطال أي اتفاق يؤدي تدريجًا إلى تجاوز الطائفية. لقد نص اتفاق الطائف ومن بعده، على أن توزيع المقاعد النيابية على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ونسبيًا بين طوائف كل من الفئتين، كذلك أن الأمر نسبيًا بين المناطق وذلك إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب على أساس وطني لا طائفي.

فالنص الدستوري يحقق المناصفة في توزيع المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين، ويوضح قواعدها النسبية، ويحفظ هذه المقاعد، إلاَّ أنه يجعلها ملغاة حكمًا بعد وضع مجلس النواب ذلك القانون.

النص واضح ولا جدال، فإلغاء الطائفية في توزيع المقاعد النيابية يبقى مرهونًا بقانون الانتخاب. على أن أمر الطائفية في نص الاتفاق كما هو في الواقع ليس بهذه البساطة. واسمحوا لي هنا أن أوضح النقاط المباشرة التي ترتكز عليها معالجة المسألة الطائفية.

النقطة الأولى: إلغاء الطائفية هدف وطني.

النقطة الثانية: هذا إلغاء يكون وفقًا لخطة مرحلية.

النقطة الثالثة: الشروع فورًا في إلغاء طائفية الوظيفة من دون استثناء وإلغاء طائفية الموظف باستثناء الفئة الأولى التي يعتمد فيها مبدأ المناصفة.

النقطة الرابعة: انتخاب مجلس النواب هيئة وطنية مهمتها اقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة الخطة المرحلية.

النقطة الخامسة: إنشاء مجلس شيوخ تتمثل فيها العائلات الروحية عند انتخاب أول مجلس نواب جديد على أساس وطني لا طائفي.

والملاحظة الأولى على هذه النقاط، هي معالجة المسألة الطائفية في النص تأخذ في الاعتبار وجودها الواقعي المعقد.

الملاحظة الثانية هي اتخاذ خطوات علمية في مستوى الإدارة وفي مستوى إنشاء الهيئة الوطنية.

الملاحظة الثالثة هي أن الربط بين هذه النقاط يقتضي تطورًا يؤدي تدريجًا إلى وجود مجلسين: الأول منتخب على أساس وطني والثاني يؤخذ في انتخابه إعتبار تمثيل العائلات الروحية.

وهنا تبرز أهمية الهيئة الوطنية لجهة قيامها بتأمين هذا التطور، ولجهة تحولها هي نفسها بازدياد صلاحياتها تدريجًا إلى أن تصبح أحد المجلسين لانتخابها مباشرة من الشعب.

الملاحظة الرابعة بناء على ما تقدم، هي وجود آلية واقعية وللمرة الأولى تسمح للبنانيين للارتقاء بالتمثيل السياسي إلى مستوى الوجود الوطني.

لقد اكتفيت بذكر النقاط التي تمس الطائفية السياسية مسًا مباشرًا. لكننا نعلم جميعًا، أن المسألة الطائفية مسألة مطروحة في مستويات عدة ليس في وسعي في هذا الموقف تناولها جميعًا، لكنني أكتفي بالقول: إن جوهر الإصلاحات السياسية التي اعتمدها اتفاق الطائف التي أصبحت في نص الدستور الجديد هي نفسها العلاج الأول للمسألة الطائفية. فجوهر هذه الإصلاحات هو أولاً في نقل السلطة من الأشخاص إلى المؤسسات، مع ما يقتضي ذلك من عقلانية تتجاوز الطائفية. هو ثانيًا في أن التنازلات التي قدمت في هذا الاتفاق إنما قدمت إلى الدولة الواحدة.

فالحقيقة أن السلطة لم تنتقل من طائفة إلى طائفة، على النقيض من أوهام بعض المهللين أو هواجس بعض المغتمين.

وإزاء هذا كله، هل الاكتفاء بترداد شعارات العلمانية، أو تكرار شعارات إلغاء الطائفية، يجعل في يدنا شيئًا نرجع به.. إلى شيء؟

إيها الزملاء.

لعلني في هذا العرض لبعض المسائل قد عدت بكم إلى أجواء تلك الأيام الصعبة في مؤتمر الطائف.

ففي تلك الأيام وضعنا الشعارات خلفنا، ووضعنا هم الاتفاق على إنقاذ وطننا أمامنا.

والحقيقة أنني لم أفاجأ ببعض المواقف السلبية من اتفاق الطائف، ولم ألتمس حق الالتفات إلى بعض المسائل التي أثيرت.

فكلنا يعلم أن اتفاق الطائف إنما هو اتفاق، وكلنا يعلم أن هذا البعض إنما يريد الخلاف أيًا يكن مضمون الاتفاق، فليست المسألة بالنسبة إلى هذا البعض مرهونة بمضمون الاتفاق بل بفعل الاتفاق نفسه. لأن هذا الفعل يشكل خطرًا على مواقعه أو على أطماعه.

ولو سألنا هذا البعض، وقد سألتموه، ما هو مضمون الاتفاق الذي يرضيك؟ ولو أجاب بصراحة، ولم يجب، فكان قال إنما أريد خلاف الطائف لا اتفاق الطائف أيًا يكن هذا المضمون.. فمرة كانت المشكلة في أن في الاتفاق تفريطًا في السيادة، أما الإصلاح فضئيل ومرة كانت المشكلة في أن في الاتفاق تفريطًا في حقوق الطائفة، أما السيادة ففيها إفراط. وفي حدود الدولة أشياء غير مستحبة. ومرة كانت المشكلة في من أجرى الاتفاق وهل يمثل أو لا يمثل. والحقيقة هي أن المشكلة هي في أن أطماع هذا البعض مستحيلة، في أن مواقعه غير شرعية في أن غايته إنشاء الدويلة، وهذا ما يفسر بعض التحالفات التي نشأت فجأة، عندما اقترب موعد بسط سلطة الدولة الواحدة.

أيها الزملاء.

إن سيادة أي دولة من الدول ترتكز أول ما ترتكز على قوتها الذاتية، والوحدة الداخلية هي مورد هذه القوة. فلا نفع لأي دولة في الاحتماء أبدًا، بوضع من الأوضاع الإقليمية أو الدولية، أو في طلب الحماية الخارجية. الوحدة الداخلية هي الأساس الثابت، فبمقدار قوة هذه الوحدة تكون قوة الاستقلال، ومن يفرّط في هذه الوحدة ويطلب، من بعد السيادة، فهو إما أحمق لا يستحق مسؤولية القيادة، وإما مراءٍ لا يستأهل منحة الثقة.

الأمر الثاني في مسألة السيادة وخصوصًا بالسبة إلى هذه الدول القائمة في المجال العربي أنها محدودة بالترابط والتداخل القائم في كل صعيد. ولا يحدينا أن ننكر الترابط بل الشجاعة كل الشجاعة، والحكمة كل الحكمة في إيجاد الصيغة الملائمة التي تنظم العلاقات بين هذه الدول، وتجعل من ترابطها خيرًا على شعوبها، موافقًا لإرادتها في الحرية والرقي وتحقيق الإمكانات، لا أن نوجه إرادة الشعب توجيهًا خاطئًا ينافي الواقع ويخفي الحقائق ويجر الخيبة.

لقد قلت مرارًا ولن أكف عن القول إن الواقعية لا تتنافى والأمل. ولقد قلت مرارًا ولن أكف عن القول، إن في نص اتفاق الطائف ما يمكن أن نأخذه بقوة في مواجهة هذه المسألة، وفي الوقائع ما هو مؤيد كل التأييد لهذا النص.

ففي الواقع أننا في اتجاه إعادة بناء الدولة اللبنانية. وفي الواقع أننا نحتاج إلى المساعدة في هذه المهمة. وفي الواقع أن سوريا تساعدنا بموافقة المجتمع الدولي العربي. وفي الواقع أننا طلبنا المساعدة من سوريا لتحقيق أول خطوة وهي استعادة الدولة قوتها الذاتية.

وفي الواقع، إننا نحتاج إلى سوريا في الخطوة الثانية، وهي بسط سلطة الدولة اللبنانية بقواها الذاتية على بيروت الكبرى وحل الميليشيات.

في الواقع، إن تنظيم العلاقات اللبنانية السورية مصلحة لبنانية قبل أن يكون مصلحة سورية وهو في أي حال مصلحة مشتركة أو لا يكون. وفي الواقع، إن في قيام الدولة اللبنانية وفي استنادها إلى قواها الذاتية، ما يوفر

الشروط اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سيادة الدولة اللبنانية علي جيمع أراضيها، مصلحة سورية أكيدة. فبدل أن يكون الوضع اللبناني عبئًا ثقيلاً تصبح الدولة اللبنانية، إذا نهضت شريكًا يقوم بواجب المشاركة. وفي الواقع، إننا، في كل هذا نستند إلى الالتزام العربي والدولي لمساعدة لبنان. وفي الواقع، إن الالتزام جدي، لأنه مبنيٌّ على المصالح المشتركة، لا على الأوهام والأحلام. وفي الواقع، إن من لا يساعد نفسه لا يساعده أحد. وفي الواقع، إن نص اتفاق الطائف لا يتجاوز ما أوردته انطلاقًا من تبيان الواقع.

أيها الزملاء.

إنني إذ أعبر عن شكري العميق لهذه الثقة التي منحتني إياها هذا المجلس الكريم. أجدني ملزمًا بيان المسؤولية، وهي جزء من المسؤولية التاريخية لهذا المجلس في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة.

أول واجباتنا أيها الزملاء هو واجب الإسراع في تحقيق الشروط اللازمة لانتخاب مجلس نواب جديد. لقد نص اتفاق الطائف على ضرورة وضع قانون انتخاب جديد، وحدد الدائرة الانتخابية الجديدة على أنها المحافظة، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب. كما نص على مراعاة القواعد التي تضمن العيش المشترك، وتؤمن صحة التمثيل السياسي لكل فئات الشعب وأجياله. قانون الانتخاب إذا، متعلق ببند اللامركزية الإدارية، وهذا وذاك في أساس الإصلاحات المنصوص عليها في الوثيقة.

أما استكمال عدد أعضاء هذا المجلس، إضافة إلى العدد اللازم لتحقيق المناصفة في المقاعد النيابية وفقًا لما جاء في الوثيقة، فليس إلاَّ خطوة استثنائية في مدى قصير، يجب أن نحيط القيام بها بكل أسباب النجاح وحسن الاختيار. ويبقى هدف إجراء انتخابات جديدة هدفنا الأول نسعى إلى تحقيقه في أسرع وقت في مستوى إعداد القوانين اللازمة، وفي مستوى دعم الحكومة وتوجيهها ومحاسبتها في شأن استكمال قوى الدولة الذاتية وبسط سلطتها على الأراضي اللبنانية لضمان حرية الانتخاب وصحة التمثيل.

أيها الزملاء.

لست أطلق هنا شعارًا، بل أحدد برنامج عمل ألتزمه. وفي هذا الوقت الذي يفصلنا عن موعد الانتخاب الجديد يمكننا، بلا إبطاء الشروع في وضع القانون الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تأمينًا لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صوغ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتأليف هذا المجلس من جهة، يمكننا الإعداد لانتخاب مجالس بلدية واختيارية جديدة من جهة أخرى.

إني أدعو مجلس النواب إلى الشروع في إعداد القوانين اللازمة تحقيقًا لهذا الهدف. هذا ما يتعلق بعملنا الاشتراعي، أي استكمال الاصلاحات.

أما بالنسبة إلى مهمة توجيه الحكومة ومحاسبتها على أعمالها، فاسمحوا لي قبل إيضاح التصور المناسب للمرحلة الجديدة أن أشير إلى مسألتين:

الأولى متعلقة بمفهوم المشاركة، والثانية بمفهوم العلاقة بين السلطات. فبالنسبة إلى المشاركة في السلطة الإجرائية ينبغي أن يكون واضحًا أن المشاركة هي في صنع القرار، أي في مستوى مجلس الوزراء، أما التنفيذ في مستوى الحكومة، فالمبدأ فيه هو التنسيق لا المشاركة. المسألة كل المسألة ألا نجعل مبدأ المشاركة مناقضًا لمبدأ الفاعلية وتحمل المسؤولية. أما السبب في إيضاح هذا الأمر فهو أننا نريد إيضاح المبدأ الذي يعتمده المجلس في محاسبة الحكومة. وبالنسبة إلى مفهوم العلاقة بين السلطات، فالكلمات الثلاث واضحة كل الوضوح مترابطة كل الترابط، فصل، توازن، تعاون.

والمجلس لا يتخلى عن أي منهما ولا يتخلى عن أي صلاحية من صلاحياته، فهذه الصلاحيات لا تصلح للمقايضة. وانطلاقًا من المبدأ نفسه، أدعو الحكومة إلى عدم التخلي عن أي صلاحية من صلاحياتها. وإذا كان للمجلس أن يتعدّى صلاحياته فللحكومة أن تدافع عن صلاحياتها دفاعًا شرعيًا علنيًا مقبولاً.

وفي هذا الموقف ما يبدد الإشاعات الرامية من وراء الملاحظات الدستورية الزائفة إلى إثارة النعرات، ومخاطبة الغرائز. وفي هذه المناسبة، من الواجب أن أشير إلى جهود هذا المجلس، لسد الفراغ في عمل السلطة الإجرائية، وهذا ما تكرر حدوثه في تكرار الظروف الاستثنائية، مما دعا المجلس إلى القيام بواجبه الوطني والدستوري.

أما بالنسبة إلى التعاون بين السلطات فيهمني القول: إن الدولة واحدة على تنوع السلطات وخصوصًا في هذه المرحلة. فالتعديل الدستوري الجديد بما رسمه من صلاحيات واضحة، قد رسم صيغ التعاون رسمًا واضحًا. ومن الأمثلة على ذلك التعاون الذي ينص عليه بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة مجلس النواب في تكوين الحكومة من خلال اختيار رئيسها أن الدولة واحدة على تنوع السلطات وخصوصًا إذا قام كل منا بدوره وكان مسؤولاً عن عمله.

أيها الزملاء.

إننا ندخل مرحلة جديدة وفي هذه المرحلة الدقيقة يتوجب العمل الدقيق.

فمجلس النواب، وفي إطار مصلحة الدولة العامة، يتوجب عليه القيام بمحاسبة الحكومة وتوجيهها. وأول شيء في هذا، أن المجلس لن يتساهل بعد، بمظاهر انعدام التضامن، وبما يتعلق بهذا الانعدام من تضييع للمسؤولية. وأول أمرين متلازمين ينبغي على هذا المجلس متابعتهما، هما الوضع المعيشي واستكمال بسط سيادة الدولة، بما يعني ذلك من حل الميليشيات واستكمال لقوى الدولة الذاتية، واستعادة لمرافئها ومرافقها الحيوية ولكل ما يعود إليها من سلطات. وفي ذلك ما يوفر الشروط الداخلية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتحرير جميع الأراضي اللبنانية بكل الوسائل المتاحة.

أيها الزملاء.

لقد رسمت وثيقة الوفاق الوطني ضرورة الإصلاح، وضرورة التحرير، وضرورة التوحيد، وأي حكومة وفاق وطني، هي في المبدأ ملتزمة وثيقة الوفاق التي أنجزها هذا المجلس.

فالوثيقة بالتالي أساس المحاسبة الدقيقة، هذا هو واجبنا الدستوري الذي يتطابق كل التطابق مع واجبنا الوطني. وفي ختام هذه الكلمة أتوجه من خلالكم إلى جميع اللبنانيين بنداء الأخوة الصادقة بنداء الأمل، وثقتي بلبنان لا تحد. عاش لبنان.

جلسة ٢٢ ت١ ١٩٩١.

إفتتح الرئيس الحسيني الجلسة في الحادية عشرة والربع بالكلمة الآتية: «أفتتح الجلسة وبهذا أفتتح العقد الثاني لهذا العام، أيها الزملاء. أشياء كثيرة تبدلت وأشياء كثيرة ثبتت، وبين ما ثبت وما تبدل وما قد يتهيأ للظهور، فالأظهر من بينها جميعًا، بقاء الوطن وفي عالم يعاد تكوينه، وفي منطقة خطورة موقعها، وتعقيد تاريخها، ومجهول مصيرها، كلها مجلبة للمخاطر حيث لا تسليم للمواطن بحق في الوطن، ولا للأوطان بحق في الوجود ولا للشعب بحق في تقرير المصير.

في هذا العالم، وفي هذه المنطقة بقاء الوطن ليس بالشيء القليل فلا استهانة بما لا يستهان ولا تضييع لما لا يحفظ من بعده شيء قليل أو كثير إذا ضاع.

أما وقد كان ما نرجوه وقد زال أكثر ما نخشاه، فالعقل منا ألاّ نضل الطريق الذي إن حدنا عنه عاد ما حققنا تمنيًا والإرادة منا ألاّ نعود إلى سيرة التمزق، وإلاّ عاد الحق الذي أتينا باطلاً وذريعة شر ما من أحد منا مصون عنه. والعلم منا أن نعلم وأن نعلم أن بقاء لبنان إنما كان لأن هذا الشعب يستحق البقاء. ولولا هذا، ومن دون هذا، لما وافقنا ظرف، ولا سنحت لنا فرصة، ولا أجدت علينا مساعدة شقيق أو صديق. فلا ننسَ كم طالت تلك المحنة، ولا ننسَ غلاء الثمن، أرواحًا ومالاً وعذابًا، وهو أشد العذاب. ولا نتجاهل المشاريع التي سقطت، والتي وضعت لزوالنا إلاّ أنها سقطت، وسقط أصحابها لأننا نستحق البقاء.

ولا نجهل أن كل لبناني في مقاومته وفي صموده وفي إرادة الحياة فيه، أسهم إسهامه كما رآه من موقع من المواقع أو في وقت من الأوقات، فإن كانت

الجهود تضاربت أو جعلت متضاربة مما أطال المدة وأضاع الجهد، فما كان الجهد الصادق والعمل المخلص إلاَّ في هذه الغاية.

أيها الزملاء إننا إذًا غير أوفياء إذا عمدنا إلى استغلال الانتماءات الطائفية لتحسين المراكز أو لتحقيق المكاسب. إننا إذًا لا نكافىء الشعب اللبناني إذا تابعنا إيهام بعضه إن الخطر على وجوده إنما هو بعضه الآخر، إننا إذًا لا نستحق المسؤولية إذا زرعنا في النفوس بذور القلق في غير موضعه لنجني ثمار المكاسب من غير حل لها، كما تكرر حدوثه في التاريخ القريب.

إننا إذًا، في غير وجل وفي غير خجل إذا صورنا أن وحدة البلاد مصونة، وبقاءها محفوظ، والطائفة التي ننتمي إليها عالية بالحق من قدر الآخرين، وأي لبناني يجهل أنه محتاج إلى كل لبناني حتى تقوم دولته، فيستكمل سيادتها ويفرض سلطتها على كل الأراضي. وأي لبناني يجهل أن في شعور اللبناني الآخر بأنه المستبعد أو المستضعف، استقراض الأخطار واستقواء الأعداء؟ والحق أن لا خشية عندي من الناس على الناس، إنما الخشية من إيهام الموهمين على حسن ظن الصادقين.

أيها الزملاء الدولة هي المؤسسات لا الأشخاص، وهي دولة الجميع لا دولة هذه الفئة دون تلك، وعلى هذا تواضعنا، وهذا هو جوهر الوفاق، أما هذا المجلس، فقد قام بدوره بما هو مؤسسة يخضع عملها لأصول محددة، ولا شيء نسميه مؤسسة من دون أصول نحتكم إليها، وإلاَّ احتكمنا إلى موازين عشائرنا وقبائلنا وطوائفنا وذواتنا. وبعده خراب عايناه وذقناه وفي كل مؤسسة وفي كل هيئة صارت مؤسسة، إنما يحتاج إلى وضع الأصول أو إعادة النظر في ما كان منها في ضوء الدستور الجديد.

وكذلك الأمر، بالنسبة إلى العلاقة بين المؤسسات بعضًا ببعض، فأي نقاش وأي حوار وأي قرار كان ليكون بلا أصول. وأية محاسبة وأية مراقبة وأي فصل وأي تعاون وأي توازن في لا ميزان. فالأولى بنا في هذا المجلس أن نعمد إلى هذه الأصول في نظامنا الداخلي فنعتمد ما نعتمد، ونعدل وما نعدل في ضوء دستورنا الجديد، وإلاَّ وجب علينا بالنسبة إلى عمل المؤسسات الأخرى

أن نعمد إلى الحث على إيضاح الأصول وإثباتها في ما هو خلاص النظام. وإلاَّ وجب لنا بالنسبة إلى عمل الإدارة والسلطة الإجرائية أن نعمد إلى استحقاق الوسائل والأدوات في ما يحق لمجلس النواب من محاسبة ومراقبة. وإن في هذه الأشهر القليلة المتبقية من هذا العام ما تمتحن به الإرادة. فإن كانت وطنية نجا الجميع بالجميع، وإن كانت اجتماعية حسن معاش الفئة الواحدة من المجتمع باتساع كسب مجمل الفئات، وإن كانت عاقلة اتصل الجهد بالجهد إلى غاية هي الصالح العام. وما دوركم في هذا المجلس إلاَّ هذا الدور تشريعًا يبني، مراقبة تضبط، محاسبة لا انتظام من دونها، ولا حق في التنازل عن الحق بها مهما تكن الأسباب. وإنني لآمل أن نوفق في عملنا ما دام اتفاقنا واضحًا، واضحًا وضوح الأصول، واحدًا وحدة الغاية. وثقتي بلبنان لا تحد. عاش لبنان.

سنة ١٩٩٢ رأس لائحة في دائرة بعلبك ـ الهرمل لم يفز منها سواه هو وواحد من اعضائها. نال ٢٨٢٧٤ صوتًا من اصل ٨٤١٢٤ مقترعًا.

كان لاعلان هذه النتيجة وطء سيء عليه فطعن في صحة الانتخاب. وفي اليوم الثاني ٢٤ آب ١٩٩٢ قدم استقالته من رئاسة المجلس ومن عضويته. ولكنه، بناء على الحاح النواب عليه، جمد هذه الاستقالة يوم السبت في ٢٩ منه بعد خمسة ايام من تقديمها.

في ٥ ت٢ ١٩٩٢ لم يشترك في اللجان.

إستقالة الرئيس حسين الحسيني.

جانب مجلس النواب.

أتقدم من مجلسكم الكريم باستقالتي راجيًا قبولها من رئاسة هذا المجلس ومن عضويته.

رأيت لبنان وطنًا، ورأيت اللبنانيين مواطنين، وقد عملت وقد يصبح المرء عقبة أمام ما أراد.

إلاَّ أن للفرد أن يعرف حدوده. لقد أحببت بلادي وما زلت. وتفضلوا بقبول فائق الإحترام.

حسين الحسيني

٢٤ آب ١٩٩٢

وفي اليوم عينه وجه كتابًا إلى اللبنانيين هذا نصّه:

أيها اللبنانيون.

إنني لم أوفر جهدًا أو تضحية في سبيل تحقيق الوفاق الوطني. لم أوفر جهدًا أو تضحية في سبيل إنجاح محادثات دمشق، لتقديري أن في نجاحها خير لبنان وجميع اللبنانيين. إنني لم أوفر جهدًا أو تضحية في دعم كل المؤسسات الشرعية من مدنية وعسكرية، وما زلت أتعرض للحملات من جانب من يسيئهم وجود الدولة ووجود الجيش. إنني لم أوفر جهدًا أو تضحية في إعطاء المنصب الذي أتولاه معنى المسؤولية الشاملة التي يستحق، فرئاسة مجلس النواب، رئاسة مجلس نواب كل لبنان، وليس مجلس نواب طائفة أو منطقة، ومجلس النواب سلطة من ضمن سلطات الدولة اللبنانية التي على رغم الفصل في ما بينها، فالتعاون مفروض عليها خصوصًا عندما يصبح وجود البلاد والدولة مهددًا.

إنني لم أوفر جهدًا أو تضحية في سلوك طريق الاعتدال، في وقت يدفع إلى التطرف ويغري بالمزايدة، إلا أنني لم أفهم الاعتدال يومًا على أنه بديل من الحزم. لم أفهم الاعتدال يومًا على أنه سبيل إلى التخلي عن المبادىء. لم أهادن عدوًا لبلادي. لم أراع فئة لأنها فئتي، على حساب مصلحة الوطن، كل الوطن، على حساب اللبنانيين، كل اللبنانيين،

لم أتردد في اتخاذ المواقف الصعبة. من النفس ذاتها، ومن الصديق القريب إذا رأيت أن مسؤوليتي تلزمني اتخاذ الموقف الصعب.

لم أتردد في العمل على إلغاء اتفاق القاهرة، لأنني وجدت في إلغائه خير لبنان، بل خير العرب.

لم أتردد في العمل على توفير الموارد اللازمة للجيش، لأن في الحفاظ على هذه المؤسسة وعلى كرامتها حفاظًا على لبنان، وعلى كرامة اللبنانيين.

لم أتردد خوف الخطر، ولم أتردد خوف التهم، ولم أكن وحدي في هذا القصد وفي هذا السعي، بل كان الرئيس الشهيد، الرئيس رشيد كرامي، أبرز القاصدين وأبرز الساعين. وفي ضوء هذه الحقيقة، علينا أن ندرك معنى اغتياله عند أعداء لبنان، وعلينا أن نحفظ معنى استشهاده، إذا أردنا أن يبقى لبنان وطنًا، واللبنانيون شعبًا. وفي ضوء هذه الحقيقة، يجب أن نحدد المسؤولية، إن أردنا أن يبقى للمسؤولية من معنى.

أيها اللبنانيون، أيها الزملاء النواب.

أي مصلحة للبنان، بل لأي فئة لبنانية كانت، في القضاء على مؤسسة الجيش، عن طريق اختراقها وتوريطها في عملية اغتيال رئيس الوزراء؟

أي مصلحة للبنان، بل لرئاسة جمهورية لبنان، في تغليب اللاشرعية على الشرعية، فتبقى الرئاسة مترددة عاجزة أمام من يقف في وجهها، قاصرة عن الإفادة من الدعم الذي لم نتوان عن توفيره في وجه كل القوى اللاشرعية، إلى أي فئة انتسبت، وفي أي منطقة كانت؟

أي مصلحة للبنان، بل لكل اللبنانيين، في أن ندع المخطط الإسرائيلي الرامي إلى تفتيت البلاد والقضاء على استقلالها، يأخذ مداه، وتترك صنائعه المفروضة على اللبنانيين، حفنة من المغامرين، تحدد مصيرًا بائسًا لفئة من فئاته، أول علاماته التهجير والتشريد وضياع الكيان؟

أي مصلحة لرئيس الدولة في أن تستباح الدولة التي يرئسها، وأي رئاسة تكون عندها هذه الرئاسة؟

فلا بد أمام هذه الظواهر، ولا بد للحدث الجسيم المتمثل باغتيال رئيس وزراء البلاد، من أن يدفعنا إلى أن نقف موقف المسؤولية الوطنية، موقف المصارحة الوطنية.

أن لدى السلطة اللبنانية من القوة الفاعلة والتأييد المنتظر من الشعب اللبناني، إذا ما أقدمت هذه السلطة وعزمت على القضاء على اللاشرعية، ما يمكنها من إنقاذ البلاد.

وأمام هذه الحقيقة، حقيقة أن السلطة قادرة إذا أرادت، وحقيقة أنها حتى الآن لا تريد، أجدني مضطرًا إلى إعلان إستقالتي، عودة مني إلى أصحاب الثقة التي باسمها يكون عملي وتكون مقدرتي على تحمل المسؤولية، ولن يمنعني غيابي عن مركز أو وجودي فيه، من القيام بالواجب الوطني الذي لن أحيد عنه.

عشتم وعاش لبنان

نبيه مصطفى بري

نبيه مصطفى بري[1]

(محام)

١٩٣٨

شيعي من تبنين ومولود في سيراليون في ٢٢ ك٢ ١٩٣٨.

تلقى علومه الابتدائية في مدرسة تبنين الرسمية. والتكميلية في مدرسة الحكمة، والجعفرية بصور. والثانوية في ثانوية علي بن ابي طالب الرسمية. ومنها نال شهادة البكالوريا بقسميها الاول والثاني.

نال شهادة الحقوق من الجامعة اللبنانية. وقاد في الستينات الحركة الطلابية. ثم اكمل في فرنسا ونال شهادة دبلوم في الدراسات العليا في الحقوق سنة ١٩٦٣.

تدرج في مكتب المحامي عبد الله لحود ثم مارس مهنة المحاماة واشترك في مكتب الاستاذ لحود. عضو المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى.

كان رئيس الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في لبنان.

١٩٦٨ ترشح في دائرة بنت جبيل ثم انسحب.

انتخب رئيسًا لحركة امل في ٤ نيسان ١٩٨٠ وجدد له في نيسان ١٩٨٢ و ١٩٨٦ و ١٩٨٩. ولما يزل.

في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ عيّن وزيرًا للموارد المائية والكهربائية ولوزارة العدل في حكومة الرئيس رشيد كرامي (مرسوم رقم ١٦٣١).

وفي ٧ ايار ١٩٨٤ عيّن وزير دولة لشؤون الجنوب والاعمار (مرسوم ١٦٣٢).

---

(١) منه شخصيا.

في ٢٢ اذار ١٩٨٥ كلف وزارة الزراعة ووزارة السياحة (مرسوم رقم ٢٣٩٢).

في ٢٥ ت٢ ١٩٨٩ عيّن وزيراً للموارد المائية والكهربائية وللاسكان والتعاونيات في حكومة الرئيس سليم الحص (مرسوم رقم ٢).

في ٢٤ ك١ ١٩٩٠ عيّن وزير دولة في حكومة الرئيس عمر كرامي (مرسوم رقم ٨٦١).

وفي ٦ حزيران ١٩٩١ عيّن نائبًا للمقعد الشيعي المستحدث في قضاء صيدا ونال اجماع الوزراء الـ ٢٩.

في ١٦ ايار سنة ١٩٩٢ عيّن وزير دولة في حكومة الرئيس رشيد الصلح (مرسوم رقم ٢٤١٩).

١٩٩٢ في ٦ ايلول الف لائحة انتخابية في الجنوب فاز جميع اعضائها ونال هو العدد الاكبر من الاصوات ١١٨٨٢٧ صوتًا من اصل ١٩٣٣٠٢ مقترعين.

في ٢٠ ت١ ١٩٩٢ انتخب رئيسًا لمجلس النواب ونال ١٠٥ اصوات من ١٢٥ مقترعًا. وبعد انتخابه القى خطابًا هذا نصه:

خطاب جلسة ٢٠ ت١ ١٩٩٢.

بسم الله،

الزملاء الاعزاء ممثلي الشعب اللبناني في الندوة البرلمانية.

في البداية اتوجه اليكم، ومن خلالكم الى المواطنين اللبنانيين، بالشكر على الثقة الغالية التي منحتموني اياها بانتخابي لتولي مهمة رئاسة مجلس النواب اللبناني.

وهي مسؤولية جسيمة أسأل الله تعالى ان يوفقني، بمعاونتكم، من اجل تحملها لما فيه مصلحة لبنان واللبنانيين جميعًا.

كما اني اتوجه، من خلالكم وباسمكم، بالشكر الى دولة الرئيس حسين الحسيني ونائبه الاستاذ ميشال معلولي وهيئة مكتب المجلس السابق واعضائه فردًا فردًا الذين شكلوا ضمانًا لوحدة لبنان وبقائه من خلال توافقهم واتفاقهم في الطائف على صيغة وثيقة الوفاق الوطني، ثم المصادقة عليها في اجتماع القليعات المنعقد قبل ثلاثة أعوام من الان، وقيامهم بالتعاون مع المخلصين من القيادات الوطنية بتأسيس سلوك وطني قائم على إنهاء حالة الحرب وارساء السلام الاهلي في لبنان.

الزملاء الاعزاء،

لقد عملنا دائمًا من اجل ضمان وحدة لبنان ارضًا وشعبًا ومؤسسات، ووقفنا في مواجهة محاولة اسقاط تجربة العيش المشترك عبر مشاريع هدفت الى عزل لبنان وصهينته وتشظيه الى اسرائيليات وتمزيق وحدة كيانه الوطني وتعريض امنه واستقلاله وسيادته وعروبته لمخاطر التجزئة والتقسيم.

هذا عهدكم بنا في الماضي والحاضر، وهذا عهدنا اليكم في المستقبل، واي التباس حول اسلوب عملنا في الماضي نتج من المواقف العنيفة في كل محاولة جرت او ستجري لتجاوز الخطوط الحمر التي تهدد، وما تزال، باعادة طرح لبنان كضرورة لبنانية وعربية واقليمية - كان هذا الالتباس ينشأ من مواقع مختلفة لمواقع مسؤوليتنا تجاه لبنان.

لقد آمنا وسنبقى، بان السلام الداخلي يجب ان يرتكز على العيش المشترك وعلى مفهوم موحد للوطن وللمواطن وللمواطنية.

لقد آمنا دائمًا، وسنبقى، بان فرض التغيير بالقوة امر مستحيل، وبأن منع التغيير بالقوة امر اكثر استحالة، وبان صياغة نظام عصري يلائم السنوات الاخيرة من القرن الحالي ومطلع القرن المقبل ويتجاوب مع التحولات السياسية والاجتماعية في العالم، يستلزم نظامًا ديموقراطيًا برلمانيًا يخاض في اطار مؤسساته وعبر احترام حريات الرأي والمعتقد والحريات العامة. إنه صراع حوار يضع الوطن فوق كل اعتبار ويغلّب المصلحة الوطنية على اي مصلحة اخرى.

كذلك عرفتموني في حياتي السياسية ومسلكي. وإنني اليوم، من منطلق أن المسؤولية تكليف وليست تشريفًا وأن المسؤول، خصوصًا النائب، وبالاخص رئيس مجلس النواب، هو مسؤول امام كل الشعب لا عنه، اعاهد نواب الشعب والشعب ان اكون حارس وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وعروبته.

الزملاء الاعزاء.

إن الانتخابات النيابية التي جرت وأنتجت مجلسنا الحالي بعد عشرين عامًا من آخر محطة انتخابية، هذه الانتخابات شكلت امتحانًا داخليًا لامكان النهوض بلبنان على المستوى السياسي المحلي والاقليمي والدولي.

ان الاعتراضات التي برزت على قانون الانتخاب والانتخابات عمومًا، يجب ان ننظر اليها على انها تريد ان تسجل موقفًا لمصلحة لبنان كجمهورية ديموقراطية برلمانية، لا ان تبرز «فيتو» من اي نوع كان على القرارات الوطنية. وهذه الاعتراضات تستدعي الحوار الداخلي من اجل تعميق المصالحة الوطنية، والغاء المخاوف والهواجس، وهذه هي المهمة الاولى الملقاة على عاتق مجلسنا. وإنني، في هذا الاطار، انطلق من قول للرئيس الشهيد رينيه معوض: «ان المصالحة الوطنية لا تستثني احدًا، حتى اولئك الذين يصرون على استثناء انفسهم، فالمصالحة ملك الجميع وتتسع للجميع».

(تصفيق)

انني من على منبر مجلس النواب، ادعو الى اقتراح مشروع انتخابات نيابية للمجلس، اي بعد اربع سنوات على اساس وطني لا طائفي وعلى اساس مشروع يحقق الاندماج الوطني، ولتكن لنا جرأة على مواجهة المستقبل، وليأتِ الى الندوة النيابية نائب مسؤول امام جميع اللبنانيين وليس منحازًا لمقطع جغرافي او بشري محدد.

(تصفيق)

اننا في هذا المجلس ننتظر مشاريع وطنية شاملة لا مشاريع في حجم موالاة او معارضة، ولا مشاريع في حجم فئة او حزب او طائفة، بل مشاريع في حجم لبنان غدًا.

فالماضي فات والاتي آت، ونحن نريد ان ندخل باب الحياة من ثقب الابرة.

الزملاء الاعزاء.

ندخل عبر هذا المجلس لترسيخ الجمهورية الثانية على قاعدة ان الطائفية نقمة على لبنان والطوائف المتعايشة على ارضه هي نعمة وغنى.

ان صون هذا العنوان يقتضي ان يقوم مجلسنا المنتخَب، وبموجب الدستور، باتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الغاء الطائفية السياسية، باعتبار ان ذلك هدف وطني يتحقق عبر الاجراءات التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني عبر تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم الى رئيسي مجلس النواب ومجلس الوزراء، شخصيات فكرية واجتماعية لدراسة الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية السياسية واقتراحها وتقديمها الى مجلسي النواب والوزراء.

لقد آن الاوان لتحويل لبنان من شركة الى وطن، وأهم سبيل الى هذا الهدف العزيز هو هذه المهمة التاريخية. فليكن الغاء الطائفية السياسية ثمرة توافق وطني شامل، حتى لا يكون تحقيق هذا الهدف قهرًا لاحد او تغليبًا لطرف على طرف.

ومن اولويات مجلسنا ان يقوم بدوره في انشاء المجلس الدستوري من اجل ان تمتلك الاداة للفصل في تفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين وبت النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات، وسوى ذلك من المهمات التي يضطلع بهاالمجلس بموجب الدستور.

كما ان مجلسنا هو امام جملة مهمات ابرزها:

اولاً: الدفع في اتجاه حل مشكلة المهجرين جذريًا، والمساعدة في تأمين الوسائل الكفيلة بإعادة بناء ما تهدم من أجل تحصين عودة المواطنين اللبنانيين الى مناطقهم وارزاقهم، واسقاط مشروع الفرز الديموغرافي نهائيًا. وعلى المستوى الوطني تأمين مستلزمات الصمود في الجنوب والبقاع الغربي حتى لا تتكرر موجات التهجير مترافقة مع الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة التي تهدف

دائمًا الى ضخ الازمات الاجتماعية نحو العمق اللبناني بهدف اعادة انتاج الازمة.

ثانيًا: إن مجلس النواب الجديد سيحرص على اصدار التشريعات اللازمة التي تعجل عملية التحديث للدولة ومرافقها الوظيفية والادارية، وتحديث النظام الضريبي ودفعه الى مزيد من الفاعلية والانتاجية، ولكي يبنى على قواعد العدالة الاجتماعية. وكذلك سن القوانين اللازمة التي تنقل لبنان، على مستوى الضمانات الاجتماعية، الى مصاف الدول الحديثة حيث تتأمن للمواطن الضمانات الاساسية، ولا سيما في حقول التعليم والصحة والشيخوخة.

ثالثًا: ان استكمال تحرير الاراضي اللبنانية التي تحتلها اسرائيل هو هدف وطني ولا اسمى، وسيقوم مجلس النواب بدوره في تفعيل تنفيذ الاجراءات المتخذة على مستويين:

الداخلي: عبر تعزيز صمود اهلنا في المناطق اللبنانية المحتلة، وتعميق ارتباطهم بالارض وبعمقهم اللبناني وانتمائهم الوطني، وتفعيل عمل اجهزة الدولة والادارات الرسمية لاحباط سياسات التطبيع والتطويع والتهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وعبر العمل لدعم صمود مناطق التماس المحررة التي تحاول قوات الاحتلال تحويلها ارضًا محروقة.

واولاً وثانيًا ودائمًا، عبر تصعيد مقاومة شعبنا اللبناني البطل للاحتلال الاسرائيلي وتعزيزها، وعبر استكمال بناء القوات المسلحة اللبنانية وتعزيز الجيش اللبناني للدفاع عن الوطن والمساهمة عند الضرورة في حماية النظام العام.

الخارجي: عبر العمل على تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الامن والامم المتحدة القاضية بإزالة الاحتلال عبر نشر الجيش مدعومًا من قوات الطوارىء الدولية، والتمسك باتفاق الهدنة الموقع في ٢٣ آذار ١٩٤٩ وذلك توصلاً الى بسط سلطة الدولة حتى الحدود الدولية.

مع تحريك المحيط العربي دائمًا حول مسؤوليته عن دعم هذا الجزء الغالي من لبنان وجعله من اولى اولويات السياسات العربية.

رابعًا: إن مجلس النواب مدعو الى تفعيل ومراقبة حسن تنفيذ اتفاق الاخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا ومراقبته بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين التوأم استنادًا الى جذور القربى والتاريخ. بل ان الحرص على التضامن العربي ووقف مؤامرة التوطين ودعم حقوق الشعب الفلسطيني تحتم هذا التضامن الدائم مع سوريا.

الزملاء الاعزاء.

يضطلع مجلسنا النيابي الذي يعتبر في دورة عادية واستثنائية في آن حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة بمهمة تشكل اول اختبار لحسن تمثيله ارادة الشعب من خلال المشاورات النيابية الملزمة التي تحدد شكل الحكومة المقبلة ومضمونها. وهي الحكومة التي علينا ان نعمل معها من اجل وقف اجتياح عملتنا الوطنية وصونًا لحقوق قوى الانتاج والقطاعات والمؤسسات الوطنية.

إن ثمة ضرورة لقيام حكومة تعبر عن الثقة وتنفذ سياسة نقدية واقتصادية تكسبها ثقة الاشقاء والاصدقاء، وتفتح الباب للمساعدة العربية والدولية للبنان، بل تستعيد ثقة المغترب اللبناني وتستدرج طاقاته وامكاناته الى بلده لبنان.

وفي هذا الاطار سنعمل على استعجال انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي تأمينًا لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية للدولة.

وسيصدر المجلس كل الاشتراعات الضرورية لدعم التعليم الرسمي، واصلاح الجامعة اللبنانية وتطويرها وتطوير المناهج التربوية بما يكفل تعزيز الانتماء والانصهار القومي.

وكذلك الاشتراعات الضرورية لتنظيم الاعلام في ظل القانون، وفي اطار احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي التي يكفلها الدستور تأمينًا لحرية مسؤولة تساهم في بناء مجتمع السلام الاهلي، ودائمًا بالتعامل مع السلطة التنفيذية.

ايها الاخوة الزملاء.

إن مجلسكم جاء بعد تاريخ طويل، وعليه ان يؤرخ لاجيالنا بغير ما توارثناه، فلندخل التاريخ:

في لبنان محرومون من مدرسة.

من استشفاء.

من كهرباء.

من مياه.

من طعام اكاد اقول.

واليوم قرأنا، لعل كلنا او البعض، كلمة لقداسة البابا ان اقرب الطرق الى السلم هو لقاء الفقراء.

واخطر من ذلك كله في لبنان، من هم محرومون في وطنهم من وطنهم مما يسمى الشريط الحدودي، هؤلاء يتطلعون اليكم.

انتم الامانة رقيبًا وحسيبًا لتحرير الارض والانسان في لبنان.

عشتم وعاش لبنان

في جلسة ١٩ ت١ ١٩٩٣ بعد انتخاب هيئة مكتب المجلس القى الرئيس الخطاب الاتي نصه:

خطاب جلسة ١٩ ت١ ١٩٩٣

الزملاء النواب الكرام.

نظرًا للمستجدات المحيطة بوطننا، اردت استغلال اجتماعنا تحت قبة البرلمان اليوم لتقييم سنة من حياتنا النيابية، ولالقاء الضوء على الكثير من العناوين المتشعبة التي يطرح بعضها مخاطر تحيق بالوطن من اجل تحديد

مهمات تتجاوز في هذه المرحلة الاستثنائية المهمات التقليدية المطروحة على عاتق السلطتين التشريعية والتنفيذية الى دور استثنائي وطني نقوم به من اجل:

- بقاء لبنان كبيرًا وموحدًا.

- لمِّ شمل العائلة اللبنانية المقيمة والمغتربة.

- تحديث نظام لبنان التشريعي والسياسي والاداري والخدماتي، لكسب معركة الوجود كبلد عصري، وكضرورة لبنانية وإقليمية ودولية.

ايها الزملاء.

لقد كانت الانتخابات النيابية التي ادت الى انتخاب هذا المجلس الخطوة الاولى التي يقوم بها الشعب اللبناني من اجل تشكيل مؤسساته الديموقراطية. ولا بد من تعزيزها بأن يكون لمجلسنا النيابي شرف استصدار قانون يؤدي الى اجراء الانتخابات النيابية المقبلة على اساس يحقق الاندماج الوطني، ويزيل اي التباس طائفي او مناطقي في تركيب مؤسسة السلطة التشريعية عبر اعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة.

ان مثل هذا القانون سيؤدي الى انتاج ندوة برلمانية متكاملة التمثيل، ونائب مسؤول امام كل اللبنانيين وليس منحازًا الى مقطع جغرافي، او بشري فئوي، او طائفي محدد...

ايها الزملاء.

ان القراءة المتأنية لتجربتنا خلال العام المنصرم، تثبت ان المجلس النيابي صان الدستور، وقاوم كل محاولة، كمصادرة جزء من صلاحياته. وحقق بذلك التفافًا وطنيًا، حتى من قبل الذين عارضوه او اعترضوا عليه.

كما ان اللجان النيابية والهيئة العامة عملا دون كلل لدرس وتمحيص كل مشروع قبل اقراره. ووضع مجلسنا حدًا نهائيًا لعرف كان خاطئًا ومتبعًا لاقرار المشاريع بمادة وحيدة، واستغفال الرأي العام على ذلك النحو.

ان اللجان والهيئة العامة ادخلا تعديلات اساسية على كافة المشاريع المرفوعة الى المجلس النيابي. وتركزت هذه التعديلات في مجال تعزيز الرقابة على الاداء الحكومي. وقد اقرّ المجلس مئة ومشروعين في اربع عشرة جلسة مخصصة لدرس المشاريع، واستصدار قوانين اساسية ارتبطت بوثيقة الوفاق الوطني التي اصبحت دستورًا، وفي طليعتها انشاء المجلس الدستوري، وانشاء ثماني وزارات جديدة، واقرار مشاريع ترتبط بنظام الخدمات، وتحديثه، وتعديل قانون خدمة العلم والاصلاح الاداري.

واودّ في هذا المجال ان اوضح ان غزارة انتاج المجلس الحالي نتجت عن ان اللجان النيابية تقوم بدور هام في درس المشاريع المحالة اليها، وتوفر وقتًا على الهيئة العامة التي رغم ذلك تقوم بمناقشة كل مشروع بندًا بندًا، وتثبت حضورها العالي في صياغة كل كلمة، الامر الذي يجعلني بثقة اوجه الشكر الى الزملاء النواب كتلًا وافرادًا، على التزامهم وتأديتهم لواجبهم.

ان المجلس النيابي الحالي التزم تطبيق نظامه الداخلي نصًا وروحًا. بدأ بعقد جلسة مناقشة دورية للحكومة بعد كل اربع جلسات عمل، كما اعطى اهتمامًا متزايدًا لمناقشة الاوراق الواردة، فيما لا يزال الكثير من اسئلة الزملاء النواب الى الحكومة معلقًا دون اجوبة، وهو امر يعتبر تجاوزًا للنظام الداخلي، وسكوتنا عليه. امر املته الظروف السياسية التي كانت ولا تزال تحيط بلبنان. الا ان ذلك لن يمنعنا مجددًا من التشديد على ان يكون لكل سؤال جواب مقنع.

كما ان جلسات المناقشة العامة للحكومة، كانت في واقعها جلسات لاظهار مدى التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، خاصة في ابراز ملاحظاته على الاداء الحكومي، ومطالبتها بوضع سياسات واضحة في كافة المجالات. ذلك لان الوضع العام الداخلي والوضع الاقليمي لم يكن يسمح بأن يعتبر المجلس النيابي جلسة المناقشة العامة فرصة لاعدام الحكومة، او لتقليل ثقته بها مرة بعد مرة. لذلك حرص جميع الزملاء النواب على تصويب مسيرة السلطة التنفيذية في مجالي السياستين الداخلية والخارجية.

لقد كان لمجلسنا النيابي حضوره المميز بمواجهة كل مساس بالامن الوطني، عن طريق رفع ظلامة وتيرة الاعتداءات الاسرائيلية، واصدار المجلس توصيات في هذا المجال. كما انه، ولاول مرة يؤكد مجلس النواب على الحق في المقاومة للاحتلال الاسرائيلي. كما انعقدت في المجلس النيابي اللبناني الجلسة الطارئة للاتحاد البرلماني العربي للمرة الاولى منذ تأسيس الاتحاد في العام ١٩٧٤ لمواجهة نتائج عملية التدمير والتهجير التي قامت بها اسرائيل ضد لبنان في الاسبوع الاخير من تموز المنصرم. وشارك مجلسنا بفعالية في الدورات التي عقدها الاتحاد البرلماني الدولي، او الفرونكوفونية، واي مجال برلماني. وسجل المجلس النيابي تحركًا بارزًا باتجاه لبنان المغترب بعد تفعيل لجان الصداقة النيابية. وتستكمل الان الاستعدادات والتحضيرات لعقد المؤتمر الاول للبرلمانيين المتحدرين من اصل لبناني الذي سينعقد بمناسبة اليوبيل الذهبي للاستقلال.

انني ايها الزملاء، وعلى صعيد تقويم السنة الاولى من عمر مجلسنا اكتفي بهذا القدر من العناوين العريضة.

ايها الزملاء.

اسمحوا لي قبل ان انتقل الى حديث السياسة المرتبط بلبنان المقيم وبالمنطقة، ان اولي الاهمية الى لبنان المغترب، لاننا اذا اردنا ان نكون واقعيين، ونبتعد عن لغة المجاملة الى المواطنية الحقة، علينا الارتقاء بالتعبير السياسي من القول ان لبنان يحلق بجناحيه المسلم والمسيحي، الى القول بواقعية ان لبنان يحلق بجناحيه المقيم والمغترب، ودعا الى لم الشمل.

لقد آن الاوان لان نسعى جميعًا للمّ شمل العائلة اللبنانية التي تشظّت في ارجاء الارض في حقب تاريخية وسياسية مختلفة لاسباب ارتبطت بذاكرة سفربرلك، او الانتداب، او النظام المتخلف، او لاسباب تتعلق بالحرمان السياسي والاجتماعي والاقتصادي، او تعبيرًا عن طموح، وسوى ذلك.

ان الاغتراب مثل كلمة سر لبنان وملاكه الحارس وقوة بشرية ومادية ومعنوية وقرش ابيض في ايام لبنان السوداء.

لقد رأيت لبنان في استراليا واميركا وافريقيا وكل مكان بصورته العفوية المحرومة من اي رعاية رسمية لبنانية.

لقد لمست من خلال الحوارات، التخلف السياسي عن ادراك مدى التقدم الذي حققه لبنان المقيم على طريق قيامة الوطن وبناء المجتمع المدني، لسبب يعود الى ان اللبناني في استراليا او اي مكان في العالم، محروم من نشرة اخبارية، ومن مكتب صحفي رسمي لبناني يمكن ان يزوده بالحقائق دون ان تتجاذبه تيارات مختلفة. محروم من مدرسة لبنانية تعنى بالاجيال الصاعدة، تحفظ للبنان تراثه.

ان مشاركة المغتربين في دعم صمود لبنان المقيم خلال جميع المراحل الصعبة السابقة، ودعوتهم اليوم للمشاركة في عملية البناء والاعمار، وفي لعب دورهم من اجل استكمال تحرير الارض التي تحتلها اسرائيل، ودفع الدول المضيفة من اجل تبني تنفيذ القرار ٤٢٥. كل هذا يجب ان لا يتم بمعزل عن دور يلعبه المغتربون في كل تخطيط مستقبل لبنان. ان هذه المسألة تفترض بداية، التعاون بين وزارات المغتربين والخارجية والداخلية من اجل القيام بعملية احصائية للمنتشرين والمغتربين اللبنانيين. ومن ثم العمل لترسيخ انتمائهم للبنان، وهويتهم الوطنية، خصوصًا ابناءنا الذين اندمجوا في المجتمعات المضيفة، وحملوا هويتها وصاروا جزءًا من التشكيل السياسي والاجتماعي فيها، ومنع ذوبان الاجيال الناشئة في مجتمعات الغربة.

ايها الزملاء.

ان استكمال قيامة لبنان تستدعي استظهار قوة لبنان العالمية التي يمثلها اللبنانيون في انحاء العالم، وانشاء وكالة لبنانية عالمية لشعب له ارض وكيان بمواجهة محاولة الغاء هذا الكيان، وتحويله الى رصيف للتسوية كما كان رصيفًا للازمة.

ان هذه الوكالة هي اطار ضروري تنطلق امكانياتها من احصاء اللبنانيين، وتنظيم وجودهم، وتحشيد طاقاتهم وامكانياتهم، وتتكامل مع الادارات الرسمية المعنية في تكوين جسر الاتصال مع الوطن.

كما لا بد في الوقت نفسه من انشاء شركة للاسهم برأس مال اغترابي، وصولاً الى انشاء مصرف اغترابي جامع يؤمن من جهة، وسائل القوة للاقتصاد المحلي، ويقطع الطريق على اي رأسمال وافد يهدف الى تفتيت لبنان وشرائه على شكل وحدات عقارية متفرقة.

كما ان من مهمات هذا المصرف تقوية القطاعات الانتاجية في لبنان، واحياء النشاط المهني والتجاري، وايجاد مؤسسات صناعية وشركات للتأمين والملاحة، خصوصًا ان هناك تهديدات واضحة لموقع لبنان كمرفأ ترانزيت. وتدعيم الزراعة عن طريق تسليف القروض المالية، ومنح الكفالات من اجل منع سقوط الملكية اللبنانية للاراضي، ومساندة المشاريع التجارية، وبناء شبكات المواصلات والاتصالات.

ايها الزملاء.

واشدد على ان حركة لبنان نحو المستقبل يجب ان ترتكز على الوحدة الوطنية والتضامن الداخلي حول اولويات برنامج عمل وطني، يركز على حفظ الكيان كوطن حر سيد مستقل عربي الهوية والانتماء، بل هو العربي الذي يعطي شهادة العروبة.

ان الجميع مطالبون بتقديم التضحيات من اجل حفظ لبنان وعدم تقديم اي مصلحة فئوية او حزبية او طائفية على مصلحة الوطن.

ان الوحدة الوطنية التي تجلت بمواجهة العدوان الاسرائيلي في الاسبوع الاخير من تموز، يجب ان تشكل المثال والنموذج الذي تستمر عليه الحياة السياسية في لبنان في هذه المرحلة الخطرة.

ان المطلوب تمتين وتعميق الوحدة الوطنية والتضامن الداخلي الذي عبّر عن نفسه بمواجهة الانعكاسات المترتبة على لبنان من جراء الاتفاقات الخلفية التي وقعت تحت الطاولة على حساب وحدة الموقف العربي، وفي الاساس على حساب لبنان وسوريا.

ان لبنان دفع في السابق ثمن الاتفاق المنفرد. وهو اليوم بمواجهة جملة تهديدات ناجمة عن الاتفاق الاخير هي:

١ ـ تجاهل الاتفاق لواقع وجود ما يزيد عن ٣٥٠ لاجيء فلسطيني على ارض لبنان، وهو الامر الذي يطرح تساؤلات حول مستقبل هذه الكتلة البشرية.

اننا ندعو اشقاءنا الفلسطينيين الى ادراك وتفهم الموقف اللبناني الراسخ الذي اكد عليه الدستور، والذي يرفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

لقد وقف لبنان الى جانب اشقائه الفلسطينيين، واحتضنهم، واحتضن قضيتهم باعتبار ان لبنان ممر لعودتهم الى وطنهم وتقرير مصيرهم وليس مستقرًا لهم.

٢ ـ ان الاتفاق يعبر عن نفسه بأنه ليس حلاً تاريخيًا، او حلاً سياسيًا لاساس النزاع في المنطقة، بل هو في شكله ومضمونه اتفاق ذو طبيعة وظيفية اقتصادية يستخدم الاقتصاد لتطبيع التسوية بالقفز فوق حقائق التاريخ والجغرافية السياسية، ويجعل من وظيفة الاتفاق تركيز دورة الاقتصاد والنقد في الشرق الاوسط في نقطة مركز هي اسرائيل، وجعلها عقد الاتصالات والمواصلات والتجارة، وجعل الماء والكهرباء وتسويق النفط العربي خاضعًا «لريموت كنترول» اسرائيلي.

وبالمقابل فإن جميع المؤشرات تدل على ان التوظيفات المالية والاستثمارات يقاس جدواها الاقتصادي نسبة الى الاتفاق، واشك بأي مساعدات سوف تأتي الى لبنان.

كما اننا نلمس ان التوظيفات المالية العربية تتعامل مع لبنان، وحتى مع المنطقة اللبنانية التي تحتلها اسرائيل عقاريًا، اي دورة نقد تدور حول الارض لا حول الناس، وقد بدأ شراء الاراضي في ما يسمى بالشريط الحدودي.

ان الوقائع الاقتصادية المتصلة والمحيطة بالاتفاق تشير الى ان الامر يتم على حساب لبنان وسورية، ويجعل منهما هامشًا اقتصاديًا.

ايها الزملاء.

ان لبنان يكرر التأكيد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥. ولبنان في هذا المجال لن يقبل بتقديم جوائز لاسرائيل مقابل انهاء احتلالها، سواء كان ذلك من مائه او من سيادته او ان يوقع على ترتيبات تؤدي الى تلبية شروط الامن الاسرائيلي على حساب سيادته.

ايها الزملاء.

ان كلام التورية او المباشر الذي يدعو الى فك الارتباط بين المسارين السوري واللبناني، يحمل دعوة غبية تتجاهل حقائق سياسية واستراتيجية، فلا تسوية اقليمية دون سوريا كما ان لا سلام دون لبنان.

فإذا كانت الحروب ممكنة دون لبنان فالسلام مستحيل بدونه.

كما ان التسوية دون سورية تعني تكريس حالة اللاحرب واللاسلم، والسلام دون لبنان يعني مراكمة اسباب لحروب جديدة.

وفي كل الحالات، وبعيدًا عن وقائع المفاوضات ونتائجها واستتباعاتها تبقى العلاقات اللبنانية ـ السورية فوق المؤثرات المستجّدة. فبالاضافة الى الجوامع المشتركة التي يمثلها التاريخ والجغرافيا واللغة والاخوة التي تملي التنسيق والتعاون، فإن هناك حاجة ملحة، ومصلحة مشتركة لعلائق مميزة. فالبلدان يخوضان صراع وجود بمواجهة محاولة استثنائهما سياسيًا واقتصاديًا.

ان لبنان وسوريا هما كتاب التاريخ المفتوح على حضارات العالم منذ تشكيل المجتمعات الاولى. وهما الحاضر غير المبني على الخوف. وليسا مملكة رماد املاها اتفاق ضرورة وهما المستقبل المتجدد للحقيقة التاريخية على شاطيء المتوسط لم يتمكن ولن يتمكن من اغتيالها عبر التاريخ.

ايها الزملاء.

اننا انطلاقًا من هذه الخطة السياسية، ومن المخاطر التي نلمس، ندعو الى اعادة تأسيس لبنان بالتحلل من كل رواسب الماضي ودون شروط لبنانية داخلية

مسبقة ودون العودة الى اساليب الماضي. علينا ان ننظر الى الكفاءات. علينا ان ننظر الى التوازن، ولكن الى توازن الوطن.

ان ارض لبنان بالكاد تتسع لشعب مترامي الاطراف يتجاوز عدد المغتربين منه ثلاثة اضعاف ونصف عدد المقيمين فيه.

اننا في تحرير ارضنا وبناء وطننا واعماره نعتمد على انفسنا، وعلى ان لبنان يمثل ضرورة اسلامية ومسيحية، وانموذجًا يمكن ارتكازًا على تجربة العيش المشترك فيه اعتباره المختبر الحق لتجديد الاسلام والمسيحية.

ان بلدنا اثبت انه منبر ووسيلة تعبير مفتوحة لها سلطة السيطرة على الرأي العام، على مساحة اقليمية واسعة ولا يستطيع احد اسكاتها، او تجاهلها.

الا انه، ولان الوجدان والكلام وبعث الحنين امر لا يكفي لصناعة الاوطان فإن الايمان بلبنان كوطن يجب ان يتكرس بإتجاهات عملية على مستوى لبنان المقيم والمغترب.

لانني، وبصراحة لا اشارك المتفائلين تفاؤلهم باقتراب الحلول، وبجميع الاحوال اقانيم ثلاثة يجب التمسك بها: الوحدة الوطنية والمقاومة والتعاون مع سوريا.

وعلى المستوى الداخلي آن الاوان لان يلمس المواطنون افعالاً تقوم بها الحكومة على مستوى المشاريع التي تقدمت بها واقرها المجلس النيابي وفتح لها ابوابًا لتأمين الموارد. آن الاوان لان يشعر المواطن بانخفاض اسعار المواد الاستهلاكية.

ان من حق الجميع ان يسمع تفسيرًا عن اسباب تأخير العديد من المشاريع المتعلقة باعمار البنى التحتية والخدمات.

ان المواطنين ينتظرون وضع حجر الاساس لمشاريع، او افتتاح مشاريع ولا يريدون اضاعة المزيد من الوقت على مساعدات موعودة.

ان تأهيل لبنان لمواجهة الاستحقاقات في المنطقة يجب ان ينطلق من عدم صرف الوقت على النحو الجاري، بل من استغلال كل دقيقة لتحريك ورش

العمل المرتبطة بالادارات الرسمية لازالة نتائج الحرب والاعتداءات الاسرائيلية والبدء بتحديث قطاع الخدمات.

اننا جميعًا، امام امتحان اثبات مواطنيتنا ووطنيتنا واستحقاقنا لمجد لبنان.

عشتم وعاش لبنان

في جلسة ١٨ ت[١] سنة ١٩٩٤ القى رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري كلمة جامعة عدّد فيها انجازات المجلس في النصف الاول لولايته في مجالات التشريع ونشاطاته الداخلية والخارجية والمبادرات التي قام بها في جميع المجالات، والمؤتمرات البرلمانية التي شارك فيها، وتركيزه على دور الاغتراب والانتشار اللبنانيين. مما حدد ما سيكون على المجلس النيابي انجازه خلال نصف ولايته الثاني. وما سينجزه المجلس قبل نهاية العام، وهو قانون المجلس الاقتصادي، الاجتماعي.

وقال:

خطاب ١٨ ت١ ١٩٩٤

إن مجلسنا النيابي لم ولن يتخلف عن القيام بدوره كاملاً في مجال الرقابة.

ان الرقابة هي جوهر النظام البرلماني الديمقراطي، والرقابة، تصحيحًا لفكرة اجهزة الصف التي تحاول إلقاء القبض على مؤسسات الرأي العام التعبيرية، هي غير النظام المجلسي. الا اذا كان المقصود إثارة المخاوف بعنوان النظام المجلسي لكبت المجلس النيابي لحساب نظام يفصل فنلبس، ويحتكر السلطات، ويحوّل لبنان الى جنة الوهم.

ان الرقابة النيابية على اعمال السلطة التنفيذية هي عمل متمم لمهمة التشريع التي تتم بمبادرة من السلطتين.

ان السلطة التنفيذية تكتسب حقها بالتنفيذ باسم الشعب، استنادًا الى ثقة المجلس الذي يشرع بموجب حقه الدستوري وصلاحياته باسم الشعب، وعن الشعب.

وهكذا، فإن سلطة التنفيذ باسم الشعب ليست سلطة مطلقة دون رقيب او حسيب. بل سلطة مشروطة بثقة المجلس لأن الحكومة تنفذ سياساتها لحساب الشعب، وليس على حساب الشعب.

ان إلغاء مرسوم حكومي بمرسوم مماثل ليس عيبًا او مسًا بكرامة السلطة التنفيذية. كما ان وقف تنفيذ مرسوم من قبل السلطة التشريعية هو امر يعني ان السلطة التشريعية تصوّب عمل السلطة التنفيذية حرصًا على استمرار ثقة المواطن بالدولة.

ان رئاسة المجلس ستستمر في عملية بناء ثقة المواطن بالدولة، بتأكيد الدور الرقابي للسلطة التشريعية على اعمال السلطة التنفيذية عبر جلسات المناقشة العامة الدورية للحكومة التي نص عليها النظام الداخلي للمجلس في مادته ١٤٤، لأن مناقشة اعمال الحكومة تجعلها اكثر حرصًا في اتخاذ الاجراءات لتطبيق القوانين، وتجعل النواب اكثر انتباهًا في رعاية مصالح المواطنين الذين أولوهم الثقة.

كما ان رئاسة المجلس ستُظهر، كما دائمًا حرصًا متزايدًا في ان تقدم الحكومة إجابات مقنعة على الاسئلة الموجهة من النواب. لان الاسئلة النيابية دليل على الاهتمام والمتابعة لما فيه خير الوطن والمواطن.

ان الرقابة كما أسلفنا اذن هي جوهر النظام البرلماني الديمقراطي وهي تعني وضع ثقة المجلس بالحكومة في محلها. وتمنع الحكومة من التفريط بهذه الثقة.

المجتمع المدني والسلم الأهلي.

ان المجلس النيابي، وقد قام بدوره باتجاه كل العناوين الوطنية، سيواصل القيام بدوره كاملاً في تعزيز السلام الاهلي، وبناء المجتمع المدني عن طريق تعزيز الحوار الداخلي، وسياسة الابواب المفتوحة، وليس عقد اي اجتماع سري. ان رئاسة المجلس النيابي لا تعقد اي اجتماع سري. فكل اجتماعاتها علنية، وسياستها مفتوحة وهي ستواصل هذا الامر توخيًا لرص الصف الداخلي

في هذه المرحلة الدقيقة التي نشعر فيها بخطر متزايد على لبنان، وعلى دوره المستقبلي في نظام المنطقة، ومنعًا لتحويل بلدنا الى رصيف تلقى عليه الفضلات البشرية والاقتصادية للتسوية.

ان السلام الداخلي يحتاج الى مشاركة ايدي كل اللبنانيين، مقيمين ومغتربين. وهذا الامر يفرض خروجنا في ما بيننا جميعًا الى الضوء، وإزالة خطوط التماس.

والانفتاح دون خلفيات ودون شروط.

اننا نضع قاعدة في عملنا ترتكز على الاحتكام على دور كل منا في صنع السلام وازالة الآثار المترتبة على الحرب وكذلك ازالة الجذور العميقة للحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

ان الكثير من الدول المحيطة، اسرائيل والدول العربية منها كانت احد أسباب الحرب اللبنانية. وللآن هي في أحد اسباب محاولات عزل لبنان حتى عن السلم الذي يدّعونه. ان ايًا منا لا يقصد بناء لبنان صغيرًا على حجم طائفة او تحالفات طائفية، او ارتكازًا على ان تسود طائفة او تحالفات طائفية، فقد وقعنا جميعًا في تجربة الحرب، وقد وقعنا جميعًا في تجربة التحالفات الطائفية والتي كانت نتيجتها كما تعلمون جميعًا.

ان لبنان إمّا يكون كبيرًا او لا يكون. وهذا الامر لمسناه جميعًا، وتأكدنا ان لبنان سيتحول الى كيان مستحيل التحقيق دون ان تأخذ كل مساحة جغرافية وبشرية دورها وموقعها في بناء الوطن.

اننا جميعًا نرى ان السلام الداخلي المجتزأ دون تحرير الاراضي اللبنانية التي تحتلها اسرائيل، تجعل السلام قلقًا، لا بل مستحيلاً، ومعرضًا للانتكاسات والضغوط الناتجة عن كرة النار، والتهجير الاسرائيليين.

ان الاساس في كل ما تقدم بقاء لبنان موحد الارض والشعب والمؤسسات.

وأساس بقاء الوطن هو النظام البرلماني الديمقراطي.

المشاركة بدلًا من الالغاء.

وأسس هذا النظام ترتكز على مشاركة المواطنين الكاملة في العمليات السياسية، التي تنتج حياتهم عبر ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية في الاختيار الحر والنزيه، وعبر التشكل في منظمات سياسية ونقابية وأهلية، وتأكيد حضور المواطنين في الحياة السياسية، وفي ترسيم التعبيرات تجاه السياسات الرسمية في المجالات المختلفة، موالاة او معارضة.

ان النظام البرلماني الديمقراطي لا يمكن ان يعني إلغاء او سيطرة او تهميشًا لأية جماعة. ولا يمكن ان يعني تجاهلًا لطرف يحاول ان يوجه عناية السلطات الى مطالب او حقوق، بحيث يتم القفز فوق اي مطلب، لأن اتباع مثل هذه السياسة سيؤدي الى خلق هوة متزايدة بين مواقع السلطة والمواطنين، وسيضع عربة الدولة امام الحصان.

ان النظام البرلماني الديمقراطي ينطلق من احترام الدستور نصًا وروحًا، وعدم قياس اية مرحلة حسب مصالح هذا الفريق او ذاك، او تسخير اللحظة السياسية لفرض شروط على صورة الحركة السياسية في البلاد، وصولًا لتملك الدولة. لأن الدولة اذ ذاك تتحول الى قوة قهر، وستكون قوة ضاغطة على المجتمع بدل ان تكون قوة ضابطة له. وستكون قوة سيطرة بدل ان تكون نتاج المجتمع وبيئته التي تعمل فيها وتتفاعل معها.

مشروع الموازنة: لا للتقليدية.

ان مجلسنا النيابي يطرق باب نصف ولايته وعلى جدول اعمال لجانه عناوين هامة اهمها كما قلنا مشروع الموازنة العامة وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ان مشروع الموازنة يُفترض ان لا يكون تقليديًا او مركبًا جريًا على العادة. بل ان فلسفة الموازنة التي أحيلت لهذا العام ترتكز بأنها احاطت بكل العناوين. والمجلس النيابي سيعمل من اجل ان تبنى الموازنة على اساس الأولويات الملحة، وفي الطليعة معالجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية.

اننا نواجه أزمة اقتصادية ـ اجتماعية بدأت باجتياح لعملتنا الوطنية منذ سنوات، وتحاول منذ بداية العهد التأسيس لفتنة اقتصادية عن طريق إحداث اختلالات مؤلمة في نمط حياتنا اليومية ونمط تفكيرنا، اضافة الى احباط قوى الانتاج وسحق المزيد من القطاعات.

ان الجذور العميقة للأزمة هي:

١ ـ الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

٢ ـ نقص المناعة الاقتصادية للبلد بسبب:

أ ـ هدر الوقت.

ب ـ عدم ترتيب سلم الأولويات.

خطة مواجهة اقتصادية.

إن مواجهة الازمة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب خطة طوارىء اقتصادية، وتنمية علاجية بمواجهة المشكلات المباشرة في سوق السلع وسوق الانتاج، وتنمية لقوة رأس المال المحلي يقابلها تنمية للأجور، ورقابة على اسعار السلع، ومكافحة للاحتكار.

ان هناك مجموعة مستوردين وموزّدين ووكلاء يشكلون قوة قابضة على سوق السلع المحلي كما على الانتاج الفائض. ويتحكمون بقوة شراء العملة الوطنية، ويواجهون كل محاولة للمنافسة بكل اساليب مافيا الاسواق.

إن المطلوب ليس فقط إقامة علاقة رأسية بين منتج السلعة المحلية والناس مباشرة عبر الاسواق الشعبية، مع جدوى هذه الخطوة. بل اقامة علاقة مباشرة بين مصادر السلع المستوردة والتعاونيات، حتى ولو اضطرت الدولة مجددًا، ولفترة وجيزة للتدخل بحذر لصالح الناس، واقامة علاقة مباشرة بين مصادر السلع المستوردة والاسواق المحلية، دون ان تمر السلع عبر دائرة غامضة من المحتكرين. لأنه ربما ما زال من المبكر اعتبار ان الدولة والسوق منفصلان.

انني هنا لا اطلب عودة الدولة الى دعم السلع وزيادة الاعباء على الخزينة، بل اطلب ان تكون الدولة عبر الوزارات المعنية منافسًا شريفًا، خصوصًا في مجال استيراد السلع الضرورية وتسويقها.

ان مصلحة الناس يجب ان توجه كلاً من الاسواق والدولة، لأن الاسواق يجب ان تخدم الناس، والدولة هي راعية مصالح الناس.

إن ايحاء المحتكرين بكونهم سلطة قابضة لا غنى عنها هو مجرد وهم، لأن القبول او الاستسلام او التواطؤ مع هؤلاء سيؤدي الى نشوء سلطة على حساب السلطة تمسك بحركة الاسواق، وتفقد الناس ثقتهم بالدولة.

إن حماية المنافسة تتم عن طريق قوانين مضادة للاحتكار، وقد طلبت الى عدد من الزملاء الكرام مراجعة قوانين حماية المنافسة لتصحيحها، او اقتراح قوانين في هذا المجال لعرضها على اللجان النيابية المختصة، وعلى الهيئة العامة للمجلس لاقرارها ووضعها موضع التطبيق.

وقد طلبت الى عدد من الزملاء ايضًا دراسة انجح السبل لحماية المستهلكين، والاتصال بالادارات المختصة سعيًا لوضع لوائح تنظم معايير المنتجات، وكذلك بحث الوسائل الكافية لحماية العمال عن طريق دراسة جادة مع الاتحاد العمالي وصولاً الى تشريعات عمالية كافية، وحماية الاطفال والمسنين الذين يقعون ضحايا سوق العمل وسوق السلع.

التنسيق مع سوريا.

ان بلدنا يقع على خط التسويات، كما وقع على خط الازمات وصراع المنطقة.

ان مجلسنا النيابي سيبقى حاضرًا من اجل ان يكون وطننا خلال صراع الحوار في اطار المفاوضات مسلحًا بالمقاومة. لأن المقاومة كما رددّت على المنابر الوطنية المحلية وفي عواصم العالم هي سلاح السلام اللبناني.

ان المجلس النيابي لن يقبل بترسيخ اية تسوية بشروط الترتيبات الامنية او المائية، او باخراج المفاوضات من تحت المظلة الدولية التي يشكلها قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥.

والمجلس النيابي يدرك بعمق اهمية التنسيق مع سوريا في اطار استراتيجية السلام، وايضًا لأن سوريا تشكل حاجة لبنانية، وهي رافعة السلام اللبناني، وقاعدة الارتكاز في بناء خطط نهوضه. وهي دائمًا العمق الامني والسياسي والاقتصادي، واساسًا، العمق القومي للبنان.

طريق شاق..وطوق يزداد.

اني ارى ان هناك طريقًا شاقًا يتسم بالعنف، ستسلكه اسرائيل على حساب لبنان. والطوق سيزداد يومًا بعد يوم.

وهذا يعني ان لبنان سيستمر بمواجهة الاعباء المترتبة على حروب اسرائيل على ارضه. لذلك فان دعم صمود الجنوب، واستكمال بناء المؤسسة الدفاعية من جيش وقوى امن داخلي وغيرها، شرطان ضروريان لازمان لحفظ لبنان.

إني احذر من ارباكات اجتماعية تمارس خلالها اسرائيل عمليات ابعاد تهجير، وارباكات امنية بوسائل تخريبية. واطلب التنبه الى الاخطار الاسرائيلية المحدقة بنا على كل صعيد خصوصًا في هذا الظرف.

وفي كل الحالات فان استقرار النظام العام في لبنان ليس في مصلحة اسرائيل، لأن غدًا سيكون المحارب الوحيد بل الأوحد لاسرائيل.

لبنان النقيض الاسرائيلي.

ان النظام البرلماني الديمقراطي في لبنان هو نقيض الديمقراطية العنصرية التي تحكم اسرائيل، اذا جاز لنا توصيفها على هذا النحو والتي، تصنف حتى اليهود.

ان المجتمع المدني في لبنان هو نقيض المجتمع العسكري القائم على العدوان في اسرائيل.

ان صيغة التعايش في لبنان هي نقيض عنصرية الطائفة الواحدة في اسرائيل.

وعلى المستوى العام فان قيامة لبنان، واستعادته لمكانته التجارية والسياسية والمصرفية، سيوقع اضرارًا بالمخطط الهادف لتحويل اسرائيل الى مركز السلعة، والعرب كل العرب الى مركز استهلاك.

كما ان الحرية التي هي عنوان لبنان ستجعل لبنان هو الناشر والمعلن ومركز الابداعات، اضافة الى كونه ندوة حوار بين الثقافات، ونافذة الشرق على الغرب والغرب على الشرق.

هذا ما نحن فيه وما نحن بمواجهته. انكم ايها الزملاء تحملون مسؤولية حفظ لبنان الآن وفي المستقبل، وتملكون رصيد الثقة، ثقة مواطنيكم بكم، فلا تشرعوا الا باسم الشعب ولاجل الشعب دائمًا، لا تفرطوا بعنوان لبنان: النظام البرلماني الديمقراطي، واحفظوا لبنان وفي قلبه الحرية والمقاومة، ولندخل نصف ولاية مجلسنا الثانية وكلنا ثقة بلبنان.

في جلسة للكتل النيابية اعلن دولة الرئيس نبيه بري في ١٦ ت ١ بيانًا تمنى فيه على الرئيس الهراوي طلب التمديد.

بري...وحسمًا للاستحقاق

نتمنى عليك طلب التمديد.

في ما يأتي نص بيان الرئيس نبيه بري:

صدر عن رئيس مجلس النواب البيان الآتي:

«باسم رؤساء كتل نيابية اجتمعوا في ١١ الحالي وتثمينًا لمواقف فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ الياس الهرواي على مشارف نهاية هذا العهد، اتوجه بالشكر الى فخامته الذي كان مثال الجرأة والاقدام في خروج لبنان من حالة الحرب الى افق السلام الاهلي، مسجلين لفخامته انه بالاضافة الى انه سياسي تميز بالفطنة والحنكة، فقد حفظ لبنان وفي قلبه الجنوب. كما عمل على حفظ اعلى درجات التنسيق بين لبنان وسوريا في هذه المرحلة المصيرية التي تضغط فيها التسوية على البلدين. وتميز بالثبات والصبر على الصعيد الداخلي، الامر الذي كان له اكبر الاثر على اعادة الاعمار والنبض الى الحياة

اللبنانية، ويجب ان لا يفوتنا ان تحرير الاراضي اللبنانية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٧٨ وتحرير الانسان اللبناني من كوابيس النظام القديم لمّا يزل في بداياته. لذا وحسمًا للاستحقاق الدستوري ارتأى المجتمعون التمني على فخامة الرئيس استعمال حقه الدستوري المنصوص عليه في المادة ٧٦ من الدستور بارسال اقتراح الى الحكومة تمهيدًا لتقديم مشروع قانون الى مجلس النواب لاعادة النظر في المادة ٤٩ من الدستور. والله الموفق».

في جلسة ١٧ ت ١ ١٩٩٥ مفتتح العقد العادي الثاني استهل الرئيس بري بطلب الوقوف دقيقة صمت حدادًا على النائب والوزير السابق حسين منصور ثم القى خطابًا.

نص الخطاب الرسمي الذي القاه الرئيس بري في مستهل الجلسة وتناول فيه انجازات المجلس خلال السنوات الثلاث المنصرمة وشؤونًا عامة:

خطاب ١٧ ت١ ١٩٩٥

«الزملاء الكرام،

يأتي اجتماعنا اليوم وقد انصرمت سنوات ثلاث من عمر هذا المجلس، وهي سنوات غنية بالانتاج والمبادرات التشريعية وبالمواقف الوطنية، واستطيع القول بفخر ان المجلس النيابي الحالي، الذي لي شرف رئاسته قدم انموذجًا للمؤسسة التشريعية في لبنان، من حيث الجهد والعمل والعطاء والحضور. وهو الانموذج الذي انتزع اعجاب واعتراف جميع اللبنانيين حتى المشككين بشرعيته، باستثناء القلة التي يعوزها الثقة بالنفس، فتثير قلقًا يهدف الى افقاد المواطن ثقته بمؤسسات الدولة وكرامته الوطنية.

لقد تعودت كل عام، وبمناسبة انعقاد الهيئة العامة من اجل انتخاب هيئة مكتب المجلس واللجان النيابية ورؤسائها ومقرريها وعملاً بمبدأ ان المسؤول مسؤول امام المؤسسة والمواطنين، وليس مسؤولاً عنهم، ان اقدم كشف حساب للبنانيين على انجازات مجلسهم.

جلسات وتوصيات.

فقد عقدت الهيئة العامة للمجلس النيابي منذ انتخاب المجلس الحالي خمسًا واربعين جلسة تشريع. اقرت خلالها مئتين وستة وتسعين قانونًا. واصدر المجلس النيابي مجموعة من التوصيات التي تنوعت مواضيعها، اخرها التوصية المتعلقة بالوضعين الاقتصادي ـ الاجتماعي التي ارى من جهتي انها توصية تعبر عن مسؤولية المجلس النيابي في مراقبة وملاحظة تطبيق السياسيات الحكومية المتنوعة وتعبر عن مسؤولية المجلس الى جانب الحكومة في رسم حلول للازمات.

مناقشة الحكومة.

لقد انعقدت الهيئة العامة للمجلس النيابي خلال السنوات الثلاث المنصرمة في ست جلسات لمناقشة الحكومة، وتناول الزملاء النواب بمسؤولية عالية اعمال الحكومة. وعقدت اللجان النيابية في نفس الفترة سبعماية وستة وعشرين اجتماعًا وبحثت خلالها مشاريع قوانين واقتراحات قوانين. وناقشت السادة الوزراء ورؤساء الادارات المعنية في كل اهتمامات الرأي العام.

لقد طبقت الرئاسة بدقة النظام الداخلي لجهة انتظام انعقاد هيئة مكتب المجلس دوريًا للبحث في جميع الامور المجلسية، وبالتوافق مع ذلك، عقد اثنان وثلاثون اجتماعًا لرؤساء ومقرري اللجان النيابية للبحث في عناوين تشريعية او ذات صلة بالمجلس النيابي.

واقول بمسؤولية، ان هذا المجلس استطاع ان يحسن نوعية النصوص القانونية ويوسع شموليتها، وقد اخذ في سبيل ذلك مبادرات تشريعية عديدة عن طريق اقتراحات القوانين التي سدت بعد اقرارها ثغرات في القوانين النافذة، واستحدثت نصوصًا عالجت امورًا لم يكن يرعاها القانون اساسًا.

كما ان الادارة المختصة في المجلس النيابي، وبتوجيهات من الرئاسة تمكنت من وضع برنامج متطور لملاحقة حركة مشروع او اقتراح قانون من تاريخ دخوله الى المجلس وحتى اقراره عن طريق الكومبيوتر، وهذا البرنامج

يحفظ التعديلات والمحاضر، ويسهل الحصول عليها بسرعة وبدقة، وقد وفرت لذلك الاجهزة اللازمة، وادارة المجلس اليوم في مرحلة تدريب العنصر البشري على استعمال التقنيات الحديثة ليصار في وقت قريب الى المباشرة في اعتمادها.

تحديث التجهيزات.

ان المجلس النيابي قد تلقى مساعدة مشكورة من وكالة التنمية باشراف من المركز التشريعي في جامعة نيويورك هي عبارة عن نظام التصويت الذي انجز تركيبه والذي سيوضع موضع الاستخدام فور صدور التعديلات اللازمة في هذا المجال. كما جرى في السياق نفسه استبدال نظام الصوت القديم بنظام جديد. وجرى من خلال مصلحة المعلوماتية التي استحدثت تعميم نظام الكومبيوتر على ادارات المجلس. وبالنسبة الى المرحلة القادمة فقد تم التوقيع على اتفاقية جديدة مع الوكالة نفسها يتلقى المجلس بموجبها مساعدات لتجهيز مديرية الدراسات والابحاث ومكتبة المجلس، اضافة الى وضع امكانات تقنية في تصرف لجنة المال والموازنة ولجنة الادارة والعدل. وفي اطار التعاون تلقى المجلس النيابي مساعدات مكتبية وتدريبية من برنامج دعم تنظيم دوائر المعلوماتية لبرلمانات الجنوب الفرنكوفونية.

واوجه عناية الزملاء الكرام الى انه جرى وبالتعاون مع المؤسسة اللبنانية للتدريب الاداري تنفيذ دورتي تدريب لخمسين موظفًا من الملاك الاداري للمجلس النيابي. ومن جهته فقد استقبل المجلس دورة تدريبية لعناصر من جنسيات مختلفة تابعة للبرلمانات الناطقة بالفرنسية.

المركز البرلماني.

وفي تجربة فريدة في الشرق الاوسط يبحث المجلس النيابي مع ملتقى الهيئات الانسانية الذي يضم عددًا كبيرًا من المنظمات الاهلية غير الحكومية في انشاء مؤسسة المركز البرلماني، وهو تجمع يقوم من خلاله كل المسؤولين عن المؤسسات الاهلية، وممثلون عن المجلس النيابي بمناقشة وتوزيع الادوار والنشاطات والخدمات في ما بينهم، في اتجاه تنظيم واقامة دورات تدريبية ومؤتمرات وحوارات، بغية تشجيع التعاون بين المنظمات والنواب وبين البرلمانات في العالم العربي.

العلاقات الدولية.

ايها الزملاء ان المجلس النيابي اللبناني يقيم اليوم علاقات منظمة ومنتظمة مع الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني والبرلمانات الناطقة بالفرنسية. ويجري توثيق اواصر هذه العلاقة وفق الاصول. كما ان المكتب الدائم للبرلمانيين المتحدرين من اصل لبناني، والذي يتخذ من المجلس النيابي مقرًا له يقيم افضل الصلات مع البرلمانيين المتحدرين من اصل لبناني، ومع برلماناتهم، ويتخذ الاجراءات لعقد المؤتمر الثاني للبرلمانيين المتحدرين من اصل لبناني.

لقد استقبل المجلس النيابي عشرات الوفود البرلمانية من انحاء مختلفة من العالم خلال السنوات الثلاث المنصرمة. كما زارت وفود برلمانية لبنانية دولاً صديقة ونقلت الى برلماناتها الوقائع اللبنانية. وطالبت بدعم قضية لبنان الاساسية المتمثلة بتحرير الارض من الاحتلال الاسرائيلي.

وتلعب الدبلوماسية البرلمانية اللبنانية دورًا مهمًا في ابراز الحقائق اللبنانية، وفي هذا الاطار كما تعلمون فان المجلس النيابي رعى هذا العام يوم الرابع عشر من آذار اليوم اللبناني ـ العالمي من اجل الجنوب والبقاع الغربي، وهو اليوم الذي اكد وحدة الموقف الوطني ازاء الاحتلال الاسرائيلي، ودعم المقاومة، وكشف نتائج الاعتداءات والاجتياحات الاسرائيلية على اوسع مساحات عالمية.

ايها الزملاء، ان الاستحقاق الاول في ترتيب سلم الاولويات اللبنانية سيبقى الجنوب والاحتلال. ان قضية الجنوب بكل عناوينها وتفاصيلها هي قضية فوق المتاجرات والمزايدات الرخيصة، ان احدًا في لبنان او العالم لن يستطيع تعليق حضوره فوق صور المقاومين شهداء كانوا ام احياء.

وارفع الجبين باسم هذا المجلس للمقاومة في الجنوب والبقاع الغربي التي يفتخر هذا المجلس انها منه وهو منها.

الوضع الحالي.

وبالعودة الى اصل الموضوع فانني ايها الزملاء اوجه عنايتكم وعناية الدولة بكل مؤسساتها ومؤسسات الرأي العام الى ضرورة تركيز الانتباه على الوقائع الجنوبية، لان الرياح تنذر باخطار تهب من هناك من حيث يقع الاحتلال، ويمارس العدو الاسرائيلي سياسات التهديد والتهويد والقمع.

ان قيام سلطات العدو بتغيير ملامح اراضي الوقف الماروني المحاذية لبلدة علما الشعب المحتلة هو تعبير عن مواصلة قضم الاراضي التي بدأت بمزارع شبعا والتي طالت مساحات شاسعة على امتداد الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة.

كما ان قراءة لملخص وقائع العدوان الاسرائيلي المستمر خلال شهر ايلول تظهر حجم الكارثة الوطنية المترتبة على استمرار الاحتلال. فقد سجلت الوقائع خلال الشهر المنصرم استهداف كرة النار الاسرائيلية للجنوب بالف وثلاثمائة قذيفة متنوعة العيارات، وغارتين جويتين بالطوافات اسفرت عن استشهاد خمسة مواطنين، واقدمت على اغتيال اربعة في زوطر، وجرح ستة اخرين، وتدمير وتضرر ٤٦ منزلاً وتدمير مدرسة قليا، واحراق الف ومئتي شجرة زيتون وقيام سلطات الاحتلال باعتقال سبعة واربعين مواطنًا، بالاضافة الى استمرار الحصار البحري على السواحل الجنوبية، ومواصلة العدو حشد مدفعيته واستحداث مواقع عسكرية. وفي الوقت عينه قامت قوات الاحتلال بدهم بلدات عديسة وميس الجبل وحولا والخيام ومركبا والطيبة ودبين، وفرض ضريبة شهرية جديدة طالت الرعاة، ونسف منازل في الريحان والطيري كل هذا في شهر واحد في شهر ايلول.

كل هذا يجري في الجنوب، وهو مقدمة لما سيجري مرافقًا الضغط على المسارين السوري واللبناني على مسافة ساعة واحدة من مقر هذا المجلس النيابي، وعلى مسافة موازية من القصر الحكومي، وعلى مسافة موازية من القصر الجمهوري. لذا علينا، لبنان الرسمي والشعبي الا نغمض اعيننا عن رؤية حريق استحقاق الجنوب، خاصة بعدما سمعنا الموقف الاميركي اليوم الذي

يحمِّل الضحية، يحمّل الشعب اللبناني والدولة اللبنانية مسؤولية ما يجري في الجنوب. ان الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني يتحملان المسؤولية.

نقول بدورنا وببراءة الضحية، ولكن بمناعة القوي، اذا كانت الدولة اللبنانية والشعب اللبناني يتحملان نتيجة المقاومة، وهو شرف لنا، فان ما حصل ويحصل في الجنوب هو مسؤولية اميركية اقولها انا باسمي وباسم المجلس النيابي.

ايها الزملاء، بعيدًا عن حالة البعض التي لا تنسجم مع طبيعة السعي الى تركيز ديمقراطية حقيقية في ظل نظام برلماني ديمقراطي بعيدًا عن هؤلاء الذين لا يستطيعون التلاؤم مع المجتمع الاهلي والسلم المدني استطيع ان ازعم مرة اخرى ان المجلس النيابي سيد نفسه وان كانت حرية المجلس محكومة بالمصلحة الوطنية والقومية، لان الاختيار في ما خص الاستحقاق الدستوري سيكون مسؤولية تحكم شخصية السلطة خلال مرحلة حارة من تاريخ هذه المنطقة ولبنان.

واقول للجميع انه اذا لم تكن الديمقراطية حاضرة في حياتنا فعل ايمان وممارسة ووعيًا للمصالح الوطنية، فان السلام الاهلي لن تتكامل عناصره وسيبقى مفقودًا.

واقول ان المجلس النيابي الذي يتعرض لاتهامات طائفية ومذهبية ويا للأسف، اولها السعي الى تكريس نظام مجلسي نجح من خلال تعاونه مع الحكومة وتحمله لضغط العواصف السياسية والحملات في ايصال سفينة الاستحقاق الرئاسي الى شاطىء موعدها واغلق الباب الاول امام المساس بمواد الدستور وعبر تقديم موعد الانتخابات كما كان مطروحًا في ايار المنصرم، ومكن المجلس البلاد من تجاوز مرحلة من التوتر وامكانية استجابة المجلس النيابي خلال المهلة الدستورية المحددة للاستحقاق الدستوري من قبلكم لتعديل مضمون مادة من مواد الدستور امر متروك للزملاء النواب في تقدير مصلحة البلاد وفق الالية الدستورية المنصوص عنها في المادة ٧٦ من الدستور. وكان

موقف المجلس النيابي دائمًا اما التعديل بفقرة، وهذا يعني ان يأتي الاقتراح من مجلس الوزراء، واما التعديل بفقرتين واما لا تعديل، وهذا الامر بقي ثابتًا عليه مجلس النواب.

الاهتمام السوري.

ايها الزملاء ان تناول موقف سوريا من الاستحقاق الرئاسي وسواه من قبل جهات مختلفة على النحو الذي هدف الى اظهاره على غير مظهره الحريص على لبنان، وعلى الوفاق الوطني والسلام الاهلي، وعلى وحدة اللبنانيين وكرامتهم الوطنية، انما هدف الى تشويه موقف سوريا والتنكر لتضحياتها تجاه لبنان.

ان سوريا كانت ولا تزال معنية باستقلال لبنان وتحرير ارضه من اجل وقف الحرب الاهلية ودعم قيام لبنان موحد الارض والشعب والمؤسسات وعلى بناء الدولة في لبنان، وبناء ثقة العالم بهذه الدولة، وعلى بناء علاقات وثيقة بين البلدين قائمة على الاخوة والتنسيق والتعاون، وقائمة بالاساس على ان كلا البلدين يشكل عمقًا استراتيجيًا اقتصاديًا وامنيًا وبشريًا للاخر.

انني لا انكر ان سوريا معنية بالشخصية السياسية للنظام اللبناني، كون هذا النظام يشكل جوارًا جغرافيًا وبشريًا لها ويقف على جناحها الايمن، ولكن لماذا لا يذكر ابدًا الدور اللبناني في التأثير على المواقف السورية.

الا ان سوريا تعرف ان اللبنانيين المقاومين، اللبنانيين والمواطنين اللبنانيين هم ضمانة سوريا في لبنان وليس الاشخاص مهما علا شأنهم. وان قال قائل ان الجماهير لا تشكل استراتيجيًا في ضمان العلاقات، فان الاشخاص مهما علا شأنهم لا يشكلون استراتيجيًا على الاطلاق، خصوصًا اذا لم يستطيعوا تحقيق ثقة مواطنيهم بهم قبل اشقائهم. لقد حكمت لبنان من قبل سلطات جائرة، كما حكمته الفوضى لسنوات طويلة وبقيت سوريا امل المواطن اللبناني حتى المواطن الذي سيق الى المتاريس المقابلة لليد السورية الممدودة الى لبنان. واليوم اقول باعلى الصوت من تحت قبة هذا البرلمان ان محاولة احراق الموقف السوري من القضايا اللبنانية على النحو الجاري، كذلك محاولة احراق

المجلس النيابي امر لن ينجح، بل ان الحقائق سرعان ما تنكشف وتفضح الذين يحفرون حفرًا لاخوانهم او للمجلس النيابي.

واقول للبنانيين ان سوريا لن تقبل ان تلعب في لبنان دور السلطة المنتدبة وهي ليست سلطة احتلال لتبني ادارة مدنية مقنعة، بل هي الشقيق الصادق في لعب دور الرافعة للبنان من اجل نهوضه وقوته وعزته، لان لبنان القوي سيكون سندًا لسوريا. اما لبنان المجرد من عناصر الثقة الداخلية المتبادلة المتمثلة بالديموقراطية والحرية، المجرد من سلاح الجيش، فسيكون ضعفًا وعبئًا على سوريا، لانه سيقع بالتالي فريسة سلاح التقسيميين الذين ينادون بالامن الذاتي ويسعون الى تحويل لبنان الى اسرائيليات.

لا تمديد ولا تقصير للمجلس.

ايها الزملاء، هذه هي ذي بعض صور الوقائع البرلمانية والجنوبية والسياسية اضعها امانة بين ايديكم في العام الاخير من عمر هذا المجلس النيابي، واؤكد واصر واعاهد على انه العام الاخير، وبالتالي لا تمديد لهذا المجلس، ولا تقصير من عمر هذا المجلس، ان الانتخابات ستجري في اوقاتها على امل ان ننجز معًا خلال السنة الباقية من عمر مجلسنا النيابي كل الاستحقاقات بما يخدم لبنان في حاضره ومستقبله فما اكثرها وما احوجنا، حاجتنا للبنان.

عشتم وعاش لبنان

تبنين: في قضاء بنت جبيل. ترتفع عن البحر ٦٥٠ م. تبعد عن العاصمة ١١٢ كلم. وعن مركز المحافظة ٦٦ كلم. وعن مركز القضاء ١٢ كلم. فيها حصن شيد سنة ١١٠٧ اسمه حصن طورون، يعود الى العهد الصليبي. تصل اليها عن طريق: صور ـ بنت جبيل ـ تبنين. أو صور ـ جويا ـ تبنين.

مقار النواب

مقار النواب[1]

في اثناء اعتقال الحكومة الشرعية في الفترة الواقعة بين ١١ ت٢ ١٩٤٣ و٢٢ منه تشرد النواب وراحوا يعقدون جلساتهم خفية في القصور الاتية:

١ـ قصرال سلام وفيه عقدوا اول جلسة بعد مغادرة المقر الرسمي، وفيه وضعوا اول محضر لجلساتهم

٢- في قصر النائب هنري فرعون

٣- في مدرسة الحكمة

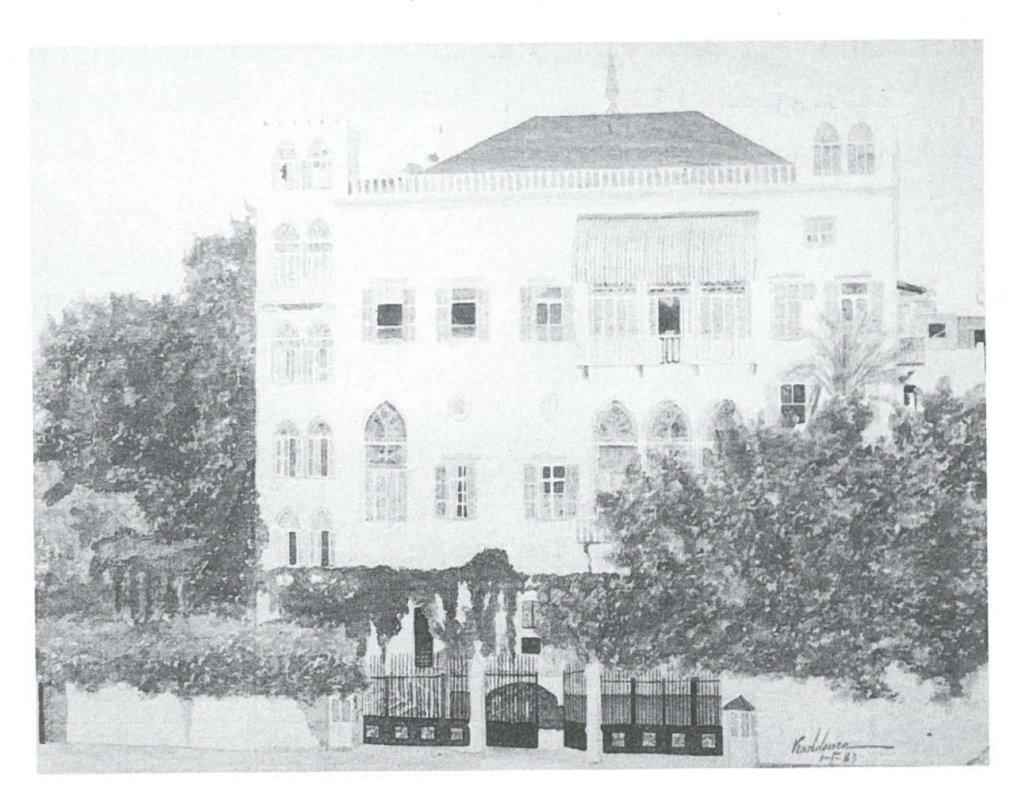
٤- في دار المفتي الشيخ محمد توفيق خالد

٥ـ في بهو الكاتدرائية المارونية ضيفا على المطران اغناطيوس مبارك

---

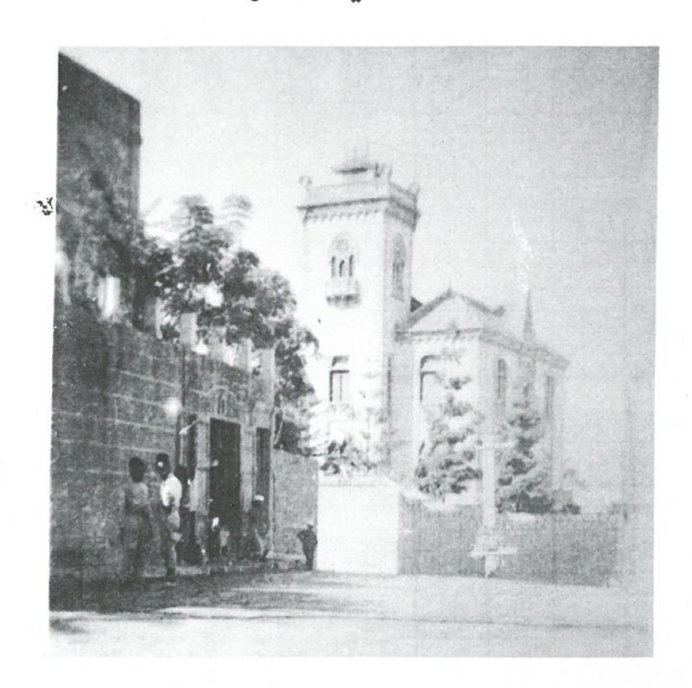
(١) كانت الجلسات تعقد برئاسة نائب رئيس المجلس النيابي المرحوم نقولا غصن.

قصر آل سلام



بني هذا القصر من الصخر المعقود ١٨٤٥ وعرف حينه ببرج المصيطبه. والطابق الاول منه بني عام١٨٧١ وقد استكمل بناؤه الحالي عام ١٩٢٠.

قصر هنري فرعون[١]

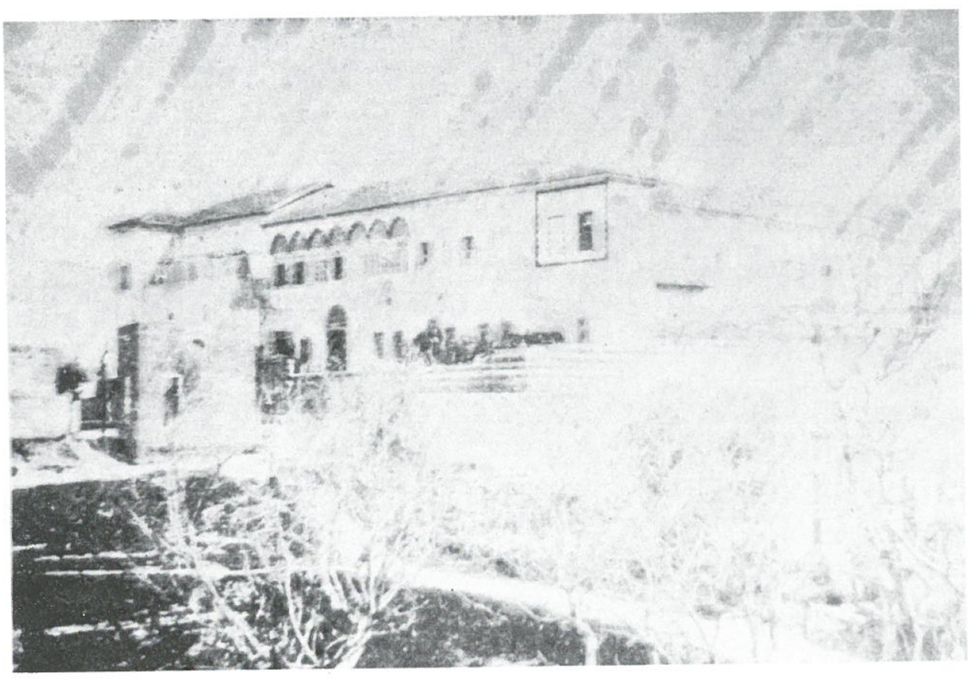


بناه روفائيل فرعون جد هنري ١٨٩٢ .وفي هذا القصر مجموعات من السجاد الشرقي والاثريات والتحف .

---

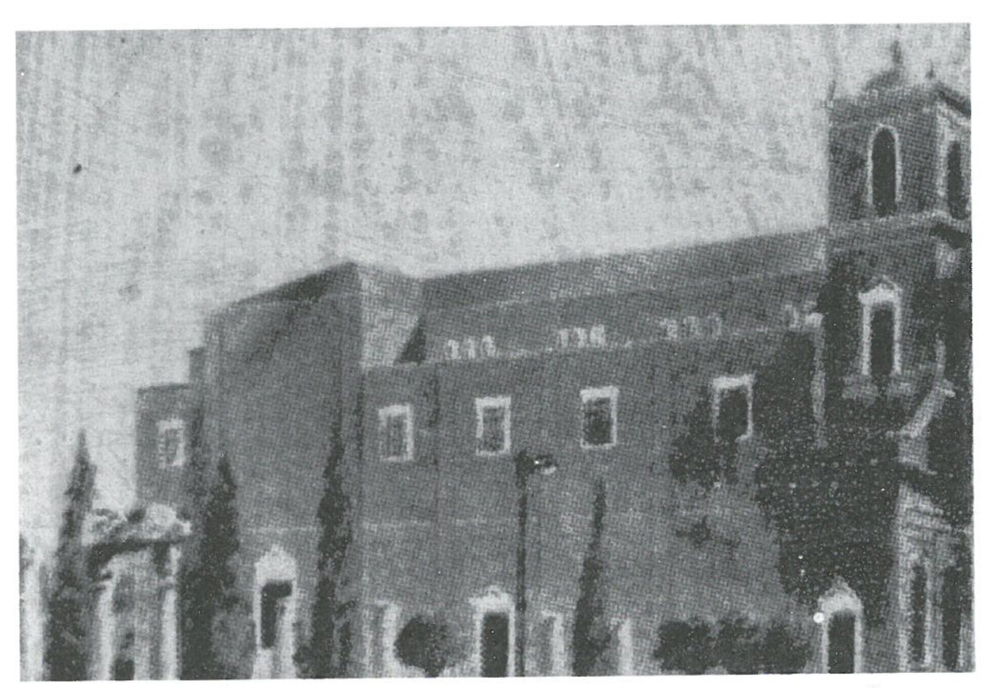
(١) اشتراه مؤخرا الصائغ اللبناني روبير معوض.

مدرسة الحكمة



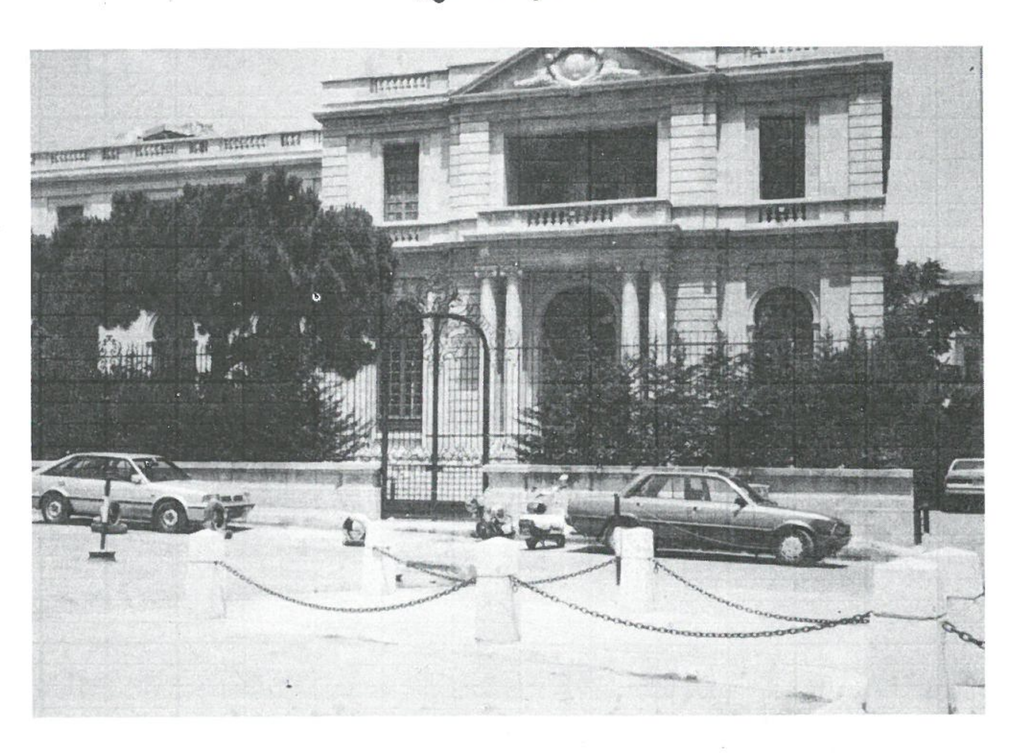
بناها المطران يوسف الدبس مطران بيروت ١٨٧٤ وعرفت في ذلك الحين باسم مدرسة المطران. وفي عهد المطران اغناطيوس مبارك زيد عليها قسم جديد وهي اليوم، في عهد وليها المطران خليل ابي نادر في طليعة المدارس اللبنانية.

كاتدرائية مار جرجس المارونية



انشأها المطران طوبيا عون، مطران بيروت سنة ١٨٦٢ .وفي سنة ١٨٨٥ جدد بناءها المطران يوسف الدبس وانتهى منه سنة ١٨٩٤.

قصر منصور



في ٥ نيسان ١٩٧٦ وقد اصبح الوصول الى مجلس النواب في ساحة النجمة مستحيلا تم تعيين قصر العسيلي الذي يملكه النائب السابق المرحوم حسين منصور مقرا موقتا لمجلس النواب، نظرا لوقوعه متوسطا بين المنطقتين الشرقية والغربية.

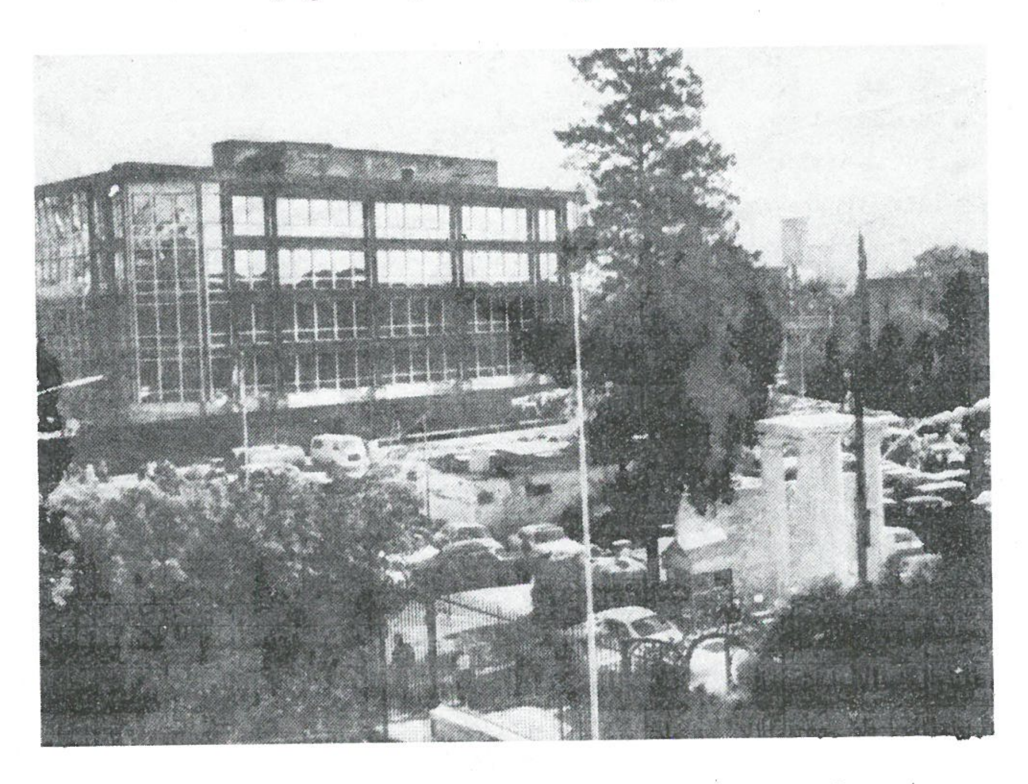
منزل سماحة الشيخ توفيق خالد مفتي الجمهوريه اللبنانية



في هذه القاعة كانت تعقد جلسات مجلس النواب في ت٢ ١٩٤٣ في الصدر يجلس سماحته والنواب عن يمينه وعن شماله .
كانت هذه الدار ملكا لرجل من آل الحوت اشتراها منه سماحته.

الفهرس

المبنى الذي كان مقررا للنواب



علي مقربة من قصر منصور المقر الموقت لمجلس النواب، ارتفع هذا البناء الزجاجي ليكون مقرّاً دائماً للنواب، ولكنه لم يكتمل وظل بناء من حجر وزجاج لا يزال قائمّاً على الطريق العام، وصرف النظر عن اكماله بعد ان عاد النواب الى مقرهم الرسمي في ساحة النجمة.

الفهرس